

سُبْحَانَكَ يَا إِلَهَ الْعَالَمِينَ



الْقَوْلُ لِلرَّجَالِ السَّيِّئَةِ

(5179Y-1773)

تقديم وتحقیق

السيد محمد بن محمد



سَبِيلُ الْهُدَى فِي عِلْمِ الدِّينِ

و

الْفَوَائِدُ الرَّجَالِيَّةُ

جميع الحقوق محفوظة  
الطبعة الأولى  
١٤٣٠ هـ - ٢٠١٠ م

للطباعة والنشر والتوزيع



لبنان - بيروت ص.ب 25/309 الغبيري  
تلفاكس : 961 1 541980 + خليوي ، 03/445510  
e-mail:alfajrb@yahoo.com

سَبِيلُ الْهَيْدَا فِي عِلْمِ الدِّينِ

و

الْفَوَائِدُ الرَّجَالِيَّةُ

المولى على الخليلي الزازي النخعي

(١٢٢٦-١٢٩٧هـ)

تقديم وتحقيق

السيد محمود المقدسي العزفي







## الإهداء

إلى معلمي الأول...

إلى مؤدبي الأول...

إلى مقتدائي الأول...

إلى صاحب النَّفس الطاهر، الذي لم يبعه للظالمين على شدة بطشهم.

إلى صاحب الكلمة الصادقة، التي لم تُجَيَّرَ إلا لله برغم حصار الأشرار.

إلى صاحب الصورة النقية، التي لم تلوثها شاشات الطغاة مع قسوتهم.

إلى الذي لم يُداهن، ولم يُهادن، ولم يكن انتهازيا...

إلى مَنْ اقلق الطواغيت وأربكهم، بمنبره ومواقفه الجهادية، فتربصوا

به الدوائر.

إلى الذي نشأ وعاش واستشهد على خطى أهل البيت عليهم السلام، ثابتا على

المبدأ والعقيدة، هدفه دُنيا الله، وشعاره: كلمة الله هي العليا.

إلى الذي أعطى كل ما لديه للناس، فأحبه قوم، وقَدَّسه آخرون،

وثقل على الطغاة والانتهازيين.

إلى راعي منبر الحسين عليه السلام أيام بغداد الداجية، بِسُحْبِ البغي

والتعسف، والمُبَشِّرِ بصحبة الحسين عليه السلام، والمستشهد على نهج الحسين عليه السلام.

إلى القلب الكبير الذي وسع كل الناس، فعاش خالدا في قلوب الناس.

إلى مَنْ آمَنَ بالعراق وطنا، وبالعدل حاكما، وبالأخوة تعايشا.  
إلى الذي زهد بإغراء المحتل، ورفض إغواءه، فبُئِسَ منه، فاشترى  
صور غيره.

إلى شيخ علماء بغداد، ونقيب أشرافها، وثقتها، والصادح بالحق فيها،  
وموئل اطمئنان أهلها.

إلى مَنْ استشهد وهو في طريقه إلى الله عز وجل، طاهرا، نقيّا، زكيا.  
إلى مَنْ استشهد بأيادي الغيِّ الأموية الآثمة...  
أيادي الخوارج الغادرة...

أيادي البعث الفاجرة...

التي تُكَلِّتُ بدمه الأرامل، وإيتمت باستشهاده الأيتام، وفُجِعَتِ  
الأنام...

إلى مَنْ بكته الدموع، ورثته القلوب، ونعاه العالم، وشيعته الجموع...  
إلى سيد شهداء الأسرة الغريفة وعميدها...  
إلى الشهيد السعيد سماحة حجة الإسلام والمسلمين السيد كمال  
الدين المقدس الغريفي (قدست نفسه الزكية)...  
إلى والدي الشهيد المقدس...  
أهدي هذا الجهد المتواضع.

## المقدمة

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نور الهدى، الهادي الأمين سيّدنا وحيينا مُحَمَّدَ ﷺ، وعلى آله مصابيح الدجى وسُفُن النجاة الهداة الميامين، وعلى أصحابهم راكبي سفينتهم، والساكنين منهاج شرعتهم، والمستضيئين بنورهم، إلى يوم الدين، وبعد:

إنّ من أهمّ الحوادث في تاريخ العلم في الإطار الشيعي الإمامي، وأبرز التحوّلات فيه بُرُوز رُؤى عند مجموعة من العلماء الأعلام، ترمي إلى خصوص التمسك بالأخبار الواردة عن أهل البيت ﷺ والوقوف عليها، دون الحاجة إلى درايتها، ودراسة رجال أسنادها، والإعراض عن تأصيل الأصول الفقهيّة وقواعدها، بدعوى أن أغلب مواضيع هذه العلوم من العلوم المستحدثة، وعليه يجب الاقتصار على خصوص ماورد عن الأئمة ﷺ والسلف الصالح المعاصرين لهم ﷺ، وغير هذا من الآراء، حتّى عرفوا بالأخباريين.

فإنّ ما حدث بعد القرن العاشر الهجري وما تلاه - من مناظرات

ومناقشات، ونقض وإبرام، وتساؤلات وردود، بينَ علمائنا الأصوليين، وبين الأخباريين، ربّما تجاوز بعضها حدود اللياقة الأدبية والعلمية - أدّى إلى نشاط الحركة العلمية ونهوضها في الجملة، بسبب اختلاف الآراء وتصادم الأفكار، وتعدّد التصورات وتلاحقها ممّا أثمر دراسات قيّمة، وبحوثاً عميقة، خصوصاً في علم أصول الفقه، ويعضده علم الدراية والرجال الذي يهّمنّا البحث عنه .

وفي القرن الثاني عشر والثالث عشر للهجرة ألقى الوحيدُ البهبهانيّ المتوفى سنة ١٢٠٦ هـ ظلاله على الحوزات العلمية ببحوثه الفريدة، وآرائه السديدة، وطروحاته الجديدة، في أصول الفقه، والتي أذعنَ لها الكثير في أوج الأزمة العلمية وعمقها بين الأصولية والأخبارية، وفي مركزه العلميّ ومحلّ نشاطه كربلاء المقدّسة، ولا يقلّ دوره في علم الدراية والرجال عن أصول الفقه، حيث كان مميزاً ورائداً في أطروحاته وآرائه فيهما، خصوصاً في تعليقاته على كتاب (منهج المقال في علم الرجال) للميرزا الأسترآبادي، إذ أنّها أخذت مساراً ريادياً واسعاً، وأضحت موضع النقض والإبرام، والشرح والتوضيح، والتأييد والتعليق عليها من معظم الفقهاء والرجاليين، واعتبرت خاتمةً لما سبق، وفاتحةً لما استقبل، في علم الدراية والرجال، بل أصبحت في تلك الأيام، إلى ما يقارب عصرنا هذا محوراً في الدروس والإشكال والتعليق في هذا العلم، حتّى عُدّ المحقّق الوحيدُ البهبهانيّ المجدّد على رأس المائة الثالثة عشرة للهجرة.

ومن هنا تجد أثر آرائه وطروحاته واضحاً على آراء معاصريه،

وطلابه، وتلاميذ طلابه، ومن بعدهم.

والمصنّف الخليلي في كتابه هذا، ليس بدعاً عن أولئك، حيث تجد لآراء الوحيد البهبهاني أثرها الواضح في الكتاب، من الاعتماد، والاقتباس، والإشكال، والردّ، والتأييد، والتعليق، وغير ذلك.

على أنّ هذا الكتاب يحتوي على فروع كثيرة، وآراء مختلفة، وأقوال متعدّدة، من مصادر متنوّعة، حديثة ورجالية، وأصولية وفقهيّة، مما أضفى على الكتاب أهمية عالية، ومادة علمية راقية، في موضوع علميّ الدراية والرجال، وكأنه أُعدّ منهجاً دراسياً لطلبة العلوم الدينية في الحوزات العلمية الشريفة، وهذا ما دفعني لاختياره للتحقيق، والعمل على إخراجه للنور، حتى يستفيد منه الطلاب والدارسين، ويكون عوناً لهم في دراسة هذين العلمين، والتوسع في مباحثهما، لاسيما في الحوزات العلمية الشريفة.

فشمرت عن ساعد الجد والاجتهاد، وجلّت في المصادر والمراجع التي اعتمد عليها المصنّف في هذا الكتاب، فكان عليّ استخراج النصوص وتحقيقها مع كثرة الأقوال والآراء، وإرجاعها إلى مصادرهما مع اختلافها وتنوعها، وتقويم النصّ وثبوت المتن الصحيح، مع اختلاف نسخ الكتاب وتعددها، ولكل ناظر عين.

وهذا جهدٌ ليس بالهين واليسير، مع كثرة التزاماتي وانشغالي ما بين الدرس والتدريس، مع شدّة تأزم الوضع السياسي والاجتماعي والخدمي في بلدنا العزيز العراق، وما يحيطه من ملابسات شديدة التعقيد ما بين العراق، والعرب، والمسلمين، والغرب من جهة، وما بين الأعداء والأصدقاء، من

داخل العراق وخارجه، من أبناء شعبه والطارئين عليه، من جهة أخرى.  
نسأل الله أن يكشف هذه الغمّة عن هذه الأمة بظهور راعيها ومنقذها  
صاحب العصر والزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف).

إنّ تحقيق الكتب التراثية يحتاج إلى تفرّغ تامّ لطالب العلم، وهذا  
قد يعرقل مسيرته في التحصيل، إلّا أنّ يحصر عمله التحقيقي في أوقات  
الفراغ، وأيام التعطيل، فإنّ فيه غاية الفائدة، وخصوصاً إذا احتاج طالب  
العلم إلى توسعة آفاقه في علم ما، والتوسّع والإحاطة فيه، لأنّ في تحقيق  
الكتب التراثية لطالب العلم خصوصاً ثمرتين:

إحدهما: إحياء التراث الإسلامي وخصوصاً تراث أهل البيت عليهم السلام  
من الاندثار والضياع.

والأخرى: التوسّع في الاطلاع على آفاق بعض العلوم، والوقوف  
على مداركها وأصولها، وهذا كان هدفنا من تحقيق هذا الكتاب.

والحمد لله أولاً وآخراً على ما أولانا من نعمه، وسهّل قصدنا بمنّه، وفتح  
لنا أبواب فضله، فهو نعم المولى ونعم النصير، وغاية رجائي ومنتهى مناي.  
وآخر دعوانا أنّ الحمد لله ربّ العالمين.

السيد محمود المقدّس الغريفيّ

النجف الأشرف

غرة شهر ربيع المولد ١٤٢٨ هـ

## ترجمة المصنف<sup>(١)</sup>

هو المولى<sup>(٢)</sup> الحاجّ عليّ ابن الميرزا خليل الطبيب بن عليّ بن إبراهيم بن محمد عليّ الرازي الطهرانيّ النجفي<sup>(٣)</sup>، ينتهي نسبه إلى أبي جعفر مُحَمَّد بن عليّ ابن بابويه الشيخ الصدوق، على ما أشار إليه المصنّف في هذا الكتاب، إذ قال في معرض ذكره أصول الحديث الأربعة الشائعة عند

---

(١) مصادر ترجمته: معارف الرجال مُحمَّد حرز الدين، خاتمة المستدرک، ودار السلام الميرزا النوري، أعيان الشيعة السيّد المحسن الأمين، طبقات أعلام الشيعة (الكرام البررة)، و(نقباء البشر)، والذريعة إلى تصانيف الشيعة، ومصفّى المقال جميعاً، للشيخ آقا بزرك الطهراني، ماضي النجف وحاضرها للشيخ جعفر محبوبة، تكملة أمل الآمل السيّد حسن الصدر، معجم أدباء الأطباء لمُحمَّد الخليلي، رجال الخاقاني الشيخ علي الخاقاني، ديوان السيّد موسى الطالقاني، فصوص البواقيت الشيخ مُحمَّد الهمداني، تراجم الرجال السيّد أُمّ محمد الحسيني الاشكوري، الأعلام الزركلي، معجم المؤلفين عمر رضا كحالة، لقاء واتصال مع بعض أفراد أسرة آل الخليلي في النجف الأشرف.

(٢) قال الشيخ مهدي الكجوري في فوائده الرجالية ص ١٢٦: أنّ المراد بالمولى - إذا لم يكن مضافاً - كونه من أهل العلم، ويسمّونه في العجم بـ(ملاً) مشدداً، وفي العرب بمولى.

(٣) وقد اشتبه البعض وجعل جده إبراهيم لا عليّاً، والصحيح ما أثبتناه كما وجد بخطه الشريف.



علمائنا: (للمشايع الثلاثة مُحَمَّد بن يعقوب، ومُحَمَّد بن علي ابن بابويه جدنا الصدوق، ومُحَمَّد بن الحسن الطوسي).

وجرياً على ما قيل في الأثر: (الناس مصدقون على أنسابهم؛ لأنهم أعلم بها من غيرهم).

على أننا استقصينا غاية جهدنا في البحث بين الكثير من مصادر ترجمته، وترجمة أسرته الكريمة، فلم نَرَ أثراً لهذه النسبة، وقد اتصلنا والتقينا ببعض رجال أسرة آل الخليلي، فلم نجد عندهم ما يروي الظّماً. وربما تكون النسبة إليه من جهة الأمّهات.

ولد المولى (عليّ) في النجف الأشرف في الثامن والعشرين من جمادى الأولى سنة ١٢٢٦ هـ...

## □ آل الخليلي:

قال الشيخ جعفر محبوبة في (ماضي النجف وحاضرها): آل الخليلي من الأسر العلميّة البارزة في النجف، أصلها من طهران، وقد قطنت النجف في أواسط القرن الثالث عشر، ونبغ فيها مشاهير في العلم وحماة للدين، قضوا دوراً مهماً زاهياً في النجف، وقامت في أيامهم سوقٌ للشعر، تقرب إليهم الشعراء وتزلفوا، فنظموا فيهم المدح، والتهنئة، والرثاء، وكانوا يميزونهم، ويصلونهم بصلات وافرة.

وقد تسنّم من هذه الأسرة كرسيّ الاجتهاد والفتيا رجالٌ مشاهير دانت لهم العباد والبلاد، فكانوا قاداتهم الروحيين، وأمراءهم المصلحين، فقاموا بالواجب أحسن قيام، وقادوا الأئمة إلى منهج الشرع القويم، وانتشلوا العامة من هوة الجهل والضلال، وقضوا دوراً مهماً في إيران، حيث خلعوا الحكم الاستبدادي فيها، وغيروه ونظموا حكومة دستوريّة<sup>(١)</sup>.

وفي هذه الأسرة عدّة رجال كانوا ولا يزالون أطباء النجف، عليهم تدور رحي المعالجة والتداوي، وهم حاذقون، خبراء، نطاسيون، ماهرون، وكانوا محلّ وثوق واطمئنان عند أهالي النجف، وهم أراف بهم من الأمّ الحنون، يرحمون الكبير، ويعطفون على الصغير، ويصلون الفقير بأموالهم،

(١) إشارة إلى أخي المصنّف الميرزا حسين الخليلي رحمته الله، وما قام به في النهضة الإيرانية، حيث كان ركنها وزعيمها، وما أنّ أُنعت الشمار حتى وافاه الأجل، ونهض بالأمر الأخوند الخراساني رحمته الله.

فضلاً عن سعيهم. وقد مضت على النجف عدّة أعوام لم تعرف طبيباً غيرهم، ولم تألف أحداً سواهم - فهم الخبراء بالداء والدواء والذوات - يعاملون كلاً بحسب حالته وشأنه.

انشطرت هذه الأسرة شطرين، فشطّر وقف نفسه ضدّ الجهل والضلالة، وشطّر ضدّ الأمراض الفتّاقة.

وقد عرفت بالنسبة إلى جدّها الأعلى (الخليل) بن عليّ بن إبراهيم بن محمّد عليّ الرازيّ، المؤسّس لكيان هذه الأسرة في النجف، والغارس لدوحتها الزاهية<sup>(١)</sup>.

(١) ماضي النجف وحاضرها: ٢ / ٢٢٠.

## □ والده الميرزا خليل الطبيب الرازي الطُّهراني:

أبو أسرة آل الخليلي، ومؤسس عمادها، وعميدها الأكبر، وإليه انتسب أولاده وذريته، لجلالته ورفعة شأنه، وعلو مكانته بين العلماء والأعيان والأمراء، مع شدة صلاحه، وعمق تقواه وورعه، وكان من حذاق الأطباء والحكماء ورئيسهم.

ولد في طهران سنة ١١٨٠ هـ، وتنقل في البلاد، حتى اشتاق إلى الأئمة الأطهار عليهم السلام ودخل العراق سنة ١٢١٥ هـ، فوصل الكاظمية، وذاع صيته، لواقعة حدثت معه، وبقي فيها مدة من الزمن، ثم غادرها إلى كربلاء لسنوات، ثم حطّ رحله في النجف، وكانت مقرّه الأخير حتى توفي فيها سنة ١٢٨٠ هـ، عن عمر ناهز المائة عاماً، ودفن في داره في محلة (العمارة).

وقد هدمت هذه المحلة بأكملها في عهد الطاغوت التكريتي، بما فيها جميع المدارس الدينية، والمساجد القديمة، والحسينيات، ومكتباتها، ودور العلماء ومقابرهم، ونقلت رفات الكثير من العلماء والصلحاء إلى أماكن أخرى، ومنهم الميرزا خليل رحمته الله.

ترجمه كثير من الأعلام، من معاصريه، واثنوا عليه غاية الثناء، وفي بعضها جعلوه في مصافّ العلماء الصلحاء.

قال السيّد حسن الصدر في (تكملة أمل الآمل): كان الميرزا خليل

من عباد الله الصالحين وكان من العلماء الأبرار الصلحاء، معظماً عند علماء عصره، كالشيخ كاشف الغطاء، والسيد محسن الأعرجي، والشيخ أسد الله صاحب المقاييس، والسيد محمد المجاهد، ولكل واحد من هؤلاء حكاية معه تدلّ على جلالته، وأنه من أهل السير والسلوك<sup>(١)</sup>.

أما الشيخ النوري في كتابه (دار السلام) فقد قال فيه: وإن كان معدوداً من الأطباء، منخرطاً في سلك غير العلماء، ولكنه كان من الصالحين الأبرار والأتقياء الأخيار، لم يتشرف بخدمته أحدٌ إلا أثنى عليه خيراً واستقلّ له نظيراً<sup>(٢)</sup>.

وقال الشيخ عليّ كاشف الغطاء، في الجزء السادس من (الحصون المنيعه): كان طبيباً حاذقاً فريداً في هذه الصناعة، متديناً محتاطاً متشرباً خيراً تقياً نقيّاً عالماً فاضلاً كاملاً، أفلاطون زمانه وجالينوس أوانه.

أعقب الميرزا خليل الطبيب سبعة أولاد، وقد بُشّر بهم، وبطول العمر أيام إقامته في كربلاء، لكرامة حدثت له - لا يسع المجال لذكرها هنا - وهم:

(عبد الحسين) توفي شاباً، وقد رثاه السيد موسى الطالقاني.

(صالح) توفي في حياة والده.

(١) حكاها عن (تكملة أمل الآمل) المخطوط: الشيخ جعفر محبوبة في (ماضي النجف وحاضرها) ص ٢٣٢.

(٢) وقد نقل فيه (٢/ ٢٤٤ - ٢٤٩)، عن ولده المولى عليّ عن والده الأجداد الميرزا خليل ثلاث رؤى صادقة، أعرضنا عن ذكرها خوف الإطالة.

و(الميرزا مُحَمَّد) وهو الولد الوحيد من زوجته الأولى من السادة الطوال<sup>(١)</sup> في الكاظمية، وقد هاجر واستوطن إيران.

و(الميرزا حسن) و(الميرزا باقر)، وهؤلاء الثلاثة نحوا منحى والدهم في الطب، وأصبحوا من مشاهير أعلامه.

وأما الآخرون فهما العالمان، الفقيهان، المرجعان، من مشاهير علماء النجف الاشرف بل الطائفة في القرن الثالث عشر والذي يليه، وهما: ولده الأكبر في النجف، مصنف هذا الكتاب (المولى علي) رحمته الله. والآخر هو (الميرزا حسين) رحمته الله.

---

(١) السادة الطوال في الكاظمية من الأسر الجليلة المعروفة فيها، المعروفون اليوم بـ(السادة المدامغة) ولا يزال أكثرهم يسكن مدينة الكاظمية، وهؤلاء غير السادة الطوال في الفرات الأوسط وأذنان دجلة.

## □ قالوا في المصنف:

قال تلميذة الميرزا النوري في (خاتمة المستدرک): فخر الشيعة، وذخر الشريعة، أنموذج السلف، وبقية الخلف، العالم الزاهد المجاهد الرباني، شيخنا الأجل الحاج المولى علي بن الصالح الصفي الحاج ميرزا خليل الطهراني، المتوطن في أرض الغري، المتوفى في شهر صفر سنة ١٢٩٠ هـ.

وكان فقيهاً رجالياً مضطّلاً بالأخبار، وقد بلغ من الزهد والإعراض عن زخارف الدنيا مقاما لا يحوم حومه الخيال، كان لباسه الخشن، وأكله الجشب من الشعير، وكان يزور أبا عبد الله الحسين عليه السلام - في الزيارات المخصوصة - ماشياً إلى أن طعن في السن وفارقه القوة<sup>(١)</sup>.

وقال الشيخ علي آل كاشف الغطاء في (الحصون المنيعه): كان بارعاً عالماً في الفقه، أوحدياً في علم الرجال، مولعاً بالعبادة، مطيلاً للقنوت في الصلاة فإذا سأل أحد المأمومين عن هذه الإطالة أجابه بقوله: من طال قنوته قلّ وقوفه بين يدي ربه.

وكان مواظباً أن يصلي نافلة المغرب بصورة صلاة جعفر، حافظاً للقرآن والإنجيل والتوراة، كثير الصدقات سرّاً، حسن الأخلاق متواضعاً، ومن أخلاقه التواضع، وعدم التصدّر في المجالس، غير معتدّ بالعناوين الفارغة، وكان مع ذلك لا تفوته النكتة الأدبية، ولا يترفع عن مداعبة

جلسائه على جلالة قدره.

وكان يرقى المنبر في كل ليلة جمعة وخميس ليذكر الأخبار في فضل أهل البيت عليهم السلام ويلقي المسائل الشرعية والمواظ الأخلاقية، ثم يختم المجلس بذكر مصاب الحسين عليه السلام <sup>(١)</sup>.

وقال الشيخ محمد حرز الدين في (معارف الرجال): العالم الفقيه الزاهد العابد، والخبر الجليل، الثقة الأمين، كان - رحمته الله - مثلاً للإيمان والتقوى والصلاح، وقد اكتفى من مأكله بالجشب، ومن ملبسه بالخشن، زهداً فيه وإعراضاً عن ترف الدنيا، وكان مرتاضاً ومن أهل الأسرار والعلوم الغريبة، وكان واعظاً متّعظاً، يرقى المنبر ويرشد الناس إلى صالح دينهم ودنياهم، على نهج السلف الصالح من علمائنا الأقدمين، وعلى جلالته وعلو منزلته يحضر مجلس وعظ الشيخ جعفر التستري أعلى الله مقامه المتوفى سنة ١٣٠٣ هـ، وكان يعظ الناس في الصحن الشريف الغروي، وحج مكة المكرمة ثلاث مرات، وعزم على الحجة الرابعة ففاجأه الموت <sup>(٢)</sup>.

وقال السيد محسن الأمين العاملي في (أعيان الشيعة): كان من زهاد العلماء وعبادهم، لم يُر مثله في عصره في الزهد، كان مع جلالة قدره يحمل ما يشتري لعياله من السوق في طرف عباءته، أو يحمله على عاتقه، ويشتري اللبن الجامد من البقال ويحمله بيده من غير إناء، وكنا يوماً في مجلس

(١) حكاها عن الحصون المنيعه (مخطوط) الشيخ جعفر محبوبة في (ماضي النجف وحاضرها)، وحفيد المصنف محمد الخليلي في (معجم أدباء الأطباء) وغيرهما.

(٢) في معارف الرجال ١٠٣/٢.



الدرس عند شيخنا الآقا مُحَمَّد رضا الهمداني، وكان درسنا في (العدالة، في منافيات المروءة) فقال الشيخ: إن بعض ما يرى من مُنافياتها، مع الاعتقاد عليه، لا يضرّ بصاحبه، فنازعه بعض الحاضرين، فقال له الشيخ: أترى أنّ ما كان يفعله المرحوم الحاج الملاّ عليّ، من وضع الخبز والخيار وغيرهما في طرف عباءته، وحمله له على ظهره، واللبن بيده، كان مخللاً به عند الله وعند الناس؟ فسكت.

وكان يزور الحسين عليه السلام في أغلب الزيارات ماشياً وقد أسنّ ومعه جرابٌ لزمّاده <sup>(١)</sup>.

وقال تلميذه السيّد حسن الصدر في (تكملة أمل الآمل): عالم ربانيّ، ومجاهدٌ روحانيّ، فقيهٌ محدّثٌ، رجاليّ، زاهدٌ، أزهد أهل زمانه وأورعهم وأعبدهم، وقد كان أنموذج السلف الصالح في التقوى والعبادة، عاشرته زماناً طويلاً في النجف، فلم أجد منه إلّا ما يذكّرنا بالله، بلغ من الزهد والتجافي عن الدنيا مقاماً لا يحويه خيالٌ، خشن اللباس، جشب المأكّل، جلّ قوته السُويق، يهسّ <sup>(٢)</sup> دقيق الشعير بشيء من التمر ليقنات به، حتّى حجّ بيت الله مرّتين بهذا القوت ماشياً، وكان يزور الإمام الحسين عليه السلام ببعض خاصّته ماشياً، وقد شاهدتُ منه كرامات تدلّ على خطره، زار الإمامين العسكريّين عليه السلام وأنا في جوارهما سنة ١٢٩٢ هـ ونزل عندي، فقدّمتُ له ذات يوم عند الغداء بطيخاً وجُبناً وخبزاً، فقال: لا أكله!؟. فالتمسّته

(١) أعيان الشيعة ٨ / ٢٤٠.

(٢) يريد به الحيس وهو تمرٌ يخلط بسمن وأقط، وربما جعل فيه سويق، كما عن القاموس.

فامتنعَ، وأصررتُ عليه فأبى، فقلتُ له: إنَّك في منزلي، وأنا أَلْتَمِسُكَ على أكله، فأين الأخبارُ المأثورة في إجابة المؤمن؟! وأنا مع ذلك ذو عناوين أُخر تقضي في الشرع برعايتي، كانتسائي إلى الإمام الكاظم عليه السلام، ومهاجرتي لطلب العلم، هل كلُّ هذا لا أثر له عندك؟!.

وظهرت عليّ طلائعُ الغضب، فقال لي: والله، لأذيتُكَ عندي أعظم، وقد ألزمتني أن أبوح لك بِسِرِّي، فإني كنت قد عاهدتُ نفسي، وألزمتُ شهوتي الحيوانيّة، أن لا أعطيها ما تشتهيه وتميل إليه، وقد خرجتُ اليوم من الصحن الشريف وكان هذا البطيخ عند بابهِ، فصعدتُ رائحته إلى شامتي، وهشَّت نفسي إليه، فقلتُ لها: لن أذيقكِ منه شيئاً! ولا أتابعكِ في هذه الشهوة الحيوانيّة!

هل أنتَ تَرْضَى أن أكون مِمَّن اتَّبَعَ هواهُ؟.

فقلتُ له: وماذا تأكلُ اليوم؟

فقال: آكلُ الخيار المعروف (بأبي زغيب) مع الخبز<sup>(١)</sup>.

(١) نقله عن (تكملة أمل الآمل) مخطوط، الشيخ جعفر محبوبة في (ماضي النجف وحاضرها).

## □ أساتذته في العلوم:

قرأ وتلمذ في أوليات التحصيل على جماعة منهم:

في الأصول:

الشيخ شريف العلماء المازندراني الحائري المتوفى سنة ١٢٤٥ هـ.

والشيخ سعيد المازندراني المتوفى سنة ١٢٧٠ هـ.

والشيخ محمد حسين صاحب الفصول المتوفى سنة ١٢٥٥ هـ.

وفي الرياضيات:

على الرياضي الشهير المولى إسماعيل البروجردى.

والسيد أبي تراب الهمداني.

والمولى محمد تقي الخراساني.

وفي الإلهيات:

على المولى إسماعيل الاوزركاني.

والمولى كريم الكرمانى.

والمولى عبد العظيم الطهراني.

أما فقه السطوح:

فقرأه على الحاج المولى حسين الأصفهاني.

والشيخ حسن المازندراني.

وفي علم الرجال:

على المولى مُحَمَّد جعفر الأسترآبادي المتوفى سنة ١٢٦٣ هـ.

وفي البحوث العالية:

على جماعة منهم الشيخ مُحَمَّد حسين صاحب الفصول.

والشيخ محسن بن خنفر الكبير المتوفى سنة ١٢٧٠ هـ.

والشيخ عليّ المتوفى سنة ١٢٥٣ هـ.

والشيخ حسن المتوفى سنة ١٢٦٢ هـ، نجلا الشيخ جعفر الكبير

صاحب كشف الغطاء.

والشيخ مُحَمَّد حسن النجفي صاحب الجواهر المتوفى سنة ١٢٦٦ هـ،

وكان آخر أساتذته.

## □ مشايخه في الرواية:

فإنه يروي بالإجازة عن جملة من العلماء الأعلام:

عن الشيخ مُحَمَّد حسن النجفي صاحب الجواهر، وقد أجازَه  
بالاجتهاد أيضاً.

وعن الشيخ جواد بن تقي بن مُحَمَّد الأحدي البياقي الشهير بملاً  
كتاب النجفي المتوفى بعد سنة ١٢٦٧ هـ.

وعن الشيخ رضا بن زين العابدين الشهيد العاملي المتوفى سنة  
١٢٨٩ هـ.

وعن السيّد مُحَمَّد ابن السيّد جواد العاملي صاحب مفتاح الكرامة.  
وعن الشيخ مرتضى الأنصاري الدزفولي النجفي المتوفى سنة  
١٢٨١ هـ.

وعن الشيخ عبد عليّ بن أمير علي الجيلاني الرشتي، وطريقه هذا  
أعلى طرقه في الرواية، إذ أنّ الشيخ عبد علي الرشتي يروي مباشرة عن  
السيّد بحر العلوم.

## □ تلامذته والرايون عنه:

أخذ عنه العلم جمعٌ غفيرٌ من الطلّاب، وكانت حلقة درسه تضمّ جملةً من العلماء الأعلام، والمبرّزين من بين أهل العلم والفضل.

كما استجازه في رواية أحاديث أهل العصمة عليهم السلام الكثير من أهل العلم والدراية، وكان (رضوان الله عليه) شيخَ مشايخ الإجازة عند المتأخرين، ونحن نذكر جملة منهم على قدر تتبّعنا وحدود ما وصلنا اليه، ونظنّ بل نجزم أنّ هناك كثيراً من تلاميذه والراوين عنه لم نصل الى أسماءهم لنثبتها هنا، وإن لم تكن غايتنا استقصاءهم، فمنهم:

١- أخوه الميرزا حسين الخليلي، المتوفّى سنة ١٣٢٦ هـ فهو من تلاميذه، ويروي عنه.

٢- الميرزا حسين النوري صاحب (المستدرک)، المتوفّى سنة ١٣٢٠ هـ من تلاميذه، ويروي عنه.

٣- السيّد حسن الصدر صاحب (التكملة)، المتوفّى سنة ١٣٥٤ هـ من تلاميذه، ويروي عنه.

٤- الشيخ عليّ بن الحسين الخاقاني النجفي صاحب كتاب (الرجال)، المعروف بـ (رجال الخاقاني) المتوفّى سنة ١٣٣٤ هـ من تلاميذه، ويروي عنه.

٥- السيّد إسماعيل بن نجف الحسيني المرندي التبريزي المتوفّى سنة

١٣١٨ هـ، يروي عنه.

٦- الملاّ باقر بن غلام عليّ التستري، صاحب كتاب (التذكرة)،  
المتوفّى سنة ١٣٢٧ هـ من تلاميذه، ويروي عنه.

٧- الشيخ مُحَمَّد عليّ عزّ الدين العامليّ الحنويّ، المتوفّى سنة ١٣٠٣ هـ  
من تلاميذه، ويروي عنه.

٨- ملاّ فتح عليّ بن حسن السلطان آبادي الحائري، المتوفّى سنة  
١٣١٧ هـ، من تلاميذه.

٩- الميرزا مُحَمَّد عليّ ابن المولى نصير الدين بن زين العابدين الرشتي  
الجهاردهي النجفي المتوفّى سنة ١٣٣٤ هـ من تلاميذه، ويروي عنه.

١٠- الحاج فيض الله الدربندي، الذي زار العتبات حدود سنة  
١٣١٢ هـ، وتوفّى بعد برهة.

١١- السيّد الأمير عبد الصمد ابن السيّد أَحْمَد التستري المتوفّى سنة  
١٣٣٧ هـ يروي عنه.

١٢- الشيخ جواد ابن الشيخ رضا بن زين العابدين الشهيد  
العاملي، يروي عنه.

١٣- السيّد حسن ابن السيّد أَحْمَد الكاشاني نزيل مشهد الرضا عليه السلام  
المتوفّى به سنة ١٣٤٢ هـ..

١٤- الميرزا حبيب الله الموسوي الخوئي، المتوفّى سنة ١٣٢٥ هـ من  
تلاميذه، ويروي عنه.

١٥- الميرزا مُحَمَّد بن عبد الوهاب آل داود الهمداني الحائري،  
الكاظمي الملقب بـ (إمام الحرمين)، المتوفى حدود سنة ١٣٠٤ هـ يروي  
عنه.

١٦- السيّد موسى بن الحسين بن الرضا بحر العلوم النجفي المتوفى  
حدود سنة ١٣٢٠ هـ يروي عنه.

١٧- الشيخ أحمد ابن الشيخ صالح بن طعان بن ناصر بن عليّ  
الستري البحراني المتوفى سنة ١٣١٥ هـ من تلاميذه، ويروي عنه.

١٨- الشيخ مُحَمَّد طه ابن الشيخ مهدي نجف التبريزي النجفي المتوفى  
سنة ١٣٢٣ هـ يروي عنه.

١٩- السيّد مُحَمَّد علي ابن السيّد ميرزا مُحَمَّد بن ميرزا هداية الله  
الحسيني الشاه عبد العظيم النجفي المتوفى سنة ١٣٣٤ هـ من تلاميذه.

٢٠- الشيخ مهدي ابن الشيخ حسن ابن الشيخ عليّ ابن الشيخ نجم  
السعدي من آل رباح الدجيلي القفطاني المتوفى سنة ١٢٨٠ هـ من تلاميذه.

٢١- السيّد مُحَمَّد الهندي، المتوفى سنة ١٣٢٣ هـ والد الشاعر المعروف  
السيّد رضا الهندي، يروي عنه.

٢٢- الشيخ عبد الحسين ابن الشيخ نعمة الطريحي المتوفى سنة  
١٢٩٥ هـ تتلمذ عليه.

٢٣- الشيخ جواد ابن الشيخ حسين نجف التبريزي، المتوفى سنة  
١٢٩٤ هـ تتلمذ عليه.



٢٤- الشيخ عبد الحسين ابن الشيخ عليّ حرز الدين المتوفى سنة ١٢٨١ هـ تتلمذ عليه.

٢٥- والشيخ مُحَمَّد حسن بن عبد الله المامقاني المتوفى سنة ١٣٢٣ هـ من تلاميذه، ويروي عنه.

□ عقبه:

أعقب المولى عليّ الخليلي أربعة أولاد، وهم الشيخ إسماعيل، والشيخ أسد الله، والشيخ محمود، والشيخ مُحَمَّد.

## □ وفاته:

توفي في النجف الأشرف، ليلة السبت الخامس والعشرين من شهر صفر سنة ١٢٩٧ هـ<sup>(١)</sup>.

وقد ضجت النجف بأهلها، وتعالى الصراخ والعيول، وخرج أهلها لتشيعه من علمائها وأشرافها حتى كسبتها، وقد عطلت الدروس، واغلقت الأسواق والمحال التجارية.

ودفن في مقبرته الكبيرة الخاصة المعروفة في أول وادي السلام، والكائنة على الطريق العام على يسار الذهاب إلى الكوفة، مجاور خط سكة الحديد القديم؛ واليوم مقابل مركز إطفاء النجف الأشرف في الميدان الكبير، وقد هُدمت في الأيام الأخيرة ومحيت رسومها، وأصبح الشارع الجديد الذي أنشئ الآن والذي يدور حول المدينة القديمة.

وكان رحمه الله قد هباً له قبراً هناك قبل وفاته بسبع سنين، وكان يتعاهده أيام الخميس والجمع ويدخل فيه، تذكراً للموت وظلمة القبر ووحشته.

وقد أثبت العلماء، ورثاء الشعراء، وكان ممن رثاه وأرخ وفاته الميرزا محمد الهمداني الملقب بإمام الحرمين بقصيدة قال فيها:

---

(١) وقد ذكرت سنة وفاته ١٢٩٦ هـ اشتباهاً، كما في مواضع من الذريعة وغيرها، والصحيح ما أثبتناه من التاريخ الشعري، وقول الشيخ حرز الدين حيث كان من الهيئة المنظمة للتشيع ومجلس الفاتحة.

غاب عليّ فعلى الدنيا العفا  
 قضى عليّ بن الخليل نجه  
 أحى من الفضل دروساً درست  
 إذا نظرت في مُحْيَا وجهه  
 له أيادي رحمة فكم همت  
 كم حجّ ماشياً وعجّ داعياً  
 قد زار مرقد النبيّ راجلاً  
 اختار من بين الكفاة كافياً  
 ربّ الحجابدر الدُجى باب الرجا  
 جاوره حتّى الممات عاكفاً  
 وقد توارى في الحجاب وجهه الـ

ضوءٌ محارِب سجود انطفئ  
 بكى عليه كلّ حقّ أسفا  
 أشاد من رسوم زهد ما عفا  
 قلت سنا أومض أو برق خفا  
 راحتُهُ لمن عَرى أو اعتفى  
 وحجّ ساعياً بأكناف الصفا  
 وزار آله الهداة الشرفا  
 ألقى العصا لدى حمّاه واكتفى  
 سفينة النجاة صنو المصطفى  
 على ولاه راجياً منه الشفا  
 وضّاح قد أرخت: (بدرٌ اختفى)

وأرخه شاعر آخر بقصيدة مطلعها:

بفقدك أوحشت الهدى والمساجدا  
 وأنست فيه حُورها والملاحدا

إلى قوله:

بإسقاط باء الجنب طوعاً فأرخوا:  
 (عليّ ثوى في جنب حيدر راقدا)

ورثاه السيّد موسى الطالقاني بقصيدة مطلعها:

قد رمى الدهر ليته لا أصابا  
 جرّع الدين من شجاء كؤوساً  
 طودَ مجد عمّ الوجود مصابا  
 ومن الحزن قد كساه نقابا  
 تملأ الكون أنة وانتحابا  
 ولقد أضحت الشريعة ثكلى

أَيَّ غَضَبٍ مِنَ الشَّرِيعَةِ قَدْ فُذِّحْتُ  
 حَمَلْتُهُ عَلَى الرِّقَابِ رَجَالٌ  
 كَانَ أَنْسَ الْحَرَابِ إِنَّ عَسْعَسَ اللَّيْلِ  
 قَدْ عَصَى النَّفْسَ وَالْهَوَى وَأَطَاعَ الْإِلَهَ  
 وَتَوَلَّى وَالزَّهْدُ مِلْءُ رَدَاهُ  
 لَمْ تَدْنَسْ لَهُ الْخَطَايَا ثِيَابًا  
 لَمْ وَأَمْسَتْ لَهُ الْقُبُورُ قِرَابًا  
 طَالَمَا قَدْ لَوْتُ إِلَيْهِ الرِّقَابَا  
 لَمْ وَمَذْ بَانَ أَوْحَشَ الْحَرَابَا  
 لَمْ حَقًّا وَمَذْ دَعَاهُ أَجَابَا  
 لَمْ تَدْنَسْ لَهُ الْخَطَايَا ثِيَابَا

ورثاه الشيخ حسين مُصَبِّح، ومطلع قصيدته:

بَكَرَ النَّعْيُ مَطْبَقًا فِيحَاءَهَا      فَنَعَى لِأَرْبَابِ النُّهَى حَوْبَاءَهَا

ورثاه الشيخ عباس العذارى، ومطلع قصيدته:

إِنْ لَمْ تُجِدْ عَيْنِي فَمَا عُذْرِي      عَيْلَ الْعِزَاءِ وَخَانَنِي صَبْرِي

ورثاه الشيخ حسين بن عبد الله الحلي بقصيدة مطلعها:

وَرَاءَكَ عَنِّي لَا تَطِيلُ مَلَامِي      فَذُو الْوَجْدِ مِثْلِي لَا يُطِيعُ الْوَلَوَامِي

## □ آثاره ومصنفاته:

إنَّ من أهمِّ آثاره الجليلة تشييدهُ مرقد الصحابي الجليل مِثم التمار في الكوفة، وإعادة عمارته الجديدة، بعد أن اندرست آثاره، وانمحت رسومه، لتعاقب الأزمان.

### أما مصنفاته

فقد ذكر الشيخ مُحَمَّد حرز الدين المعاصر له في (معارف الرجال) فلا بد من كونه مطلعاً على كتبه، كما يظهر من كلامه، أنّه أَلَفَ:

١ - خزائن الأحكام في شرح تلخيص المرام للعلامة الحلّي في الفقه، في عدّة مجلدات.

وقال عنه الشيخ حرز الدين: رأيت بعضه عند الشيخ، إلّا أنّه تداولته الأيدي من تلاميذه، وصار لا يُنتفع به بعد، وتصدّى لحفظه بعض تلامذته العلامة الملا باقر التستري الذي سكن مكّة المكرمة وخرج منها إلى بمبئي الهند، وتوفّي هناك وبيعت الأجزاء مع كتبه، ولا أعلم إلى أين انتهى به الأمر.

٢ - مؤلَّف في الرجال.

أقول: والظاهر أنّه هو (الفوائد الرجاليّة).

٣ - غصون الأيكة الغرويّة في الأصول الفقهيّة.

٤ - سبيل الهداية في علم الدراية<sup>(١)</sup> وهو كتابنا هذا الذي نُقدّم له.

٥ - وله تعليقات على كتب كثيرة.

وقد عُدّ من جملة مصنّفاته والداخله ضمناً في قول الشيخ حرز الدين:

٦ - تعليقه على تعليقة البهبهاني على (منهج المقال)، وقيل حاشية على تعليقة البهبهاني، وقيل شرح تعليقة البهبهاني<sup>(٢)</sup>.

وإمضاءه في آخر كلّ تعليقة أو حاشية (عليّ الرازي).

والظاهر أنّ جميعها تعليقة واحدة وإن اختلفت التسمية.

قال العلامة الحجة الطهراني في الذريعة: (التعليقة على التعليقة) يأتي في الحاء بعنوان الحاشية على التعليقة، وكذلك التعليقة، أو التعليقات على سائر الكتب المؤلفة، سواء كانت التعليقات مدوّنة أو غير مدوّنة، لكنّها

---

(١) وكذا في أعيان الشيعة، وفي نسخة (د)، وفي نسخة الأصل التي اعتمدها، كتب على الغلاف الخارجي بقلم آخر لتعداد النسخ في المجموع، وقد كتب على ورقته الاولى الشيخ عبد الله المامقاني بـ (الفوائد).

وذكر السيّد حسن الصدر في (تكملة أمل الآمل) إجازة المصنّف للشيخ مُحَمَّد علي عزّ الدين العاملي، وفيها قال:

قرأ عليّ برهة من الزمان رسالتي الموسومة بـ (سبيل الهداية في علم الدراية).

ومن هنا يقوى كون اسم الكتاب بهذا العنوان .

أمّا في الذريعة، ونسخة (ج) كما وصلتنا: كتب عليها بقلم حديث (سبل الهداية في علم الدراية).

(٢) انظر الذريعة حسب حروفها.

كانت بحيث تُعدّ كتاباً مستقلاً، فنذكر الجميع في حرف الحاء بعنوان الحاشية، وإن كان المعبر بها في تراجم مؤلفيها بالتعليقة، أو التعليقات، وذلك لأننا لم نجد فرقاً بين التعليقة والحاشية، في أنّ كلاّ منهما شرح وبيان لبعض المواضع من الكتاب، يكتب غالباً في هامش ذلك الموضع، فيصحّ أن يقال: أنّه تعليق عليه، أو تحشية له<sup>(١)</sup>.

وأضاف الشيخ الطهراني في الذريعة أنّ له:

٧- تعليقة أو حاشية على (منتهى المقال) لأبي علي الحائري، ذكرها السيّد حسن الصدر في إجازته له.

٨- شرح الشرائع، وقد رأى منه بخطّه شرح كتاب الوصيّة يقرب من (٤٠٠٠) بيت<sup>(٢)</sup>، وفي آخره: فليكن هذا آخر كتاب الوصية ويتلوه كتاب النكاح، فرغ منه فجر يوم السبت سلخ ذي القعدة الحرام سنة ١٢٨٠ هـ..

٩- التقريرات الفقهيّة، وجده بخطّه الشريف.

١٠- النبذة من الأحكام الشرعيّة، من الطهارة إلى آخر صلاة الجماعة، وهو من الرسائل العمليّة.

١١- كتاب حساب العقود، تعرّض فيه لشرح حديث (إيمان أبي

(١) الذريعة ٤ / ٢٢٣.

(٢) البيت هنا يعني السطر المحتوي على (خمسین) حرفاً، وليس المراد بيت الشعر.

طالب)، وعقده بيده ثلاثاً وستين<sup>(١)</sup>.

١٢ - وترجم كتاب (هداية الناسكين في مناسك الحجاج والمعتمرين) مع تلخيص له، وقد ترجمه بأمر مؤلف الأصل أستاذه صاحب الجواهر.

### □ نموذج من إجازاته الروائية لبعض تلاميذه:

وهي إجازته لتلميذه الشيخ حسين بن علي الخاقاني صاحب كتاب (الرجال) وهي من الإجازات القيّمة، وإليك نصّها:

#### بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله مرسل المرسلين، ومشيد الدين، ومقيم البراهين هداية المسترشدين، وجاعلنا متمسكين بشريعة خاتم النبيين، والشكر له على ما أنعم علينا من فواضل النعم، وفضلنا على سائر الأمم من ذوي الحواس، لقوله جلّ شأنه: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ ومكّنا لنيل سبيل الرشاد بالجد والاجتهاد، وسهّل لنا نهج الهداية بدراية الرواية، ورفع درجات العلماء، وجعلهم ورثة الأنبياء، وخلفاء الأوصياء، وفضل مدادهم على دماء الشهداء، والصلاة والسلام عدّد الرمال، وكيل البحار، وثقل الجبال، على نور الأنوار، وسيد الأولين وآخرين، من الأنبياء

(١) الذريعة ١١/٧، وليس كتاب (في التراجم) كما قاله الزركلي في أعلامه (٤/٢٨٦)؛ معتمداً على كتاب الذريعة (١١/٧)، فتأمل.



والمرسلين، وسفيره بينَ العباد، وهادي سبيل الرشاد، وشافع يوم التناد،  
أَوَّلُ الخلق إبداعاً، وأنورهم شعاعاً، وأوسعهم باعاً، مُحَمَّدٌ ﷺ النبي الأمي  
الهاشمي وآله الدرر الغرر وسادات البشر وعلل الكون وجوداً وأعلامهم  
كرماً وجوداً الذين جعلهم الله اعلاماً للهدى ومصاييح للنجاة من موبقات  
الردى ورحمة الله وبركاته (وبعد):

فإنَّ ولدي الأعزَّ الأغرَّ الأجد الأكرم الأرشد الأشيم الأوتد الأقوم  
الأوحد الأفخم الأشيد الأعظم فخر المحققين وزين المدققين، صاحب  
الرتبة القدسية، والملكات النفسية، التقي النقي الصفي الورع ذا الفضل  
الجلي والمقدس الولي الشيخ علي ابن البارع السبحاني والعالم الرباني الشيخ  
حسين الخاقاني قد وثق ركوني إليه وكنت استمد منه لشدة اعتمادي عليه  
وأذب الخطأ عنه لما وجدت من فوائد العلوم لديه ولعمري حسنت فيه  
كمال النفس وبهجة الانس وعثرت على مزايا له لم يسمح الزمان بمثلها  
لغيره ورأيت عنده من التحرير ما يشيد به الدين وفيه ما يغني عن البراهين  
وقد عليّ برهة من الزمان والأحوال في علم الفقه والرجال فوجدته بحمد  
الله نقيداً بصيراً ولي في غوامض المسائل نصيراً وعلى دفع ما يردُّ عليّ ظهيراً  
وأسألُ الله له التوفيق أنه خير رفيق وقد استجازني وفقه الله لمراضيه وجعل  
مستقبل أمره خيراً من ماضيه وقد وجدته أهلاً لذلك، ومع ذلك استخرتُ  
الله فوجدتُ الخير في إجازته فأجزتُ له جميع مقروءاتي ومسموعاتي من  
الروايات وغيرها ومصنفاتي وجميع ما رويته بإسنادي المتصل إلى النبي ﷺ  
والأئمة عليهم السلام عن الشيخ العالم الورع التقي النقي الشيخ جواد ابن الشيخ

تقي (مولى كتاب) عن شيخه الشريف جواد العاملي عن العلامة السيد مهدي الطباطبائي عن المشايخ العظام الذين منهم الشيخ البهبهاني مُحَمَّد باقر بن مُحَمَّد أَكمل عن أبيه عن جماعة منهم الأميرزا مُحَمَّد الشيرواني والشيخ جعفر القاضي وَمُحَمَّد شفيع الاسترآبادي بأسانيدهم عن الأئمة.

ومنهم: المولى مُحَمَّد باقر الهزار جريبي عن أسانيد مُحَمَّد بن فرمان والأميرزا إبراهيم القاضي بأصفهان بحق روايتهما عن الأمير مُحَمَّد حسين ابن الأمير مُحَمَّد طاهر بن مقصود علي وَمُحَمَّد قاسم بن مُحَمَّد رضا الهزار جريبي الطبرسي جميعا عن مولانا الأعظم مُحَمَّد باقر المجلسي بأسانيد المتصلة إليهم صلوات الله عليهم المذكورة في (أربعينه).

ومنهم: الشيخ يوسف البحراني صاحب الحقائق عن الشيخ حسين الماحوزي البحراني والشيخ عبد الله بن علي البلادي عن شيخنا سليمان بن عبد الله الماحوزي عن الشيخ سليمان بن علي الشاخوري عن الشيخ علي بن سليمان المقدمي البحراني عن شيخه الشيخ البهائي عن أبيه الشيخ حسين بن عبد الصمد الحارثي عن الشهيد الثاني.

وروى الشيخ سليمان بن عبد الله الماحوزي المتقدم المعروف بالمحقق البحراني أيضا: عن الشيخ أحمد ابن الشيخ مُحَمَّد بن يوسف عن أبيه عن الشيخ علي ابن الشيخ سليمان المتقدم.

وروى الشيخ أحمد المذكور أيضا عن السيد مُحَمَّد مؤمن الأسترآبادي صاحب كتاب (الرجعة) عن السيد نور الدين عن أخويه أحدهما لأبيه وهو صاحب (المدارك)، والآخر لامه وهو صاحب (المعالم) عن جماعة

منهم والد صاحب (المدارك) السيد عليّ.

ومنهم: الشيخ حسين بن عبد الصمد.

وللشيخ سليمان الماحوزي.

طرق آخرُ مذكورة في إجازة الشيخ يوسف.

وللعلامة الطباطبائي طرق آخر مذكورة في إجازاته يوجب ذكرها التطويل.

ولي طرق آخرُ إلى السيّد العلامة الطباطبائي:

أحدها: الشيخ الأجل الأعظم أستاذ الكل الشيخ مُحَمَّد حسن صاحب (جواهر الكلام في شرح شرايع الأحكام) عن السيّد جواد العاملي (صاحب مفتاح الكرامة) عن السيّد الطباطبائي.

وثانيها: الشيخ الزاهد العابد الورع التقى الشيخ عبد العليّ الرشتي رحمته الله، عن السيّد العلامة الطباطبائي وهو أقرب أسانيدٍ إليه.

وثالثها: الشيخ رضا علي عن جده أبي أمه السيّد جواد العاملي عن السيد العلامة الطباطبائي.

ورابعها: السيّد مُحَمَّد ابن المرحوم السيّد جواد العاملي عن أبيه السيّد جواد عن العلامة الطباطبائي.

ولي طرق آخرُ أيضاً.

وقد أجزتُ له سلمه الله أن يروي عني ما رويته بجميع طرق

وَشُعْبِهِ وَشُعْبِ الشَّعْبِ، وَجَمِيعَ الْكُتُبِ الْمَصْنُفَةِ فِي جَمِيعِ الْعُلُومِ عَلَى نَحْوِ مَا هُوَ مَذْكُورٌ فِي (اللُّوْلُؤَةِ).

مَلْتَمَسًا مِنْهُ أَنْ لَا يَتْرَكَ طَرِيقَ الْإِحْتِيَاظِ، وَيَتَجَنَّبُ حُبَّ الدُّنْيَا الدُّنْيَا، فَإِنَّهُ رَأْسُ كُلِّ خَطِيئَةٍ، وَلَا يَقْرُبُ إِلَى الرَّئَاسَةِ إِلَّا إِذَا دَعَا التَّكْلِيفَ الْوَاجِبَ، وَقَدْ وَرَدَ فِي الْأَخْبَارِ: مَا ذُبَّانَ ضَارِيَانِ فِي غَنَمٍ غَابَ عَنْهَا رِعَاتُهَا بِأَضَرٍّ فِي دِينِ الرَّجُلِ مِنْ حُبِّ الرَّئَاسَةِ.

وَأَسْأَلُهُ أَنْ لَا يَبْرَحَ الْأَخْبَارَ الْوَارِدَةَ عَنِ الْأَئِمَّةِ الْأَطْهَارِ، وَإِنْ يَتَأَمَّلُ فِي الدَّعَايَيْنِ فِي الصَّحِيفَةِ: (دَعَاءُ الْإِسْتِعَاذَةِ مِنَ الْمَكَارِهِ)، وَ(دَعَاءُ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ)، فَإِنَّ فِيهِمَا الْحِظَّ الْأَوْفَى.

وَأَنْ لَا يَنْسَانِي مِنَ الدَّعَوَاتِ فِي الْخُلُوتِ وَمِظَانِ الْإِسْتِجَابَاتِ، إِنَّهُ قَرِيبٌ مَجِيبٌ.

كتبه الجاني الفاني

عليّ ابن المرحوم الحاج ميرزا خليل رحمته الله (١)

## □ حول الكتاب:

اللافت للنظر أنّ كلّ من ترجم المصنّف عدّد من جملة مصنّفاته كتاب (سبيل الهداية في علم الدراية)، وكتاب (الفوائد الرجالية) على أنّها كتابان مستقلّان، أو ينسبان اليه متفرّقين، وربما أشار المصنّف في بعض إجازاته الروائية لتلاميذه إليهما كلّاً على وجه الاستقلال.

وأغلب الظنّ أنّ (الفوائد الرجالية) أدمج مع كتاب (سبيل الهداية في علم الدراية) ما بعد الخاتمة، والذي يشمل على جملة فوائد عددها (٢٧) فائدة وقاعدة<sup>(١)</sup>، جُلّها فوائد رجالية، وحيث أنّ عنوان الكتاب وموضوعه في الدراية، والآخر فوائد في علم الرجال، وهما علّمان متآخيان، ان لم نقل توأمان، فادجما في كتاب واحد.

وهذا يوجب الاعتقاد بأنّها كتاب واحد.

أطلق عليه تارةً: (سبيل الهداية في علم الدراية) بالنظر إلى قسمه الاول، والذي يضمّ مقدّمة، وثلاثة أبواب، وخاتمة، وموضوعه (علم الدراية).

وأخرى: (الفوائد الرجالية) بالنسبة إلى ما بعد الخاتمة، والذي ضمّ (فوائد في علم الرجال).

كما ذهب اليه العلامة الطهراني في الذريعة، وقال: (الفوائد الرجالية)

(١) وردت (١٩) منها بعنوان فائدة، و(٨) بعنوان قاعدة.

للحاج المولى علي ابن الميرزا خليل الطهراني النجفي، نسخة منه ناقص الأول ضمن مجموعة من كتب السيّد محسن القزويني الحلي، استعاره منه الشيخ عبد الله المامقاني، وكتب عليه بخطه أنّه (الفوائد)، ذكر فيه بعد بيان الحاجة إلى علم الرجال، ثمّ بيان موضوعه، في ثلاثة أبواب، الأول: تقسيم الحديث، الثاني: فيمن يقبل حديثه، والثالث: في طرق تحمّل الحديث، ثمّ ذكر أحوال بعض الرجال بعنوان (فائدة، فائدة)، وظني أنّه هو كتابه الموسوم بـ(سبل الهداية في علم الدراية)<sup>(١)</sup>.

## □ النسخ المعتمدة في التحقيق:

اعتمدنا في تحقيق كتاب (سبيل الهداية في علم الدراية) او (الفوائد الرجالية) على اربعة نسخ خطية، وهي:

### النسخة الأولى:

نسخة موجودة في مكتبة الشيخ هادي آل كاشف الغطاء العامة في النجف الأشرف، وقد شاهدها العلامة الطهراني، وذكرها في (الذريعة) و(مُصَفَى المقال)، وعليها بعض الحواشي بامضاء (منه)، والظاهر أنها للمصنّف، وهي أوّل كتاب ضمن مجموعة كتب رجاليّة تضم:

سبيل الهداية في علم الدراية للحاج مولى علي الخليلي.

ورجال الشيخ الطوسي، وفهرسته.

وفوائد السيّد بحر العلوم.

وقد كُتِبَ على غلافها وفي اولى أوراقها بعض التعليقات، منها غير مقروء لطمس في الخبر، أو لأنّ الصورة باهتة جداً، وأخرى لا صلة لها بالموضوع كبعض تواريخ الولادات (تاريخ ولادة ضياء الدين مُحَمَّد... ١٢٨٧هـ، وآخر شبه ممسوح سنة ١٢٨٥ هـ، وآخر ١٢٨٣ هـ، و١٢٩٠ هـ، و١٢٩٣ هـ).

واللافت للنظر أن جميع التواريخ قبل وفاة المصنّف، وأهم ما كتب، عليها ما صورته:

(فوائد رجالية للمولى الشيخ علي الميرزا خليل)  
 (استعترته من سيدي ومولاي ومعتمدي ورجائي  
 ثقة الإسلام السيد محسن القزويني دام مجده وأنا  
 الفاني عبد الله المامقاني عُفِيَ عنه ١٨ ع ث سنة  
 ١٣٤٨هـ)

(ملك علي بن الخليل الرازي).

وقد صُورت هذه المخطوطة، وأدرجت ضمن البرنامج الكمبيوترية  
 (الذخائر) الذي أعدته مؤسسة كاشف الغطاء العامة في النجف الأشرف  
 دامت مباركة.

وقد حاولتُ جاهداً الوقوف على أصل المخطوطة، ولكنها مودعة  
 الآن في أماكن يصعب الوصول إليها، فاستسلمت إلى إعداد نسخة مصورة  
 للمخطوطة من أصل البرنامج، فاستنسختها واعتمدتها في التحقيق.

وأما أوصافها فهي:

نوع الخط: النسخ.

حال الخط: جيد.

حال المخطوط: كامل.



لكن قال العلامة الطهراني في (الذريعة): نسخة منه ناقص الأول  
ضمن مجموعة من كتب السيد محسن القزويني الحلي.  
ولم أقف على محل النقص فيها.

والظاهر أنها تامة مقارنة مع النسخة (ب) و (ج)، إلا في التحميد  
والصلاة على النبي وآله، فإنها غير موجودة في هذه، وربما أراد خلو الكتاب  
من مقدمة بيانية تعريفية بهدف الكتاب، واسم المصنف. والله العالم.

حال الورق: رديء.

لون الورق: أصفر.

عدد الأسطر: ٢١.

عدد الصفحات: ١٠٢.

قياس المخطوط: ٢٠، ٧ سم × ١٤، ٥ سم.

والظاهر المطمأنُّ به أنَّها نسخة المصنّف وبخطّه، بدلالة ما كتب على  
أولها:

(ملك علي بن الخليل الرازي). وما كتب عليها من التواريخ المتقدمة  
على وفاة المصنّف.

و على أقل تقدير فإنّ المصنّف قد اطلع عليها، وأضاف لها، وصحّح  
عليها، فتكون أقرب النسخ للمصنّف، والأوثق للتحقيق.  
وقد جعلناها الأصل في عملنا، ورمزنا لها بـ(الأصل).

## النسخة الثانية:

نسخة موجودة في مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام العامة في النجف  
الأشرف برقم (٩/٢/٣٥ تراجم، رجال).

وأوصافها:

نوع الخط: النسخ.

حال الخط: جيّد.

حال الورق: جيّد.

لون الورقة: اصفر.

حال المخطوط: كامل.

عدد الأسطر: ٢٣ سطر.

عدد الصفحات: ٨٧ صفحة.

قياس المخطوط: ٢٠/٥ سم × ١٤ سم.

الغلاف: ورقي.

الناسخ: مُحَمَّد الحسين بن الكاظم الموسوي القزويني<sup>(١)</sup>.

---

(١) السيّد مُحَمَّد حسين ابن السيّد كاظم ابن السيّد أَحْمَد الموسوي القزويني الكاظمي النجفي المعروف بالكيشوان، شاعر، كاتب، ناسخ، ولد سنة ١٢٩٥ هـ، وتوفي بالنجف الأشرف سنة ١٣٥٦ هـ.

قال: (وقد وقفتُ على نسخة الأصل بخطّه فرأيتها كما هنا).

وأغلب الظنّ أنّه وقف على نسختنا الأولى (الأصل)، إن لم نقطع بذلك، إذ تجدهما توأمين بصورة واحدة، حتى في الخطأ والاشتباه والتعليق، وهذه قرينة أخرى على أن نسخة (الأصل) هي بخطّ المصنّف، والله العالم. وقد رمزنا لها بحرف (ب).

### النسخة الثالثة:

نسخة موجودة في مكتبة السيّد المرعشي النجفيّ العامّة في قمّ المطهّرة برقم (١٣٧٠٥ / ٣) وقد حصلت عليها بعد تمام تحقيق الكتاب بالنسختين الأولى والثانية.

وأوصافها:

نوع الخط: النسخ.

حال الخط: جيد.

حال المخطوط: كامل.

عدد الأسطر: ٢١ سطر.

عدد الصفحات: ٩١ صفحة.

قياس المخطوط: تقريبا ١٨ سم × ٢٩ / ٥ سم.

تاريخ النسخ: لا يوجد.

اسم الناسخ: لا يوجد.

وأنبه إلى أن في نهاية المخطوطة إجازة بالرواية غير مؤرخة صادرة من المصنف المولى علي الخليلي ومختومة بختمه أغلب الظن، كتبها الى (السيد موسى)، ولم يُعرفه فيها أكثر من ذكر اسمه مع كلمات المدح والإطراء والثناء، وخطها يختلف عن خط المخطوطة، وأظنه السيد موسى بن الحسين بن الرضا بحر العلوم النجفي المتوفى حدود سنة ١٣٢٠ هـ والذي يروي عن المصنف، وحيث كان علما معروفا، اقتصر على ذكر اسمه، وإني أحتمل أن السيد موسى صاحب الإجازة هو ناسخ الكتاب، وقد عرضه على المصنف وأجازه .

والظاهر أنه نَسَخَهُ على نسخة الكتاب الخالية من التعاليق الموجودة في هامش نسخة (الأصل) وبإمضاء (منه)، والمدرجة في متن النسخة (ب)، فكانت هذه النسخة الثالثة، وقد رمزنا لها بالحرف (ج).

#### النسخة الرابعة:

نسخة موجودة في مكتبة العلامة المحقق السيد محمد صادق آل بحر العلوم رحمته الله المتوفى سنة ١٣٩٩ هـ في النجف الاشرف، وقد حصلت عليها مؤخرا، فقابلتها مع أخواتها، وقد رمزنا لها بالحرف (د).

وأوصافها:

نوع الخط: النسخ.

حال الخط: جيد.

حال المخطوط: ناقص من الأخير.

عدد الأسطر: ١٩ سطر.

عدد الصفحات: ١١١ صفحة.

قياس المخطوط: ١٦,٥ سم × ٢١ سم.

تاريخ النسخ: لا يوجد.

اسم الناسخ: لا يوجد.

## □ أما عملنا في التحقيق فتلخص بما يأتي:

أولاً: بعد مقابلة نسخ الكتاب وجدنا جملة من الفروق بينها، منها:

١ - تمتاز نسخة الأصل بأن حولها بعض الحواشي بإمضاء (منه) والظاهر أنها من المصنف.

وقد أدرجت هذه الحواشي في نسخة (ب) و (د) مع وجود بعض الهوامش في الأخيرة، مما يدل على أن نسخة الأصل أقدم من نسخة (ب)، على أن نسخة (ج) خالية من هذه الحواشي كتابة ودرجاً، وبقرينة إجازة الرواية المختومة بختم المصنف ظاهراً، مما يقوى أن هذه النسخة كتبت في حياته، وتكون موازية لنسخة الأصل، إلا أن وجود بعض التعاليق والحواشي في نسخة (الأصل)، واغلب الظن أنها من المصنف دفعتنا لجعلها أصلاً، وقد أشرنا للاختلاف بين النسخ الثلاثة في الهامش.

٢ - وقع في نسخة الأصل بعض التصحيحات اللغوية والنحوية كتبت فوق كلمة المتن مُلْحَقَةً بحرف (ظ) أي كونها استظهاراً، وأدرجت أحياناً في (ب) واعتمد أحياناً على التصحيح، وكذلك في نسختا (ج) و (د)، وقد أشرنا لذلك في الهامش، وأثبتنا ما هو الصحيح في المتن.

٣ - تمتاز النسختان الأصل و (ب) باختصار لكثير من أسماء الأئمة عليهم السلام مثل (ص) أي الصادق، وأسماء الكتب مثل (في) أي الكافي، والألفاظ مثل (يق) أي يقال وغيرها، مع قلة ذلك في نسختا (ج) و (د)، وقد بسطنا

الاختصار، وأثبتنا الأسماء والألفاظ كاملة في المتن تسهيلا للقارئ.

٤ - تمتاز النسخ باعتمادها على الكتابة القديمة مثل عثمان، سلمن، حيوة، صلوة، ثلثين، وغيرها من الكلمات، وقد أثبتنا في المتن ما يتداول اليوم في الكتابة الحديثة مثل عثمان، سلمان، حياة، صلاة، ثلاثين، وغيرها. وكذلك ما يكتب بالياء مثل كاين، وسايط، وحققا أن تكتب: كائن، وسائط وغيرها، وقد أثبتناها في المتن.

٥ - في نسخة الأصل قلة رمز عليه السلام الامام، عكس نسخة (ب) و(ج) و(د)، وأثبتناها في المتن إجلالا لهم عليهم السلام.

وفي النسخ بعض الأخطاء الإملائية المكررة في رسم الكلمات مثل الروات، الوفات وغيرها على مدار الكتاب، والصحيح الرواة، الوفاة، وغيرها، اشرنا لبعضها في أوائل الكتاب في الهامش للتنبيه، ثم اعرضنا عنها، وغيرها، لاحقا خوف الإطالة والتكرار.

ومن خلال هذه النقاط وغيرها، أثبتنا ما هو الصحيح والأقرب إلى مراد المصنف في المتن، مع الإشارة إلى ذلك في الهامش، في عملية لتقويم النص.

إذ ترى أن في أسلوب المصنف (طاب ثراه) في هذا الكتاب شيء من العجمة، ومثال ذلك: انه ربما أخرج الخبر عن المبتدأ بعد فواصل كثيرة، مما لا يخفى على المتتبع الخبير، ولم نشر إلى ذلك مراعاة للإيجاز، وعدم إثقال الهوامش؛ فضلا عن بعض الأخطاء النحوية والصرفية وغير ذلك، ومن

اطلع على أصل المخطوطة يرى صدق دعوانا.

ثانياً: قمنا بتخريج الآيات الكريمة، والأحاديث الشريفة، وأقوال العلماء والمصنفين وإرجاعها إلى مصادرها، مع تثبيت ما هو الصحيح عن المصدر.

وربما نقل المصنف كثيراً من الأقوال باختصار، أو بتصرف بالنص، من تقطيع، انتقال من فقرة لأخرى، وإضافة توضيح، وغير ذلك، فإذا كان الاختلاف يسيراً قلنا: بـ (اختلاف يسير) في الهامش بعد تثبيت المصدر، وإن كان أكثر قلنا: بـ (اختصار وبتصرف).

ثالثاً: قمنا بوضع ترجمة تعريفية موجزة لبعض الأعلام، ومن ذكر المصنف اسمه، أو نسبته إلى كتابه، إيضاحاً وتسهيلاً للقارئ، وأما الرواة فحسب ما يقتضيه المقام.

إضافة إلى تعريف جملة من الفرق والمذاهب، فضلاً عما يرد من غموض لبعض الكلمات، فأوضحت ما يحتاج إلى إيضاح من الناحية اللغوية.



## □ كلمة أخيرة

لا يسعني في الختام إلا أن أقدم جزيل شكري وامتناني إلى:  
إدارة مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام العامة في النجف الأشرف.

وإلى إدارة مكتبة السيّد الحكيم العامّة في النجف الأشرف.

وإلى كل مَنْ ساهم وقَدّم لي يد العون والمساعدة في إخراج هذا  
الكتاب، وَاخص بالذكر سماحة سيدنا المعظم السيد محمد رضا الحسيني  
الجلالي (حفظه الله تعالى).

داعياً للجميع بالتوفيق والسداد في خدمة العلم والعلماء، وإحياء  
تراث أهل البيت عليهم السلام <sup>(١)</sup>.

والله وليّ التوفيق أنّه سميع الدعاء.

السيد محمود المقدّس الغريفي  
النجف الأشرف

---

(١) كان من المقرر أن يُطبع هذا الكتاب في المجلة الحديثة المعروفة (ميراث حديث شيعة) التي تصدرها (مؤسسة دار الحديث - قم)، حيث تم الإعداد الكامل لتهيئة النسخة الأصلية المحققة والمُصححة للطباعة، ولكن بسبب بعض الظروف المالية، أرجئ إخراج هذا العمل إلى سنتين أخريين، فارتأينا الإسراع في طباعته وإخراجه للنور؛ لتعم المنفعة والفائدة لاسيما لطلبة العلوم الدينية.





اما حين يلين اليهم ذائق الكلب وطعمها يشابهها الى موطنها ثم يستهيك بلبنة  
 الشيخ في حب وصار كلب اما اسندل برين كزير من مشايخ الاجان <sup>لهم</sup>  
 في طبعهم فقبها كما ان في عذرة طبعه من مشايخ الاجان كلاكه لا يقرب منهم او  
 شايها ان كزير من مشايخ الاجان عا ونسبهم كلاكه الى امره انما يتبع حيث  
 كان الرجل مجهول الحال ولم يقدر انما عا ضعفه او في امره انما كزير من مشايخ  
 الاجان باعنا وادلهما عا المدح والقصص فالجاسر من المشايخ المدحون في حال  
 مع الفاني ولم يظروا الى الان ان ما رماه سهل بن رجبع من الكلب المتواضع  
 العجيبه مضانا الى انك قد عرفت ان اعتبارك بالكل سائر العيان ما بل يكون سائر الكلب  
 لا يجهل المجتهد فظهر مما بيناه ان سهل بن زياد ليس من هؤلاء عليه نقرة فان كان  
 في كثير من الموارد هو عليه بملحظة امره خا جبهه فانه ذلك ما غنم فابن محمد بن  
 عيسى بن عبد بن يعقوب اما راس المدح فاما سائر الكلب فول جيسر اصغر  
 جليل في اصحابنا فانه من كثير الطاهر حسن النصاب الشافعي فول الكشي  
قال العيني كان فضل بن شاذان يحب العجيد وينق عليه ويحدثه ويحمل اليه  
 ويقول ليس في اخوانه مثله قال الحسن وحسك هذا الثاني من الفضل الثالث  
 كونه كثير الوايه ومحل بها الرأيه فول العلاء الا في عندي من اول بني امية  
 فتامل من اخاص فضل بن ربيع وجاعه منهم المجلد في الوجوه فاما راس  
المدح اليه امير الكلب فول الشيخ في من ضعف الثاني استثناء  
 ابو جعفر بن بابويه قال زاده رلكه قال طائفي ما جيسر من رايه الثالث  
فول الشيخ قيل انه كان يذهب في العلاء الى ربيع فضعف شيخ اباه في ربيع ولم  
 وانما هو من جميع جاش المدح لغوه اما طائفي لا لادن المجلد الاول فالحق ان الشيخ عمل  
 من ان الطاهر ان ضعف الشيخ الضعيف المحدث الضعيف المحدث الضعيف المحدث الضعيف المحدث

هو راس المدح  
 فكل واحد على كونه  
 كلاكه

زباد

انه يعتبر فاما جاز ان يقرأ الشيخ اذ يقرأ الشيخ عليه ويكون السامع فاما كما يترجم  
 وكان محمد صغير السن ولا يعتمدون على فهمه عند الغائرو ذلك لان مثل الشيخ  
 والصدوق <sup>عجل</sup> عن ذلك كونه تقليدا صرفا مع ان الضاحح حال ابن الوليد  
 للفاضل ابن المناخرين ينفى بوضوح الحال عند الشيخ والصدوق مع ان قول ابن  
 الوليد من ان ما نفيده محمد بن عيسى عن كتب يوسف وحديثه لا يعتمد عليه لا بد  
 فيه على ضعف الرجل في نفسه لانه حيث استلزمه الله ليس من جهل ان رواه  
 ما لم يكن حال نقلها مستطفا حافظا والفاظا بغير خبر جاز فاذ اقدم  
 ما دل على العدالة كان احتمال الله ليس بغيره فان قلنا ان الجراح مقدم على  
 المعدل قلنا نفي ذلك مطلقا بل العلم منه ما لا المعدل ما لا الجراح ومن  
 المقام منه لان الجراح ليس لا الشيخ والمعدل الجاحش بجماعة لا يقال ان عشا  
 فديم الجراح على المعدل ليس لان باب تقديم المثبت على النافي يكون الاول <sup>هنا</sup>  
 والثاني مدعى العلم فلا فرق بين كون المعدل اقوى واضعفا كما هو  
 واضح لا نناقش بعد تسليم ذلك يمكن دعوى الكلية بان قول المعدل قد يكون  
 موهنا لقول الجراح على وجه نظر بخطا والظاهر كون المقام من ذلك  
 كما لا يخفى على معن النظر فاذا نحن بخطا لم يكن قوله معبرا ان قلنا بان حجة  
 قول العدل من جهل الظن بل وكلنا ان قلنا بان حجة من باب التعبد  
 لان حجة خبر العدل تعبدنا ثابت بجمالم بين خلافه ولم يكن ما اخبر به  
 موهوما لانه القدر المتضمن من الاجماع الفائم على حجة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على نبيه الأمين وآله الطاهرين من أولاده على علمهم جميع  
اليوم الدين يشهدكم هنا أمور الأول في بيان سبب الاحتياج إلى علم الرجال في علم الأصول  
العلم منسقة بالجملة في جميع الأصناف والأقسام منزهة عن عدم إمكان تخصيص جميع الأحكام على  
العلم واليقين حتى في زمان المعصومين صلوات الله عليهم أجمعين فإن القول بأنهم ملوك العلم  
وكونهم ملوك جميع الأحكام حتى مقتضيات الاستصحابات مسجل مادة ولو سلم إمكان  
فلا يكمل عدم الضرر ولو سلم ذلك يحصل للشايد من الناسخ زمانه لا غير كما لا أهل البلاد  
الناشئة مع أن المنع فيها يتم واضح من جهات شتى منها كون التقديم بالألفاظ ولا ريب  
أنها ظنية لا دلالة لثبوت من ذلك أن جميع الظن لا يحسم عنها في جميع الملل والنحل وكل أهل  
مذهب مخطئة يحتاج في إثبات أحكامه إلى الأخبار وليسجل عادة التواتر في جميع التكليف  
تكميلها ووضعها فلا بد لكل دين في إثبات الأحكام من أخبار الأحاد ولا ريب أن  
الخبر من حيث أنه خبر يحمل الصدق والكذب فلا يثبت شيء إلا بملاحظة حال الخبر من الوثاقة  
والكثرة والأقتضاء ونحوها وأما في خصوص أخبارنا وإن أرى بعض الأخبارية طغيانها  
بعد دورها في الكتب الأربعة المأخوذة من الأصول الأربعة إنما بعد وضع فسادها  
لا يصحق اليه معناه قال أن علم الرجال مما لا يحصى عنده في ترجيح الأخبار المتعارضة من الأصول  
الثابت وجوبه بالأخبار العالجة المعمول بها في زمان المعصومين والغير والعلم بالخبر  
موقوف على ترجيحها وترجيحها لازم العلم بغيرها مع أن الفحص عن أحوال الرجال بوجوب  
زيادة الوثوق في الحكم فلا بد أن يلزم بوجوب تحصيلها من بوجوب تحصيل الأقوى فالأقوى  
بعد استناد باب العلم ومن بوجوب تقليد الأئمة لذلك كذلك قد فعل بعض الطلبة

عن بعض

صورة الصفحة الأولى للمخطوطة (ب)

وجاءه لايقم ان منشأ تقديم الجارح على المعدل ليس الا من باب تقديم المثبت على النافي لكون  
الاول شاهدا والثاني مدعيا لعدم العلم فلا فرق حج بين كون المعدل اقوى او اضعف كما هو  
واضح لا فانقول بعد تسليم ذلك يمكن ابطال دعوى الحكمة بان قول المعدل قد يكون من هنا  
لقول الجارح على وجه يقطن بخطائه والظلم كون المقام من ذلك كما لا يخفى على من نظر  
فاذا ظن بخطائه لم يكن قوله معتبرا ان قلنا بان حجية قول العدل من جهة الظن بل وكذا  
ان قلنا بان حجية من باب التعبد لان حجية خبر العدل بعد ثبات فيما لم يبين بخلافه  
ولم يكن ما اخبر به هو ما لا لانه القدر المتيقن من الاجماع القائم على حجيته

بسم الله تعالى  
لا الهنا حفظ المصنف قورنره  
وقد وقعت على نسخة الاصل بخطه  
فرايتها كما هنا والمحمدية على قضاائه  
١٠٩٠ محمد الحيز بن الكاظم الموسوي  
القزويني تاسخ هذا الكتاب  
عمره





مكتباخانه عمو می آیات الله العظمی

مرتبش از می . قم ۱۳۲۸

تكون اولهنا هذا والله نحبنا لعمري ان الله قد فرج بينكم وبين الله  
المنصف كما هو الحال لا تنزل من قبله ان يكون بينكم وبين الله  
العدل قد يكون من هذا القول الجاهل ولا وجه لغيره بخلافه والله هو الذي  
ذلك لا وجه له من النظر في ذلك بخلافه ان كان في راسه ان كان  
عبد الله الصالح من هذا القول لا يمكن ان يكون ان كان من باب التوبة  
محمد خيرا الصالحين كما في هذا القول لا يمكن ان يكون من باب التوبة  
الذين من اهل البيت على محمد نمت في الجحيم

والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلوة على محمد وآله  
وبعد فان الدار سل الربيل وانزل اليك ليقيم الدين  
بانيض البراهين بيان الاثمة الطاهر من صلوات الله  
عليهم اجمعين وجعل لهم خلفاء وفضلهم ملازم على ولاء  
الشهادة وقال في هذا ما نحن اليه من هذا العلم وجعل  
لهم العلم افضل التعم القوية اقره على ذلك الاكرم الذي علم بالعلم  
علم اوفان ما لم يعلم ثم اخذ عليهم العهد والميثاق ليعملوا  
طهرا والذب عن الدين المبين وجعل ذلك تامة على علمهم  
كثيرة وبلغهم قدره وروايته ولقد انفعني بالاختيار  
وبأنى في العلم وسبق الشكر ان من العلماء الامراء المتقين  
الاجيال وجملة ذوي الالباب والابصار بسبب التعميم  
المصدق جامع العقول والمنقول حاوي الفروع والاصول الاح

والله

۱۳۷۰.۵/۴

[illegible]

کتابخانه غوثی آیات اللہ العظمی

مقام: \_\_\_\_\_





صورة الصفحة الأولى للمخطوطة (د)



# سَبِيحُ الْمُهَيَّا فِي عِلْمِ الدِّيْنِ

المولى على بن محمد بن الرزاق النخعي

(١٢٢٦-١٢٩٧هـ)



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبيه الأمين، وآله الطاهرين،  
ولعنة الله على أعدائهم أجمعين إلى يوم الدين<sup>(١)</sup>.  
نذكر هنا أموراً:

---

(١) من (الحمد لله...) لا توجد في الأصل وج ود، وأضفناها من ب، مقدمة استفتاحية  
للكتاب للتبرك.





## [الأمر الأوّل]

### في بيان سبب الاحتياج إلى علم الرجال

اعلم أن باب العلم منسذ في الجملة، في جميع الأعصار والأمصار، ضرورة عدم إمكان تحصيل جميع الأحكام على وجه القطع واليقين، حتى في زمان المعصومين صلوات الله عليهم أجمعين، فإن السؤال منهم عليهم السلام ولو لشخص<sup>(١)</sup> واحد في جميع الأحكام، حتى مقتضيات<sup>(٢)</sup> الاستصحابات مستحيل عادة، ولو سلم الإمكان، فلا<sup>(٣)</sup> يُسلم عدم العسر، ولو سلم فذلك يحصل للنادر من الناس في زمانه لا لغيره، سيما لأهل البلاد النائية.

مع أن المنع فيه أيضاً واضح من جهات شتى، منها: كون التفهيم بالألفاظ، ولا ريب أنها ظنية الدلالة.

فثبت من ذلك أن حُجّة الظن لا محيص عنها في جميع الملل والنحل، فكل أهل مذهب ونحلة يحتاج في إثبات أحكامه إلى الأخبار، ويستحيل

---

(١) في ب: ولو شخص.

(٢) في ج: تنقيصات.

(٣) في الأصل و ب وج: (لا)، وما أثبتناه من د.

عادة التواتر في جميع الأحكام تكليفيّتها، ووضعيتها، فلا بد لأهل كلّ دين من إثبات الأحكام من أخبار الآحاد.

ولا ريب أن الخبر من حيث أنّه خبر يحتمل<sup>(١)</sup> الصدق والكذب، فلا يثبت شيء إلاّ بملاحظة حال المخبر، من الوثاقة، والكثرة، والاعتضاد<sup>(٢)</sup>، ونحوها.

وأما: في خصوص أخبارنا [فإنه<sup>(٣)</sup>] - وإن ادّعى بعض الأخبارية قطعيتها، بعد ورودها في الكتب الأربعة المأخوذة من الأصول الأربعمائة<sup>(٤)</sup> - إلاّ أنّه بعد وضوح فساده مما لا يصغى إليه<sup>(٥)</sup>.

وقد يقرر الإشكال على الأصوليين:

أولاً: بأن أهل الكتب الأربعة قد شهدوا بصحة كتبهم، وحسبنا ذلك عن التفحص في كتب الرجال.

والجواب: عدم دلالة عباراتهم على كون ما فيها صحيحة، بل غاية ما

(١) في ج: تحصيل.

(٢) في ج: الاعتقاد.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) انظر الفوائد المدنية ص ١٤٦، خاتمة وسائل الشيعة ٢٠ / ٢٥١.

(٥) وقد أجاب المصنف عن ذلك، بما يأتي بعده، وورد الجواب في هامش نسخة الأصل و

(د)، أوله (بسمه تعالى)، وآخره (منه عفي عنه)، وقد ادرجناه في المتن لأهميته وفائدته،

حيث يقتضي محله.

يستفاد من كون ما فيها معمولاً عليه في جواز استفراغ وسع المجتهد، كما لا يخفى على من لاحظها.

وثانياً: بأن شهادة أهل الرجال ليس إلا بالكتابة، وهي غير معتبرة، كما في كتابة الحاكم إلى الحاكم.

والجواب: أن الإجازات اللاحقة بالكتب جميعها ألحقت الكتابة بالألفاظ.

وثالثاً: بأن شهادتهم شهادة الفرع، بل وفرع الفرع، وهي غير معتبرة.

والجواب: إن هؤلاء لم يشهدوا على الشهادة، بل حصل لهم ما يشهدون بالأمارات، ولا يشترط معاصرة المعدل للمعدل، ولو كان من شهادة الفرع لا اعتبر معرفة الأصل، وليس في كلامهم ما يشعر بأن أخبارهم من الشهادة على الشهادة.

ورابعاً: بأن علماء الرجال من أين ثبتت عدالتهم، ولو فرض ثبوت عدالة النجاشي بشهادة الشيخ وبالعكس، لزم الدور.

والجواب: إن عدالة هؤلاء ثبتت من التسالم بين العلماء في القديم إلى الحديث، ومن الأمارات الظاهرة في زماننا، والشياع بين الأساطين.

كيف يكون نقل الأخبار من الشيخ حجة، وشهادته غير مقبولة في الرجال؟!.

وخامساً: بأن لفظة (ثقة) في كلام أهل الرجال لا يراد منها إلا المعنى

اللغوي، وهو غير العدل الإمامي المقصود للمجتهدين.

والجواب:

أولاً: بعدم انحصار الفائدة في ذلك، بل ان ثبت مجرد الوثوق كفى في التعادل والتراجع.

وثانياً: المعلوم من الرواية المسلمة منهم حمل ذلك على العدل الإمامي، لوجوه ذكرها المؤسس الدين<sup>(١)</sup> العلامة البهبهاني<sup>(٢)</sup>.

وسادساً: بان المعلوم من العادة أن المعدلين لم يكونوا واجدي العدالة من قبل بلوغهم إلى زمان موتهم، بل حصلت الملكة لهم في زمان غير معلوم، فمن أين علم تقارن زمان العدالة لزمان الرواية.

والجواب: أن نظر الرجالي في المدح والقدح إلى حال الرواية؛ لأن موضوع علم الرجال: الراوي، ولأجل نظر الرجالي إلى رجال الأسانيد، فينطبق ما في الرجال على ما في الأسانيد، فافهم<sup>(٣)</sup>.

مضافاً إلى أن علم الرجال مما لا يحصى عنه في ترجيح الأخبار المتعارضة، من الأصول الثابت وجوبه، بالأخبار العلاجية المعمول بها في زمان الحضور والغيبة، والعمل بأخبار التخيير موقوفٌ على ترجيحها، وترجيحها لازم العمل بغيرها.

(١) كذا رسمها في الاصل و د، وربما تقرأ (للدين).

(٢) انظر تعليقه البهبهاني ص ١٢-١٣.

(٣) من قوله (وقد يقرر الإشكال على الأصوليين...) إلى قوله (...على ما في الأسانيد،

فافهم) ورد في هامش الأصل، و د.

مع أن التفحص عن أحوال الرجال يوجب زيادة<sup>(١)</sup> الوثوق في الحكم، فلا بد أن يلتزم بوجوب تحصيلها من يوجب تحصيل الأقوى فالأقوى، بعد انسداد باب العلم.

ومن يوجب تقليد الأعم لم لذلك، كذلك<sup>(٢)</sup>.

وقد نقل إلى بعض الطلبة، عن بعض المعاصرين<sup>(٣)</sup>، القائل بذلك، جواز التعويل على تصحيح الغير، وهو بمعزل عن التحقيق على وجه الإطلاق، بل التحقيق التفصيل:

بين التصحيح المردّد بين كونه ناشئاً عن اجتهاد أو إخبار، إذ<sup>(٤)</sup> المعلوم كونه اجتهادياً، فلا يصحّ التعويل عليه.

وبين ما علم<sup>(٥)</sup> كونه ناشئاً عن إخبار، ويتميز ذلك بالقرائن المعوّلة عليها، التي منها وضع الكتاب لأن يعوّله، كتصحيح طرق الشيخ، والصدوق المرسوم في كتب الرجال، فإنّ وضع كتب الرجال لأن يعوّله عليه كلّ مجتهد في عمله، لا الإخبار عما هو الراجح عنده، ولذا تحمل لفظة

(١) في ب: زياد. وفي الأصل، و د: هامش من المصنف، ولكنه غير واضح في نسخة الأصل، وأثبتناه من د.

(٢) أي لأنه يوجب تحصيل الأقوى، كذلك هنا في علم الرجال التفحص عن أحوال الرجال يوجب زيادة الوثوق في الحكم.

(٣) الظاهر هو الشيخ مهدي الكجوري الشيرازي (١٢٢٢-١٢٩٣ هـ) المعاصر للمصنف، وهو يذهب إلى هذا الرأي كما في (فوائده الرجالية ٦٦-٧١)

(٤) في الأصل و ب و د: (او)، وما أثبتناه من ج.

(٥) في الأصل و ب: (ما علم) ساقطة، وأثبتناها من ج و د.

(ثقة)، و(عدل)، في كتب الرجال على أعلى<sup>(١)</sup> مراتب الوثاقة والعدالة، وإن لم يعلم مذهب المخبر في العدالة.

فحيث ظهر التمييز<sup>(٢)</sup> فالحكم واضح، وإن كان مردداً<sup>(٣)</sup>: فالأقوى جواز التعويل عليه أيضاً، حملاً على ما هو الواقع، ولا ينافي ذلك عدم التعويل من حيث التردد، كما لا ينافي أصالة الحقيقة، كون الاستعمال أعم من الحقيقة والمجاز، لكن لما جرى ديدن العلماء على الإخبار عن الأمر الاجتهادي دون الواقعي، كان الإخبار المردّد نادراً بعيداً، بل الأصل في إخبارهم عن نحو ذلك عن اجتهادهم وفتاويهم<sup>(٤)</sup> إلا أن يظهر بقرينة الحال إرادة الإخبار عن غير الاجتهاد والفتوى، أو يعلم ذلك من خارج، كما في نهاية الشيخ، فإن المعروف أنه لم يقصد فيها الإخبار عن فتواه، بل الإخبار عن مضمون الأخبار.

والعجب من بعض الأساطين<sup>(٥)</sup> حيث عدّ إخبار المحقق البهبهاني وغيره، عن توثيق إبراهيم بن هاشم ونحوه، من التوثيق المعتبر في التزكية، مع أنّ صريح حالة الإخبار عن ترجيحه واجتهاده الناشئ عن ترجيح الأدلة والاستفادات اللفظية.

(١) في الأصل و ب: أعلا.

(٢) في ج: التميز، وخط فوقها التخير.

(٣) في ج: مترددا.

(٤) في ب: وفتاواهم.

(٥) في هامش الأصل: هو السيّد مهدي الطباطبائي (منه). قُلْتُ: يعني السيّد بحر العلوم.

هذا مع أنّ حُجَّيَّةَ تصحيح الغير أعم منها في مقام العمل، وفي مقام الإخبار عنه، فإذا أخبر<sup>(١)</sup> عدل بالصحة فيمكن أنّه عوّل على تصحيح الغير الذي لم يظهر لك وثاقته.

وتوهم أنّ إخبار المخبر الأول بالصحة متضمن للإخبار عن وثاقة المخبر الثاني.

مدفوعٌ بأنّ قول الراوي (أخبرني عدلٌ) من غير تعيين الراوي، لا يكفي، لاختلافهم في أسباب الجرح والتعديل، وإنما اعتبر في كلام النجاشي وأضرابه، لما ذكرناه من قرائن الحال التي لا تحصل في المقام.

وبالجملة وجه الحاجة إلى علم الرجال والدراية ظاهر لا سترة عليه، سيما بعد قول الشيخ في (العدة)، من الإجماع على أن من شرط العمل بخبر الواحد (العدالة)<sup>(٢)</sup>.

وبعد ظهور أنّ تصحيح الغير إنما هو في بعض الأخبار، فلا يغني عما عداه، وإن قلنا بأن المراد بذلك أعم من التضعيف، ضرورة خلّو كثير من الأخبار سنداً عن الجرح والتعديل، بل السبب في ردّه الجهالة والإهمال.

(١) في ج: أخبرك.

(٢) العدة في أصول الفقه ١/ ١٢٩.



### فهنّا إشكالان:

الأوّل: أنّ عدالة الرواة<sup>(١)</sup> لا طريق إليها إلّا بالرجوع إلى كتب أهل الرجال<sup>(٢)</sup> الذين أخذوا عدالة الرواة من كتب غيرهم، وغيرهم من غيرهم، ولا يثبت بذلك التعديل المعتبر لعدم العبرة بالقرطاس، وإنّ شهادة الفرع غير مسموعة في المقام، سيما مع عدم معلومية الأصل كما أشير إليه آنفاً، وإن حُجِّية تزكية الراوي مَبْنِيَّةٌ<sup>(٣)</sup> على ثبوت تزكية المُزَكِّي، وليس لنا طريق إليه.

والثاني: إنّ المعلوم إجمالاً أنّ جَلَّ الرواة<sup>(٤)</sup> بل كلهم فقدوا العدالة في الجملة، بمعنى أنهم لم يستمروا عليها من أول بلوغهم إلى زمان وفاتهم، سيما لو فسرنا العدالة بالملكة، فإنّ البعيد غاية البعد حصول الملكة من قبل البلوغ مستمرة إلى حين الوفاة<sup>(٥)</sup>.

سلّمنا أنّ فيهم من كان كذلك<sup>(٦)</sup> لكنه نادر.

(١) في د: الراوي.

(٢) في ب: (الرجال) ساقطة.

(٣) في الأصل و ب و ج: مبني، والوجه ما أثبتناه.

(٤) في ب: الرواة.

(٥) في ب: الوفات.

(٦) في الأصل: كلمة (كذلك) مكررة.

سَلَّمْنَا عَدَمَ النُّدْرَةِ، لَكِنَّهُ مُشْتَبِهٌ<sup>(١)</sup>، وَلَا نَرَى أَحَدًا يَتَفَحَّصُ عَنْ أَحْوَالِ الرِّجَالِ كَذَلِكَ، وَلَا عَنْ تَقَارُنِ زَمَانِ الرِّوَايَةِ لَزَمَانِ الْعَدَالَةِ.

فَعَلَى هَذَا، فَلَا ثَمَرَةَ فِي عِلْمِ الرِّجَالِ، إِلَّا أَنْ تُثَبَّتِ الْعَدَالَةُ، وَتُقَارَنَهَا لِحَالِ الرِّوَايَةِ، وَأَتَى لَكَ بِإِثْبَاتِهِ؟

وَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ<sup>(٢)</sup>:

أَوَّلًا<sup>(٣)</sup>: بِأَنَّ التَّرْكِيزَ عِنْدَنَا رَوَايَةً لَا<sup>(٤)</sup> شَهَادَةً، فَلَا يَشْتَرِطُ فِيهَا مَا يَشْتَرِطُ فِيهَا مِنَ الْأَصَالَةِ وَالشَّفَاهِ وَغَيْرِهِمَا<sup>(٥)</sup>، وَإِلَّا لَمَّا جَازَ أَخَذَ الْأَخْبَارَ مِنَ الْأَصُولِ، مَعَ أَنَّهَا مَأْخُودَةٌ مِنَ الْأَصُولِ الْأَرْبَعَاءِ<sup>(٦)</sup> فَتَأَمَّلْ.

مَعَ أَنَّ صِدْقَ النَّبَأِ عَلَى الْكِتَابَةِ مِمَّا لَا يَقْرُبُهُ خَفَقَانُ الرِّيبِ، عَلَى مَا قِيلَ،

(١) فِي الْأَصْلِ وَب: إِنَّهَا كَلِمَةٌ غَيْرُ مَفْهُومَةٍ وَأَقْرَبُ صَوْرَةٍ لَهَا (مُشْبِهٌ)، وَفِي ج: كَتَبَ (مُشْتَبِهٌ) ظ، وَهُوَ الْأَقْرَبُ.

(٢) أَيِ الْجَوَابِ عَنِ الْإِشْكَالِ الْأَوَّلِ.

(٣) وَرَدَتْ فِي ب: ثَانِيًا، وَثَانِيًا فِيهَا وَرَدَتْ أَوَّلًا. وَفِي الْأَصْلِ: كَتَبَ عَلَى أَوَّلَا حَرْفِ خ، وَعَلَى ثَانِيَا حَرْفِ م.

(٤) فِي ب: وَلَا شَهَادَةً.

(٥) فِي النُّسْخِ: وَغَيْرَهَا، وَالْوَجْهَ مَا أُثْبِتَ.

(٦) قَالَ الْمُحَقِّقُ فِي الْمُعْتَبَرِ ٢٦/١: رَوَى عَنْ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الرِّجَالِ مَا يَقَارِبُ أَرْبَعَةَ آلَافٍ رَجُلًا، وَبَرَزَ بِتَعْلِيمِهِ مِنَ الْفُقَهَاءِ الْأَفْضَالِ جَمٌّ غَفِيرٌ كَزَرَارَةِ بَنِ أَعِينٍ، وَأَخْوِيهِ بَكِيرٍ، وَحَمْرَانَ، وَجَمِيلَ بَنِ دِرَاجٍ، وَ مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمٍ، وَبَرِيدَ بْنَ مَعَاوِيَةَ، وَالْهَشَامِينَ، وَأَبِي بَصِيرٍ، وَعَبِيدَ اللَّهِ، وَ مُحَمَّدَ وَعَمْرَانَ الْحَلِيِّينَ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَنَانَ، وَأَبِي الصَّبَاحِ الْكَتَّانِيَّ، وَغَيْرَهُمْ مِنْ أَعْيَانِ الْفَضْلَاءِ، وَكُتِبَ مِنْ أَجْوِبَةِ مَسَائِلِهِ أَرْبَعُمِائَةٍ مُصَنَّفٌ سَمَوْهَا (أَصُولًا).

وفيه تأمل ظاهر<sup>(١)</sup>.

وثانياً: بأنّ المقصود من الرجوع إلى علم الرجال حصول الظن الانتظامي، الذي انتظم أمور العقلاء به في ما يحتاجون اليه، وهو يختلف باختلاف الأمور معاشاً ومعاداً، ويختلف في كل منهما باعتبار زيادة الاهتمام به ونقصانه، ولعله احد الوجوه للتسامح في أدلة السنن.

ولا ريب أن الظنّ المعبر كذلك، يحصل بمراجعة كتب الرجال، وتركية الفرع عن الفرع، ونحو ذلك من اجتماع أمارات التوثيق.

وثالثاً: بأنّ<sup>(٢)</sup> الظن بالعدالة الموجب للاعتماد على خبر الراوي والمخبر، قد يحصل بممارسة<sup>(٣)</sup> الرجل للرجل المعاصر له، وقد يحصل بقيام قرائن وعلامات تنبيء عن حصول الملكة فيه، وان لم يكن معاصراً له، فيوجب جواز العمل به لمن حصل له الظن بها، ولا يستلزم حُجّة خبره لو أخبر عنها، ليرد علينا جواز التعويل على تصحيح الغير، فإنّ الظنّ الحاصل بالاجتهاد يجوز للظانّ العمل به، ولا يجوز للغير العمل بخبره<sup>(٤)</sup>.

نعم، الظنّ الحاصل لغير المعاصر قد يستند إلى أمارات تكشف عن العدالة بحيث تقبل الشهادة بها، حيث أنّه لم يلحق بالاجتهاد الممنوع

(١) من قوله (على ما قيل...) وردت في هامش الأصل، وأدرجت في ب، ولم ترد في ج ود.

(٢) في الأصل و ب: (إن)، وما أثبتناه من ج ود.

(٣) في الأصل و ب: بممارسته، وما أثبتناه من ج ود.

(٤) في د: بغيره.

العمل به للغير، ضرورة عدم ورود دليل على<sup>(١)</sup> اعتبار تقارن عصر العَدْل والمعدّل<sup>(٢)</sup> ولذا جاز العمل بتزكية النجاشي والكشي وغيرهما، مع أنهم لم يعاصروا جميع الرواة بل هو المنشأ لتعويلنا على قول الكشي والنجاشي والشيخ وأضرابهم، فإننا لم نعاصرهم، ولم يحصل لنا الوثوق بكلامهم، إلا من جهة الأمارات الدالة لنا على وثاقتهم.

وعن الثاني<sup>(٣)</sup>:

أولاً: بأن شأن أهل الرجال بيان حال الراوي، فإذا قيل: (إن فلاناً عدل)، فهو في قوة أن فلاناً الراوي عدل، فيكون من باب تعليق الحكم على الوصف، فيتحد زمان الرواية والعدالة، مع أن قرينة الحال في وضع كتب الرجال، وعدم اعتناء العلماء بهذه الدقة يكشف عن ذلك أيضاً.

وثانياً: بأن التزكية تحمل على الزمان المتأخر، فإذا ثبتت<sup>(٤)</sup> عدالته فيه، كان تقرير العدل لما سبق منه من الروايات، مع لحوق الإجازة<sup>(٥)</sup> به بمنزلة الرواية، فتقارن زمان العدالة وزمان الرواية، فكان إبقاء ما كان من كتبه ومرسوماته على حاله بمنزلة رواية إجمالية وإجازة عامة.

(١) في الأصل: لا تميز.

(٢) في ج: عصر المعدل والمعدل.

(٣) أي الجواب عن الإشكال الثاني.

(٤) في الأصل: ثبت، وكتب الناسخ فوقها (ثبتت) ظ، وكذا في ب، والأقرب ما أثبتناه من

ج ود.

(٥) في ج: إلا ظاهره.

ألا ترى أن الشيخ الطوسي مثلاً لما كتب (التهذيب والاستبصار) لم يقل لجميع الناس: (ارووا عني)، فوضع الكتاب لغرض الرواية، وتسويق نقل الحديث عنهما<sup>(١)</sup>، وحال الاستدامة كحال الابتداء.

وسنذكر الإشكاليين مع الجواب عنهما وزيادة.

فظهر من ذلك، أن من صنّف أصلاً، أو رسم رواية، في حال فسقه، ثم صار ثقةً، ومضى زمان يمكن فيه التغيير، على تقدير تعمّد الكذب، أو ظهور الخطأ، ولم يفعل، جاز الرواية عنه، ولم يقدح في ذلك فسقه حال التحمّل، أو حال الرواية قبل هذه الحالة، لتحقيق ما يقضي بجواز الرواية عنه، وهو الإلقاء أو ما في حكمه حال العدالة، متأخراً كان عن الإلقاء حال<sup>(٢)</sup> الفسق أو متقدماً عليه، ضرورة عدم قدح الفسق اللاحق للعدالة السابقة والرواية حالتها<sup>(٣)</sup> تظهر لك من ذلك فائدة، وهي:

أن الجماعة الذين قدحوا فيهم بالوقف<sup>(٤)</sup>،

(١) في ب: عنه.

(٢) في النسخ: حالة، وكتب فوق الأصل (حال)، وهو الأقرب على ما أثبتناه.

(٣) في ج: حالتها.

(٤) الواقعة: وهم فرقة ابتدعت الوقوف على إمامة موسى بن جعفر عليه السلام، وانه حي لم يموت، حتى يملك الأرض شرقها وغربها ويملاها عدلاً، وانه المهدي عليه السلام، وآخرون ادعوا أنه القائم وقد مات، والإمامة لا تكون لغيره حتى يرجع ويظهر، في وقت قيامه فيملاً الأرض عدلاً كما ملئت جوراً، وآخرون قالوا: أنه مات ولم يقتل ورفع الله إليه ثم يردّه عند قيامه، وما يقرب من هذه الأقوال، وأنهم لم يأتموا بعد الكاظم عليه السلام بإمام غيره وتوقفوا عليه، إذ عدّوا الأئمة من بعده أمراء وقضاته إلى يوم خروجه، وأنهم ليسوا =

والفطحية<sup>(١)</sup>، والناوسية<sup>(٢)</sup>، ونحو ذلك،

= بأئمة وقالوا: لم يدعها أحد منهم، وبعضهم عدّهم ضالين مخطئين ظالمين (نعوذ بالله من ذلك)، حتى عرفوا بالواقفة.

وكان سبب ظهور هذه الفرقة هو الطمع وحب الدنيا، إذ اجتمع عند بعض الشيعة أموال كثيرة من الزكوات فحملوها إلى وكيلين للإمام موسى الكاظم عليه السلام بالكوفة، حيث كان عليه السلام بحبس الرشيد، وأحد الوكيلين كان حيان السراج والآخر معه، وتصرفا بالأموال بشراء الغلاة والعقارات، فلما سمعا بموت الإمام الكاظم عليه السلام أنكرا موته وأدّعا بين الشيعة أنّه القائم وأنه لا يموت، وانتشر قولهما بين الناس واعتمد بعضهم على أقوالهما، وما إن مرت الأيام والليالي حتى أوصيا عند وفاتهما بإرجاع الأموال إلى ورثة الإمام موسى بن جعفر عليه السلام فاستبان للشيعة واتضح أمرهما، إنها ادّعى ذلك حرصا على الأموال وطمعا بها.

(١) الفطحية: وهم فرقة ادّعت إمامة عبد الله الأفطح ابن الإمام جعفر الصادق عليه السلام من بعد أبيه عليه السلام مباشرة، وقد استدّلوا بحديث يروونه عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام أنه قال: (الإمامة في الأكبر من ولد الإمام)، وحيث أن عبد الله كان أكبر أولاد الصادق عليه السلام سنّاً، فجلس مجلس أبيه عليه السلام وأدّعى الإمامة، فمال إليه كثير من الشيعة ولم يشكوا في ذلك، إلّا نفرا يسيرا عرفوا الحق وآمنوا به، فامتنحوا (عبد الله) بمسائل في الحلال والحرام فلم يجدوا عنده علماً، فرجع جمع من الشيعة في حياته، وعامتهم بعد وفاته، وبقي جماعة يعدّون إمامته بين أبيه الصادق وأخيه الكاظم عليه السلام، إذ لم يبق بعد أبيه عليه السلام حواري سبعين يوماً، ومات ولم يعقب ولداً، وعُرف هؤلاء بالفطحية أو الأفطحية نسبة إلى عبد الله حيث كان أفطح الرأس وقيل الرجلين أي عريضهما، وقيل نسبة إلى عبد الله بن فطيح، وكان رئيساً لهم.

(٢) النّاوسية: عرّفها المصنف في إحدى فوائد الكتاب (الفائدة ١٣) وقال: النّاوسية أتباع رجل يقال له ناوس، وقيل نسبوا إلى قرية ناوسيا، قالت إن الصادق عليه السلام حيّ بعد ولن يموت حتى يظهر فيظهر أمره وهو القائم المهدي، وحكى أبو حامد الرّوزني أنهم زعموا أن علياً عليه السلام مات وستشق الأرض منه قبل يوم القيامة فيملاً العالم عدلاً، هكذا =

كأبان بن عثمان<sup>(١)</sup>، وعبدالله بن بكير<sup>(٢)</sup>، وعلي بن الحسن بن فضال<sup>(٣)</sup>،

= عن الملل والنحل.

أقول: إنما قال الناوسية بحياة الصادق عليه السلام وعدم موته، وأنه القائم، تمسكا بحديث رواه رجل يقال له عنبة بن مصعب عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: إن جاءكم من يخبركم عني بأنه غسلني وكفنتني ودفنتني فلا تصدقوه، وحيث كان رئيسهم رجل من أهل البصرة يقال له عبد الله بن ناوس، فسموا بالناوسية، وربما يسمون بالصارمية أيضاً. (١) رجال النجاشي ص ١٣، قال: أبان بن عثمان الأحمر البجلي مولا لهم، أصله كوفي، كان يسكنها تارة والبصرة تارة، وقد أخذ عنه أهلها: أبو عبيدة معمر بن المثنى وأبو عبد الله محمد بن سلام وأكثروا الحكاية عنه في أخبار الشعراء والنسب والأيام، روي عن أبي عبد الله وأبي الحسن موسى عليه السلام. له كتاب حسن كبير يجمع المبتدأ والمغازي والوفاة والردة، أخبرنا بها...

وفي اختيار معرفة الرجال ص ٣٥٢، عن محمد بن مسعود، قال: حدثني علي بن الحسن، قال: كان أبان من أهل البصرة، وكان مولى بجيلة، وكان يسكن الكوفة، وكان من الناوسية.

(٢) رجال النجاشي ص ٢٢٢، قال: عبد الله بن بكير بن أعين بن سنسن أبو علي الشيباني، مولا لهم، روى عن أبي عبد الله عليه السلام وإخوته عبد الحميد والجهم وعمرو عبد الأعلى، روى عبد الحميد عن أبي الحسن موسى عليه السلام وولد عبد الحميد محمد والحسين وعلي وروا الحديث. له كتاب كثير الرواة أخبرناه...

وفي اختيار معرفة الرجال ص ٣٤٥، عن محمد بن مسعود: عبد الله بن بكير وجماعة من الفطحية هم فقهاء أصحابنا، منهم ابن بكير، وابن فضال يعني الحسن بن علي، وعمار الساباطي، وعلي بن أسباط، وبنو الحسن بن علي بن فضال وعلي وأخوه، ويونس بن يعقوب ومعاوية بن حكيم، وعد عدة من أجلة العلماء.

(٣) الفهرست ص ١١٦-١١٩، قال: علي بن الحسن بن فضال، فطحي المذهب، ثقة، كوفي، كثير العلم، واسع الرواية والأخبار، جيد التصانيف، غير معاند، وكان قريب الامر إلى أصحابنا الإمامية القائلين بالاثني عشر. وكتبه في الفقه مستوفاة في الاخبار =

وأضرابهم من الذين وثَّقَهُمْ<sup>(١)</sup> علماء الرجال، يمكن قبول روايتهم وإن لم نقل بحجّة الموثّق، وذلك لأنّ إخبارهم عن الوقف ونحوه لا بدّ أن يُنزَل على الإخبار عن ذلك بعد حدوثه، ضرورة عدم تدبّر أحد به قبل حدوثه، وإخبارهم عن العدالة والتوثيق يمكن تنزيله على الإخبار عن العدالة الكائنة قبل زمان الوقف مثلاً؛ فما علم<sup>(٢)</sup> صدوره قبل الوقف - كأن كان الراوي عنه تلك الرواية مات قبل حدوث الوقف - فهو صحيح قطعاً.

وما علم صدوره بعد الوقف فضعيفٌ، لأنّ الوقف ونحوه - على ما يظهر<sup>(٣)</sup> من الأخبار - لم يتدبّر به إلّا من غرّته الدنيا، أو قصر في التفتيش عن أمر الإمامة، حيث إنّ إمام العصر كان حاضراً؛ فالمتدبّر بغير دينه من أمثال هؤلاء الرواة أو مطلقاً، إمّا عامدٌ، أو جاهلٌ مقصّرٌ.

وأما: ما لم<sup>(٤)</sup> يعلم تاريخ صدوره - كأن كانت الرواية عن الصادق عليه السلام مثلاً - فالظاهر أيضاً صدوره قبل الوقف، إذ المعلوم من طريقة الرواة سيما الثقات منهم حفظ الروايات بالضبط، والرسم، في أصل أو كتاب، وقد سبق أن رسم الرواية كذلك، إلقاء لها لمن أراد روايتها، ولا يقدح فيه المتأخّر من الفسق<sup>(٥)</sup>، أو الموت، أو الجنون أو نحو ذلك من

= حسنة، وقيل: إنها ثلاثون كتاباً، منها: كتاب الطب... الخ.

(١) في الأصل وب وج: وثقوهم، والوجه ما أثبتناه.

(٢) في الأصل وب: فاعلم، وما أثبتناه من ج.

(٣) في الأصل وب: ظهر، وما أثبتناه من ج.

(٤) في د: (ما لا).

(٥) في ب: عن الفسق.



الأمر المانعة من قبول الخبر.

مضافاً إلى أن المعلوم من طريقة أصحابنا أنهم كانوا يسمّون الواقفية: (الكلاب الممطورة)<sup>(١)</sup> تشبيهاً لهم بها في وجوب الاجتناب منهم<sup>(٢)</sup> فكيف يعقل مع ذلك أخذ الروايات عنهم حال الوقف، مع عدم روايتهم لها قبله؟.

ولا فرق في ما ذكر بين مَنْ علم تاريخ ولادته، أو تحمّله أنّه قبل حدوث المذهب الفاسد، أو بعده، لإمكان عدم تديّنه بذلك في زمان الرواية، كما لا يخفى.

فثبت بحمد الله<sup>(٣)</sup> من ذلك، صحّة أكثر الموثقات، وكونها<sup>(٤)</sup> حجة، وإن لم نقل بحجّة الموثق.

ويؤكد ذلك لو كان الخبر منافياً لمذهب الوقف، أو حصلت<sup>(٥)</sup>

(١) وكان سبب ذلك أن علي بن إسماعيل الميثمي ويونس بن عبد الرحمن ناظرا بعضهم، فقال له: علي بن إسماعيل وقد اشتد الكلام بينهما: ما انتم إلّا كلاب ممطورة، أراد أنكم اتنن من الجيف؛ لأنّ الكلاب إذا أصابها المطر فهي اتنن من الجيف، فلزمهم هذا اللقب، فهم يعرفون به اليوم لأنه إذا قيل للرجل أنّه ممطور فقد عُرف أنّه من الواقفة علي موسى بن جعفر خاصة، لأن كل من مضى منهم فله واقفة وقفت عليه وهذا اللقب لأصحاب موسى خاصة. كما في (فرق الشيعة) للنوبختي ص ٩١ - ٩٢.

(٢) في ج: عنهم.

(٣) بحمد الله، كتبت فوق (فثبت) في الأصل، وأدرجت في ب و ج و د.

(٤) في الأصل و ب و ج: وكونه، وفي د: كونه، والوجه ما أثبتناه.

(٥) في الأصل و ب و ج: حصل، وكتب فوقها في الأصل و ب: (حصلت ظ)، وأدرجت =

أمارات أخر.

وذكر في (ضياء العالمين)<sup>(١)</sup> أن من الواقفية من يقول بوكالة باقي الأئمة عليهم السلام عن الكاظم عليه السلام وخصّ الكلاب الممطورة بغيرهم<sup>(٢)</sup>.

فعلى هذا ما ذكره المؤسس البهبهاني<sup>(٣)</sup> من أن رواية من قيل فيه: (أنه

= في د، وهو الأقرب.

(١) ضياء العالمين في بيان إمامة الأئمة المصطفين عليهم السلام للشريف العدل المولى أبو الحسن بن محمد طاهر الفتوي النباطي العاملي الأصفهاني الغروي المتوفى سنة ١١٣٨ هـ وهو أحد أجداد صاحب (الجواهر) من قبل أم والده، وكان تلميذ المجلسي، وله تفسير (مرآة الأنوار)، وهذا الكتاب مخطوط في مجلدين كبيرين، في أكثر من (٦٥٠٠٠) بيت (أي سطر)، توجد نسخة منه في مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام العامة في النجف الأشرف دامت عامرة، برقم (٧٥ / ٤ / ٣) العقائد، وقد اطلعنا عليها.

(٢) ضياء العالمين ١ / ٢٠٨ مخطوط، قال: وأنهم (أي الواقفية) اختلّفوا أيضا في أبي الحسن الرضا عليه السلام ومن قام بعده بالإمامة من آل محمد صلى الله عليه وعليهم، فمنهم من قال: أن هؤلاء خلفاء أبي الحسن موسى وأمرأه وقضاته إلى أوان خروجه وليسوا بأئمة، بل قال: لم يدعها أحد منهم قط، وقال الباقر: أنهم ضالون مخطئون ظالمون حتى أنهم كفروهم، ولهذا سمت الشيعة هذه الطائفة بالممطورة أي أنهم في خبثهم وتحيرهم كالكلاب الممطورة.

(٣) هو المولى محمد باقر بن محمد أكمل بن محمد صالح البهبهاني، الأصفهاني، الحائري، مذهب أصول الشريعة، ومجدد رسومها، وباقر علومها، حتى عرف بالوحيد البهبهاني، أو الأستاذ الأكبر، وهو أستاذ السيّد بحر العلوم وأبي علي الحائري، له جملة من المصنفات والتعليقات والرسائل المهمة، منها تعليقه القيمة على (منهج المقال) للمولى الأسترآبادي، والتي أضحت محور البحث والتحقيق والتعليق في علمي الدراية والرجال، من عصره وحتى عصرنا القريب، وأضحى كأنه المؤسس كما قال المصنف، بل المجدد في آرائه الفقهية والأصولية والرجالية على رأس المائة الثالثة عشرة، توفي في =

واقفي) عن الرضا عليه السلام تدل على [عدم<sup>(١)</sup>] وقْفِهِ أو رجوعه عنه<sup>(٢)</sup>.

مما لا وجه له، إلا أن يدّعي الغلبة، والحمل على الغالب، فتأمل<sup>(٣)</sup>.

وحاصل ما يقال: إن الحاجة إلى علم الرجال ثابتة على سبيل الموجبة الجزئية، بل والكلية، بالعقل والنقل.

أمّا الدليل العقلي: فيظهر لك بملاحظة ما تلوناه عليك، ونزידك دليلاً، بأن العلم الإجمالي حاصل بوثاقة بعض رجال الإسناد، كما أنه حاصل بجرح آخرين، ولا يحصل التمييز<sup>(٤)</sup> إلا بمراجعة كتب الرجال التي لا محيص عن المراجعة عنها فيه، بعد استقرار سيرة السلف إلى الخلف على كونها ميزاناً في ذلك.

وما ادّعاء بعض الأخباريين، من حصول شواهد الصحة للكتب الأربعة سيأتي الجواب عنه.

مع أنه لا يتأتى ردّاً على من زعم عدم انحصار الحجة فيها، بل هو مذهب بعض المدّعين لذلك كصاحب الوسائل<sup>(٥)</sup> إذ ضمّ أخبار غير الكتب

= كربلاء سنة ١٢٠٦ هـ ودفن في الرواق الشرقي الحسيني مما يلي قبور الشهداء.

(١) الظاهر سقوط كلمة (عدم) من النسخ، لضرورة وجودها لاستقامة الكلام.

(٢) انظر تعليقة البهبهاني على منهج المقال ص ٣٤٢.

(٣) من قوله (وذكر في ضياء العالمين...) وردت في هامش الأصل ود، وأدرجت في ب،

ولم ترد في ج.

(٤) في ج: التمييز.

(٥) انظر خاتمة وسائل الشيعة ٢٠ / ٣٦ الفائدة الرابعة.

الأربعة إلى أخبارها فيها كالصريح في ذلك.

وأما النقلي: فكثير:

منه الأخبار العلاجية.

ومنه: ما ورد من قوله عليه السلام: اعرفوا منازل رواتنا، بقدر روايتهم عنا<sup>(١)</sup>.

وما ورد في خصوص الرواة<sup>(٢)</sup> من القدح والمدح من التوقيع وغيره، مما يدلّ تصرّحاً وتلويحاً.

بل يظهر من الأخبار أنّ علم الرجال كان متداولاً معمولاً به في زمان الأئمة عليهم السلام.

ثم إنّ ما ذكرنا من أنّ العمل بكتب الرجال هو تعويل على القرطاس، إنّما يستقيم لو قلنا بأنّ الإجازات من المشايخ لم تشمل<sup>(٣)</sup> الكتب الرجالية، ولم تصدر<sup>(٤)</sup> منهم فيها، ولم تنزلها منزلة الألفاظ، وإلاّ فلا إشكال ولا ريب أنّ نحو ذلك، ليس من التعويل على الفعل الذي هو الكتابة، بل تعويل على القول، لأنّ الكتابة بعد لحوق الإجازة بها صارت قولاً، نظير ما ذكروا في الوصية من أنّ كتابة الموصي والمقرّ ليست وصيةً ولا إقراراً<sup>(٥)</sup> إلاّ إذا ألحق بها قوله: (هذه وصيتي وإقراري)، فقول المجيز: (أجزت لك أن تروي

(١) وسائل الشيعة كتاب القضاء، أبواب صفات القاضي باب ١١/ ح ٣.

(٢) في ب: الروات.

(٣) في الأصل وج: يشمل، والوجه ما أثبتناه من ب ود.

(٤) في الأصل وب ود: يصدر، وما أثبتناه من ج.

(٥) في الأصل وب: إقرار، والصحيح ما أثبتناه.

عني كتابي هذا، أو الكتب الأربعة، أو غيرها)، معناه: أنّ هذه رواياتي أروها عني.

ولو نوقش في دلالة اللغوية، فلا ريب أنّه في عرفهم دالٌّ على ذلك. فتبيّن فساد ما توهمه مَنْ أنكر جواز الرواية بالإجازة، واعتبر فيه السماع<sup>(١)</sup>.

فكما أنّ هذا القول إفراط، فالقول بجواز العمل وجادة تفريط، بل المعتبر في جواز العمل ما ينزل الفعل منزلة القول، لأمر خمسة:

الأوّل<sup>(٢)</sup>: أنّ الظنّ الحاصل من الخبر المرسوم ظنٌّ حاصلٌ من النقوش، ولا دليل على اعتباره، وإن كان قطعيّ الصدور، إلّا بعد لحوق الإجازة المنزلة للفعل منزلة القول، الذي اتّفق جميع الملل واللغات على اعتبار الظنّ الحاصل به.

ومّا ذكر ظهرت<sup>(٣)</sup> المناقشة في ما في (القوانين) وما تأخّر عنه، بل ما سبق عليه، من المجلسيّ إليه، من أنّ فائدة الإجازة إنّما تظهر في صحّة<sup>(٤)</sup> الأصل الخاصّ المعين، وحصول الاعتماد عليه، أو ما لم يثبت تواتره من المرويّ عنه، وإلّا فلا فائدة فيها للمتواترات، كمطلق الكتب الأربعة من مؤلفيها.

(١) شرح البداية في علم الدراية ص ٩٩.

(٢) في ج: بياض.

(٣) في د: ذكر.

(٤) في ج: حجة، وكتب فوقها (صحّة).

نَعَمْ، يحصل بها اتصال سلسلة الإسناد إلى المعصوم، وذلك أمرٌ مطلوب للتيمن والتبرك. انتهى<sup>(١)</sup>.

الثاني<sup>(٢)</sup>: صحيحة عبد الله بن سنان قال: قلت: لأبي عبد الله عليه السلام يحييني القوم فيستمعون مني حديثكم فاضجر فلا أقوى. قال: فأقرأ عليهم من أوله حديثاً، ومن وسطه حديثاً، ومن آخره حديثاً<sup>(٣)</sup>.

وجه الدلالة: أن الكيفية المزبورة ليس اعتبارها إلا من حيث أن قراءة الأول والوسط والآخر<sup>(٤)</sup> متضمنة لإجازة الباقي، وظاهر الرواية أن ذلك بيان لأقل ما يُجْتَرَأُ<sup>(٥)</sup> به في مقام الاعتداد بالروايات عملاً ورواية.

الثالث<sup>(٦)</sup>: أن سجية السلف إلى الخلف، وضع كتب الإجازات، وبيان أحوال المشايخ واحداً بعد واحد كالشيخ، والمنتجب، والعلامة، والشهيد، والمجلسي، وصاحب الحقائق، وغيرهم، ولولا أن الإجازة معتبرة، وكانت<sup>(٧)</sup> للتيمن والتبرك كما يظهر من القوانين<sup>(٨)</sup> وغيره<sup>(٩)</sup>، لكان

(١) قوانين الأصول - الميرزا القمي ص ٤٨٩.

(٢) في ج: بياض.

(٣) وسائل الشيعة كتاب القضاء، أبواب صفات القاضي باب ٨ / ح ١٢.

(٤) في النسخ: الآخر، وكتب فوق ج: الأخير، وهو الأقرب.

(٥) في الأصل و ب: يَجْتَرَأُ، والأصح ما أثبتناه.

(٦) في ج: بياض.

(٧) في الأصل و ب و ج: كان، والوجه ما أثبتناه من د.

(٨) قوانين الأصول ص ٤٨٩.

(٩) كالمجلسي في كتابه (الأربعون حديثاً) ص ١٥٥ ح ٣٥.

الاشتغال بها هو أهمّ أولى وأجدر.

ودعوى: أنّ الإجازة مفيدةٌ في غير المتواترات، وقد وضعت لها.

مدفوعةً، بأنّها<sup>(١)</sup> خلاف ظاهرهم، حيث أنّ الظاهر منها أنّ المطمح<sup>(٢)</sup> في النظر هي الكتب الأربعة، مع أنّه لم يثبت اتّصال الإجازات في غيرها؛ وهذا هو المنشأ في عدم فحصهم عن المخصّص والمعارض من غيرها.

وأيضاً: سجيّة الرواة المسافرة لأخذ الحديث، وقطع الفيا في والقفار، لمُلاَقاة<sup>(٣)</sup> الأجلّة والأبرار، مع إمكان التوصل<sup>(٤)</sup> إلى كتبهم بغير ذلك.

وليت شعري، أيّ تيمّن وتبرّك في لفظ: (أجزت لك) خصوصاً في اللغة والنحو والصرف وكتب سيبويه وغيره، كما صرّحوا بها في أواخر الإجازات، ويتبيّن منها أنّهم لم يتركوا طريق الإجازة في ما لا محيص لهم عن تنزيله منزلة الألفاظ، لشدة احتياجهم إليه كالنحو والصرف.

الرابع<sup>(٥)</sup>: أنّ المعلوم من طريقة المتقدّمين، كما يظهر من ترجمة علي بن

(١) في النسخ: بانه، والوجه ما أثبتناه.

(٢) في د: المصحح.

(٣) في الأصل و ب: لملاقات، والصحيح ما أثبتناه من ج و د.

(٤) في الأصل و ج و د: التوصل، وفي هامش الأصل و د (التوصل ظ)، وكذا في ب، وهو

الصحيح.

(٥) في ج: بياض.

الحسن بن فضال<sup>(١)</sup>، والحسن بن عليّ الوشاء<sup>(٢)</sup> وغيرهما: اتَّفَقَهم على عدم جواز الاعتماد على الرواية وجادة، ولم يعلم من المتأخرين خلاف ذلك من سيرة وغيرها كما تَوَهَّم<sup>(٣)</sup> فَإِنَّ شَيْوَع<sup>(٤)</sup> الإجازة ثابت<sup>(٥)</sup> إلى زماننا اليوم، فلعلَّ مَنْ كان يأخذ الخبر من الكتب الأربعة لم يكن تعويله عليها وجادة، بل الاعتماد كان على الإجازة.

الخامس<sup>(٦)</sup>: أَنَّ أَصْحَابَنَا قَدِيمًا وَحَدِيثًا لَمْ يَتَفَحَّصُوا عَنْ الْمُخَصَّصِ والمعارض في غير الكتب الأربعة، حتَّى إِنَّ الشَّهِيدَ فِي (الدراية) ادَّعى انحصار عملهم فيها<sup>(٧)</sup> وليس ذلك إلَّا من حيث عدم معلوميَّة اتِّصال

(١) قال النجاشي في رجاله ص ٢٥٧-٢٥٨ في ترجمة علي بن الحسن بن فضال بعد أن أثنى عليه غاية الثناء: ولم يرو عن أبيه شيئا وقال: كنت أقابله وسني ثمانية عشر سنة بكتبه ولا افهم إذ ذاك الروايات ولا استحل أن أرويه عنه، وروى عن أخويه عن أبيه.

(٢) رجال النجاشي ص ٣٩-٤٠ قال: الحسن بن زياد الوشاء، من وجوه هذه الطائفة، ثم قال: اخبرنا ابن شاذان قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى عن سعد عن أحمد بن محمد بن عيسى قال: خرجت إلى الكوفة في طلب الحديث فلقيت بها الحسن بن علي الوشاء فسألته أن يخرج لي (الي) كتاب العلاء بن رزين القلاء وأبان بن عثمان الأحمر فأخرجهما إلى فقلت له: أحب أن تحيزهما لي فقال لي: يا رحمك الله وما عجلتك اذهب فاكتبهما واسمع من بعد، فقلت: لا آمن الحدثان...

(٣) أي صاحب القوانين.

(٤) في د: شيوخ.

(٥) في ج: ثابتة.

(٦) في ج: بياض.

(٧) شرح البداية في علم الدراية ص ١٧-١٨، قال: فأخبارنا ليست منحصرة فيها (أي الكتب الأربعة) إلَّا أن ما خرجت عنها صارت الآن غير مضبوطة، ولا يكلف الفقيه =



الإجازات في غيرها من الكتب والخطب والزيارات والدعوات، فبقيت بحكم النقوش والأفعال التي لم ينهض دليلٌ على اعتبار الظنّ الحاصل بها.

نعم، يمكن أن يُقال: إنّ وضع الكتب من المصنّفين، خصوصاً الكتب الأربعة، ونشرها بين الناس بمنزلة الإجازة الإجمالية بقرينة المقام، لكن ينقل<sup>(١)</sup> الكلام في نفس هذه الإجازة، فيمتنع<sup>(٢)</sup> كون دلالتها معتبرة لكونها دلالة غير اللفظ.

وأيضاً: المعلوم من سيرتهم قديماً وحديثاً، أنهم إذا رأوا<sup>(٣)</sup> في سند الخبر رجلاً ضعيفاً، أو مجهولاً، يحكمون بسقوط الخبر عن درجة<sup>(٤)</sup> الاعتبار، من غير ملاحظة كون المروي عنه صاحب أصل، أو كتاب، فلو جاز الأخذ وجادة لما حكموا كذلك، بل حكموا بصحة الخبر بمجرد احتمال الأخذ وجادة.

وكذلك يحكمون بانقطاع السند<sup>(٥)</sup> إذا كانت طبقة الراوي والمروي عنه غير ملائمة، ولو جازت الوجادة لما حكموا بذلك.

= بالبحث عنها.

(١) في ب: ننقل، وفي ج: ينتقل.

(٢) في الأصل و ب: فتمنع، وفي د: فيمنع، والوجه ما أثبتناه من ج.

(٣) في الأصل: هكذا (راو)، وما أثبتناه من ب.

(٤) في د: وجه.

(٥) في الأصل: مقطوعة (ال)، وما أثبتناه من ب.

إلا أن يقال: إن ذلك من جهة الرواية لا العمل<sup>(١)</sup> وقد حكي الإجماع على عدم جواز الرواية وجادة<sup>(٢)</sup>،<sup>(٣)</sup> واختلفوا<sup>(٤)</sup> في جواز العمل<sup>(٥)</sup>.

إذا علم ذلك، فليعلم أن المحتاج إلى علم الرجال لا بد له من كتاب يرجع إليه، ينفرد به، أو يضم إلى غيره، وهو في زماننا الآن كتاب النجاشي، وفهرست الشيخ، ورجاله، واختيار الكشي، وخلاصة العلامة، ورجال ابن داود، ورجال الميرزا<sup>(٦)</sup>: الكبير، والمتوسط، وغير ذلك من كتب

(١) في الأصل: لا لعمل، وما أثبتناه من ب.

(٢) في الأصل و د: (وجادة) مقطوعة وساقطة، وما أثبتناه من ب و ج.

(٣) شرح البداية في علم الدراية ص ١١٣، قال: ولا خلاف بينهم في منع الرواية بها لما ذكرناه من عدم الإخبار.

(٤) في الأصل: واحلفوا، وما أثبتناه من ب.

(٥) من قوله (وأيضاً: المعلوم من سيرتهم...) وردت في هامش الأصل، وأدرجت في ب و د، ولم ترد في ج.

(٦) الميرزا محمد بن علي بن إبراهيم الحسيني الاسترآبادي الغروي، كان عالماً محققاً، عابد ورعاً، عارفاً بالحديث والرجال ومن أساطين محققهم، من تلاميذ المولى أحمد المقدس الأردبيلي، صاحب الكتاب القيم (منهج المقال في معرفة الرجال) ويسمى بالرجال الكبير، وقد علق عليه الوحيد البهبهاني تعليقه المعروفة على منهج المقال، وقال في أولها: علق على منهج المقال.. لما وجدت من كماله وكثرة فوائده ونهاية شهرته). وله كتاب الوسيط أو المتوسط الموسوم (تلخيص الأقوال في معرفة الرجال) وهو ما زال مخطوطاً، وله أيضاً كتاب الرجال الصغير أو الوجيز الموسوم (تلخيص المقال) وله غيرها من الآثار القيمة، توفي في مكة المكرمة سنة ١٠٢٨ هـ والتي سكنها بعد رحيل أستاذه المقدس الأردبيلي ودفن في مقبرة العلّة، قرب أم المؤمنين السيّد خديجة الكبرى عليها السلام.

متأخري المتأخرين، إلا أنّ كتاب (الحاوي) للفاضل عبد النبي<sup>(١)</sup> وكتاب (منتهى المقال) للشيخ أبي علي<sup>(٢)</sup> لا ينبغي الانفراد بهما، أو بأحدهما، من حيث أنّهما لم يذكرهما المجاهيل، فيحتمل أن يكون ما في السند مشتركاً بين المجهول والمذكور المعلوم، فيوهم الكتاب المرجوع إليه معلومية من أريد استعلام حاله، فيزعم الضعيف قوياً صحيحاً، أو موثقاً، أو حسناً، بخلاف ما لو كان مع الكتّابين، أو أحدهما، كتاب آخر يبيّن فيه المجهول، فيعلم به المشترك بين المجهول وغيره، فإنّ انطباق مَنْ في الأسانيد، على مَنْ في كتب الرجال شيء لا يرتاب فيه، ويكشف عنه السيرة والإجماع، فلا يضر احتمال الاشتراك مع المهمل بل يتقنه<sup>(٣)</sup>.

ولا ينبغي لطالب علم الرجال أن يترك ما يفيد الظن ولو ضعيفاً، لاحتمال تراكم الظنون الحاصلة من الأمارات، فيقوى بالغاً إلى حدّ يسوغ

---

(١) الشيخ عبد النبي بن سعد الدين الجزائري، كان عالماً جليلاً، وعحققاً نبيلاً، من أعلام الرجاليين، له جملة مصنفات مفيدة، منها كتابه القيم في الرجال (حاوي الأقوال في معرفة الرجال)، توفي سنة ١٠٢١ هـ في قرية بين أصفهان وشيراز، ودفن في شيراز حيث قبره الآن.

(٢) الشيخ أبو علي محمد بن إسماعيل بن عبد الجبار بن سعد الدين المازندراني الحائري، من أساطين الرجاليين وأعلام هذا الفن، ومن تلاميذ الوحيد البهبهاني، صاحب الكتاب المعروف (منتهى المقال في أحوال الرجال) الذي جمع فيه رأي الأسترآبادي في منهج المقال، ورأي أستاذه البهبهاني في تعليقه عليه، مع رأي الأمين الكاظمي صاحب المشتركات، توفي في النجف الأشرف سنة ١٢١٦ هـ.

(٣) من قوله (فلا يضر...) وردت في هامش الأصل، وأدرجت في ب، ومُهمس على يتقنه بـ(كذا)؛ ولم ترد في ج.

له العمل به، والركون اليه، فيكون مجموع الأمارات حجة شرعاً، وإن كان البعض بانفراده لا يكون حجةً ومفيداً للظنّ المعتمد، بل وكذلك الفقيه بالنظر إلى استنباط<sup>(١)</sup> الأحكام الشرعية وموضوعاتها<sup>(٢)</sup>.

ثم ينبغي للطالب معرفة تواريخ ولادة الأئمة عليهم سلام الله تعالى، وألقابهم، وكناهم، وتاريخ وفاتهم<sup>(٣)</sup> لتمييز روايتهم عن رواية غيرهم، ويظهر سقوط الواسطة الموجب لسقوط الرواية عن الحجية، وإن كان بعض الأعلام كالمحقق البهبهاني<sup>(٤)</sup> أعلى الله درجته<sup>(٥)</sup> لم يجعل ذلك موجباً للسقوط، لاحتمال أخذ الراوي ذلك وجادةً فيكون السند متصلاً، إلا أن الاستفادة من طريقة الأعلام، بل وطريقة الرواة<sup>(٦)</sup>، إجماعهم على عدم تجويز الوجادة في الرواية كما عرفت، وحكى عليه الإجماع بعضهم<sup>(٧)</sup>.

(١) في الأصل: الاستنباط، ولكن ربما شخط على (لا)، وانه غير واضح جداً، وما أثبتناه من ب.

(٢) من قوله (بل وكذلك...) وردت في هامش الأصل، وادرجت في ب و د، ولم ترد في ج.

(٣) في النسخ: وفاتهم، والوجه ما أثبتناه.

(٤) انظر التعليقة ص ٣١-٣٣.

(٥) في ب: لا توجد (أعلى الله درجته).

(٦) في ب: الرواة.

(٧) شرح البداية في علم الدراية ص ١١٣ قال: ولا خلاف بينهم في منع الرواية بها (أي بالوجادة) لما ذكرناه من عدم الإخبار.



## الأمر الثاني<sup>(١)</sup>: موضوع هذا العلم

الرواة والحديث<sup>(٢)</sup> أعني السُّنة المطهرة التي هي طريقة النبي ﷺ أو الإمام عليّ عليه السلام الشاملة للقول والفعل والتقرير. والخبر أعم منه، كالأثر.

ولعلمهما في عرف المتشرّعة ظاهران في المرويّ عن النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام بل الرواية أيضاً كذلك، ولا يبعد وضع الألفاظ الأربعة<sup>(٣)</sup> في عرفهم لذلك.

ويبحث في هذا العلم عن عوارض موضوعه: من الصّحة، والحسن، والرفع، والضعف، والنصوصيّة، والإجمال، والظهور، والتأويل، إلى غير ذلك ممّا سيأتي، كما هو الشأن في سائر العلوم، وإن كان بعض تلك العوارض يعرض للحديث من حيث ملاحظة السند الذي هو طريق المتن، أخذاً من

---

(١) في الأصل وب: الثاني، وفي ج: بياض. وفي د: تقسيم الحديث الأمر الثاني، وعليه أثبتناه.

(٢) في الأصل وج: الرواة او الحديث، والصحيح ما أثبتناه من ب.

(٣) في د: (الأربعة) ساقطة.

قولهم: فلان يُسَنَدُ إليه، أي يعتمد عليه، كَأَنَّ الفقهاء والمحدثين استندوا في صحّة الحديث وضعفه إليه.

والإسناد: ذكر السند، وقد يطلق الإسناد على السند، على ما حكاه بعضهم<sup>(١)</sup> ملاحظة للحال والمحلّ.

---

(١) الرواشح السماوية ص ١٩٧ الراشحة ٣٧، قال: فالإسناد قد يطلق ويراد به السند وهو الطريق بتمامه، وقد يطلق ويراد به بعض السند.

## الأمر الثالث<sup>(١)</sup>:

الأصول التي شاع بين العلماء أخذ الحديث منها هي (الأصول الأربعة)، التي هي<sup>(٢)</sup> للمشايع الثلاثة: مُحَمَّد بن يعقوب، ومُحَمَّد بن علي ابن بابويه جدنا<sup>(٣)</sup> الصدوق، ومُحَمَّد بن الحسن الطوسي؛ وقد أضاف الحسين بن عبد الصمد<sup>(٤)</sup> إليها (مدينة العلم)<sup>(٥)</sup> فسماها (الأصول

(١) في الأصل و ب: الثالث، وفي ج: بياض، وما أثبتناه من د.

(٢) في الأصل و ب و د: (هي) ساقطة، وأثبتناها من ج.

(٣) انظر ترجمة المصنف في المقدمة.

(٤) عز الدين الشيخ حسين بن عبد الصمد بن شمس الدين مُحَمَّد الحارثي الهمداني العاملي، والد الشيخ البهائي، العلم الفاضل، والفقيه المحدث، والأصولي المتكلم، ذو النفس الطاهرة، من ابرز طلاب الشهيد الثاني وقد أجازه بإجازة مطولة مفصلة، له جملة مصنفات منها كتاب (وصول الأخبار إلى أصول الأخبار) وهو ثاني مصنف مستقل في علم الدراية من مؤلفات أصحابنا بعد كتاب أستاذه الشهيد الثاني، توفي رحمته الله في البحرين سنة ٩٨٤ هـ ودفن فيها.

(٥) كتاب مدينة العلم لشيخنا الصدوق، وقد عدّه الشيخ حسين بن عبد الصمد العاملي والد الشيخ البهائي خامس الأصول الخمسة الحديثية القديمة للشريعة الإمامية الاثني عشرية، والظاهر أنه كان موجودا إلى عصره ولكن فقد وللاسف، ولم يبق له عين ولا أثر سوى بعض المرويات والمنقولات عنه في كتب الحديث والفقه، وقد نقل عنه السيد ابن =



الخمس<sup>(١)</sup> فهي (الكافي)، و(الفقيه)، و(التهذيب)، و(الاستبصار)، و(مدينة العلم).

فالأول: لمحمد بن يعقوب الكليني، والثاني: للصدوق، والثالث والرابع: لشيخنا الطوسي.

وهي مأخوذة من الأصول الأربعمئة.

وكأنه استقر رأي العلماء الأعلام في استنباط الأحكام على الرجوع إلى الأربعة السابقة، ولذا لم يتفحصوا<sup>(٢)</sup> علماً عداها مع أنهم يوجبون الاستفراغ في استنباط الأحكام الشرعية.

نعم، ربما يستندون لإثبات السنن إلى ما عداها من كتب الأصحاب الموضوع لبيان الآداب الشرعية، من الكراهة والاستحباب، ولا يستندون فيها إلى ما يستفاد نادراً من فقرات الخطب والزيارات والدعوات، ولا يتفحصون عن معارضاتها منها، مع أن دليل السنة لا يتسامح فيه مع المعارض.

ومما ذكر ظهر وجه حمل بعضهم الإجماع عن السيد<sup>(٣)</sup> على عدم حجية

= طاوسي في (فلاح السائل) والعلامة في (المنتهى) وغيرهما، وقد ذكره النجاشي في رجاله ص ٣٨٩، والشيخ في الفهرست ص ١٨٥ قال: أنه أكبر من كتاب من لا يحضره الفقيه، أما ابن شهر آشوب في معالم العلماء ص ١٤٧ فقال: مدينة العلم عشرة أجزاء.

(١) وصول الأخيار ص ٨٥.

(٢) في د: يفحصوا.

(٣) أي السيد المرتضى.

خبر الواحد، على ما عدا ما يجده الأصحاب دليلاً للحكم من الكتب المتداولة بينهم<sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر عوائد الأيام ص ٤٤٤-٤٤٥ للمولى أحمد النراقي المتوفى سنة ١٢٤٥ هـ.



## الباب الأوّل<sup>(١)</sup>

### تقسيم الحديث<sup>(٢)</sup>

وهو:

أولاً: إما متواتر وهو: خبر جماعة لا يمكن تواطؤهم على الكذب.  
وقد أشبعنا الكلام في الأصول<sup>(٣)</sup> في بيانه وحجته ووقوعه.

أو آحاد وهو: باعتبار تعدد الراوي وعدمه. ينقسم إلى:

مستفيض: وهو - على ما عرفه ثاني الشهيدين - ما زادت رواته  
عن ثلاثة أو اثنين<sup>(٤)</sup>. والترديد لجهالة المعنى، والظاهر هو الأوّل، فما رواه  
الثلاثة على الأوّل، والاثنان على الثاني ليس من المستفيض.

ومتظافر: وهو - على ما يحضرني من نقل إستاندانا في هذا العلم<sup>(٥)</sup> -

---

(١) في ج: كتبت في الهامش.

(٢) في ج ود: في تقسيم الحديث.

(٣) للمصنف كتاب في الأصول وسمه (غصون الأيكة الغروية في الأصول الفقهية).

(٤) شرح البداية في علم الدراية ص ١٦.

(٥) وهو المولى مُحَمَّد جعفر بن سيف الدين الشريعتمدار الاسترآبادي الطُّهراني عالم فاضل، =

ما زاد على الخمسة<sup>(١)</sup>. والظاهر أنه ما دون المتواتر، وعلى كل حال فهو قسم من المستفيض.

وغيرهما، وهو غريب.

والثلاثة الأخيرة تنقسم<sup>(٢)</sup> إلى مقبول، ومردود، ومشتبه.

والردّ والقبول: قد يكونان بملاحظة متن الحديث، لكونه فصيحاً أو ملحوناً<sup>(٣)</sup> أو غير ذلك، من القرائن التي تنبئ عن صدق الخبر وكذبه. والغالب كون الردّ والقبول بملاحظة السند.

وقد تتعارض<sup>(٤)</sup> الجهتان، فيكون مشتبهاً.

شديد الاحتياط في العمل، حتى عُذ من الوسواس، من تلاميذ السيد علي الطباطبائي صاحب (الرياض) وأثنى عليه، وأستاذ المولى علي الخليلي في علم الرجال، له مصنفات قيمة، في أغلب العلوم مما يزيد على السبعين، منها (لب الباب في الدراية والرجال)، وشرح (الخلاصة)، و (ينابيع الحكمة) وغيرها، توفي في طهران سنة ١٢٦٣ هـ ونقل إلى النجف الأشرف ودفن فيها.

(١) انظر لب اللباب، مخطوط ص ١٤-١٥، كما في نسخة مكتبة السيّد الحكيم العامة في النجف الأشرف (دامت عامرة) برقم (٢٩٥٢ / ٤ علم الرجال). قال فيه: وغير المتواتر على قسمين متظافر وغير متظافر، والمتظافر عبارة عن خبر يفيد بنفسه العلم العادي والعقلي مع إسقاط الوساطة في ذي الوساطة كخبر حاتم ورستم... ومنها: المستفيض وهو ما لا يفيد بنفسه إلاّ ظناً ونقل في كل مرتبة أزيد من ثلاثة سواء استفاض المعنى خاصة أو اللفظ كذلك أو كلاهما.

(٢) في الأصل وج: ينقسم، والوجه ما أثبتناه من ب ود.

(٣) في الأصل وب ود: ملحننا، وساقطة في ج، والوجه ما أثبتناه.

(٤) في الأصل وب ود: يتعارض، وفي ج: يتعارضان، والوجه ما أثبتناه.

ثم غير المتواتر ينقسم إلى أقسام، منها:

### الصحيح:

وهو عند المتأخرين ما اتصل بسنده بالعدل الإمامي الضابط عن مثله، حتى يصل إلى المعصوم عليه السلام.

وعن أكثر العامة: (زيادة من غير شذوذ ولا علة) <sup>(١)</sup>.

ولعل الأجود اعتبار عدم العلة دون الشذوذ، ولذا ترى يُقال: صحيح شاذ، واحتمال كون ذلك للقريئة بعيداً.

لكن يمكن أن يقال: إن العلة في السند قد خرجت بقوله: (ما اتصل... الخ).

والعلة في المتن لا تُنافي الاتصاف بالصحة، ولذا يقال <sup>(٢)</sup>: (صحيح ضعيف الدلالة).

ويؤيده عدم اعتبار الأصحاب القيدتين، ولعلّ المبنى اختلاف اصطلاحى العامة والخاصة.

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ١٥-١٦، المجموع للنووي ١/ ٥٩، وانظر شرح البداية في علم الدراية ص ٢٢، قالوا في تعريفه: أنه ما اتصل بسنده بنقل العدل الضابط عن مثله، وسلم من شذوذ وعلة.

(٢) في الأصل و ب: يتم، وفي ج و د: يقال، وهو الوجه.

والشهيد الثاني لم يعتبر في الصحة الضبط<sup>(١)</sup>، هكذا نقله الفيض<sup>(٢)</sup> في (الوافي)، عن العلامة، ناسباً إليه أنه أوّل من اصطلح هذا الاصطلاح<sup>(٣)</sup>.

وقد تطلق<sup>(٤)</sup> الصحة، ويراد به ما هو مصطلح المتقدمين، وهو: سليم الطريق من الطعن، وإن اعتراه مع ذلك إرسال، أو قطع.

وهذا هو المعنى بقول الكشي: (أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عن فلان)<sup>(٥)</sup>، بناءً على أحد الوجهين.

فكلّ مقبول صحيح، ولا عكس.

والصحيح على كلا التقديرين أعمّ من الحجّة، والصحيح على مذهب المتقدمين: أعم من الصحيح على مذهب المتأخرين.

وقال في (الوافي): المتعارف بين قدمائنا إطلاق الصحيح على كلّ

(١) شرح البداية في علم الدراية ص ٢١ قال: الصحيح هو ما اتصل سنده إلى المعصوم بنقل الإمامي العدل عن مثله في جميع الطبقات.

(٢) المولى مُحَمَّد بن مرتضى بن محمود المدعو بالمولى محسن والملقب بالفيض الكاشاني، العالم المحدث، جامع العلوم من المعقول والمنقول، من تلاميذ الميرداماد مُحَمَّد باقر الاسترآبادي، صاحب كتاب (الوافي) الذي يُعدّ أحد الجوامع الحديثية الكبار عند المتأخرين وهي: وسائل الشيعة للحر العاملي، بحار الأنوار للعلامة المجلسي، الوافي للفيض الكاشاني. وله (تفسير الصافي)، وله جملة مصنفات ما يقارب (١٤٠) مصنف ما بين كتاب ورسالة، توفي في كاشان سنة ١٠٩١ هـ حيث قبره الآن معروف ويزار.

(٣) الوافي ١/ ٢٢.

(٤) في ج: يطلق.

(٥) اختيار معرفة الرجال ص ٢٣٨، ص ٣٧٥، ص ٥٥٦.

حديث اعتضد بما يقتضي الاعتماد عليه، واقترن بما يوجب الوثوق والركون اليه، كوجوده في كثير من الأصول الأربعمئة المشهورة المتداولة بينهم، التي نقلوها عن مشايخهم بطرقهم المتصلة إلى أصحاب<sup>(١)</sup> العصمة<sup>(عليه السلام)</sup>، وكتكرره في أصل أو أصلين منها فصاعداً، بطرق مختلفة، وأسانيد عديدة معتبرة<sup>(٢)</sup>، وكوجوده في أصل معروف الانتساب إلى أحد الجماعة الذين أجمعوا على تصديقهم، كزرارة<sup>(٣)</sup>، ومُحمَّد بن مسلم<sup>(٤)</sup>، والفضيل<sup>(٥)</sup>،<sup>(٦)</sup>، أو على تصحيح ما يصح عنهم، كصفوان بن يحيى<sup>(٧)</sup>، ويونس بن عبد

---

(١) في المصدر: بأصحاب.

(٢) في الأصل و ب و د، والظاهر من ج: معتورة، وما أثبتناه من المصدر.

(٣) رجال النجاشي ص ١٧٥ قال: زرارة بن أَعْيَنَ بن سُنْسَن مولى لبني شيبان، أبو الحسن شيخ أصحابنا في زمانه ومتقدمهم، وكان قارئاً، فقيهاً، متكليماً، شاعراً أديباً، قد اجتمعت فيه خلال الفضل والدين، صادقاً في ما يرويه.

(٤) رجال النجاشي ص ٣٢٣ قال: مُحمَّد بن مسلم بن رباح أبو جعفر الاوقص الطحان مولى ثقيف الأعور، وجه أصحابنا بالكوفة، فقيه ورع صحب أبا جعفر وأبا عبد الله<sup>(عليه السلام)</sup>، وروى عنها، وكان من أوثق الناس.

(٥) في المصدر: الفضيل بن يسار.

(٦) رجال النجاشي ص ٣٠٩ قال: الفضيل بن يسار النهدي أبو القاسم، عربي، بصري، صميم، ثقة روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله<sup>(عليه السلام)</sup> ومات في أيامه، وقال ابن نوح: يكنى أبا مِسْوَر. وروى الكشي كان أبو عبد الله إذا رأى الفضيل بن يسار قال: بَشْرُ الْمُخْبِتِينَ مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَرَى رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى هَذَا. وقال أيضاً من اجتمعت العصابة على تصديقه والإقرار له بالفقه.

(٧) اختيار معرفة الرجال ص ٥٥٦.



الرحمن<sup>(١)</sup>، وأحمد بن محمد<sup>(٢)</sup> البزنطي<sup>(٣)</sup>، أو على العمل بروايتهم كعمار الساباطي<sup>(٤)</sup> ونظرائه، وكاندراجه في أحد الكتب التي عرضت على أحد الأئمة عليهم السلام فاثنوا على مؤلفيها<sup>(٥)</sup>، ككتاب عبيد الله<sup>(٦)</sup> الحلبي<sup>(٧)</sup> الذي عرض على الصادق عليه السلام، وكتابي يونس بن عبد الرحمن<sup>(٨)</sup>، والفضل بن شاذان<sup>(٩)</sup>

(١) اختيار معرفة الرجال ص ٦٥٥.

(٢) في المصدر: أحمد بن محمد بن أبي نصر.

(٣) اختيار معرفة الرجال ص ٥٥٦ قال الكشي: أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصح عن هؤلاء وتصديقيهم وأقروا لهم بالفقه والعلم منهم صفوان بن يحيى، ويونس بن عبد الرحمن، وأحمد بن محمد بن أبي نصر.

(٤) رجال النجاشي ص ٢٩٠ قال: عمار بن موسى الساباطي أبو الفضل مولى، وأخواه قيس وصباح، رووا عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليه السلام، وكانوا ثقات في الرواية.

(٥) في النسخ: مؤلفها، وما أثبتناه من المصدر.

(٦) في النسخ: عبد الله، وما أثبتناه من المصدر.

(٧) رجال النجاشي ص ٢٣٠ قال: عبيد الله بن علي بن أبي شعبة الحلبي،... وآل أبي شعبة بالكوفة بيت مذكور من أصحابنا،... وكان عبيد الله كبيرهم ووجههم. وصنف الكتاب المنسوب إليه وعرضه على أبي عبد الله عليه السلام وصححه، قال عند قراءته (أترى لهؤلاء مثل هذا).

(٨) رجال النجاشي ص ٤٤٦ قال: يونس بن عبد الرحمن مولى علي بن يقطين بن موسى مولى بني أسد، أبو محمد،... وقال شيخنا أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان في كتاب (مصاييح النور): (بسند) قال لنا أبو هاشم داود بن القاسم الجعفري عليه السلام: عرضت على أبي محمد صاحب العسكر عليه السلام كتاب (يوم وليلة) ليونس فقال لي: تصنيف من هذا؟ فقلت: تصنيف يونس مولى آل يقطين. فقال: أعطاه الله بكل حرف نوراً يوم القيامة.

(٩) معالم العلماء ص ١٢٥ قال: أبو محمد الفضل بن شاذان بن جبرئيل النيسابوري، لقي علي بن محمد التقي عليه السلام، دخل الفضل على أبي محمد عليه السلام فلما أراد أن يخرج سقط منه =

المعروضين على العسكري عليه السلام، وكأخذه من [أحد<sup>(١)</sup>] الكتب التي شاع بين سلفهم الوثوق بها، والاعتماد عليها، سواء كان مؤلفوها<sup>(٢)</sup> من الإمامية، ككتاب (الصلاة) لحريز<sup>(٣)</sup> بن عبد الله السجستاني<sup>(٤)</sup>، وكتب ابني<sup>(٥)</sup> سعيد<sup>(٦)</sup>، وعلي بن مهزيار<sup>(٧)</sup>، أو غير الإمامية، ككتاب حفص بن غياث القاضي<sup>(٨)</sup>،

كتاب من تصنيفه فتناوله أبو محمد عليه السلام، ونظر فيه وترحم عليه وذكر أنه قال: أغبط أهل خراسان مكان الفضل بن شاذان وكونه بين أظهرهم، وله مائة وستون مصنفًا. (١) أثبتناها من المصدر.

(٢) كذا في النسخ، وجاء في المصدر: مؤلفيها وهو خطأ، والصحيح ما أثبتناه.

(٣) في ج: الصفوة لجرير.

(٤) رجال النجاشي ص ١٤٤ قال: حريز بن عبد الله السجستاني أبو محمد الأزدي من أهل الكوفة، أكثر السفر والتجارة إلى سجستان فعرف بها... له كتاب الصلاة كبير وآخر ألطف منه.

(٥) كذا في النسخ، والمصدر (بني)، والصحيح أنها (ابني) فسقط الألف، كما أثبتناه.

(٦) رجال النجاشي ص ٥٨ قال: الحسن بن سعيد بن حماد بن مهران مولى علي بن الحسين عليه السلام أبو محمد الأهوازي، شارك أخاه الحسين في الكتب الثلاثين المصنفة، وإنما كثر اشتهاؤه الحسن أخيه بها.. وكتب ابني سعيد كتب حسنة معمول عليها، وهي ثلاثون كتاباً.

(٧) رجال النجاشي ص ٢٥٣ قال: علي بن مهزيار الأهوازي أبو الحسن... خرجت إلى الشيعة فيه توقعات بكل خير، وكان ثقة في روايته لا يطنن عليه، صحيحاً اعتقاده. وصنف الكتب المشهورة وهي مثل كتب الحسين بن سعيد وزيادة. (أي زاد وأضاف على كتب الحسين بن سعيد).

(٨) رجال النجاشي ص ١٣٤ قال: حفص بن غياث بن طلق بن معاوية... أبو عمر القاضي، كوفي روى عن أبي عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام وولي القضاء ببغداد الشرقية لهارون، ثم ولاه قضاء الكوفة، وروى حفص عن أبي الحسن موسى عليه السلام، له كتاب. وقال الشيخ في الفهرست ص ٨٦ عامي المذهب، له كتاب معتمد.

والحسين بن عبيد الله<sup>(١)</sup> السعدي<sup>(٢)</sup>، وكتاب (القبلة) لعلي بن الحسن الطاطري<sup>(٣)</sup>.

وقد جرى في (الكافي والفتاوى) على متعارف القدماء، وشهدا بصحة ما أوردها فيها.

ثم ذكر ما يشعر بذلك عن صاحب (العدة) أيضاً<sup>(٤)</sup>.

وحمل كلمات علماء الرجال في تصحيحهم بعض من ليس من الإمامية، كعلي بن مُحَمَّد بن رباح<sup>(٥)</sup> وغيره، وإن لم يكونوا من أصحاب

(١) في الأصل وب وج، والمصدر: عبد الله، وما أثبتناه من رجال النجاشي ود.

(٢) رجال النجاشي ص ٤٢ قال: الحسين بن عبيد الله السعدي أبو عبد الله بن عبيد الله بن سهل، ممن طعن عليه ورمي بالغلو. له كتب صحيحة الحديث.

(٣) رجال النجاشي ص ٢٥٤ قال: علي بن الحسن بن مُحَمَّد الطائي الجرمي المعروف بالطاطري، وإنما سمي بذلك لبيعه ثيابا يقال لها الطاطرية، يكنى أبا الحسن وكان فقيها ثقة في حديثه وكان من وجوه الواقفة وشيوخهم.

وقال الشيخ في الفهرست ص ١١٨ وله كتب في الفقه رواها عن الرجال الموثوق بهم وبرواياتهم فلاجل ذلك ذكرناها منها كتاب (القبلة).

(٤) قال الفيض في (الوافي) حكاية عن (عدة الأصول) للشيخ الطوسي: أنها أورده في كتابي الأخبار إنما أخذه من الأصول المعتمدة عليها).

ولكننا لم نجد هذه العبارة في (العدة)، ولعله تصيدها الفيض الكاشاني واستفادها من جملة كلام الشيخ في ما اختاره من المذهب في خبر الواحد، انظر العدة في أصول الفقه ١/ ١٢٦ - ١٤٢.

(٥) رجال النجاشي ص ٢٥٩ قال: علي بن مُحَمَّد بن علي بن عمر بن رباح بن قيس بن سالم مولى عمر بن سعد بن أبي وقاص، أبو الحسن السَّوَّاق، ويقال القلاء... وقيل في كنيته أبو القاسم. كان ثقة في الحديث، واقفا في المذهب، صحيح الرواية، ثبتا، معتمدا على ما =

الإجماع على ذلك.

ونقل عن المتأخرين وصف بعض الأخبار بالصحة من حيث كونه  
عمن هو من أصحاب الإجماع.

والعجب منه عليه السلام<sup>(١)</sup> أنه نسب ذلك أيضاً إلى العلامة والشهيد،  
واستغرب ذلك حيث أنها الأصل في هذا الاصطلاح الجديد، وزعم  
أنهما غفلا عن ذلك، ثم اعتذر عنهما بعذر لا يرضيان به، وكأنه معرض  
لهما تعريضاً، وهو: أن الباعث على العدول عن طريقة القدماء طول  
المدة، واندراس بعض الأصول المعتمدة، والتباس الأحاديث المأخوذة  
من الأصول المعتمدة بالمأخوذة من<sup>(٢)</sup> غير المعتمدة، واشتباه المتكررة في  
[كتب<sup>(٣)</sup>] الأصول بغير المتكررة، وعدم إمكان جريم على طريقة القدماء  
في تمييز<sup>(٤)</sup> ما يعتمد عليه مما لا يركن إليه.

ثم قال رداً عليهما: وهذا إن صحّ، فهذا الاصطلاح لا يغني عنه شيئاً،  
مع أنّ مدار الأحكام الشرعية على هذه الأصول الأربعة، وهي المشهود  
عليها من مصنفها بالصحة، فإن كانوا لا يعتمدون على شهادتهم بصحة  
كتبهم، فلا يعتمدوا على شهادتهم وشهادة أمثالهم في الجرح والتعديل

برويه، وله كتب.

(١) (رحمه الله) لا توجد في ب.

(٢) في الأصل و ب: (من) ساقطة، وأثبتناها من ج و د والمصدر.

(٣) أثبتناها من المصدر.

(٤) في الأصل: تمييز، وفي هامشها: تمييز خ ل، وكذا في ب، وفي ج: في غير ما يعتمد، وما  
أثبتناه من د والمصدر.

أيضاً، وأي فرق بين الأمرين؟.

وأيضاً: أي مدخل لفساد العقيدة وصحتها<sup>(١)</sup> بكذب الخبر وصدقه؟.

وأيضاً: كثير من الأعلام والمشايع المشاهير ليسوا بمذكورين<sup>(٢)</sup> في كتب الرجال بمدح ولا بدم، فعلى هذا الاصطلاح يُعد حديثهم من الضعيف<sup>(٣)</sup>.

قُلْتُ: العجب من الرجل! كيف يناقش بهذه المناقشات في المصطلحات؟!، مع غزارة علمه وكثرة فضله، وذلك لأن إحداث هذا الاصطلاح لا ينافي القول بحُجّية الموثق، والمعتضد بالقرائن المعتبرة، التي توجب الاعتماد على الخبر، من كونه مذكوراً في الكتب الأربعة وغير ذلك. مع أنّه يمكن ان يكون الباعث لهذا الاصطلاح بيان مراتب الحديث ليكون<sup>(٤)</sup> ذلك مُعيناً<sup>(٥)</sup> لمعرفة التعادل والتراجيح.

وأما: ما ذكره من حكم الكليني والصدوق بصحة ما أوردها ففيه: أن ما أوردها فيه ليس محكوماً منها بصحته.

أما كلام الكليني في أول (الكافي) فلا دلالة فيه، فإنه قال في أول (الكافي)، في جواب من سأل منه التصنيف: وقلت إنك تُحب أن يكون

(١) في ج: صحته.

(٢) في ج: بمذكور.

(٣) الوافي ١/ ٢٢-٢٥، باختصار.

(٤) في ج: كتب فوقها فيكون.

(٥) في ج: معنى.

عندك كتاب كاف<sup>(١)</sup> يجمع من جميع فنون علم<sup>(٢)</sup> الدين ما يكتفي به المتعلم، ويرجع اليه المسترشد، ويأخذ منه من يريد علم الدين، والعمل بالآثار الصحيحة عن الصادقين عليه السلام<sup>(٣)</sup>، والسنن القائمة التي عليها العمل، وما يؤدّي فرض الله [عزّ وجلّ] وسُنّة نبيّه صلّى الله عليه وآله.

إلى أن قال: وقد يَسر الله، وله الحمد، تأليف ما سألَتْ، وأرجو أن يكون بحيث توخّيت<sup>(٤)</sup>.

وأنت إذا تأملتَ هذا الكلام تجده دالاً على أن الكتاب مشتمل على الآثار الصحيحة عن الصادقين عليه السلام<sup>(٥)</sup>.

ونحن لا ننكر ذلك، لا أن<sup>(٦)</sup> جميع ما فيه صحيح، وكون الكتاب جامعاً لجميع فنون علم<sup>(٧)</sup> الدين، غير أن جميع ما فيه صحيح يجوز الأخذ به<sup>(٨)</sup> من غير ملاحظة سنده، من حيث الصّحة والفساد.

(١) في الأصل وب وج: كافي، والوجه ما أثبتناه من د والمصدر.

(٢) في الأصل وب ود: علوم، وما أثبتناه من ج والمصدر.

(٣) في الأصل وب وج: عن الصادق عليه السلام، وفي الأصل وب: كتب فوقها الصادقين ظ، وأدرجت في د وهو الأقرب.

(٤) الكافي ١/ ٨-٩.

(٥) في الأصل وب وج: الصادق عليه السلام، وكتب فوقها في الأصل: الصادقين ظ، وكذا في ب، وعمو الأقرب.

(٦) في الأصل وب: لأن، وما أثبتناه من ج.

(٧) في الأصل وب ود: علوم، وفي ج: علم، وكتب فوقها علوم، والأقرب ما أثبتناه تبعاً للمصدر.

(٨) في ج: كتب فوقها (عنه).

مع أن جواز أخذ السائل منه بعض الأخبار، يحتمل أن يكون على جهة التقليد، وهو لا يثبت صحّة جميع الأخبار التي فيها بالنظر إلى المجتهدين، فيكون ذكر رجال السند، وبيان المراد من بعض الألفاظ، كقوله: (عدة من أصحابنا)، ضابطاً لمعرفة الصحيح من غيره، بالنسبة إلى غير مقلديه، وكاشفاً عن فتواه، بمضمون ما صحّ سنده لهم.

وأما: الصدوق في (الفقيه) فإنه قال في أوله: إني لم أقصد فيه قصد المصنفين، من إيراد جميع ما روه، بل قصدتُ إلى إيراد ما أفتي به، واحكم بصحّته، وأعتقد فيه أنّه حجةٌ في ما بيني وبين ربّي، وجميع ما فيه مستخرجٌ من كتب مشهورة، عليها المعولُ وإليها المرجعُ<sup>(١)</sup>.

ولا يخفى على من لاحظ (الفقيه) أنّه عدلَ عمّا وعدّ، فإنه كثيراً ما يورد خبراً ويفتي بخلافه، والعدول عن القول في كتب العلماء أمرٌ شائعٌ ذائع<sup>(٢)</sup>.

مع أنّ كلامه أيضاً غير صريح، بل ولا ظاهر فيما حاول صاحب (الوافي) انطباقه عليه، بل هو ظاهر أو صريح في الإخبار عن الفتوى، لأنّ معرفة صحّة الحديث كمعرفة الحكم الشرعي من المسائل الاجتهادية، فكما أن فتوى الفقيه ليس حجة إلا في إثبات أن رأيه ذلك، فيثمر ذلك بالنظر إلى

(١) كتاب من لا يحضره الفقيه ١/ ٢-٣.

(٢) في الأصل: كتب شائع وذائع، وبالياء أيضاً، وفي ب وج: كتبا بالياء، والصحيح ما أثبتناه كما في د.

مقلديه في العمل به<sup>(١)</sup>، وبالنظر إلى غيره في تحصيل الشهرة ونحوه، فكذلك الإخبار عن صحة الحديث ظاهر في بيان اعتقاده الاجتهادي في ما بينه وبين ربه.

وأيضاً: كون ما فيها مأخوذاً من الكتب المشهورة التي عليها المعول في الرجوع إليها عند الاحتياج إلى خبر؛ لا يقضي بأن جميع ما فيه متفق على جواز العمل به، بل المراد أن تلك الكتب يعول<sup>(٢)</sup> عليها من حيث صدق ما ذكره من الأسانيد، وإن كان ضعيفاً، فمعناه التعويل على النسبة، ضرورة أن التعويل على كل كتاب ليس إلا تصديقه في ما أنشئ به<sup>(٣)</sup>، ولم يُنشأ إلا أن هذا الخبر رواه فلان عن فلان.

وأيضاً: لو كان نحو هذا القول كافياً للمجتهد في الحكم بصحة الدليل، لكان جميع ما تضمنته كتب الأصحاب من أدلة الفتاوى حجة، للعلم بأنه لا يستند في إثبات الحكم إلى ما لا يعتقد حجيته، سيما قول بعضهم حيث يقول، وهو الحجة.

وحاصل القول في ما طلبه من الفرق: إن مقامات الإخبار تختلف في الظهور، ففي مقام الجرح والتعديل سيما لو صنف لهما بالخصوص كتب ليرجع إليها من احتاج إلى الجرح والتعديل في تصحيح الأخبار يظهر من المخبر إرادة التزكية، وفي مقام بيان الفتوى والاستدلال عليه يظهر منه

(١) (به) ساقطة في ج.

(٢) في ج: المعول.

(٣) في ج: انشائه، أو ربما انشأ به.



إرادة الإخبار عن الفتوى، وعن أن الدليل لذلك حجة على ما زعمه ؛ ولذا ترى [أنَّهُ<sup>(١)</sup>] لم يكتف أحد من العلماء في مقام الإستدلال، واثبات مذهب المستدل، المعلوم عدالته بحكمه بصحة حجته، بل ينزل منزلة الدعوى، ويطالب بالدليل عليه، ويتفحص عن مأخذه ليظهر به حجة دعواه.

كيف لا؟ وقد جرى ديدن الأصحاب بتدوين كتب الرجال من السلف، كالشيخ وأضرابه إلى الخلف.

وأما قوله: (وأي مدخل لفساد العقيدة في صدق الخبر وكذبه).

فجوابه: أن خبر الواحد يتبع الدليل، ومدلول الدليل حُجَّة خبر العدل<sup>(٢)</sup>، ومن خالف في أصول الدين ليس بعادل، لأنه لا فسق أعظم من الكفر، ومخالفة ما هو أصل في الدين أو المذهب.

مَعَ أَنَّ وضع هذا الاصطلاح لا يستلزم القول بعدم حُجَّة خبر الموثق كما اشرنا اليه، بل يمكن أن يكون الغرض منه بيان تفاوت مراتب السند.

وأما قوله: (كثير من الأعلام والمشايخ... الخ).

فإنما يصح وروده على قول العلامة، والشهيد، إذا أرادا بالصحيح ما صرح أهل الرجال بوثاقة رجال سنده فقط ؛ وليس مرادهما ذلك، بل المراد أن الصحيح ما عُلِمَ أو ظُنَّ ظَنًّا معتبرا بوثاقة رجال سنده<sup>(٣)</sup> جميعاً،

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في د: الواحد.

(٣) في ب: من كلمة: (سنده فقط... إلى جميعا)، محذوف اشتباها من الناسخ وذلك لتكرار كلمة سنده في أول السطرين فزاغ البصر عنه.

بتصريح أهل الجرح والتعديل، أو بغير ذلك من الأمارات المعتبرة، التي أعظمها كونهم من المشايخ المشاهير الذين استفاضت<sup>(١)</sup> وثاقتهم، وكونهم من الإمامية، وشاع بحيث لا يدخل في ذلك شك وريب عادة.

### الثاني<sup>(٢)</sup> الحسن:

وهو ما اتصل سنده إلى الإمام بإماميٍّ ممدوح من غير نصٍّ على عدالته، أو ظاهراً، أو كان بعض رجال السند كذلك، والباقون ثقات إماميون.

والمراد بالممدوح هنا: أن لا يكون فاسد العقيدة، ولا يكون<sup>(٣)</sup> ممدوحاً من وجه، ومذموماً من وجه آخر، ويكون المدح بما يخرج الراوي عن قسم الجهولين، فقولهم: (له مصنف)، و(كثير الرواية)، و(أخذ عنه)<sup>(٤)</sup>، ونحو ذلك، ليس مدحاً يوجب وصف الخبر بالحسن، على ما يظهر من موارد استعمالهم، ولذا قيد بعضهم بقوله: (مدحاً يقرب من التعديل)<sup>(٥)</sup> ولم يصرح بعدالته ولا ضعفه مع صحة عقيدته.

وقد يكون المرسل أو المقطوع كالحسن، بأن يكون القطع أو الإرسال بين بعض أهل الإجماع وبين الإمام، ويكون الممدوح في السند قبل من

(١) في النسخ: استفيض، والوجه ما أثبتناه.

(٢) في ج: بياض.

(٣) في ب: وان يكون ممدوحاً.

(٤) في د: وردت بلا حرف العطف.

(٥) وصول الأختار ص ٩٦.

أجمعوا على تصحيح ما يصح عنه.

وقد يوصف بعض السند بالحسن، ومنه<sup>(١)</sup> طريق الفقيه إلى منذر بن جيفر<sup>(٢)</sup>، فإنّ العلامة<sup>(٣)</sup> وغيره وصفوه بالحسن، مع أنّ (منذراً)<sup>(٥)</sup> مجهول، يريدون به حسن الطريق إلى منذر، وهو غير داخل في الطريق، وهذا الإطلاق كثير بينهم.

وأما: لو كان بعض رجال السند موثقاً غير إمامي، والباقي إمامياً غير موثق، فلا يسمى حسناً من حيث وجود غير الإمامي في السند؛ ولا موثقاً من حيث أن البعض إمامي غير موثق؛ ولا صحيحاً للجهتين السابقتين؛ ولا ضعيفاً لعدم القدح في رجال سنده.

ومن هنا ظهر ما في قول بعضهم: إن الحديث يتبع أحسن<sup>(٦)</sup> ما فيه من

(١) في ج ود: وفيه.

(٢) في النسخ: جبر، والصحيح ما أثبتناه من المصدر. وفي إيضاح الاشتباه ص ٢٧٣ فيه:

جفير وقيل جيفر.

(٣) مشيخة الفقيه ٤ / ٤٩٩ وفيه: ما كان فيه عن منذر بن جيفر فقد رويته عن أبي<sup>عليه السلام</sup>

عن مُحَمَّد بن يحيى العطار عن إبراهيم بن هاشم عن عبد الله بن المغيرة عن منذر بن جيفر.

(٤) خلاصة الأقوال ص ٢٨٠ وفيها ابن جعفر، وذكره كل من النجاشي ص ٤١٨ ابن

جفير، والشيخ في رجاله ص ٣٠٩ بن جيفر، أما في الفهرست ص ١٩٩ ابن جفير وفي

نسخة جيفر.

(٥) في النسخ: منذر.

(٦) في ج: احسن.

الصفات<sup>(١)</sup>.

وهل هو حجة؟:

المشهور بيننا - بل لعل الإجماع عليه - عدم حجتيه، وذهب أكثر العامة إلى القول بحجتيه، عملاً بقاعدتهم من عدم اشتراط العلم بالعدالة، وكفاية عدم ظهور الفسق في الرواية والشهادة<sup>(٢)</sup>.

وما ترى من استدلال بعض الأصحاب به<sup>(٣)</sup> أحياناً، إنما هو بعد الانجبار والاعتضاد<sup>(٤)</sup> بما يصيره حجة شرعاً.

وعن الشيخ وجماعة العمل به، من حيث كفاية ظاهر الإسلام في العدالة<sup>(٥)</sup>، فهو ليس من المخالفة في شيء.

وكذا تفصيل المحقق<sup>(٦)</sup> والشهيد<sup>(٧)</sup>،<sup>(٨)</sup> بين ما كان مضمونه مشتهراً

(١) وصول الأخيار ص ٩٦.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٣٢.

(٣) أي بالحديث الحسن.

(٤) في ج: الاعتقاد.

(٥) قال الشيخ في الخلاف ٦/ ٢١٧-٢١٨، الأصل في الإسلام العدالة والفسق طارىء عليه يحتاج إلى دليل. ونقل العلامة في المختلف ٣/ ٨٨ قول ابن الجنيّد: كل المسلمين على العدالة إلى أن يظهر منه ما يزيلها.

(٦) المعبر ١/ ٢٩-٣٠، معارج الأصول ص ١٤٩-١٥٠.

(٧) في ب: الشهيدين؛ وعلى هذا القول: انظر شرح البداية في علم الدراية ص ٧٠ للشهيد الثاني.

(٨) ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة للشهيد الأول ١/ ٤٨.

بين الأصحاب، وبين غيره.

### الثالث<sup>(١)</sup> الموثق:

وهو ما كان جميع رجال سنده موثقين، وإن كان بعضهم أو كلهم غير إماميين؛ ويطلق عليه القوي أيضاً.

وقد يطلق القوي على ما رواه الإمامي غير الممدوح، ولا المذموم. وعن الشهيد وغيره إطلاقه على ما رواه الإمامي غير<sup>(٢)</sup> المذموم<sup>(٣)</sup>، فيشمل الحسن أيضاً، وقد يراد به ما رواه المشهور، والأول أشهر.

### الرابع<sup>(٤)</sup> الضعيف:

وهو: ما في<sup>(٥)</sup> رجاله أو بعضهم جرح، أو جهالة، أو فساد عقيدة،

(١) في ج: بياض.

(٢) في الأصل وب وج: الغير، والصحيح ما أثبتناه من د.

(٣) الظاهر أن المصنف أخذ العبارة من كتاب الشهيد الثاني، شرح البداية في علم الدراية

ص ٢٥، إذ أن النص الوارد في ذكرى الشيعة ١/ ص ٤٨ الطبعة الحديثة يقول: وقد يراد

بالقوي مروي الإمامي غير المذموم ولا الممدوح أو مروي المشهور...، وكما ترى فإنَّ

في المقام اشتباها في النص، إما من الشهيد الثاني في نقله للعبارة، أو من الشهيد الأول في

نسخه العبارة، أو سقوط شيء عند بعض النساخ، والله العالم.

(٤) في ج: بياض.

(٥) في د: (في) ساقطة.

من غير حكم بالوثاقة<sup>(١)</sup>.

ولا إشكال في عدم حجّيته، مع عدم الانجبار بها بصيّره حجة، وقد يكون الانجبار بنحوه، فيبلغ إلى حدّ التضافر أو الاستفاضة المعتبرة، فقد يقوى على الصحيح بذلك، من حيث قوة الظن الحاصل به، إن كان هو المدار لإثبات الأحكام، كما صرح به جماعة من الأعلام<sup>(٢)</sup>.

### [أنواع أخرى:]

ثم إن<sup>(٣)</sup> الخبر ينقسم باعتبار ما يعرض له من أمور أُخِرَ إلى أنواع شتى التي:

منها المقبول: الذي تلقاه الأصحاب بالقبول، كمقبولة عمر بن حنظلة<sup>(٤)</sup>، والنبيّ: (ما لا يدرك كله لا يترك كله) و (الميسور لا يسقط

(١) في ج: على الوثاقة.

(٢) منهم المحقق في المعتبر ١/ ٣٠-٣١، والشهيد في الذكرى ١/ ٤٨.

(٣) في ج ود: (إن) ساقطة.

(٤) وسائل الشيعة كتاب القضاء أبواب صفات القاضي باب ١١/ ح ١، ورواه الكليني في الكافي ١/ ٦٧-٦٨ بسنده عن مُحَمَّد بن يحيى، عن مُحَمَّد بن الحسين، عن محمد بن عيسى، عن صفوان بن يحيى، عن داود بن الحصين، عن عمر بن حنظلة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعة في دين أو ميراث فتحاكما إلى السلطان وإلى القضاة أيحل ذلك؟ قال: من تحاكم إليهم في حق أو باطل فإنها تحاكم إلى الطاغوت، وما يحكم له فإنها يأخذ سحتا، وإن كان حقا ثابتا له، لأنه أخذه بحكم الطاغوت، وقد أمر الله أن يكفر به قال الله تعالى: (يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن

بالمعسور) ونحوها<sup>(١)</sup> فهو حجة، وإن كان في سنده ضَعْفٌ أو إرسالٌ أو قَطْعٌ أو رفعٌ أو غيرُ ذلك مما يوجب القدح.

= يكفروا به). قلت: فكيف يصنعان؟ قال: ينظران إلى مَنْ كان منكم ممن قد روى حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف أحكامنا فليرضوا به حكماً فإني قد جعلته عليكم حاكماً فإذا حكم بحكمنا فلم يقبله منه فإنما استخف بحكم الله وعلينا رد، والراد علينا الراد على الله، وهو على حد الشرك بالله. قلت: فإن كان كل رجل اختار رجلاً من أصحابنا فرضياً أن يكونا الناظرين في حقهما، واختلفا في ما حكما، وكلاهما اختلفا في حديثكم؟ قال: الحكم ما حكم به أعدلهما وأفقههما وأصدقهما في الحديث وأورعهما ولا يلتفت إلى ما يحكم به الآخر، قال: قلت: فإنهما عدلان مرضيان عند أصحابنا لا يُفضل واحد منهما على الآخر؟ قال: فقال: ينظر إلى ما كان من روايتهم عنا في ذلك الذي حكما به المُجمع عليه من أصحابك فيؤخذ به من حكمنا ويترك الشاذ الذي ليس بمشهور عند أصحابك فإن المُجمع عليه لا ريب فيه، وإنما الأمور ثلاثة: أمر بين رشده فيتبع، وأمر بين غيّه فيجتنب، وأمر مُشكّل يرد علمه إلى الله وإلى رسوله، قال رسول الله ﷺ: حلالٌ بَيِّنٌ وحرامٌ بَيِّنٌ وشُبُهَاتٌ بَيْنَ ذَلِكَ، فمن ترك الشبهات نجا من المحرمات ومن أخذ بالشبهات ارتكب المحرمات، وهلك من حيث لا يعلم.

قلت: فإن كان الخبران عنكما مشهورين، قد رواهما الثقات عنكم؟ قال: ينظر فيما وافق حكمه حكم الكتاب والسنة وخالف العامة فيؤخذ به ويترك ما خالف حكمه حكم الكتاب والسنة ووافق العامة، قلت: جعلت فداك أرايت إن كان الفقيهان عرفا حكمه من الكتاب والسنة ووجدنا أحد الخبرين موافقا للعامة والآخر مخالفا لهم، بأي الخبرين يؤخذ؟ قال: ما خالف العامة فيه الرشاد. فقلت: جعلت فداك فإن وافقهما الخبران جميعاً. قال: ينظر إلى ما هم إليه أميل، حكامهم وقضاتهم فيترك ويؤخذ بالآخر. قلت: فإن وافق حكامهم الخبرين جميعاً؟ قال: إذا كان ذلك فأرجئه حتى تلقى إمامك فإن الوقوف عند الشبهات خير من الاقتحام في الهلكات.

(١) وَرَدَ فِي عَوَالِي اللَّائِي ٥٩/٤: مَا لَا يَدْرِكُ كُلَّهُ لَا يَتْرَكُ كُلَّهُ. لَا يَتْرَكُ الْمِسْوَورَ بِالْمَعْسُورِ.

وقال رحمه الله: إِذَا أَمَرْتَكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ بِمَا اسْتَطَعْتُمْ.

ومنها المشهور: وهو ما زاد رواته على الثلاثة. ويطلق عليه المستفيض؛ وقد يراد ما اشتهر العمل به بين الأصحاب؛ فيفارق المقبول بترك بعضهم العمل به.

وبعبارة أخرى، إن المقبول ما أجمعوا على قبوله، والمشهور ما اشتهر قبوله.

وحاصل الكلام: ان المشهور على قسمين:

الأول<sup>(١)</sup>: ما اشتهر روايته. والثاني<sup>(٢)</sup>: ما اشتهر العمل به.

والأول أعم من المقبول من وجه.

ومنها المسند: وهو ما اتصل سنده إلى المعصوم من غير إرسال ورفع. ويطلق عليه المتصل والموصول؛ ويقابله المرسل، والمعلق، والمعضل<sup>(٣)</sup>، وهو أعم من سابقه من وجه.

ومنها المنعن: وهو ما قيل في سنده: (فلان عن فلان) إلى ان يتصل إلى المعصوم عليه السلام ويقابله ما<sup>(٤)</sup> قيل في سنده: (حدثني فلان، أو سمعته<sup>(٥)</sup>، أو اخبرنا، أو غير ذلك).

ولا يشترط ثبوت الملاقة بل يكفي احتماله، وليست لفظة (عن)

(١) في ج: بياض.

(٢) في ج: بياض.

(٣) في ج ود: المفصل.

(٤) في الأصل وب: يقابلها، والوجه ما أثبتناه من ج.

(٥) في ج: سمعت.



ظاهرة في الإجازة لعدم الدلالة عُرفاً ؛ وكلّ معنعن مسند ولا عكس، وهو أيضاً أعم من المقبول والمشهور.

ومنها المسلسل: وهو ما كان رجال سنده على نسق واحد ؛ فيشمل المعنعن. وكلّ مسلسل مسند ولا عكس، وهو أيضاً أعم من المشهور والمقبول.

ومنها المضمّر: وهو ما يقول الصحابي أو أحد أصحاب الأئمة عليهم السلام: (سألته عن كذا وكذا) ؛ وقد يكون سبب الإضمار التقيّة.

وقد يتفق أن يقطع المحدث من حديث طويل موضع الحاجة، فيأتي على صورة ما في الحديث، كأن كان الخبر: (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن كذا، وسألته عن كذا)، فيأتي المحدث ببعض الحديث على صورة المرسوم ؛ كما يتفق كثيراً في أخبار سماعه، وعلي بن جعفر عليه السلام عن أخيه عليه السلام، وهو <sup>(١)</sup> مع قطع النظر عن القرينة المبيّنة للمراد لا ينهض حجة ؛ وهو قد يكون مقبولاً، أو مشهوراً، أو مسنداً، أو معنعناً، أو مسلسلاً.

ومنها المجهول: وهو المروي عن رجل لم يكن موثقاً، ولا ممدوحاً، ولا مجروحاً، أو غير معروف أصلاً، في أول السند أو وسطه أو آخره. والنسبة بينه وبين كل من السوابق عموم <sup>(٢)</sup> من وجه ؛ وربما يُتخيّل إطلاقه على المنقطع لا غير.

(١) في الأصل و ب: أو هو، وما أثبتناه من ج.

(٢) في ج: (عموم) ساقطة.

ومنها المرفوع: وهو ما نسب إلى الإمام عليه السلام أعظم من أن يكون متصلاً أو منقطعاً. فقد يكون مجهولاً ومضمراً، علم إرادة المعصوم عليه السلام من الضمير، ومسلسلاً ومعنعناً ومشهوراً أو مقبولاً، وقد يكون الرفع في القول الدال على الحكم الفرعي، أو الفعل كذلك، أو التقرير كذلك أيضاً، وقد تكون <sup>(١)</sup> الأمور الثلاثة في غير الفروع.

والذي شاع إطلاق المرفوع عليه ما ذكر <sup>(٢)</sup> في سنده (رَفَعَهُ) أو (يَنْمِيهِ) <sup>(٣)</sup> كما في (الكافي) عن علي بن إبراهيم (رفعه) إلى أبي عبد الله عليه السلام قال: طَلَبْتُ العلم ثلاثة <sup>(٤)</sup> فأعرفهم بأعيانهم وصفاتهم، صنف يطلبه للجهل والمرء، وصنف يطلبه للاستطالة والختل <sup>(٥)</sup> وصنف يطلبه للفقہ والعقل، فصاحب الجهل والمرء مؤذ <sup>(٦)</sup> ثمار، متعرض <sup>(٧)</sup> للمقال في أندية الرجال، بتذاكر <sup>(٨)</sup> العلم، وصفة <sup>(٩)</sup> الحلم، قد تسربل بالخشوع، وتخلّى من الورع، فذق الله من هذا خيشومه، وقطع منه حيزومه، وصاحب الاستطالة والختل

(١) في الأصل: يكون الأمور، والوجه ما أثبتناه من ب.

(٢) في الأصل و ب: ذكره، وما أثبتناه من ج.

(٣) في اصطلاح أهل الحديث إذا قال الراوي (ينميه) فمراده يرفع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وآله أو الإمام عليه السلام، وفي تاج العروس ٨٤ / ١ نعى زيد الشيء ينميه أي رفعه.

(٤) في الأصل و ب و ج: ثلاث، والصحيح ما أثبتناه من المصدر.

(٥) في ج: الخبل.

(٦) في الأصل و ب و ج: موز ممر، وما أثبتناه من المصدر.

(٧) في النسخ: يتعرض، وما أثبتناه من المصدر.

(٨) في الأصل و ب و ج: يتذاكر العلم، وما أثبتناه من د والمصدر.

(٩) في ج: وصفته.

ذو خِبٍّ<sup>(١)</sup> ومَلَق، يستطيل على مثله من أشباهه، ويتواضع للأغنياء من دونه، فهو لحلوائهم<sup>(٢)</sup> هاضمٌ، ولدينه حاطمٌ، فأعمى الله على هذا خبره، وقطع من آثار العلماء أثره، وصاحب الفقه والعقل ذو كآبة وحزن وسهر، قد تحنك في بُرُسه، وقام الليل في حنْدَسه، يعمل ويخشى، وَجِلًّا داعياً<sup>(٣)</sup> مشفقاً مقبلاً على شأنه، عارفاً بأهل زمانه، مستوحشاً من أوثق إخوانه، فشدَّ الله من هذا أركانه، وأعطاه يوم القيامة أمانه<sup>(٤)</sup>.

فقد أوردنا الحديث بتمامه، وإن لم يكن<sup>(٥)</sup> المقام من مقامه، ليتذكر به أولوا الألباب الذين لا يَمْلَهُم نحو هذا الإطناب.

ومنها الموقوف: وهو المروي عن بعض أصحاب المعصوم عليه السلام ولعلَّ فيه قول الراوي: (كنا نفعل) إلا أن يكون كاشفاً عن تقرير المعصوم عليه السلام، فيكون مرفوعاً.

وقيل: تفسير الصحابي مرفوع إذا لم يكن عن اجتهاد<sup>(٦)</sup>؛ والمراد بالمقطوع هو الموقوف.

ومنها المنقطع: وهو ما لم يتصل إسناده إلى المعصوم عليه السلام، سواء كان

(١) في الأصل و د: ذو خباء، وفي ب: ذو خبا، وما أثبتناه من المصدر.

ذو خب: أي ذو خداع.

(٢) في الأصل و ب: لحلوائهم، وفي ج: بلا همزة.

(٣) في الأصل و ب: تشفقا، وما أثبتناه من ج و د والمصدر.

(٤) الكافي ٤٩/١.

(٥) في د: (يكن) ساقطة.

(٦) انظر وصول الأخبار ص ١٠٥.

القطع من أوله بواحد أو أكثر، أو من وسطه، أو من آخره كذلك. وقد يستعمل في محذوف الإسناد رأساً، وقد يطلق عليه المعلق تشبيهاً لعدم الاتصال فيه بتعليق الجدار؛ ولا فرق في صدق المنقطع بين أن يؤتى بصيغة الجزم كقوله: (قال أو أمر أو فعل)، أو لا، كأن يقال: (يُحكى أو يُروى).

ولا يخفى أن الوسائط<sup>(١)</sup> بين (الشيخ)، وبين (حسين بن سعيد)<sup>(٢)</sup> وأضرابه، الذين لم يذكرهم في سند (التهذيب) حذفهم فيها لا يوجب تسمية<sup>(٣)</sup> الخبر معلقاً ومقطوعاً، لأنه ذكرهم في المشيخة فكان بحكم المذكور.

والانقطاع قد يعرف بالقرائن، والعلم بمراتب الرواة<sup>(٤)</sup>، وأعمارهم، وإن لم يظهر كان مسنداً، حملاً على الصحة.

ومنها المعضل: وهو ما سقط من سنده اثنان فصاعداً، من أوله أو وسطه أو آخره، فهو أخص من المنقطع.

ومنها الشاذ: وهو ما خالف المشهور، وكان راويه ثقة، لا ما لم يروه غيره، وذلك كصحيحة سيف بن عميرة الدالة على جواز متعة جارية

(١) في الأصل وج: الوسائط، وما أثبتناه من ب ود.

(٢) تهذيب الأحكام ١٨/١ ح ٤٣، ٢١/١ ح ٥٣، ٥/٢ ح ٦٦ ح ٧٨، ١٢/٣ ح ٣٩.

(٣) في الأصل وب: تسميته، وما أثبتناه من ج.

(٤) في الأصل وب وج: الروات، وخط فوق تاء الأصل أخرى قصيرة (ة)، وهو الصحيح كما أثبتناه.

الامرأة من غير إذن المالكة<sup>(١)</sup>.

ومنها المنكر: وهو ما لم يكن راويه ثقة.

ومنها النادر: وهو ما لا يرويه إلا واحد. فيكون أعمّ من الشاذ والمنكر من وجه، لكن الظاهر أنّه هو الشاذّ.

ومنها الغريب: وقد<sup>(٢)</sup> عرفت إطلاق الغريب على ما قابل المستفيض، والمتواتر، والمتضافر<sup>(٣)</sup>. وقد يطلق على رواية رجل واحد عن عدل ضابط يجمع الحديث كابن أبي عمير.

ومنها العزيز: وهو ما رواه اثنان أو ثلاثة<sup>(٤)</sup> عن العدل الضابط الجامع للحديث. وإذا رواه أكثر سمّي مشهوراً، فقد تكون<sup>(٥)</sup> الغرابة والعزة والشهرة، في المتن، أو السند، أو فيهما<sup>(٦)</sup> فتكون الأقسام تسعة<sup>(٧)</sup> بضرب الثلاثة فيهما<sup>(٨)، (٩)</sup>.

ومنها المعلّل: وهو ما في سنده أو متنه علة. وهي أمر غامض خفي

(١) وسائل الشيعة كتاب النكاح أبواب المتعة باب ١٤/ح ١، ح ٢.

(٢) في الأصل و ب: قد، وما أثبتناه من ج.

(٣) في الأصل: (المتظافر)، ولا توجد في ب.

(٤) في الأصل و ب و د: ثلاث، والصحيح ما أثبتناه.

(٥) في الأصل و ج و د: يكون، وما أثبتناه من ب، وهو الأقرب.

(٦) في الأصل و د: فيها، وما أثبتناه من ب، وهو الأقرب.

(٧) في ج: سبعة.

(٨) في الأصل و ج: فيها، وما أثبتناه من ب، وهو الأقرب.

(٩) أي ثلاثة في السند تضرب في ثلاثة في المتن.

يوجب ضعف الحديث، ولا يتفطن للعلة غالباً إلا الماهر في فن الحديث، وطرقه، ومتونه، وهو أعم من بعض ما سبق كالمقطوع، والموقوف، والشاذ، والمُعْضَل، والمجهول، ونحو ذلك، فإن الأوصاف في تلك الأنواع قد يكون جلياً، وقد يكون خفياً، فالثاني من المعلل دون الأول، وقد تكون<sup>(١)</sup> العلة غير تلك الصفات.

**ومنها المقلوب:** وهو ما أبدل عن رجل أو أكثر من سنده بغيره. كإبدال (مُحَمَّد بن اسلم)<sup>(٢)</sup> مثلاً بِمُحَمَّد بن مسلم، وهذا أيضاً احد علل الضعف، فإن عُرف الراوي به سقط خبره من درجة الاعتبار.

**ومنها المضطرب:** وهو قد يكون في المتن، وقد يكون في السند، كأن يروي الحديث الواحد تارة عن مُحَمَّد بن سنان، وتارة عن عبد الله بن سنان، أو<sup>(٣)</sup> تارة يروي أن الضابط لدم الحيض عند اشتباهه بدم القرحة: خروجه من الجانب الأيسر، وأخرى: خروجه من الأيمن، وحيث احتمل تعدد الرواية، أو السند، التمس الترجيح.

**ومنها المدّلس:** وهو ما<sup>(٤)</sup> أخفى الراوي فيه عيباً؛ وهو قسمان: تدليس لإِسْنَاد، وتدليس للشيوخ:

**فالأول:** أن يقول قال فلان، والحال أنه لم يسمع منه، قاصداً بذلك

(١) في الأصل وج: يكون، وما أثبتناه من ب. وهو الأقرب.

(٢) في د: مُحَمَّد بن السلم.

(٣) في ج: وتارة.

(٤) في د: (ما) ساقطة.

ترويج الحديث وتحسينه.

والثاني: ان يحذف شيخه من السند.

ويمكن إطلاق المدلس أيضاً على ما اسقط<sup>(١)</sup> من متنه.

ومنها المدرج: وهو ما يذكر الراوي في متنه كلاماً خارجياً من تفسير كلمة ونحوه، ثم يذكر باقي الحديث.

فإن كان المدرج بالفتح: - وهو الكلام الزائد - ظاهراً، لم يكن بالمدرج فيه بأس، وإلا كان المدرج حراماً قادحاً في الراوي؛ وقد يكون المدرج بترك روايتين أو أكثر يرويها عن جميع الراوين، فيدرج بعض الروايات في بعض.

ومنها المرسل: وهو ما رواه عن المعصوم عليه السلام ولم يدركه، بواسطة نسيها، أو تركها، أو أبهمها. وقد ينحصر المنقطع<sup>(٢)</sup> بواحد. والمرسل ليس بحجة، إلا مرسل ابن أبي عمير وأضرابه، أو المنجبر<sup>(٣)</sup> منه.

ومنها المختلف: وهو أن يضاد بعض الخبر بعضه، أو يضاده خبر آخر.

ومنها المفرد: وهو ما تفرّد به أهل بلد أو شخص واحد.

ومنها المصحّف: وهو ما في الراوي أو في المتن<sup>(٤)</sup> تغيير.

(١) في ج: التقط.

(٢) في النسخ: بالمنقطع، وكتب فوقها في ج: المنقطع، وهو الأقرب.

(٣) في ج: التحير.

(٤) في ب: أو المتن.

ومنها العالي سنداً: وهو ما كان رواه أوثق من غيره. قيل يستحب طلبه<sup>(١)</sup>، وقد يكون العلوّ بقرب الإسناد إلى المعصوم عليه السلام.

ومنها المزيد: وهو ما كان في سنده، أو متنه، زيادة ليست في غيره. وهو من الثقة حجة، ما لم يكن له معارض أقوى، والفرق بينه وبين المدرج، أن المدرج<sup>(٢)</sup> بكلام أجنبي، والمزيد ما فيه الزيادة مصرحاً أنها من نفس الخبر.

ومنها الناسخ والمنسوخ: والأول: ما رفع حكماً؛ والثاني: ما ارتفع حكمه. وهذان مخصوصان بالنبوي.

ومنها الغريب لفظاً<sup>(٣)</sup>: وهو ما اشتمل<sup>(٤)</sup> على لغة غريبة.

ومنها الموضوع: ولا يجوز رواية الموضوع مع العلم به، خلافاً للكرامية<sup>(٥)،(٦)</sup>.

(١) انظر وصول الأخبار ص ١٤٥.

(٢) في ب: المدرج.

(٣) في ج: فقط.

(٤) في ج: يشتمل.

(٥) في الأصل وج: لكراميه، وفي ب: لكراميته، وفي د: للكرامية وفوقها لكراميه، والظاهر وقع تصحيف فيها، والأقرب ما أثبتناه.

(٦) الكرامية: وهم فرقة من المبتدعة المتصوفة، وشيخهم الذي نسبوا إليه، أبو عبد الله محمد بن كرام السجستاني المتوفى سنة ٢٥٥ هـ وهم إضافة إلى قولهم بالتشبيه والتجسيم، جوزوا وضع الحديث على رسول الله ﷺ للترغيب والترهيب، مخالفين بذلك إجماع المسلمين، وما تواتر عن رسول الله ﷺ: من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار، بل اعتمدوا على زيادة موضوعة على هذا الحديث بقول (ليضل به الناس) بشهادة أهل الحديث، ومنهم ابن الجوزي في الموضوعات ٩٧/١ وغيره، فأولئ هؤلاء، وخصوا حرمة =



حيث جوزوا<sup>(١)</sup> الوضع في الترهيب والترغيب، وهو خلاف إجماع المسلمين، ويعرف الوضع بقرائن خارجية، أو بركاكة اللفظ، أو قرينة في الواضع، الموضوع له، كما وضعت<sup>(٢)</sup> الغُلاة في علي عليه السلام<sup>(٣)</sup>، وكما وضع لبني أمية من الأحاديث في أن الإمامة لهم<sup>(٤)</sup>.

= الكذب إذا كان فيه إضلال للناس، وكذا أولوا قوله عليه السلام: (من كذب علي)، أي وصفه بها لا يستحق، ولكننا نكذب له ولشريعته!. وهذا أمر باطل إذ أن مطلق الافتراء على الرسول عليه السلام حرام وضلال، وإن كان في حق، وهذا مما لا خلاف فيه بين المسلمين.

(١) في الأصل و ب و د: جوز، والصحيح ما أثبتناه، لعود الضمير على الكرامة.

(٢) في النسخ: (وضعة)، والصحيح ما أثبتناه.

(٣) قال أمير المؤمنين عليه السلام: إياكم والغلو فينا، قولوا: عبید مربوبون، وقولوا في فضلنا ما شتمتم)، وقال الإمام الصادق عليه السلام وقد سأله سدير: إن قوما يزعمون أنكم آله، يتلون بذلك علينا قرآنا (وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله)؟ فقال عليه السلام: يا سدير، سمعي وبصري وبشري ولحمي ودمي وشعري من هؤلاء براء، وبرئ الله منهم، ما هؤلاء على ديني ولا على دين آبائي، والله لا يجمعني الله وإياهم يوم القيامة إلا وهو ساخط عليهم).

(٤) ذكر ابن الجوزي في كتابه الموضوعات ٢ / ١٨ - ١٩ حديث عبد الله بن بسر: أنبأنا علي بن عبيد الله أنبأنا أبو القاسم البصري أنبأنا أبو عبد الله بن بطه حدثني أبو صالح حدثنا أبو الأحوص حدثنا نعيم بن حماد حدثنا محمد بن شعيب بن سابور عن مروان بن جناح عن يونس ابن مسيرة بن حلس الجيلاني عن عبد الله بن بسر: أن النبي صلى الله عليه وآله استشار أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، فقالا: الله ورسوله أعلم، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: ادعوا إلى معاوية، فغضب أبو بكر وعمر، وقالوا: ما كان في رسول الله صلى الله عليه وآله، وفي رجلين من قريش ما يجرون أمر رسول الله صلى الله عليه وآله حتى يبعث إلى غلام من قريش، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: ادعوا إلى معاوية، فلما وقفت بين يديه قال: حملوه أمركم فإنه قوي أمين. هذا الحديث من جميع الطرق لا يصح.

قيل: من الموضوع الأحاديث المروية عن أبي بن كعب في فضل سور القرآن<sup>(١)</sup>.

وقد صنف ابن الجوزي<sup>(٢)</sup> من العامة في الموضوعات مجلدات.

ومنها رواية الأقران: وهو ما كان الراوي مقارناً في السن للمروي عنه، كرواية الشيخ عن السيد<sup>(٣)</sup>.

= وفي نثر الدرر ص ١٣٦٠: حدث أن ثلاثة من المشايخ حضروا الجامع، فقال واحد لآخر: جعلت فداك أيها أفضل: معاوية بن أبي سفيان أم عيسى بن مريم؟ فقال: لا والله ما أدري! فقال الثالث: يا كشخان، تقيس كاتب الوحي إلى نبي النصارى؟! وفي غرر الخصاص للوطواط ص ٢١٣: وسئل آخر وكان ناصباً عن معاوية؟ فقال: معاوية ليس بمخلوق لأنه كاتب الوحي، والوحي ليس بمخلوق، وكاتب الوحي من الوحي). (١) مقدمة ابن الصلاح ص ٨١، قال: روي عن أبي عصمة وهو نوح بن أبي مريم أنه قيل له: من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة؟ فقال: إني رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقهاء أبي حنيفة ومغازي محمد بن إسحاق فوضعت هذه الأحاديث حُسبة.

وهكذا حال الحديث الطويل الذي عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ في فضل القرآن سورة فسورة، بحث باحث عن مخرجه حتى انتهى إلى من اعترف بأنه وجماعة وضعوه، وإن أثر الوضع ليّن عليه، ولقد أخطأ الواحدي المفسر ومن ذكره من المفسرين في إيداعه تفاسيرهم، والله أعلم.

(٢) ابن الجوزي هو أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي القرشي الحنبلي (٥١٠ - ٥٩٧ هـ) صاحب كتاب (الموضوعات) طبع بثلاثة أجزاء في طبعته الحديثة عام ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م في المدينة المنورة، بتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان.

(٣) أي كرواية الشيخ الطوسي عن السيد المرتضى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فإنها حضرا مع درس الشيخ المفيد، وقرأ الشيخ الطوسي جميع كتب السيد عليه ورواها عنه.

ومنها المدَّجج: بفتح الدال وتشديد الباء مبنياً على المفعول، وهو: أن يروي كل من القرينين<sup>(١)</sup> عن الآخر، مأخوذ من (ديباجة الوجه) كأن كلا منهما بذل<sup>(٢)</sup> ديباجة وجهه للآخر.

ومنها المعتضد: وهو الصحيح الذي عُضِدَ<sup>(٣)</sup> بدليل.

ومنها المنجبر: وهو الضعيف الذي أنجبر بدليل أو راجح.

ومنها المؤيد: وهو الصحيح الذي يقوى براجح.

ومنها المعتبر: وهو ما عليه الاعتبار، ويختلف باختلاف الموارد والأحكام.

وهذه الأقسام كثيرٌ منها قلَّ استعماله بين الأعلام.

---

(١) في الأصل و ب و د: القرينين، وما أثبتناه من ج.

(٢) في ج: بدل.

(٣) في الأصل و ب و ج: اعضد، والوجه ما أثبتناه.

## الباب الثاني في مَنْ يُقبل حديثه

وهنا مسائل:

### [المسألة الأولى:]

اتَّفَقَ أهل الحديث على اشتراط الإسلام في الراوي، وبلوغه، وعقله، عند الأداء، لا حال التحمّل<sup>(١)</sup>، ولذا قبلت روايات ابن عباس عن النبي ﷺ، مع انه بلغ بعد وفاة النبي ﷺ.

وقد تخيل بعض الأصحاب أن الوجه في رد الصدوق ما يرويه<sup>(٣)</sup> مُحَمَّد بن عيسى عن يونس: أن مُحَمَّد بن عيسى لم يبلغ الحلم حين روايته عنه<sup>(٤)</sup>.

---

(١) في د: لاحتمال التحمل.

(٢) في ب: وفات.

(٣) في ج: كتب فوق يرويه رواه.

(٤) رجال ابن داود الحلبي ١ / ٥١ قال: لجواز أن يكون العلة في ذلك أمر آخر كصغر السن المقتضي للواسطة بينهما، وفي (روضة المتقين) ص ١٤٥ قال: والذي يخطر ببالي أن =

ولا أظن أن الصدوق يجعل ذلك مانعاً من القبول، بل لعل نظره إلى اشتباه ما رواه قبل البلوغ، بما رواه بعده، فردّ ذلك اجتناباً عن الشبهة المحصورة، واعتناء بقوة احتمال عدم الفاصلة بين زمان الرواية وزمان التحمل، إلى غير ذلك من الأمور التي توجب سقوط الرواية في نظر الفقيه.

وأما: الإيمان والعدالة: فالمشهور اعتبارهما، وتُعرف العدالة بالتزكية، والأقوى أنها رواية فيكفي<sup>(١)</sup> فيه الواحد.

وقد كفانا السلف شكر الله سعيهم أمر الجرح والتعديل الواجبين على الكل كفاية، صيانة للدين وتحفظاً للروايات عن الأئمة الطاهرين صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، ولذا جاز الطعن في الراوي في مقام الجرح، وإن كان<sup>(٢)</sup> عَرَضُ المؤمن - كماله - وَدَمِهِ - حراماً<sup>(٣)</sup>.

نعم، يجب على الجرح التثبت التامّ زيادة على ما يجب في غير هذا

= تضعيف الشيخ باعتبار تضعيف ابن بابويه، وتضعيفه باعتبار ابن الوليد، كما صرح به مراراً، وتضعيف ابن الوليد لكون اعتقاده أنه يُعتبر في الإجازة أن يقرأ على الشيخ أو يقرأه الشيخ، ويكون السامع فاهماً لما يرويه، وكان لا يعتبر الإجازة المشهورة بأن يقول: (أجزت لك أن تروي عني)، وكان مُحَمَّد بن عيسى صغير السن، ولا يعتمدون على فهمه عند القراءة، ولا على إجازة يونس له، ولهذا ضعفه.

(١) في ج: فتكفي.

(٢) في ج: وإلا كان.

(٣) عن أبي عبد الله عليه السلام، أنه قال: قال النبي ﷺ حرام كله عرضه وماله ودمه.

المقام، لدوران الأمر بين الواجب والحرام، وهنا إشكالان:

الأول<sup>(١)</sup>: كيف يجوز العمل بتوثيق الموثقين مع العلم بعدم ملاقاتهم للموثقين؟

مع أنه ان كانت التزكية رواية؛ فالجرح والتعديل من النجاشي وأضرابه ممن لم يلق الراوي، رواية مرسله منقطعة، معضلة، للعلم بسقوط الوساطة؛ وظهور أن الوساطة ثقة عنده، ومن بعد الأول ثقة عند الأول، ومن بعد الثاني ثقة عند الثاني، وهكذا: لا<sup>(٢)</sup> يجدي نفعاً؛ ضرورة أن الوثاقة عنده لا تلزم<sup>(٣)</sup> الوثاقة عند غيره.

وإن كانت التزكية شهادة:

فأولاً: يعتبر تعدد الشاهد على توثيق كل طبقة، وهو غير معلوم؛ لاحتمال أن تكون الوساطة في توثيق النجاشي لزارة مثلاً غير الوساطة في توثيق الكشي.

ثانياً: شهادة فرع الفرع غير مسموعة.

فحاصل الكلام عدم قبول الجرح والتعديل من النجاشي والشيخ وأضرابهما، إلا في من لقوه، أو كانت الوساطة<sup>(٤)</sup> واحداً على بعض الوجوه.

(١) أي الإشكال الأول.

(٢) في الأصل وب: لا، والصحيح ما أثبتناه من ج.

(٣) في الأصل وج: لا يلزم، وما أثبتناه من ب، وهو الأقرب.

(٤) في الأصل: الكلمة فيها بش من الخبر، وما أثبتناه من ب وج، وهو أقرب لصورة الكلمة في الأصل.

الثاني<sup>(١)</sup>: كيف يحكم باتفاق زمان الوثيقة وزمان الرواية، مع العلم بأن كل راو له حالة خالية عن ملكة العدالة، مع أننا لم نرَ للموثقين تحديداً وتاريخاً للوثيقة، ولا من الرواة تاريخاً للرواية.

### ويمكن الجواب عن الإشكال الأول:

أولاً: بأن العلم أو الظنّ بالعدالة المعترين في جواز الشهادة بها لا يشترط أن يكونا حاصلين من معاشرة الرجل وملاقاته، بل يكفيان وإن حصلا من أمارات خارجية، تحصل غالباً في الأزمنة القريبة من عصر الراوي، كزمان الكشي والنجاشي وأضرابهما، بل لا يبعد حصولهما<sup>(٢)</sup> في أمثال زماننا أيضاً، لكن لا يخفى الفرق بينه وبين الحاصل من الاجتهاد.

وثانياً: بأن التزكية رواية، والإرسال غير قاذح هنا للإجماع على تصحيح التوثيق، وإن المزكي الثقة مع وجود الواسطة لا يزكي إلاّ عمّن كان ثقة على مذهب الجميع، وحملُ التزكية على ما زعمه من العدالة ينافي ثمرة التزكية، فقريته المقام تقضي<sup>(٣)</sup> بتزكية كل طبقة للأخرى.

وقد تقدّم اختلاف المقام بالنظر إلى ظهور الإخبار عن الاجتهاد والرأي<sup>(٤)</sup>، والإخبار عن الأمر الواقعي، ولا ريب أن مقام التوثيق<sup>(٥)</sup> مما

(١) أي الإشكال الثاني.

(٢) في ج ود: حصولها.

(٣) في الأصل وب ود: يقضي، وفي ج: يقتضي، والوجه ما أثبتناه.

(٤) في د: الراوي.

(٥) في ج: التوثيق.

يظهر منه الثاني<sup>(١)</sup>، وإن سلّمنا كون التزكية شهادة، فنقول لا دليل على عدم قبول شهادة فرع الفرع في المقام، بل مقتضى دليل حُجّة البيّنة عموم حجيتها في المقام وغيره، فالذي خرج بالدليل شهادة فرع الفرع في إثبات الحقوق، ونحو ذلك من المخاصمات التي يظهر من قوله ﷺ: إنما أقضي بينكم بالبيّنات<sup>(٢)</sup>. حُجّة نفس البيّنة المعلوم حصولها، لا ما أثبتته<sup>(٣)</sup> البيّنة، فشهادة الفرع خارجة عن ذلك فضلاً عن شهادة فرع الفرع.

نعم، دل دليل آخر على اعتبار شهادة الفرع، ولا ينافي ذلك لفظة<sup>(٤)</sup> (إنما) التي هي من [أدوات]<sup>(٥)</sup> الحصر على المشهور، إذ الدليل الدال على اعتبار شهادة الفرع كالقرينة على أن المراد من البيّنات أعم مما علم حصوله أو أثبتته<sup>(٦)</sup> البيّنة.

وأما الجواب عن الثاني<sup>(٧)</sup>: فبأن ظاهر التزكية التوثيق بعد كونه راوياً، وإن سبق له زمان لم يكن موثقاً فيه.

(١) أي الإخبار عن الأمر الواقعي.

(٢) وسائل الشيعة كتاب القضاء أبواب كيفية القضاء، باب ٢/١، ح ٣. عن هشام بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: إنما أقضي بينكم بالبيّنات والإيمان، وبعضكم ألحن بحجته من بعض، فأيما رجل قطعت له من مال أخيه شيئاً فإنما قطعت له به قطعة من النار.

(٣) في ج: أثبتته.

(٤) في د: شخص، مع تكرار للجملة ووجود كلمة (لفظة).

(٥) في الأصل و ب و ج: أداة، والوجه ما أثبتناه.

(٦) في الأصل و ب و ج: اثبتته، والوجه ما أثبتناه من د.

(٧) أي الإشكال الثاني.



نَعَمْ، يُرَدُّ<sup>(١)</sup> الإشكال في ترجيح الجارح على المعدل، بعد ظهور كليهما في بيان صفة الراوي، وعدم ظهور الجرح في تأخره، أو في كونه إخباراً عن الجرح في زمان التوثيق، لأنَّ يقال: إن الجرح مقدم على التوثيق، لأن الجارح يخبر عن أمر خفي على المعدل.

والحاصل: أن ثمرة تقديم الجارح على المعدل لا تظهر إلا بعد معرفة اتفاق زمان الجرح والتعديل، وزمان الرواية، وإلا فلا يكاد شخص يخلو عن العلم بخلوه عن الملكة في بعض الأزمنة، فإن كان الجرح إخباراً عن عدم الملكة في زمان، فالعلم<sup>(٢)</sup> به حاصل قبل الإخبار عنه، وإن كان عدم قبول رواية المجروح للشبهة المحصورة، فالشبهة حاصلة قبل الإخبار بالجرح أيضاً؛ فينبغي أن لا يُسمع قول المعدل أو لا يكون في سماعه ثمرة إلا إذا تشخص زمان الوثاقة والرواية، أو كان زمان الجرح معيناً، فيحكم بتأخر زمان الرواية والتعديل عن زمان الجرح، فإن ظهر<sup>(٣)</sup> أيضاً صدور الرواية بعد فرض تحقق العدالة صحت الرواية.

لكن ترى الأصحاب من السلف إلى الخلف يجرحون بمجرد وجود الجارح، ويقدمونه على المعدل، وحيث خلا<sup>(٤)</sup> رجل عن الجرح حكموا بصحة التوثيق فيه، ولعل السر فيه ما ذكرناه من أن التوثيق ظاهر في الوثاقة

(١) في الأصل و ب و د: (يمكن رد)، وما أثبتناه من ج.

(٢) في الأصل و ب: فالحكم، والأقرب ما أثبتناه من ج و د.

(٣) في ج: اظهر.

(٤) في الأصل: خلى، والوجه ما أثبتناه من ب.

بعد صيرورته راوياً، وهو لا ينافي العلم بوجود حالة للرجل قد خلت عن العدالة، بخلاف ما لو كان هناك جرح، فإن الجرح أيضاً ظاهر في الإخبار عن جرح الراوي، لا مَنْ لم يصدر منه الرواية.

لا أقول إن الجرح والتعديل ظاهران في الإخبار عن الأمرين بعد صدور الرواية، فيجرح<sup>(١)</sup> تلك الرواية التي اعتبر تقدمها<sup>(٢)</sup>، فتشبهه بغيرها، فيخرج الباقي عن الحجية، بل<sup>(٣)</sup> أقول إن المراد أنها ظاهران في أن الراوي حال روايته موثق أو مجروح، فيقدم الجرح على التعديل، لما ذكره من أن الجارح يخبر عن أمر خفي على المعدل.

ويردّ عليه بالنقض بما لو اخبر المعدل بوجود ملكة مانعة عن صدور ما يخبر عنه الجارح، فيكون كلاهما أمرين وجوديين، لا ترجيح في أحدهما على الآخر.

نعم، يمكن أن يقال: إن احتمال الخطأ في التعديل أقوى، خصوصاً في بعض الأزمنة من احتماله في الجرح، فيقدم الجرح حيث لا مرجح في جانب التعديل، وبالحمل على أن الجارح يخبر زيادة على<sup>(٤)</sup> ملكة الفسق بوجود أمر خارجي مناف للأصل. فتأمل.

ويكفي في الجرح عدل واحد أيضاً، ومن اعتبر التعدد في التعديل

(١) في ج: فيخرج.

(٢) في د: تقدمها.

(٣) في د: (بل) ساقطة.

(٤) في الأصل وب و د: (عن)، وما أثبتناه من ج.

اعتبر هنا أيضاً، لاتّحاد المدرك، ولعله يوافق المشهور في الجرح دون التعديل، لقوّة الجرح، وموافقة لازمه للأصل، فيكفي فيه الواحد، وفيه ما فيه.

ثم إن الذكورة، والحرية، والعلم بالفقه، والبصر، والعربية، أمور<sup>(١)</sup> لم نجد<sup>(٢)</sup> من أصحابنا من اعتبر شيئاً منها في صحة الحديث لعدم الدليل عليه.

نعم، هذه أمور توجب<sup>(٣)</sup> في بعض الموارد ترجيح خبر على خبر<sup>(٤)</sup>.

وأما: الضبط فقد تقدّمت الإشارة إلى عدم اعتباره<sup>(٥)</sup>.

والحق أن ظهور عدم الضبط بملاحظة روايته مع رواية الثقات المعروفين بالضبط والإتقان مانع من قبول الرواية، لأن العلم بالضبط شرط في حجية<sup>(٦)</sup> الحديث.

ولو اعتبرنا الضبط فحاله كحال العدالة من حيث قبول خبر الواحد فيه، وتقديم قول مَنْ أخبر بعدم الضبط، المستند إلى كثرة الخطأ في الرواية، بناء على تقديم الجراح على المعدل، في الموارد كلها أو بعضها، واشترط

(١) في الأصل و ب: (امور) ساقطة.

(٢) في الأصل و ب: تجد، وما أثبتناه من ج.

(٣) في د: ( امر يوجب).

(٤) في الأصل و ب و ج: (الخبر على خبر)، وفي د: (الخبر على خبره)، والوجه ما أثبتناه.

(٥) في الأصل و د: اعتبارها، وما أثبتناه من ب.

(٦) في النسخ: صحة، وخط فوق ج: حجية، وهو الأقرب.

ذكر السبب في قبول خبر<sup>(١)</sup> المخبر عن عدم الضبط، فإن الجرح لا يقبل قوله إلا مع ذكر سبب الجرح، لاحتمال مخالفة المخبر في ما يجرح به لمن أراد العمل بجرحه، كما قيل<sup>(٢)</sup>.

لكن الحق خلافه، فإن الإخبار عن الجرح كالإخبار عن العدالة، فكما أن العدالة تختلف باختلاف المذاهب، ومع ذلك يُسمَعُ قولُ المعدل ولا يعتنى باحتمال المخالفة، لما عرفت من أن الغرض من التعديل بيان ما يعمل به عند الحاجة، فيحمل كلامه على العدالة المتفق عليها لقرينة<sup>(٣)</sup> المقام، فكذا الحال في الجرح، وإن اختلفت المذاهب في ما يجرح به.

(١) في د: الخبر.

(٢) قال العلامة في (مبادئ الوصول) ص ٢١١: ولا بد من ذكر سبب الجرح دون التعديل.

وقال الشافعي كما في (المستصفى) للغزالي ص ١٢٩: يجب ذكر سبب الجرح دون التعديل، إذ قد يجرح بما لا يراه جارحا لاختلاف المذاهب فيه.

أما الخضري في (أصول الفقه) ص ٢١٧-٢١٨ ذكر: قال قوم لابد من بيان سبب الجرح وقيل: يقبل بدون بيان، واشترط البيان هو المختار، لانا رأينا كثيرا من العلماء قدحوا في رواية بأشياء ظنوها قواعد وليست قواعد، ولا بد من ذكر سبب الجرح، كما جرح شعبة راويا بأنه كان يُرْكُضُ بغلته، وجرح بعضهم سمالك بن حرب بأنه كان يبول قائما، وجرح بعضهم راويا بأنه كان يستكثر من مسائل الفقه، وجرح بعضهم راويا بأنه كان يتكلم كثيرا... أما التعديل فقال بعضهم أيضا باشتراط البيان فيه، كالجرح، وقال الأكثرون: لا يشترط لأن مفهوم العدالة معلوم اتفاقا فسكوته عنها كبيان، بخلاف الجرح فإن أسبابه كثيرة، كما قلنا، بعضه يوجّه وبعضها لا.

(٣) في ج: بقرينة، وكتب فوقها: لقرينة.

وأما: ما ذكره بعضهم، من اشتراط تعيين المعدل - فلا يكفي قول العدل الضابط: (اخبرني ثقة)، لجواز أن يكون ثقة عنده، دون غيره<sup>(١)</sup>، فتأمل - فالظاهر عدم اعتبار ذلك في الإخبار عن الضبط، لوضوح الفرق بين المقامين، ضرورة أن التوثيق والجرح يختلف باختلاف المذاهب، بخلاف الضبط وعدمه، مع أن عدم قبول ذلك في الجرح والتعديل غير مسلم كما تقدمت الإشارة إليه.

ولا يخفى أيضاً أن رواية العدل عن رجل سمّاه ليست تعديلاً، كما أن عمل الفقيه برواياته<sup>(٢)</sup> ليست إخباراً عن الضبط والتعديل في روايتها، لأنّ ذلك اعمّ.

(١) انظر وصول الأخبار ص ١٠٢، والرواشح السماوية ص ٢٦١ الراشحة ٣٦.

(٢) في ج: برواية، وفي د: رواياته.

## [المسألة الثانية:]

ألفاظ التعديل: عَدْلٌ، ثَقَّةٌ، صحيح الحديث، حجة، عين، وجه من وجوه أصحابنا، ونحو ذلك من الألفاظ.

أما قولهم: (عدل) فالذي يظهر من بعضهم الإجماع على دلالة على العدالة، والإمامية، والضبط، لأنهم اكتفوا به في ذلك كله<sup>(١)</sup>.

ولا يبعد أَنَّ الْمُؤْتَقِينَ أرادوا من العدل الاستقامة الظاهرة في عدم الاعوجاج من جميع الجهات يظهر<sup>(٢)</sup> ذلك بقرائن المقام.

وأما: لفظة (ثقة)، فقال الشيخ مُحَمَّدُ ابن صاحب المعالم<sup>(٣)</sup>: إِنْ

(١) انظر توضيح المقال ص ١٨١ - ١٨٥.

(٢) في ج ود: فظهر.

(٣) الشيخ مُحَمَّدُ بن الحسن بن زين الدين (الشهيد الثاني) الجبعي العاملي، المعروف بالشيخ مُحَمَّدُ ابن صاحب المعالم، من العلماء الأعلام، مع شدة خبرته في الرجال، تتلمذ على والده والسيد مُحَمَّدُ صاحب المدارك، ثم اجتمع بالميرزا محمد الأسترآبادي في مكة، فقرأ عليه الحديث. له جملة من المصنفات، منها شرح (الاستبصار)، وشرح (التهذيب)، وحاشية على أصول (معالم الدين) وغيرها، سكن مكة أواخر حياته، وتوفي فيها سنة ١٠٣٠ هـ...

النجاشيَّ إذا قال (ثقة) ولم يتعرّض إلى فساد<sup>(١)</sup> المذهب فظاهره أنه عدلٌ إمامي، لأن ديدنه التعرض إلى الفساد<sup>(٢)</sup>، فعدمه ظاهر في عدم ظفّره، وهو ظاهر في عدمه، لبعده وجوده مع عدم ظفّره، لشدة بذل جهده وزيادة معرفته، وعليه جماعة من المحققين<sup>(٣)</sup>. انتهى<sup>(٤)</sup>.

وقال المحقق البهبهاني: إنّ الرواية<sup>(٥)</sup> المتعارفة، المسلّمة، المقبولة، أنه إذا ذكر عدل إمامي النجاشي كان أو غيره: (إنّ فلاناً ثقة) أنهم يحكمون بمجرد هذا القول أنه عدل إمامي، إما لما ذكر أو لان الظاهر التشيع، والظاهر من الشيعة حسن العقيدة، أو لأنهم وجدوا منهم أنهم اصطَلَحُوا ذلك في الإمامية، وإن كانوا يطلقون على غيرهم مع القرينة، أو لأن المطلق ينصرف إلى الكامل، ثم جعل نص بعضهم بالفطحية ونحوها قرينة لإرادة غير الإمامي من العدل، وإن كان في كلام بعض آخر، ونسب ذلك إليهم، وأنهم علّلوا ذلك بعدم المنافاة؛ فقال: ولعل مرادهم عدم معارضة الظاهر النص، وعدم مقاومته، بناء على أن دلالة (ثقة) على الإمامية ظاهرة، كما أن (الفطحيّ)<sup>(٦)</sup> على إطلاقه لعله ظاهر في عدم العدالة عند قائله، مع تأمل

(١) في ج: لفساد، وفي الأصل: كتب فوقها لفساد ظ، والوجه ما أثبتناه من ب.

(٢) في ج: للفساد، وفي الأصل: كتب فوقها للفساد ظ، والوجه ما أثبتناه من ب.

(٣) كالشيخ البهائي في مشرق الشمسين ص ٢٧١، والسيد الداماد في الرواشح ص ١١٥ الراشحة ١٧.

(٤) انظر استقصاء الاعتبار ٣/ ١٨، وحكاه عنه البهبهاني في تعليقه ص ١١، والسيد حسن الصدر في نهايته ص ٣٨٧ عن شرحه للاستبصار.

(٥) في ب و ج: الروية، وكتب فوق ج: الرواية ظ.

(٦) في الأصل و ب و د: فطحي، والوجه ما أثبتناه.

فيه، أو ان الجمع مهما أمكن أولى من الطرح، فيرفع اليد عما ظهر، وتمسك بالمتيقن فيصير فطحياً عادلاً<sup>(١)</sup>.

قلتُ: ذكر (الفطحي) من باب المثال، لعدم الفرق في ذلك بين (الناوسي، والكيساني<sup>(٢)</sup>)، والواقفي، وغيرها، كما لا يخفى.

(١) تعليقة البهبهاني ص ١١ - ١٢. باختصار.

(٢) الكيسانية: وهي فرقة ادعت إمامة مُحَمَّد بن علي بن أبي طالب المعروف بابن الحنفية، بعد أخويه الحسن والحسين عليهما السلام لما رآوه يحمل راية أبيه في يوم البصرة دونها، ويقولون أنه حي يرزق، وهو المهدي الذي يظهر، وحكي أنه غائب في جبل رضوى ويقيم فيه وهو جبل بين مكة والمدينة قرب ينبع، فيه مياه كثيرة وأشجار في شعبه، وربما يجتمعون ليالي الجمعة في الجبل ويستغلون بالعبادة، وقيل: إنها سميت بالكيسانية نسبة إلى مولى لأمر المؤمنين علي عليه السلام كان اسمه كيسان، وهو الذي حمل المختار على الطلب بدم الحسين عليه السلام وأهله وأصحابه عليهم السلام، واسمه أخذ لقباً للمختار الثقفي، أو لأن قائد شرطته اسمه كيسان المكنى بـ (أبي عمرة)، وقيل أن المختار كان يلقب (كيسان)، إذ يروي أن والده أتى به إلى أمير المؤمنين عليه السلام وهو صغير فمسح على رأسه، وقال له: يا كيس يا كيس، فثنوا كلمة كيس، فقالوا (كيسان). فنسبوا إليه، ولقبت بلقبه (كيسان) - إن ثبت هذا - وانه دعا إلى إمامة ابن الحنفية، وغيرها من الأقاويل، لا يمكن التعويل عليها، وقد جزم السيد الخوئي رحمته الله في معجمه (١٠٩/١) ببطلانها، لأن ابن الحنفية لم يدع لنفسه بالإمامة حتى يدعوا المختار الناس له، وإن المختار قتل ومُحَمَّد ابن الحنفية بعده حي، والكيسانية حدثت بعد وفاة ابن الحنفية. والظاهر أنهم جماعة المختار وأصحابه، أسسوا الفرقة بعد وفاته عليه السلام إذ اشتبه الحال عليهم من ظاهر تعامل المختار مع ابن الحنفية، لأنه كان همزة الوصل بينه وبين الإمام علي بن الحسين زين العابدين عليهما السلام، حيث كان الإمام عليه السلام في تقية شديدة وعيون بني أمية تحوطه، فتخيلوا أنه يقول بإمامته وأخذ الخيال دوره. وما هذه الافتراءات والأكاذيب إلا من صنَّع بني أمية ووعَّظهم للحط من شخصية المختار الثقفي، لأنه زعزع سلطانهم وتتبع أعوانهم، أخذوا بشار الحسين عليه السلام بتتبع قتلته واحدا واحدا واقتص =



وأما: قولهم: (صحيح الحديث)، فإن صدر من العلامة - الذي اصطلاح الصحيح فيما كان رواه عدولا إماميين - فالظاهر منه إرادة ما اصطلاح، لظهور أن وجه الاصطلاح ليس إلا أن يتكلم عليه، ويمكن إرادة المعنى المصطلح بين المتقدمين، حيث استعمل من غير قرينة لعدم استقرار الاصطلاح حينئذ، إلا أن يُقال: إن التصريح بالاصطلاح قرينة لإرادة المعنى المصطلح متى أطلق، وإلا لما كان ثمرة للاصطلاح، ولأن الاصطلاح وضع جديد، وثمرته التكلم عليه، مع دلالة سياق الكلام على إرادة إتباع الاصطلاح الجديد، دون ما اصطلاح عليه المتقدمون، وهذه قرينة معينة كما في مشترك اللغات.

ومن هنا ظهر أنه لو أطلق غير العلامة ممن تقدم عليه، لا يراد به إلا الصحيح بالمعنى المصطلح بين المتقدمين، فلا يدل على كون الراوي إمامياً.

وأما: لو صدرت<sup>(١)</sup> تلك الكلمة ممن تأخر عن العلامة، فظهورها في الصحيح بالمعنى المصطلح بين المتأخرين ظاهر، إذ المعنى المصطلح بين المتقدمين قد هجر<sup>(٢)</sup> عندهم، كما يظهر من تضاعيف كلماتهم، فإنهم أكثروا من ذكر المؤتق والحسن في كتبهم وذلك أمانة هجر ذلك المعنى.

ويمكن أن يُقال أيضاً: إن (الصحيح) ظاهر في ما لا سُقم فيه لغة،

= منهم، حتى أثلج قلوب أهل البيت عليهم السلام والمؤمنين.

(١) في الأصل وج: صدر، وكتب فوقها: صدرت ظ، وكذا في ب. والأقرب ما أثبتناه.

(٢) في ج: الكلمة مشوشة، وفي الهامش: قد هجر.

فحيث لم تكن قرينة ظاهرة في إرادة مصطلح خاص يُحمل على معناه اللغوي، لان الغرض من التوثيق بيان ما يثمر في مقام العمل، فكما يحمل لفظة (عدل) على العدالة المتفق عليها، فكذلك لفظة (صحيح)، فيكون المراد ما كان راويه<sup>(١)</sup> عدلاً ضابطاً إمامياً، فإن فقدان كل واحد من القيود سُقم في الحديث.

وأما: قولهم: (حُجَّة) فالمراد به على - ما هو الظاهر - كون روايته<sup>(٢)</sup> حُجَّةً، فيكون قد حذف المضاف فالتقدير راوٍ حجة.

وأما: قولهم: (عَيْن) فلعله أقوى في الدلالة على المدح من (عدل)، بمعنى أنها مضافاً إلى دلالتها على التوثيق، تدل على شدة اعتناء الإمامية به.

وكذا قولهم: (وجه من وجوه أصحابنا).

وأما: نحو (شيخ الطائفة)، و(عمدتها)، و(وجهها)، و(رئيسها)، فقال الشيخ حسين بن عبد الصمد: استعملها أصحابنا فيمن يستغنى عن التوثيق، لشهرته، إيماءً إلى أَنَّ التوثيق دون مرتبته<sup>(٣)</sup>،<sup>(٤)</sup>.

والظاهر أَنَّ إشارتها إلى ما ذكر مما لا غبار عليه.

وأما: (لا بأس) فقد تخيل بعضهم أن نفى حقيقة البأس يستلزم

(١) في الأصل: رواية، وفي ج: رواته، وفي د: روايته، وما أثبتناه من ب، وهو الصحيح.

(٢) في الأصل و ب: روايته، وفي ج: رواته، والوجه ما أثبتناه من د.

(٣) في د: مرتبة.

(٤) وصول الأختار ص ١٩٢.

الحكم بالتزكية، فينتفي القدح من جميع الجهات عمّن قيل فيه نحو ذلك<sup>(١)</sup>؛ وهو حسن لولا قرينة المقام على إرادة نفي ظهور البأس فيه.  
وأما: قولهم: (يُجْتَنَّبُ بحديثه) فالظاهر دلالته على التوثيق.

وأما: الألفاظ الدالة على المدح: فكثيرة، وإن قال بعضهم بدلالة بعضها على التوثيق<sup>(٢)</sup>، وهي: ثَبْتُ، مَتَقَنُ، حَافِظُ، صَدُوقُ، يحكي الصدق، يُكْتَبُ حديثه، يُنْظَرُ فيه، شَيْخٌ جَلِيلٌ، وَرَعٌ، صَالِحُ الحديث، مَشْكُورٌ، خَيْرٌ، فَاضِلٌ، خَاصٌّ<sup>(٣)</sup>، مَمْدُوحٌ، وَاسِعُ الراوية، زَاهِدٌ، عَالِمٌ، صَالِحٌ، قَرِيبُ الأمر، مَسْكُونٌ إلى روايته، مولى بني فلان، مُسْتَقِيمٌ، إلى غير ذلك من الألفاظ المتداولة بينهم في المدح.

وأما: أَلْفَاظُ<sup>(٤)</sup> الجرح: فَضْعِيفٌ، كَذَّابٌ، وَضَّاعٌ، غَالٌ، مُضْطَرَبٌ الحديث، مَخْلَطٌ، مَجْهُولٌ، لَيِّنُ الحديث، مَتْرُوكٌ، مَرْتَفَعُ القول، مَتَّهَمٌ، سَاقِطٌ، وَاهٍ، لَا شَيْءَ، مَنَكُرُ الحديث، مَتْقَارِبٌ<sup>(٥)</sup> الحديث، وَجَسَمٌ<sup>(٦)</sup>، ضَعِيفٌ الحديث، يروي عن الضعفاء، كَانَ مِنَ الطَّيَّارَةِ<sup>(٧)</sup>، لَيْسَ بِذَٰكَ، مُضْطَرَبٌ،

(١) انظر الرواشح ص ١٠٣ الراشحة ١٢، تعليقة البهبهاني ص ١٧، وعدة الرجال ١٢٢/١.

(٢) انظر عدة الرجال ١٢٢/١.

(٣) يراد به من الخواص وليس من الخاصة أي الشيعة وإلا لقليل خاصي مقابل العامي.

(٤) في د: الألفاظ.

(٥) في ج: (متقارب) رسم الكلمة بلا نقط.

(٦) في ج: (مجسم) رسم الكلمة بلا نقط.

(٧) وهي كناية عن الغلو، قال السيّد الاعرجي الكاظمي في (عدته) ١/ ١٥٤: كَانَ مِنْ =

ومختلط<sup>(١)</sup> الحديث، ليس بنقي الحديث، يُعرَفُ حديثه ويُكرَّرُ، وغمزَ عليه في حديثه، ليس حديثه بذلك النقي، كان يتساهل في الحديث، ويُعلّق الأسانيد، إلى غير ذلك.

هذا ما هو على سبيل الإجمال.

وأما: تفصيل المقال فنقول:

(ثَبُتْ): دَلَّ<sup>(٢)</sup> على المدح دون التوثيق، لأنّ الثبات أعمّ مما في الفروع، أو في الأصول، أو في غير أمر<sup>(٣)</sup> الدين، لكن قرينة المقام تنفي الأخير، ولما لم يكن سالبة لم يكن دالاً على العموم، ولا حكمة تقضي<sup>(٤)</sup> بالعموم هنا أيضاً، لأن الغرض الإشارة إلى ما ظهر فيه من المدح، وإن كان على سبيل الإجمال؛ ومن هنا يظهر الفرق بينه وبين (ليس بثبت) فيدل على القدح، ولعل الفرق يَبَيِّنُ (لا ثبات فيه)<sup>(٥)</sup> و(ليس بثبت) ظاهرٌ، لصراحة<sup>(٦)</sup> الأول في العموم دون الثاني.

والأقوى أن قولهم: (ثبت) لا دلالة فيه على المدح المقصود، فإنَّ

= الطيارة، ومرتفع القول، وفي مذهبه ارتفاع، يريدون بذلك كلّ الغلوّ والتجاوز بأهل العصمة إلى ما لا يسوغ،... والمعروف في مثل هذا عده من القواعد.

(١) في ب: مختلط (بلا واو)، وفي ج: ومخلصة.

(٢) في ج: دل، وكتب فوقها دال.

(٣) في ج: (أمر) ساقطة.

(٤) في الأصل: يقضي، وفي ب و ج: تقضي، وفي د: يقتضي، والأقرب ما أثبتناه.

(٥) في د: الإثبات.

(٦) في ج: فصراحة.

الظاهر من الثبات، الثبات في أمر الدين، وقد يكون في غير مذهب الإمامية، فيكون قدحا لا مدحا، فحيث احتُمِلَ الأمران معاً لم يكن ظاهراً في أحدهما، فتأمل.

وأما: قولهم: (مُتَقِن) فالظاهر منه ما يقرب معنى الثبات.

وأما: (حافظ) فيدلّ على الضبط، وكثيراً<sup>(١)</sup> ما يطلق على الحافظ لكتاب الله، فهو كقولهم: (شاعرٌ، أديبٌ)، أو نحو ذلك، لا دلالة فيه على المدح.

وأما: (صدوق)<sup>(٢)</sup> فالظاهر منه المتحرّز عن الكذب، فيكون خبره حجةً، على ما حكاه غير واحد<sup>(٣)</sup> عن الشيخ من حُجِّية خبر المتحرّز عن الكذب<sup>(٤)</sup>.

لكن حكى<sup>(٥)</sup> المحقق البهبهاني<sup>(٦)</sup> عن (العدة): الإجماع على اعتبار العدالة في حجية خبر الواحد<sup>(٧)</sup>.

(١) في ج: وكثير.

(٢) في د: الصدوق.

(٣) حكاه البهبهاني في تعليقه ص ٣ حكاية عن المحقق الحلي الذي نقله في معارج الأصول ص ١٤٩ عن الشيخ الطوسي.

(٤) انظر العدة في أصول الفقه ١/ ١٣٤، ١/ ١٤٨ - ١٥٢.

(٥) في الأصل وج: حكا، وكتب فوقها حكى، وفي ب ود: حكى، وهو الأقرب.

(٦) تعليقه البهبهاني ص ٢ قال: قال الشيخ في عدته: من شرط العمل بخبر الواحد العدالة بلا خلاف.

(٧) العدة في أصول الفقه ١/ ١٢٩.

وأنت ترى التدافع بين القولين.

وما يتوهم من أن (صدق) إما صفةٌ مشبهةٌ، أو صيغةٌ مبالغة، -  
فعدم دلالته بناءً على الأول ظاهر. وأمّا: على الثاني فلأن كثرة الصدق غير  
التحرّز عن الكذب - فلا دلالة فيه.

مدفوعٌ بأن الظاهر منه إرادة الملكة المانعة من الكذب، وكأن<sup>(١)</sup> فيه  
بحسب العرف صار موضوعاً ثانوياً.

وأمّا: (يحكي الصدق) فالمراد به أنه لا يحكي إلا ما كان صدقاً.  
والفرق بين الصدق وحكاية الصدق واضح.

وقولهم: (يُكتب حديثه) أي يعتنى بحديثه، وهو لا يدل على تصحيح  
حديثه لأنهم يكتبون أحاديث الضعفاء أيضاً للتأييد.

وأمّا: (ينظر فيه) فمعناه قريب من سابقه كناية عن اعتنائهم بأحاديثه،  
ويحتمل أن يكون من ألفاظ القدح، كما يشعر به التعدية بـ(في).

وأمّا: (شيخ)، وكذا (جليل) فالمراد منهما واضح أيضاً.

وأمّا: (ورع) فالحق أنه يدل على التوثيق.

وأمّا: (صالح الحديث) فيراد أن حديثه صالح لأن يستدل به أو أن  
حديثه ليس بفاسد.

(مشكور) يدل على مدحهم إياه على سبيل الإجمال.

(١) في ج ود: وكأنه.

(خير) لعله أوضح ألفاظ المدح.

(فاضل) لا دلالة فيه إلا على الفضل.

(خاص) يدل على أنه من الإمامية<sup>(١)</sup>.

(ممدوح) دلالاته على حكاية المدح واضحة، لكنه لا يثبت به المدح،  
لجهالة المادح.

(واسع الرواية) كثيرها.

(زاهد) لعله إلى الوثاقة أقرب.

(عالم) هو كفاضل.

(صالح) الظاهر دلالاته على نوع توثيق.

(قريب الأمر) أي ليس في شأنه غرابة.

(مسكون إليه) أي يعتمد عليه.

(مولى بني فلان) قال بعض الأعلام: كلمة (مولى) بحسب اللغة لها  
معان معروفة.

وأما: بحسب المقام فقال الشهيد الثاني: يطلق على غير العربي  
الخالص، وعلى المُعْتَق، وعلى الحليف، والأكثر في هذا الباب إرادة المعنى  
الأول<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر هامش سابق.

(٢) شرح البداية في علم الدراية ١٣٧-١٣٨. باختصار

واحتمل بعضهم إرادة النزول<sup>(١)</sup>، فحيث لم تكن<sup>(٢)</sup> هناك قرينة لزوم التوقف، وقيل: يرجح الأول لكثرة الاستعمال فيه<sup>(٣)</sup>.

وفيه: أن كثرة الاستعمال ما لم يبلغ إلى حد يتعين به المعنى المشهور، ويختص اللفظ به، غير كاف في حمل اللفظ عليه.

(مستقيم) يراد به الاستقامة في الدين على ما يظهر بحسب المقام.

فأما: غير الألفاظ المذكورة فلا أظن فيها ما هو كالصريح في التوثيق، وقد ذكر بعضهم أسباباً أخرَ للمدح والقوة وقبول الرواية منها:

قولهم: (مضطلع بالرواية) أي قويُّ كأنه اتخذ الرواية ضلعاً يتقوى به.

ومنها: (سليم الجنبه) قيل: معناه سليم الأحاديث وسليم الطريقة.

ومنها: قولهم: (من أولياء أمير المؤمنين عليه السلام) وجعله دليلاً على

العدالة، كما تخيله بعضهم<sup>(٤)</sup>، فيه ما فيه.

ومنها: (يعقد له بالختصر).

ومنها: (غريق في ولاية أهل البيت عليهم السلام) قاله ابن إدريس في حسن

(١) التنزيل ظاهره، والمراد هو المجلسي الأول المولى مُحَمَّد تقي، عن تعليقه البهبهاني ص ٢٥،

ولم نثر على قول المجلسي الأول.

(٢) في ب: لم يقم.

(٣) تعليقه البهبهاني ص ٢٥. باختصار وتصرف.

(٤) انظر تعليقه البهبهاني ص ١٨، وربما ظاهر (العلامة) البناء على ذلك كما في الخلاصة

ص ٨٣ عند ترجمة سليم بن قيس الهلالي، إذ قال: والوجه عندي الحكم بتعديله.



بن مسكان، أراد به ابن مسكان<sup>(١)</sup>.

ومنها: (خاصّي)<sup>(٢)</sup> على ما زعمه<sup>(٣)</sup> بعضهم<sup>(٤)</sup> والحق عدم دلالة عليه، لاحتمال إرادة أنّه من الشيعة.

ومنها: (كون الرجل من مشايخ الإجازة) قيل: أنّه في أعلى درجة الوثاقة<sup>(٥)</sup>، وعن الشيخ مُحَمَّد ابن صاحب المعالم: أن عادة المصنفين عدم توثيق الشيوخ<sup>(٦)</sup>.

قُلْتُ: فعلى هذا (شيخ) يدل على التوثيق أيضاً، فتأمل.

وقال الشهيد الثاني: إن مشايخ الإجازة لا يحتاجون إلى التنصيص على تركبتهم<sup>(٧)</sup>.

وعن (المعراج): أن التزكية بهذا الطريق طريقة كثير من المتأخرين،

(١) مستطرفات السرائر لابن إدريس ص ٦٠٥.

(٢) في ج و د: خاص.

(٣) في ج: رقمه.

(٤) وهو المولى مُحَمَّد باقر المجلسي في الوجيزة ص ١٤٤، ص ١٥١ إذ وصف بعض الرجال بالمدح من إطلاق الشيخ الطوسي عليهم في رجاله ص ٤١١، ص ٤٢٣ خاصي كما في ترجمة أحمد بن الحسن الرازي وحيدر بن شعيب على الترتيب، وقد حكاه عنه البهبهاني في تعليقه ص ٢٠.

(٥) معراج أهل الكمال ص ٢٨ مخطوط، وفي المطبوع ص ٦٤، قال: والظاهر أنهم في أعلى طبقات الجلالة والوثاقة.

(٦) استقصاء الاعتبار ١/ ٦٥.

(٧) شرح البداية في علم الدراية ص ٧٢.

خصوصاً إذا كان المستجيز ممن يطعن في الرواية عن الضعفاء<sup>(١)</sup>.

ومنها: (كون الرجل وكيلاً لأحد الأئمة عليهم السلام).

ومنها: (ترك رواية الجليل، أو تأويله تعويلاً على روايته)، ويختلف ذلك باختلاف المقامات فقد يكون دليلاً للتوثيق ونحو ذلك تخصيص الحجة من الدليل بها تقييده أو الجمع بينها وبينه.

ومنها: (كثرة الرواية) ولذلك عُدَّ حكيم<sup>(٢)</sup> بن مسكين، وعلي بن الحسين السعد آبادي، حَسَنَيْن<sup>(٣)</sup> ونحوه<sup>(٤)</sup>، بل قيل أولى منها (كثرة السماع)<sup>(٥)</sup>.

ومنها: (أن يروي عنه أو عن كتابه جماعة من الأصحاب)، وإن كان بعضهم لا إلا عن ثقة فدلالته على التوثيق غير بعيدة.

ومنها: (رواية الجليل عنه) فإن كان لا يروي هذا الجليل إلا عن ثقة، وعلم انحصار طريقه ولو في رواية اليه، فالظاهر أن ذلك أمانة الوثاقة، وإلا لم يكن مدحاً، لكثرة رواية الأجلاء عن الضعفاء، لما يتفق من الاحتياج اليه في مقام التأييد، واستفاضة الحديث وغيرها.

(١) معراج أهل الكمال ص ٥٢ مخطوط، وفي المطبوع ص ١٢٦، قال: ذكر متأخرو أصحابنا قدس الله أرواحهم أن مشايخ الإجازات من أصحابنا لا يحتاج إلى التنصيص على عدالتهم والتصريح بوثاقهم وجلالتهم، قالوا ذلك لما استفاض من جلالتهم وعدالتهم وورعهم زيادة على ما يعتبر في العدالة.

(٢) في ج و د: حكم.

(٣) انظر تعليقة البهبهاني ص ٢٦.

(٤) في ج: ونحوها.

(٥) وصول الأخيار ص ١٣١.

ومن هنا ظهر ما في ما ذكره بعضهم<sup>(١)</sup> من أن أسباب المدح: رواية<sup>(٢)</sup> ابن أبي عمير، وصفوان بن يحيى عنه لتصريح الشيخ بأنهما لا يرويان إلا عن ثقة<sup>(٣)</sup>، تبعاً للميرزا<sup>(٤)</sup> مُحَمَّد في (رجاله) في ترجمة إبراهيم بن عمر<sup>(٥)</sup>، وصاحب (الذخيرة) فيها<sup>(٦)</sup>.

ومنها: (كون الرجل من أصحاب الصادق عليه السلام) فهو دليل على<sup>(٧)</sup> التوثيق، على ما حكى الحرّ في (خاتمة الوسائل)، عن إرشاد المفيد<sup>(٨)</sup>، وابن شهر آشوب<sup>(٩)</sup>، والطبرسي<sup>(١٠)</sup>: أن أصحاب الصادق عليه السلام أربعة آلاف منهم

(١) تعليقة البهبهاني ص ٢٧.

(٢) في ج: كلمة (رواية) مكررة.

(٣) العدة في أصول الفقه ١/ ١٥٤.

(٤) في الأصل وب: لميرزا، والوجه ما أثبتناه.

(٥) منهج المقال ١/ ٣٣٩.

(٦) ذخيرة المعاد في شرح الإرشاد حجري ص ٤١.

(٧) في ج: (على) ساقطة.

(٨) الإرشاد ٢/ ١٧٩.

(٩) مناقب آل أبي طالب ٣/ ٣٧٢ للحافظ رشيد الدين أبي عبد الله الشيخ مُحَمَّد بن علي بن شهر آشوب بن أبي نصر بن أبي حبيش السروي المازندراني، الفقيه المفسر والمحدث المحقق، له جملة من المصنفات القيّمة الراقية، المتوفى سنة ٥٨٨ هـ في حلب الحمدانية، ودفن في سفح جبل غريبها يقال له (الجوشن) وهي مقبرة لعلماء الشيعة الكبار، وفي الأثر أن فيه دفن المحسن السقط ابن الإمام الحسين عليه السلام عند مرور السبايا عليه بعد واقعة الطف، وفيه مشهد يزار ويقصد، وقد زرناه.

(١٠) إعلام الوري بأعلام الهدى ١/ ٥٣٥ للشيخ أمين الإسلام والدين أبي علي الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرسي، الفقيه المفسر والمحدث المحقق، صاحب تفسير (مجمع البيان) =

ثِقَات<sup>(١)</sup>، وذلك لُبْعِد أن أهل الرجال يذكرون غير الثقة، ويؤيده الغلبة.

ومنها: (رواية مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل بن ميمون)، أو (جعفر بن بشير عنه)، أو (روايته عنهما)، بتصريح العلامة<sup>(٢)</sup>، والنجاشي<sup>(٣)</sup>، بأنهما رَوَيَا عن الثِقَات ورووا<sup>(٤)</sup> عنهما.

هذا ما زعمه بعضهم<sup>(٥)</sup>، وفي دلالة ذلك على المدح، تأمل، لأن كل ضعيف قد يروي<sup>(٦)</sup> عن الثِقَات، والثِقَات قد يروون عن الضعفاء؛ فتأمل. ومنها: (رواية علي بن الحسن بن فضال وأضرابه) لما ذكر في ترجمتهم<sup>(٧)</sup>. ومنها: (جعل المضاف إليه موصوفاً بالثقة أو الجليل معرفاً كأخو فلان الثقة أو أبوه)، وفاقاً للسيد الداماد<sup>(٨)</sup>.

= التوفى سنة ٥٤٨ هـ في سبزوار وحمل جثمانه إلى المشهد الرضوي، وقبره معروف يزار.

(١) وسائل الشيعة الحاشية ٢٠ / ١١٥.

(٢) خلاصة الأقوال ص ٣١، ص ١٥٦.

(٣) رجال النجاشي ص ١١٩، ص ٣٤٥.

(٤) في ج: ورود، وكتب فوقها ورود.

(٥) البهبهاني في تعليقه ص ٢٧ قال: فان كلا منهما أمانة التوثيق لما ذكر في ترجمتهما.

(٦) في الأصل و ب و د: روى، وما أثبتناه من ج، وهو الأقرب.

(٧) قال النجاشي في رجاله ص ٢٥٧ عند ترجمة علي بن الحسن بن فضال: أنه قلما روى عن الضعفاء.

(٨) في هامش تحقيق (نهج المقال) ١ / ١٤٧-١٤٨، ذكر السيد الداماد في تعليقه على رجال

الكشي في ترجمة يونس بن يعقوب ص ٣٨٥-٣٨٨ عند قوله: ووجه أبو الحسن علي بن

موسى عليه السلام إلى زميله مُحَمَّد بن الحباب وكان رجلاً من أهل الكوفة، صل عليه أنت. قال

(أي السيد الداماد) ما رواه الكشي ان أبا الحسن الرضا علي بن موسى وجه إلى زميله =

ومنها: (كونه ممن يكثر الرواية عنه ويفتي بها)، وفاقاً للداماد<sup>(١)</sup> أيضاً.

ومنها: (كثرة الرواية عنه بلفظ مشترك ولم يؤت<sup>(٢)</sup> بقرينة معينة)، كما في رواية الكليني عن علي بن مُحَمَّد وهو علي بن مُحَمَّد بن عبد الله<sup>(٣)</sup>، بقرينة ذكر ذلك في السند الذي ذكره الشيخ حسين بن عبد الصمد<sup>(٤)</sup>؛ وكذا رواية الكليني عن محمد بن علي وهو ابن معمر<sup>(٥)</sup>، بقرينة بعض الأسانيد في (روضة الكافي)<sup>(٦)</sup>.

ومنها: (اعتماد شيخ عليه)، وإذا كثر من المشايخ الاعتماد عليه فهو بمرتبة الوثاقة.

وكذا (اعتماد القميين سيما أَنحمد بن مُحَمَّد بن عيسى وابن الوليد)<sup>(٧)</sup>،

= مُحَمَّد بن الحباب فأمره بالصلاة على يونس بن يعقوب يتضمن مدحه والتنويه لجلالته، سواء كان ضمير (زميله) عائداً إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام أو إلى يونس بن يعقوب، فلا تكن من الغافلين.

(١) انظر الرواشح السماوية ص ٩٧-٩٩ الراشحة ٩، في توثيق السكوني، نقل عن المحقق في المسائل العزمية: أن الإمامية مجمعة على العمل بما يرويه السكوني وعمار ومن مثلهما من الثقات، ولم يقدح بالمذهب في الرواية مع اشتهاار الصدق، وكتب أصحابنا مملوءة من الفتاوى المستندة إلى نقله وغيره.

(٢) في ج: (يؤت) رسم الكلمة بلا نقاط.

(٣) الكافي ١/ ص ٣٠، ٤٨، ٨٦ - ٢/ ص ٥، ١٥٧، ٢٧٠.

(٤) وصول الأخيار ص ٢٧.

(٥) الكافي ١/ ٤٠٦، ٤/ ٤٩.

(٦) روضة الكافي ٨/ ص ١٨، ٣١.

(٧) وذلك لتشددهم في أخذ رواية الحديث إذ أنهم اخرجوا جماعة من (قم) لأنهم يروون =

ويقرب منهم ابن الغضائري<sup>(١)</sup>، وإن كان يحتمل بعيداً أن يكون اعتماد ثقة واحد عليه توثيقاً له.

ومنها: (إن تكون<sup>(٢)</sup> رواياته كلها أو جلّها مقبولة).

ومنها: (وقوعه في سند خبر اتفق الكل، أو الجُل على حجّيته)، وقيل: أنّه دليل الوثاقة<sup>(٣)</sup> والحقّ خلافه لما<sup>(٤)</sup> سيأتي.

ومنها: (إكثار الكافي والفتيه عنه) وذلك لما ذكرناه في أول كتابيهما، من أن ما أوردها فيهما مما اعتمدا عليه وأفيا به، وقد تقدم نقل كلاميهما، وظهر ما فيهما<sup>(٥)</sup>.

ومنها: قولهم: (معتمد الكتاب) كما سيذكر في حفص بن غياث<sup>(٦)</sup>.

ومنها: قولهم: (بصير بالحديث).

ومنها: قولهم: (صاحب فلان أي أحد الأئمة عليه السلام).

ومنها: قولهم: (من خواص أمير المؤمنين عليه السلام) كما في سليم بن

= عن الضعفاء والمجاهيل ويعتمدون على المراسيل مثل أحمد بن محمد بن خالد البرقي، وسهل بن زياد، وكان على رأس القميين من ذكرهم المصنف.

(١) وذلك لكثرة تضعيفه للرواة بأدنى شبهة.

(٢) في ج ود: يكون.

(٣) تعليقة البهبهاني ص ٢٨.

(٤) في ج: كما.

(٥) في الأصل وب وج: فيه، وكتب فوق الأصل وب: (فيهما منه)، والأقرب ما أثبتناه من د.

(٦) الفهرست ص ٨٦، الخلاصة ص ٢١٨.

قيس<sup>(١)</sup> أو (غيره من الأئمة عليهم السلام) والظاهر دلالته على التوثيق.

ومنها: (طعنه في الرواية عن المجاهيل).

ومنها: (كونه مولى لأحد الأئمة عليهم السلام) حيث ذكره أهل الرجال، فإن الظاهر منهم أن ذلك في مقام المدح والاعتناء بشأنه، كما اعترف به المحقق البهبهاني<sup>(٢)</sup>، وفيه ما فيه.

ومنها: قولهم: (فقيه من فقهاءنا)، والمحقق المزبور<sup>(٣)</sup> نفى الشبهة عن دلالته على جلالته، وقال: أنه يشير إلى وثاقته<sup>(٤)</sup>.

ومنها: قولهم: (صالح، دين).

ومنها: قولهم: (أوجه من فلان الثقة)، أو (أصدق منه)، أو (أوثق).

ومنها: (توثيق العلامة، وابن طاوس<sup>(٥)</sup>)، وخالف الشيخ محمد في توثيق العلامة<sup>(٦)</sup>، وأبوه صاحب المعالم في توثيقاتها<sup>(٧)</sup>،

(١) عده الطوسي في (رجاله) ص ٦٦ من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام، وفي أصحاب السجادة عليه السلام ص ١١٤ نص أنه صاحب أمير المؤمنين عليه السلام. وقال البرقي في (رجاله) ص ٣٥، أنه: من أولياء أمير المؤمنين عليه السلام.

(٢) تعليقه البهبهاني ص ٢٨.

(٣) أي المحقق البهبهاني.

(٤) تعليقه البهبهاني ص ٢٨.

(٥) الصواب كتابتها (طاوس) بواو واحدة، إذا كان اسم علم - لالحیوان المعروف (طاووس) - على غرار (داود)، كما رسمه القدماء في كتاباتهم.

(٦) استقصاء الاعتبار ٢٩/٣.

(٧) انظر معالم الدين ص ٤٣٤ قال: فاعلم أن وصف جماعة من الأصحاب كثيرا من =

وكذا الشهيد<sup>(١)</sup>، وفيه ما فيه.

ومنها: (توثيقات إرشاد المفيد)، وتأمل المحقق البهبهاني في استفادة التوثيق منها.

نعم، جعلها أمارات<sup>(٢)</sup> للقوة والاعتقاد<sup>(٣)</sup>، وكذا المحقق الشيخ محمد<sup>(٤)</sup>.

ومنها: (أن يُنقلَ حديث<sup>(٥)</sup> غير صحيح في مدحه)، فإن المظنون عند

= الروايات بالصحة من هذا القبيل، لأنه في الحقيقة شهادة بتعديل رواياتها وهو بمجردة غير كاف في جواز العمل بالحديث، بل لابد من مراجعة السند والنظر في حال الرواة ليؤمن عن معارضة الجرح.

(١) الظاهر من إطلاق الشهيد ينصرف إلى الشهيد الأول، ولكن لم نعثر له على مورد في ذلك، اللهم إلا أن يكون قصده الشهيد الثاني (كما فهمه البعض)، لما قد يفهم من كلامه في شرح البداية في علم الدراية ص ٦٧ حيث قال: ... وكثيرا ما يتفق لهم التعديل بما لا يصلح تعديلا كما يعرف من يطالع كتبهم، سيما (خلاصة الأقوال) التي هي الخلاصة في علم الرجال.

أقول: والظاهر من كلام المصنف أنه يريد أن رأي الشهيد وصاحب المعالم واحد، فتأمل. ولكن قد حكي المولى محمد تقي المجلسي في روضة المتقين ١٧ / ١٤ عن صاحب المعالم أنه لم يعتبر توثيق العلامة والسيد ابن طائوس والشهيد الثاني بل أكثر الأصحاب تمسكا بأنهم ناقلون عن القدماء. وبناءً على هذا القول يقتضي أن يكون قول المصنف: وكذا الشهيد، معطوفة على العلامة والسيد بن طائوس، فحق العبارة يكون: أي في توثيقاتها وكذا في توثيقات الشهيد. فعلى هذا، فإن عبارة المصنف مشوشة.

(٢) في ج: كتب فوقها: امارات، والوجه ما أثبتناه.

(٣) تعليقه البهبهاني ص ٢٩.

(٤) استقصاء الاعتبار ٢ / ٣٦٦.

(٥) في ج: كتب فوقها حديثا، والوجه ما أثبتناه.



المتأخرين وقوعه، ويقوى إذا رواه المشايخ في بيان حال الرجل.

ومنها: (كونه من آل أبي جهم)، كما في منذر بن مُحَمَّد، وسعيد بن أبي جهم<sup>(١)</sup>.

ومنها: (كونه من آل نُعَيْم)، كما في بكر بن مُحَمَّد، وجعفر بن المثنى، والمثنى بن عبد السلام<sup>(٢)</sup>.

ومنها: (كونه من آل أبي شعبة)<sup>(٣)</sup> كما في عمر بن أبي شعبة.

ومنها: (كونه من الطاطريين)<sup>(٤)، (٥)</sup>

(١) قال النجاشي في رجاله على الترتيب ص ١٨٤: أنه من أصحابنا من بيت جليل. وقال في ص ١٧٩: وآل أبي الجهم بيت كبير بالكوفة.

(٢) قال النجاشي في رجاله على الترتيب ص ١٠٨: من بيت جليل بالكوفة من آل نُعَيْم الغامدين. وفي ص ١٢١: من وجوه أصحابنا الكوفيين ومن بيت آل نُعَيْم.

(٣) قال النجاشي في رجاله ص ٢٣٠ في ترجمة عبيد الله بن علي بن أبي شعبة... وآل أبي شعبة بالكوفة بيت مذكور من أصحابنا... وكانوا جميعهم ثقات.

(٤) الطاطريون: لقب يطلق على جماعة منهم علي بن الحسن الطائي ومُحَمَّد بن خلف ويوسف بن إبراهيم وغيرهم من ابرز رجال الفقه والحديث عند أصحابنا، وقيل يترقى عددهم إلى العشرين، وطاطري بطائين مهملتين بينهما ألف ثم راء وياء نسبة إلى بيع الثياب الطاطرية المنسوبة إلى طاطري، ولم يعرف مكانها الحموي في معجمه للبلدان، ولكن روى أن كل من يبيع الكرايس بدمشق يسمى طاطرياً. والسمعاني في الانساب ٢٨/٤ قال: يقال بمصر ودمشق لمن يبيع الكرايس والثياب البيض طاطري.

أما في بحار الانوار ٥٣/١٤٤٤ قال: طاطر سَيْفٌ من أسياف البحر ينسج فيها ثياب تسمى طاطرية.

(٥) قال الشيخ في عدة الأصول ١/١٥٠: عملت الطائفة بأخبار الفطحية... والطاطريون وغيرهم في ما إذا لم يكن عندهم فيه خلافة.

أو (الزُراريين) <sup>(١)</sup>، <sup>(٢)</sup> أو غيرهم من الطوائف <sup>(٣)</sup> التي ذكرها العلامة الطباطبائي، ولم تحضرني <sup>(٤)</sup> الآن رسالته <sup>(٥)</sup>.

ومنها: (قول الثقة: حدّثني بعض أصحابنا) حكى <sup>(٦)</sup> عن المحقق قبول الرواية وإن لم يصفه بالعدالة ما لم يصفه بالفسوق، لأن إخباره بمذهبه شهادة على أنه من أهل الإيمان، ولم يعلم منه الفسق المانع من القبول؛ وقيل: لا يقبل، ولا يدل على كونه إمامياً، لاحتمال إرادة كونه من أصحابه في الحديث <sup>(٧)</sup>.

ومنها: (رواية الجليل عن غير واحد، وعن رهط مطلقاً، أو مقيداً،

(١) في النسخ: زرارين، والوجه ما أثبتناه لعطفه على معرف.

(٢) الزراريون: وهم بيت آل أعين، وهو بيت جليل، وأسرهم من البيوت التي تمسكت بولاء آل محمد ﷺ وحفظوا حديثهم ووعوه ونشروه، وكانوا ذا منزلة عالية عند الأئمة من أهل البيت عليهم السلام ومكانتهم رفيعة عند أهل الحديث من الشيعة وحفظة الشريعة، وقد جمع أبو عبد الله الحجاج رسالة في محدثي آل أعين، كما اتبعها البقية الخيرة من آل أعين أبو غالب الزراري برسالة فيهم، واستدرك عليها تلميذه أبو الحسين الغضائري، وغيرهما، وهم من أكابر بيوت الشيعة حديثاً وفقها وعدداً، وأما: لقب الزراري فهو نسبة إلى فقيه آل أعين ووجههم زرارة بن أعين، شيخ أصحابنا في زمانه ومتقدمهم في الفضل والدين والفقه، وأول من أطلق هذا اللقب عليهم هو الإمام الهادي عليه السلام في توقيعه إلى أحد أحفاد زُرارة وهو سليمان قال عليه السلام: وأما الزُراري.. فجرى هذا اللقب عليهم.

(٣) في الأصل وج: الطوائف، والوجه ما أثبتناه من ب و د.

(٤) في الأصل وج: يحضرني، وفي د: يحضر لي، والأقرب ما أثبتناه من ب.

(٥) انظر الفوائد الرجالية للسيد بحر العلوم ٢٠٣/١ وما بعدها.

(٦) حكاه البهبهاني في تعليقه ص ٣٤.

(٧) معارج الأصول ص ١٥١.

بقوله من أصحابنا)، وجعل المحقق البهبهاني هذه الرواية في غاية القوة، وأقوى من كثير من الصحاح، قال: بل ربما يُعَدُّ من الصحاح، لبعد أن لا يكون فيهم ثقة<sup>(١)</sup> وأولى من ذلك (رواية الجليل عن أشياخه).

ومنها: (أن يكون ثَمَّ ادَّعى اتفاق الشيعة على العمل برواياته)، كالجماعة الذين ادَّعى الكشي<sup>(٢)،(٣)</sup> إجماع العصابة على تصحيح ما يصحَّ عنهم، وهم زُرارة، ومعروف بن خَرْبُوذ، وبُرَيْد بن مُعاوية العجلي، وأبو بصير الأسدي - وقال بعضهم: أبو بصير المرادي، وهو ليث بن البَحْرِيّ - والفُضَيْل بن يَسَار، ومُحَمَّد بن مسلم، وجميل بن دَرَّاج، وعبد الله بن مسكان، وعبد الله بن بُكَيْر، وحمَّاد بن عيسى، وحمَّاد بن عثمان، وأبان بن عثمان، ويونس بن عبد الرحمن، وصفوان بن يحيى، ومُحَمَّد بن أبي عُمير، وعبد الله بن المغيرة، والحسن بن محبوب، وأحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، وفضالة بن أيُّوب، وقال بعضهم: مكان ابن محبوب: الحسن بن علي بن فضال، وبعضهم: عثمان بن عيسى.

وعن المحقق الداماد في (الرواشح) أنه قال بعد عدّ الجماعة: وبالجملة هؤلاء على اعتبار الأقوال المختلفة في تعيينهم<sup>(٤)</sup> احد وعشرون، بل اثنان وعشرون رجلاً، ومراسيلهم، ومرافيعهم، ومقاطيعهم، ومسانيدهم، إلى

(١) انظر تعليقة البهبهاني ص ٢٩ - ٣٠ باختصار.

(٢) في ج: الكليني .

(٣) اختيار معرفة الرجال ص ٢٣٨، ص ٣٧٥، ص ٥٥٦.

(٤) كأنه في ج: لغتهم.

من يُسمّون من غير المعروفين معدودةً عند الأصحاب عليه السلام من الصحاح،  
من غير اكتراث<sup>(١)</sup> منهم<sup>(٢)</sup>.

وحكى في (الوافي) نسبته إلى المتأخرين<sup>(٣)</sup>، وكذا في (مشرق  
الشمسين)<sup>(٤)</sup> على ما حُكيَ عنهما<sup>(٥)، (٦)</sup>.

قُلْتُ: وهو يشعر بدعوى نسبة الاعتداد إلى الأصحاب في جميع  
هؤلاء، المتفق عليه بينهم<sup>(٧)</sup>، والمختلف فيه، وذلك لأن مخالفة شخص  
في أن المورد الخاص مما انعقد عليه الإجماع لا<sup>(٨)</sup> ينافي تحقق الإجماع عند  
شخص في ذلك المورد، مع أن ذكر شخص بدل شخص، مع عدم ظهور  
إرادة الحصر ليس مخالفة، بل يستفاد منه ثبوت نقل الإجماع؛ فمن ذكر  
(الحسن بن علي بن فضال) فقد ادّعى عن (الكشي) نقل الإجماع فيه، ومن  
ذكر (الحسن بن محبوب) حكى نقل الإجماع عنه فيه أيضاً، ولذا ترى بعض  
المتأخرين<sup>(٩)</sup> حكى نقل الإجماع في ترجمة كل واحد منهم.

(١) في د: كلمة اكتراث ساقطة (بياض) وبعدها تأتي (منه).

(٢) الرواشح السماوية ص ٨٠ الراشحة ٣.

(٣) الوافي ١/ ٢٧.

(٤) (مشرق الشمسين) ص ٢٦٩ - ٢٧٠.

(٥) في الأصل و ب: عنهم، وما أثبتناه من ج و د.

(٦) حكاها في منتهى المقال ١/ ٥٤.

(٧) في الأصل و ب و د: منهم، وما أثبتناه من ج، وهو الوجه.

(٨) في د: ولا.

(٩) انظر منتهى المقال ٢/ ٤٢٧ ترجمة ابن فضال، وفي ٢/ ٤٤٧ ترجمة ابن محبوب.

ثم الكلام في بيان معنى هذه الكلمة: فالذي اشتهر بينهم أن المراد منها أن ما صحَّ سنده عنه إلينا فقد انعقد الإجماع على صحته، فلا يتفحص عمن بعده إلى الإمام عليه السلام وهو المحكى<sup>(١)</sup> عن تقرير مُحَمَّد أمين الكاظمي<sup>(٢)</sup>.

قيل: ومن هنا صحح العلامة وابن داود والبهائي والسيد مُحَمَّد رواية أبان بن عثمان، مع أنه ناووسي<sup>(٣)</sup>،<sup>(٤)</sup>.

وعن الشهيد في (نكت الإرشاد) في كتاب البيع - بعد ذكر رواية عن الحسن بن محبوب عن خالد بن جرير عن أبي الربيع الشامي - هكذا: وقد قال (الكشي)<sup>(٥)</sup>: أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عن الحسن بن محبوب. قُلْتُ: في هذا توثيقٌ ما لأبي الربيع<sup>(٦)</sup> الشامي انتهى<sup>(٧)</sup>.

ووصف الشهيد الثاني أيضاً ما رواه الحسن بن محبوب عن غير واحد بالصحة<sup>(٨)</sup>.

(١) حكاها في منتهى المقال ٥٤ / ١.

(٢) هو المولى مُحَمَّد أمين بن مُحَمَّد علي بن فرج الله الكاظمي، من تلامذة فخر الدين الطريحي، كان حياً سنة ١١١٨ هـ، صاحب كتاب (هداية المحدثين إلى طريقة المُحمّدين) المعروف بمشتركات الكاظمي، أو تمييز المشتركات.

(٣) في د: (ابن داود) غير واضحة، وجلة (مع انه ناووسي) ساقطة.

(٤) منتهى المقال ٥٤ / ١، والكلام ما زال للأمين الكاظمي.

(٥) في ب: كثير.

(٦) في د: رفيع.

(٧) غاية المراد ٤١ / ٢.

(٨) مسالك الإفهام ٢٥ / ١٥.

وُنُسب ذلك أيضاً إلى المَجْلِسَيْنِ<sup>(١)</sup> وإلى جماعة من المحققين<sup>(٢)</sup> وصَحَّح في (الفوائد النجفية)<sup>(٣)</sup> خبراً ضعيفاً<sup>(٤)</sup> في سنده عبد الله بن المغيرة لذلك أيضاً<sup>(٥)</sup>.

والحاصل: أنَّ على ذلك جلَّ العلماء من المتأخرين على ما يظهر من موارد كلماتهم، فمن هنا ظهر ما في ما عن السيّد صاحب (الرياض) أنَّه لم يعثر في الكتب الفقهية من أوَّل الطهارة إلى آخر كتاب الديات على عمل فقيه من فقهاءنا عليه السلام بخبر ضعيف، محتجاً بأنَّ في سنده أحد الجماعة وهو إليه صحيح.

فالذي يظهر منه الخلاف في ذلك هو السيّد صاحب (الرياض)، بعد حكمه بالصحة وسلوكه في كثير من مصنفاته على ذلك، فإنه بالغ في الإنكار، وقال: بل المراد من تلك الكلمة دعوى الإجماع على صدق الجماعة، وصحة ما ترويه، إذا لم يكن في السند من يتوقف فيه، فإذا قال أحد الجماعة (حدثني فلان) يكون الإجماع منعقداً على صدق دعواه، وإذا كان فلان<sup>(٦)</sup> ضعيفاً أو غير معروف، لا يُجديهِ ذلك نفعاً، انتهى المحكي

(١) روضة المتقين ١٤/٣٤٢، الأربعون حديثاً ص ١٥٤ ح ٣٥.

(٢) انظر مجمع الفائدة ٨/١٧٥، مدارك الأحكام ٢/١١٨، ذخيرة المعاد (ط ق) ج ١ ق ١/١٧١.

(٣) الفوائد النجفية للمحقق الشيخ سليمان الماحوزي البحراني، لم اعثر عليه.

(٤) في ج: صحيفاً، وكتب فوقها ضعيفاً.

(٥) منتهى المقال ١/٥٥ حيث ما زال المصنف ينقل كلامه.

(٦) في ج: كتب فوقها فلاناً.

عنه<sup>(١)</sup> وقد وافقه في ذلك بعض أفاضل عصره<sup>(٢)</sup>.

قُلْتُ: يتّضح معنى تلك الكلمة ببيان المراد من أجزائها، فنقول: الظاهر أن المراد من الصحيح هو معناه اللغوي، وهو ما يقابل السقيم، الذي فيه مانع عن قبوله، وهو مطابق للصحيح بالمعنى المشتهر بين المتأخرين، فيكون من باب<sup>(٣)</sup> استعمال اللفظ الموضوع للكلي في الفرد، لا من حيث كون اللفظ موضوعاً للمعنى الخاص في الاصطلاح.

ووجه حمل اللفظ عليه ما تقدمت الإشارة إليه، من أن قانون أهل الرجال في التوثيق والجرح بيان ماهو المتفق عليه فيهما، فلو قيل: (حديث فلان صحيح)، فالظاهر أنّه من الصحيح الذي لا يخالف في صحته<sup>(٤)</sup> احد، فلا يحتمل إرادة الموثّق منه، لأنّه ممّا اختلف في حجّيته<sup>(٥)</sup>، فكأنّه قال: إنّ هذا الحديث ممّا هو صحيح ومعتبر عند الكلّ.

مع قوّة احتمال كون ذلك من حمل المطلق على معناه الحقيقي، فإنّ

(١) باختلاف يسير، وحكاه عنه تلميذه أبو علي الحائري في منتهى المقال ١/ ٥٥-٥٦، إذ لا

يوجد في الرياض ما حكاه، والظاهر نقله عنه شفاها من الدرس.

(٢) وهو السيّد مهدي الطباطبائي النجفي بحر العلوم في رجاله ٢/ ٣٦٧ في ترجمة زيد

النرسي، وعلّق أبو علي الحائري في المنتهى ١/ ٥٦ بأنّه ليس لهما دام فضلها ثالث.

(٣) في ج: (باب) ساقطة.

(٤) في الأصل و ب و ج: صحته، وكتب فوق الأصل حجته، وكذا في ب، والأقرب ما

أثبتناه من د.

(٥) في الأصل و ب: حجته، وما أثبتناه من ج و د.

إرادة<sup>(١)</sup> الصحيح من جهة دون جهة تقييد لا شاهد عليه.

لكن كلام (الكشي) لا يمكن حمله على ما ذكر، لأن الجماعة الذين ادّعى في حقهم الإجماع فيهم مَنْ هو معلوم الحال من حيث كونه من غير الإمامية، إلا أن يقال: إن إجماع العصابة على الصحة كاشف عن أن للخبر الذي رواه غير الإمامي منهم طريقاً<sup>(٢)</sup> صحيحاً، بمعنى أن رجال السند<sup>(٣)</sup> جمعوا<sup>(٤)</sup> الوثيقة والإمامية والضبط، وقد ذهبت<sup>(٥)</sup> الطرق من بينهم لبعض ما يعرض من الآفات.

أو أن ذلك كاشف عن أن رواياتهم المروية عنهم في الأصول قد صدرت عنهم قبل فساد عقيدتهم، فلا ريب حيثُذ في اتصاف خبرهم بالصحة، لعدم قدح فساد العقيدة المتأخر في ما رووه من قبل في حال سلامتهم.

ثمّ (العصابة) لا يظهر منها جميع الأصحاب، بل الظاهر منها إرادة الجماعة، فكأنه قال: (أجمعت الجماعة)، ووجه فهم مَنْ ذكرناهم من الأعلام الإجماع أن المراد من الجماعة جماعة الشيعة، لدلالة التعريف. أو أن الظاهر من (الكشي) وأضرابه في بيان أحوال الرجال ذكر

(١) في ج: قال زرارة.

(٢) في الأصل و ب و ج: طريق صحيح، والصحيح ما أثبتناه من د.

(٣) في الأصل: السبد، وفي ج و د: السيد، وما أثبتناه من ب.

(٤) في ج: اجمعوا.

(٥) في الأصل: ذهب، وكتب فوقها ذهبت ظ، وكذا في ب، وهو الأقرب كما في ج و د.



ما يُثمر في مقام العمل، ولا ريب أنَّ تصحيح جماعة مخصوصة، أو أهل عصره، لا يُجدي نفعاً في العمل بالرواية التي في سندها<sup>(١)</sup> بعض هؤلاء، وَلَعَلَّه<sup>(٢)</sup> يؤيد ذلك ما أسلفناه من دعوى إجماع السيّد الداماد، ونسبه صاحب (الوافي) إلى المتأخرين كصاحب (مشرق الشمسين)<sup>(٣)</sup>.

وعلى كلّ حال فهو إجماعٌ منقولٌ، مقتضاه صحّة الرجل المدّعى، فتأمل<sup>(٤)</sup>.

فإنَّ كان القدح فيه لفساد<sup>(٥)</sup> العقيدة من (الكشي) فيظهر منه أنّه أرادَ بالتصحيح غير معناه الصحيح، أو أنَّ رواياته صدرت منه حال استقامته، أو نجعل ذلك من باب تقديم الجرح على المعدّل، فلا يكون تقييداً لكلام (الكشي)، وموجباً لإرادة المعنيين من لفظ الصحيح.

وإنَّ كان الجرح من غيره، كان من باب تعارض الجرح والتعديل، المستفاد ظاهراً من نقل الإجماع على التصحيح، ولعل نقل القطعي بخبر الواحد أقوى من نقل الظني به.

هذا، إنَّ كان المراد بالإجماع المعنى المصطلح، وهو الكاشف عن رأي

(١) في الأصل وج: سنده، وما أثبتناه من ب.

(٢) في الأصل وب وج: لعل، والوجه ما أثبتناه.

(٣) الكاف في (كصاحب) للتشبيه لا للتمثيل.

(٤) في الأصل وب و د: فيه، وربما اختصار فتأمل على عادة الناسخ، ولكن (فيه) كتبت

بخط قويّ شيئاً ما، وما أثبتناه من ج.

(٥) في ج: بفساد.

المعصوم.

وأما: لو أريد به اتفاق أهل الرجال، فلا دليل على حُجيتِهِ كما قيل<sup>(١)</sup>؛ ولذا قال في (منتهى المقال): الإنصاف أن مثل هذا الصحيح ليس في القوة كسائر الصحاح، بل وأضعف من كثير من الحسان، لو هن الإجماع المزبور، إذ لم نقف على من وافق (الكشي) في ذلك من معاصريه، والمتقدمين عليه، والمتأخرين عنه، إلى زمان العلامة.

نعم، ربما يوجد ذكر لهذا الإجماع في كلام النجاشي.

إلى ان قال: ولكن هذا الإجماع لم يثبت وجوب إتباعه كالذي بالمعنى المصطلح لكونه مُجَرَّدَ وفاق، انتهى<sup>(٢)</sup>.  
قُلْتُ:

أولاً: يمكن أن يُقالَ يبعد كل البعد أن لا يكون في العصابة التي ذكرها (الكشي) مَنْ هو ثقة، بل الظاهر أنها اشتملت على ثقات من أصحابنا، على وجه يتحقق ما هو فوق الشيع، فليكن ذلك منقولاً بالخبر الواحد، فيكون حجة.

وثانياً: إنَّ نقل هذا الإجماع صدر عن غير واحد من الأصحاب، كالسيد الداماد<sup>(٣)</sup> والشيخ البهائي حيث قال: إنَّ من الأمور الموجبة لعدِّ

(١) انظر منتهى المقال ١/ ٥٢.

(٢) منتهى المقال ١/ ٥٧-٥٨ باختصار.

(٣) الرواشح السماوية ص ٨٠ الراشحة ٣.

الحديث من الصحيح عند قدمائنا، وجوده في أصل معروف الانتساب إلى أحد الجماعة الذين أجمعوا على تصحيح ما يصح عنهم<sup>(١)</sup>. ونحوه يظهر من غيره من المتأخرين<sup>(٢)</sup>.

وأما قوله: (لكونه<sup>(٣)</sup> مجرد وفاق).

ففيه: أن وفاق العلماء في تصديق رجل كيف يكون أضعف من تصحيح رجل واحد، مع أن قاعدة اللطف تقضي برضا<sup>(٤)</sup> المعصوم عليه السلام بمقتضى الاتفاق المعلوم، فانه يترتب عليه - على تقدير مخالفته للواقع<sup>(٥)</sup> - مفسدة عظيمة، وتختل<sup>(٦)</sup> به جملة من أحكام الشرع.

وأيضاً: إن كان هذا الاتفاق حجة، فلا فرق بين أن يكون الناقل له هو (الكشي) فقط، أو هو مع غيره، لأنه نقل إجماع بخبر الواحد، كيف لا؟ مع أن توثيق (الكشي) لرجل معتبر مطلقاً، والناقلون<sup>(٧)</sup> لأمثال ذلك من أهل الرجال<sup>(٨)</sup> لا يبلغون كثرةً يُوجب ترك ذكرهم وهنّ ما انفرد به واحد، وكذا نقل (الكشي) الإجماع في حق جماعة بلغوا اثنين وعشرين،

(١) مشرق الشمسين ص ٢٦٩ باختلاف يسير.

(٢) كالأمين الكاظمي، والشهيدان وغيرهم كما مرّ.

(٣) في ج: لكونه، وكتب فوقها قوله ظ.

(٤) في الأصل وب: يقضى برضاء، وفي ج: يقتضي برضا، وفي د: يقضي رضا، والوجه ما أثبتناه.

(٥) في الأصل وب: وج: الواقع، وما أثبتناه من د.

(٦) في الأصل وب: ود: ويختل، والوجه ما أثبتناه.

(٧) في النسخ: الناقلين، والصحيح ما أثبتناه.

(٨) في الأصل وب: وج: الرجل، وكتب فوق الأصل: الرجال ظ، وكذا في ب، وهو الأقرب.

ليس ككثرة<sup>(١)</sup> نقل إجماع (الغنية)<sup>(٢)</sup> موجباً للضعف.

وأما: إن لم يكن حجة، فلا فرق بين أن يكون الناقل واحداً أو أزيد، مَعَ أنَّ عدم حجية ذلك مما لا وجه له، فإن<sup>(٣)</sup> الاعتماد على خبر هؤلاء من الأحكام الشرعية، وقد كانوا اجملة من أصحاب الإجماع في اعصار الأئمة عليهم السلام فيمكن أن يكون كاشفاً عن رضا<sup>(٤)</sup> المعصوم عليه السلام، وقوله، أو تقريره، فيكون من الإجماع، ولذا عمل به كافة المتأخرين الذين يتركون كثيراً ما نقل الإجماع من السالفين<sup>(٥)</sup>، لورود بعض الشبهات في انعقاد الإجماع.

فنقول<sup>(٦)</sup> في ما نحن فيه: إن الإجماع إما انعقد على حُجَّة خبر الفاسق المخصوص، أو إن إجماعهم كاشف عن وثاقة الرجل فيقدم على ما دل على الجرح، أو إن رواياته صدرت في حال سلامة منه<sup>(٧)</sup>، أو إن الروايات التي رواها مروية بأجمعها بطرق صحيحة، أو علم أخذه من الكتب المعتمدة المتداولة، وأجمع الأصحاب على صحتها لعلمهم بذلك، أو علمهم بأنه

(١) في النسخ: لكثرة، وكتب فوق ج ككثرة، وهو الأقرب.

(٢) غنية التروُّع إلى علمي الأصول والفروع، للسيّد أبي المكارم حمزة بن علي بن زهرة الحلبي المتوفى سنة ٥٨٥ هـ وقد أخذ عليه كثرة نقله الإجماع فيه حتى قيل يبلغ نقله له ما يقارب (٦٥٠) مسألة.

(٣) في ج: فبان.

(٤) في ب: رضاء.

(٥) في ج: السابقين، وفي د: السابقين وكتب فوقها السالفين.

(٦) في النسخ: فيقول، والوجه ما أثبتناه.

(٧) في ج: فيه.

صادق في روايته، فيكون إجماعاً منهم على صدقه في رواياته، ولا ريب أنَّ الأصحاب لو أجمعوا على صدق خبر لم يكن مناص عن قبوله، ولا<sup>(١)</sup> يوجب ذلك توثيق مَنْ بعده، بحيث لو كان في سند خبر آخر يحكم بوثاقته وصحة خبره.

والحاصل: أن إجماع (الكشي) لا مانع من قبوله وحجيته، بل الذي يظهر من نقل الشيخ في (العدة) - على ما حكاه الفاضل البهبهاني<sup>(٢)</sup> - وقوع إجماع الطائفة على العمل بما رواه بنو فضال، فإنه قال: إِنَّ الطائفة عملت بما رواه بنو فضال<sup>(٣)</sup>.

وفيهما أيضاً: أن الطائفة عملت بما رواه الطاطريون<sup>(٤)</sup>.

ثم، إنَّ في كلامهم قد توجد ألفاظ تدلّ على المدح، إلّا أنه لا يوجب وصف الحديث بالحُسن، لعدم مدخلية ذلك في الحديث وهي: شاعر، وأديب.

ونقل المحقق البهبهاني عن خاله<sup>(٥)</sup> وجده<sup>(٦)</sup> أن كون الرجل (ذا أصل)

(١) في الأصل وب: لا، وفي د: والا، وما أثبتناه من ج.

(٢) تعلية البهبهاني ص ٢٤٩.

(٣) عدة الأصول ١/ ١٥٠.

(٤) عدة الأصول ١/ ١٥٠.

(٥) انظر مرآة العقول ١/ ١٠٨، وخاله هو المولى مُحَمَّد باقر المجلسي صاحب (بحار

الانوار) المعروف بالمجلسي الثاني.

(٦) انظر روضة المتقين ١/ ٨٦، وجده هو المولى مُحَمَّد تقي المجلسي المعروف بالمجلسي

الأول والد المجلسي الثاني. أما وجه النسبة للمجلسيين، فإن والده المحقق البهبهاني =

من أسباب الحُسن، لكنّه نظر فيه، لأن كثيراً من أصحاب الأصول كانوا ينتحلون<sup>(١)</sup> المذاهب الفاسدة، وإن كانت كتبهم معتمدة، على ما صرح به في أول الفهرست<sup>(٢)</sup>،<sup>(٣)</sup>.

وأيضاً: الحسن بن صالح بن حيّ متروك العمل بما يختص بروايته، على ما صرح به في (التهذيب)<sup>(٤)</sup> مع أنّه ذو أصل<sup>(٥)</sup>.

وكذلك علي بن أبي حمزة البطائني<sup>(٦)</sup> مع أنّه ذكر فيه ما ذكر. وأضعف من ذلك كون الرجل (ذا كتاب).

وعن (المعراج): أن كون الرجل ذا كتاب لا يخرجّه عن الجهالة، إلّا عند بعض مَنْ لا يُعتدّ به<sup>(٧)</sup>.

= بنت المولى نور الدين بن المولى مُحَمَّد صالح المازندراني، وأم المولى نور الدين بنت المولى مُحَمَّد تقّي المجلسي الأول فتكون جدة والدته، ولهذا يُعبر عن المجلسي الأول بالجد، ولولده المولى مُحَمَّد باقر المجلسي الثاني بالخال. (١) في ج: يتخللون.

(٢) فهرست الشيخ الطوسي ص ٢٤ - ٢٥.

(٣) تعلّيق البهبهاني ص ٢٠.

(٤) تهذيب الأحكام ١/ ٤٠٨، ٣/ ٣١٣، ٦/ ١٧٤.

(٥) الفهرست ص ٧٥.

(٦) قال الطوسي في الفهرست ص ١٢٢: واقفي المذهب، له أصل. وقال النجاشي ص ٢٤٩: هو أحد عمّد الواقعة. بل قال الطوسي في الغيبة ص ٦٣: أنّه أول من اظهر الاعتقاد بالوقف.

(٧) معراج اهل الكمال ص ٥٣ مخطوط، وفي المطبوع ص ١٢٩، وهو مولانا مراد التفريشي رحمته الله في التعليقة السجادية (منه).

وقد يقال في رجل: (له كتاب النوادر).

وقد يقال: (له مصنف).

والفرق بين الأمور الأربعة:

أن المراد بالأصل على ما هو الظاهر: ما جمع فيه أحاديثه التي رواها. وحكي عن (المفيد): أن الإمامية صنفت من عهد أمير المؤمنين عليه السلام إلى زمان العسكري عليه السلام أربعمئة كتاب تسمى الأصول<sup>(١)</sup>.

وقيل: إن الأصل ما كان فيه مجرد كلام المعصوم عليه السلام؛ والكتاب: ما فيه كلام مصنفه أيضاً<sup>(٢)</sup>.

وقيل في الفرق: إن الكتاب ما كان مبوباً ومفصلاً.

والأصل: مجمع أخبار وآثار<sup>(٣)</sup>.

وأما: (النوادر) فالمراد بها ما اجتمعت<sup>(٤)</sup> فيه أحاديث لا تنضبط في باب لقلته أو وحدته.

وعن (المفيد) أن النوادر هي التي لا عمل عليها<sup>(٥)</sup>.

(١) حكاه عنه ابن شهر آشوب في معالم العلماء ص ٣.

(٢) انظر معراج اهل الكمال ص ٩ مخطوط، وفي المطبوع ص ١٩، نقلا عن الأمين الأسترآبادي في بعض تعليقاته.

(٣) انظر عدة الرجال ص ٩٥.

(٤) في الأصل و ب و ج: اجتمع، وكتب فوق الأصل و ب: اجتمعت ظ، وهو الأقرب.

(٥) جوابات اهل الموصول ص ١٩.

و(المصنف) اخص من الكتاب ، على الظاهر .

وأما: قولهم (أسند عنه): فهو قريب من قولهم (له أصل).

قيل: معناه سُمع عنه الحديث<sup>(١)</sup> .

وحكى المحقق البهبهاني عن جدّه، أن معناه: روى عنه الشيوخ واعتمدوا عليه ؛ فيكون حينئذ مدحاً، بل توثيقاً، فهو أحسن من لا بأس به<sup>(٢)</sup>. ثم تأمل فيه، لكونه توثيقاً من غير معلوم الوثاقة<sup>(٣)</sup> فليس بمثابة قولهم: لا بأس [به].

وليس لهذه الكلمة أثرٌ إلا في رجال الشيخ<sup>(٤)</sup> وقد اختلفوا في قراءتها: فمنهم من قرأها مبنياً على المجهول، ولعلّ عليه الأكثر، وقالوا: أنّه يدل على المدح، لأنّه لا يُسندُ إلاّ عمن يُسند اليه، وإن كان قد يظهر بقرينة المقام خلاف ذلك، كما في ترجمة (مُحمَّد بن عبد الملك الأنصاري)<sup>(٥)</sup>،<sup>(٦)</sup>.

(١) نقله البهبهاني في تعليقه ص ١٧ عن قائل.

(٢) روضة المتقين ١٤ / ٦٤ بتصرف.

(٣) تعليقه البهبهاني ص ١٧ بتصرف واختصار.

(٤) منتهى المقال ١ / ٧٢ قال: لم اعثر على هذه الكلمة ( اسند عنه ) إلا في كلام الشيخ عليه السلام، وما ربما يوجد في الخلاصة فإنما أخذه من رجال الشيخ، والشيخ عليه السلام إنما ذكره في رجاله دون فهرسته، وفي أصحاب الصادق عليه السلام دون غيره إلا في أصحاب الباقر عليه السلام ندرة غاية الندرة.

(٥) رجال الطوسي ص ٢٨٩ قال: مُحمَّد بن عبد الملك الأنصاري: كوفي نزل بغداد، اسند عنه، ضعيف.

(٦) انظر منتهى المقال ١ / ٧٣.



وعن المحقق الشيخ مُحَمَّد<sup>(١)</sup> والفاضل عبد النبي في (الحاوي)<sup>(٢)</sup>:  
 قراءتها مبنياً على المعلوم، بإعادة الضمير في عنه<sup>(٣)</sup> إلى الإمام عليه السلام، كما ذكره  
 في (يحيى بن سعيد الأنصاري)<sup>(٤)</sup>، والأخير في (عبد النور)<sup>(٥)</sup>، فأنهما أوردوا  
 على العلامة في (الخلاصة)<sup>(٦)</sup> بأن لا مرجع للضمير<sup>(٧)</sup> فكان عليه ان يقول:  
 (روى عن الصادق عليه السلام وأسند عنه).

واحتمل الشيخ مُحَمَّد<sup>عليه السلام</sup> أن يكون نقلاً لصورة كلام الشيخ، وجعل  
 ذلك من العجلة الواقعة من العلامة<sup>(٨)</sup>.

لكن إذا اطلعت على ترجمة (جابر بن يزيد)، و(مُحَمَّد بن إسحاق بن  
 يسار)، تعرف<sup>(٩)</sup> ضعف ذلك، فإن الشيخ - بعد أن ذكر في ترجمة كل واحد  
 منهما هذه اللفظة - قال بفاصلة: روى عنهما، يعني الصادق والباقر عليهما السلام.

(١) حكاه عنه في منتهى المقال ١/ ٧٣-٧٤.

(٢) حاوي الأقوال ٤/ ٣٧٤.

(٣) في الأصل: هامش جانبي، وفي ج: ضمير عنه، وفي د: بإعادة ضمير عنه في عنه،  
 والأقرب ما أثبتناه.

(٤) حاوي الأقوال ٤/ ٣٦٤ وحكاه عن الشيخ مُحَمَّد، في منتهى المقال ١/ ٧٣-٧٤.

(٥) حاوي الأقوال ٤/ ١٧٥-١٧٦.

(٦) الخلاصة ص ٢٦٤، ص ٢٤٣ على الترتيب.

(٧) حاوي الأقوال ٤/ ٣٦٤-٣٦٥.

(٨) حكاه في منتهى المقال ٧/ ٢٢.

(٩) رجال الطوسي ص ١٧٦ قال: جابر بن يزيد أبو عبد الله الجعفي تابعي اسند  
 عنهما عليهما السلام، وفي ص ٢٧٧ قال: مُحَمَّد بن إسحاق بن يسار المدني.. اسند عنه... روى  
 عنهما عليهما السلام.

وقيل: إنَّ المراد بقوله: (أسند عنه) أنّه لم يرو عن غيره<sup>(١)</sup>.  
فعلى هذا يُقرُّ مبنياً على المعلوم أيضاً.

لكن يظهر لمن تتبع في جميع مَنْ قيل في حقّه: (اسند عنه) أن جملة منهم رَووا عن غير هذا الإمام عليه السلام الذي يمكن إرجاع ضمير (عنه) إليه، كأحمد بن عائد<sup>(٢)</sup> ومُحمَّد بن مسلم<sup>(٣)</sup> والحارث بن المغيرة<sup>(٤)</sup> وبسام<sup>(٥)</sup> بن عبد الله الصيرفي<sup>(٦)</sup>.

ويحتمل أن يكون المرجع لضمير (عنه) هو الراوي، وفاعل (اسند) ابنُ عقدة. فمعناه: أن ابن عقدة روى عن هذا؛ ويؤيده أن الشيخ ذكر في أول (رجاله) أن ابن عقدة ذكر أصحاب الصادق عليه السلام وبلغ في ذلك الغاية وإني ذاكرٌ ما ذكره، وأوردَ من بعد ذلك: (ما لم يذكره)<sup>(٧)</sup>.  
فيكون المعنى: أخبر عنه ابنُ عقدة.

- 
- (١) والقائل هو السيّد بشير الجيلاني الرشتي المتوفّى حدود سنة ١٣٠٠ هـ، على ما ذكر في إحدى هوامش نسخ تعليقه البهبائي، ونقله عنه في منتهى المقال ١/ ٧٥.
- (٢) رجال الطوسي ص ١٥٥ قال: أحمد بن عائد بن حبيب العسبي الكوفي، أبو علي، اسند عنه.
- (٣) رجال الطوسي ص ٢٩٤ قال: مُحمَّد بن مسلم بن رباح الثقفي أبو جعفر الطحان الأعور، اسند عنه، قصير دحاج، روى عنها عليها السلام.
- (٤) رجال الطوسي ص ١٩١ قال: الحارث بن المغيرة النصري، أبو علي، اسند عنه، بيع الزطي.
- (٥) في الأصل وج: بستم، والصحيح ما أثبتناه من ب و د، والمصدر.
- (٦) رجال الطوسي ص ١٧٣ قال: بسام بن عبد الله الصيرفي أبو عبد الله الأسدي، مولا هم، اسند عنه.
- (٧) انظر رجال الطوسي ص ١٧.

وقيل: وهذا وجه عدم وجود هذه الكلمة في غير كلام الشيخ في (رجاله)، فإن الشيخ لم يذكرها في الفهرست، ولا غيره من أصحاب الرجال في كتابه<sup>(١)</sup>.

ويحتمل أيضاً احتمالان آخران:

أحدهما: أن يكون الفاعل في (اسند) الرجل الذي بعد مَنْ قيل في حقه: (اسند عنه) فإن طريقة الشيخ في (الرجال) ذكر رجل بعد رجل في كل حرف، كأن يُقال: (الحسن: اسند عنه الحسين).

والثاني: أن يكون الضمير المجرور راجعاً إلى الاسم المتقدم، كأن يقال: (جعفر: جابرٌ اسند عنه).

وموارد كلامه تختلف، ربما يُحتمل الأمران<sup>(٢)</sup> وربما يتعين أحدهما.

هذا، وأما: الألفاظ الدالة على الجرح:

فقد ذكرناها إجمالاً.

وأما: ذكرها تفصيلاً فنقول:

قولهم: (ضعيف) فهم منه الأكثر ضعف الرجل في نفسه، قال في (منتهى المقال) نقلاً عن إسناده<sup>(٣)</sup>: ولا يخلو من ضعف، لما سنذكر في

(١) منتهى المقال ٧٦/١ باختلاف قريب.

(٢) في ب: الأمرين.

(٣) الوحيد البهبهاني، انظر تعليقه على منهج المقال ص ٢١.

(سهل بن زياد)، و(أحمد بن خالد) وغيرهما. انتهى<sup>(١)</sup>.

قُلْتُ: ما ذكره فيهما يدل على عدم الضعف في الرجلين، فإن المحصل ترجيح ما يدل على التعديل من الأمارات على قولهم: (ضعيف)، وأنت خير بأن ذلك لا ينافي دلالة هذه اللفظة على الجرح كما لا يخفى.

وحكى المحقق البهبهاني<sup>(٢)</sup> عن جده: أنه نراه<sup>(٣)</sup> يطلقون الضعفاء على مَنْ يروى عن الضعفاء ويرسل الأخبار<sup>(٤)</sup>. وحكى عنه أيضاً<sup>(٥)</sup>: أن الغالب في إطلاقهم لفظة (ضعيف الحديث) على من يروي عن كل أحد<sup>(٦)</sup>، والحق أنها أضعف دلالة من (ضعيف) كما لا يخفى.

وأما: (الرواية عن الضعفاء)، فالظاهر عدم دلالتها على ضعف الرجل في نفسه، بل وكذلك العمل بها، لاحتمال أن يكون ذلك للتأييد بالدليل، والانجبار<sup>(٧)</sup> بها يصيره حجة.

نعم، لو كان مشعراً بميله إليهم كان قدحا.

وقيل: إنَّ من أسباب الضعف عندهم (قلة الحافظة)، و(سوء

(١) منتهى المقال ١/ ١١١-١١٢.

(٢) تعلية البهبهاني ص ٢١.

(٣) في الأصل وج: ترهم، وفي د: تريهم، وما أثبتناه من ب والمصدر.

(٤) روضة المتقين ١٤/ ٣٩٦.

(٥) تعلية البهبهاني ص ٢١.

(٦) روضة المتقين ١٤/ ٥٥.

(٧) في د: الاخبار.

الضبط)، و(الرواية من غير إجازة)، و(عمن لم يلقه)، و(اضطراب ألفاظ الرواية)، و(رواية ما ظاهره الغلو أو التفويض)، ونحوها.

قُلْتُ: (قَلَّةُ الحافظة) ليس قدحاً في الرجل في نفسه، بل ولا في روايته، إذا لم يكن من الأمور التي يحتاج فيها<sup>(١)</sup> إلى الضبط والحفظ الكثير، بل وفيه أيضاً، ضرورة أن حالة الرجل يبعد خفاؤها<sup>(٢)</sup> على نفسه، خصوصاً قلة الحفظ التي هي من الصفات الظاهرة، فتمنع العدالة من الاقتحام على رواية ما لم يكن فيه على يقين، فيحتاط في الحفظ أكثر مما اعتمد على قوة الحفظ، ويترك رواية ما كان على شك فيه، فإن كان الرجل ممن ظهرت<sup>(٣)</sup> عدالته فلا يقدح ذلك فيها، وإلاّ فلم يكن ذلك قدحاً فيه، فهو كالألفاظ الغير الدالة على المدح، ولا على الذم.

وأما: (سوء الضبط)، فالظاهر أنه أدل على ضعف الرواية من (قلة الحفظ) إن سلمنا دلالتها على الضعف، لأن (سوء الضبط)<sup>(٤)</sup> مما يخفى على الرجل غالباً، ولا يدل على ضعف الرجل في نفسه، فلو علم من الخارج عدم الخطأ من حيث الحفظ في روايته، وعلم عدالة الرجل، كانت روايته

(١) في الأصل وب وج: فيه، وكتب فوق الأصل وب: فيها ظ، والأقرب ما أثبتناه كما في د.

(٢) في الأصل وب وج: خفائها، والوجه ما أثبتناه من د.

(٣) في الأصل وب وج: ظهر، وكتب فوق الأصل وب: ظهرت ظ، والأقرب ما أثبتناه كما في د.

(٤) في الأصل وب وج: الحفظ، وكتب فوق الأصل وب ود: الضبط ظ، والأقرب ما أثبتناه.

حجة.

وأما: (الرواية من غير إجازة)، فلا دلالة فيها على الجرح بشيء، لاحتمال أن تكون الرواية وجادة، ضرورة عدم انحصار الطريق في (الإجازة) كما سنبينه، لكن يظهر من ترجمة (علي بن الحسن بن فضال) ما يشعر بخلاف ذلك، لأنه لم يرو عن أبيه<sup>(١)</sup>.

وكذلك (الرواية عمن لم يلقه)، لاحتمال الإرسال، وظهور اختلاف الطبقتين<sup>(٢)</sup>، ولذا ترى كثيراً من الأجلاء يروون الأخبار كذلك، تعويلاً على ظهور الحال.

وأما: (اضطراب ألفاظ الرواية)، فالظاهر أنه موهن للحديث، وإن كان الراوي ثقة، لأن ذلك أمانة اشتباه الراوي، ولا<sup>(٣)</sup> ترجيح لبعض على بعض، فتسقط مجموع الرواية.

وأما: (رواية<sup>(٤)</sup> ما ظاهره الغلو والتفويض)، فإن أوردها<sup>(٥)</sup> مورداً يكثر تداوله<sup>(٦)</sup> بين العوام، من غير ذكر معارض لها، أو مع إظهار الإذعان بها، فهو إضلال محرم، وإيراد الخبر للاحتياج إلى بعضه، وعدم إمكان إيراده

(١) رجال النجاشي ص ٢٥٧ وفيه قال: علي بن الحسن بن فضال: كنت أقابله وسني ثمان عشر سنة بكتبه ولا أفهم إذ ذاك الروايات ولا استحلت أن أرويها عنه.

(٢) في ج: الطعين كذا بلا نقط.

(٣) في الأصل و ب و ج: لا.

(٤) في د: روايته.

(٥) في د: أوردهما.

(٦) في د: مقاوله.

بجزئه كإيراده مع ذكر المعارض، فلا يقدر فيه، مع ظهور أن المقصود إيراد الرواية للعمل ببعضه.

وأما قولهم: (كان من الطيارة)، (ومن أهل الارتفاع)، فالظاهر إشعاره بالغلو.

وأما قولهم: (ليس بذلك)، فقد تأمل المحقق البهبهاني في دلالة على الذم، بل استظهر دلالة على نوع مدح، فإن المراد أنه ليس بذلك الثقة<sup>(١)</sup> كما لعله يشعر به ما في ترجمة (أحمد بن علي أبي العباس<sup>(٢)</sup> الرازي)<sup>(٣)</sup>.

لكن الإنصاف أن ظهور شيء بقرينة المقام لا يُعين المراد في غيره.

وأما قولهم: (يَنقَلُ بالمعنى)، كما في (عمار)<sup>(٤)</sup> فلا وجه لاستفادة

(١) انظر تعليقه البهبهاني ص ٢٤.

(٢) في الأصل وج: أبو العباس، وكتب فوق ج: ابي ظ، وفي ب: أحمد بن علي بن العباس الرازي، وفي حاشيتها (أبو العباس خ ل)، وفي د: أحمد بن علي بن أبو العباس، والصحيح ما أثبتناه، بالجر على البدل، ولا وجه هنا للحكاية.

(٣) رجال النجاشي ص ٩٧ قال: أحمد بن علي أبو العباس الرازي الخَصب الأيادي، قال أصحابنا لم يكن بذلك، وقيل فيه غلو وترفع.

(٤) أي عمار بن موسى الساباطي. قال النجاشي في رجاله ص ٢٩٠ أبو الفضل مولى وأخوه قيس وصباح.. وكانوا ثقات في الرواية.

وقال الشيخ في الفهرست ص ١٤٣: كان فطحيا له كتاب كبير جيد معتمد. بل زاد في التهذيب ١٠١/٧ حكاية عنه: وقد ضعفه جماعة من أهل النقل، وذكروا أن ما ينفرد بنقله لا يعمل به لأنه كان فطحيا، غير أننا لا نطعن عليه بهذه الطريقة لأنه وإن كان كذلك فهو ثقة في النقل لا يطن عليه فيه.

القدح منه، لدلالة الأخبار على جواز النقل بالمعنى<sup>(١)</sup>.

نَعَمْ، لو نقل<sup>(٢)</sup> بالمعنى مع ظهور الحال في النقل بالألفاظ فالظاهر أنه تدليس.

وأما قولهم: (مضطرب الحديث)، و(مختلط الحديث)، و(ليس بنقي الحديث)، و(يعرف حديثه وينكر)، و(غمز عليه في حديثه) أو (في بعض حديثه)، و(ليس حديثه بذلك النقي)، وأمثاله، فقليل: إنها ليست ظاهرة في القدح في العدالة<sup>(٣)</sup>، بل هي من أسباب المرجوحية<sup>(٤)</sup>.

قلت: الظاهر أن القائل به أراد مرجوحية نفس الراوي بالنظر إلى مورد تعارض<sup>(٥)</sup> روايته لرواية من لم يُقَلَّ في حقه ذلك، وأنت خير بأن جميع هذه الألفاظ لا دلالة فيها على ذلك، فلو علمنا أن حديثاً من أحاديثه ليس مما غمز عليه فيه، أو عرف ولم ينكر عليه، أو أنه من نقي<sup>(٦)</sup> الحديث، لم يكن ترجيحاً<sup>(٧)</sup> لحديث العدل الذي ما قيل في حقه ذلك.

(١) الكافي ١ / ٥١ ح ٢، صحيح محمد بن مسلم قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: اسمع الحديث منك فأزيد وانقص؟ قال: إن كنت تريد معانيه فلا بأس.

(٢) في د: قيل.

(٣) في د: الدلالة.

(٤) تعلية البهبهاني ص ٢٤ - ٢٥. باختصار

(٥) في الأصل ود: يعارض، والأقرب ما أثبتناه من ب وج.

(٦) في الأصل: من لقي الحديث، وكتب فوق (من) (ممن)، وفي د: ممن لقي الحديث. والأقرب ما أثبتناه من ب وج.

(٧) في الأصل وب ود: ترجيح، والصحيح ما أثبتناه.



ومن هنا ظهر فساد ما يظهر من بعضهم من تسوية قولهم: (منكر الحديث)، و (لّين الحديث)، لقولهم: (كذاب)، (وضاع)، و(واه)، فتأمل<sup>(١)</sup>، ونحو ذلك في الدلالة على مرجوحية الرجل في نفسه، وكذا تأمل بعضهم فيه<sup>(٢)</sup>.

ومن الألفاظ الدالة على الجرح:

(متروك)، و(متهم)، على إشكال.

و(ساقط)، و(لا شيء)، و(ليس بشيء).

وأما: (مخلط ومختلط)<sup>(٤)</sup>، فعن السيّد البغدادي<sup>(٥)</sup> أنها ظاهران في القدر، لظهورهما في فساد العقيدة<sup>(٦)</sup>.

ونظر بعضهم فيه، بأن ظاهر اللفظين إرادة من لا يبالي عمن يروي،

(١) في ج: بياض.

(٢) منتهى المقال ١/ ١١٩.

(٣) انظر منتهى المقال ١/ ١١٩، وطرائف المقال ٢/ ١٢٠ للسيّد علي البروجردى المعاصر للمصنف.

(٤) في الأصل وج: مخلط ومخلط، وما أثبتناه من ب و د.

(٥) هو السيّد محسن بن الحسن بن المرتضى الاعرجي الحسيني، الكاظمي، البغدادي، المعروف بالمقدس الكاظمي أو المحقق الكاظمي، وأحياناً بالمحقق البغدادي، من تلامذة الوحيد البهبهاني، له جملة من المصنّفات القيّمة، منها (المحصول في علم الأصول)، و(الوافي في شرح الوافية) و (عدة الرجال) المعروف برجال الكاظمي، توفي سنة ١٢٢٧ هـ.

(٦) عدة الرجال ١/ ١٦٤.

ويجمع بين الغث والسمين، والعاطل والشمين<sup>(١)</sup>؛ واستشهد على ذلك بقول محمود الحُمَصي<sup>(٢)</sup> في (ابن إدريس) أنه مَخْلَطٌ<sup>(٣)</sup>، وقول الشيخ في (علي بن أحمد العقيلي)<sup>(٤)</sup> كذلك<sup>(٥)</sup>.

وكذا قيل في (مُحمَّد بن جعفر بن أحمد بن بطة)<sup>(٦)</sup>، و(جابر بن يزيد)<sup>(٧)</sup>، وفي (مُحمَّد بن وهبان) أنه قليل التخليط<sup>(٨)</sup>، وفي (مُحمَّد بن اورمة): كُتِبَهِ صحاح، إلا ما ينسب في ترجمة تفسير الباطن فإنه مختلط<sup>(٩)</sup>.

مَعَ أَنَّ الجماعة تشيِّعهم أظهر من الشمس، وأن لفظ (الخلط) بحسب معناه اللغوي لا دلالة فيه على فساد العقيدة.

---

(١) منتهى المقال ١/ ١٢٠.

(٢) الشيخ سديد الدين محمود بن علي بن الحسن الحمصي الرازي، كان حياً في شعبان سنة ٥٨٣ هـ. قال منتجب الدين في فهرسته ص ١٦٤: علامة زمانه في الأصول ورع ثقة، عدَّ له جملة من تصانيفه وحضر مجلس درسه سنين.

(٣) فهرست علماء الشيعة لمنتجب الدين الرازي ص ١٧٣، قال: وهو مَخْلَطٌ لا يعتمد على تصنيفه.

(٤) في ج: القطيفي.

(٥) رجال الطوسي ص ٤٨٦.

(٦) رجال النجاشي ٣٧٢، خلاصة الأقوال ١٦٠.

(٧) رجال النجاشي ص ١٢٨، خلاصة الأقوال ص ٣٥.

(٨) رجال النجاشي ص ٣٩٦، خلاصة الأقوال ص ١٦٣.

(٩) في د: أو في.

(١٠) رجال النجاشي ص ٣٢٩، الفهرست ص ١٧٠.

## المسألة الثالثة:

الحقّ عندي سماع قول العدل الواحد في الجرح والتعديل، لأنّ التزكية رواية لا شهادة.

نعم، يمكن الفرق بين مقام المخاصمة وغيره، لما تقدمت الإشارة اليه<sup>(١)</sup>.

وتوهّم الفرق بين الجرح والتعديل بأن الجرح إخبار عن أمر حسيّ، فهو أبعد من<sup>(٢)</sup> الخطأ، من الإخبار عن العدالة التي ليست إلّا أمراً نفسياً يعسر<sup>(٣)</sup> الاطلاع عليه، فيتسامح<sup>(٤)</sup> فيه، بما لا يتسامح في التعديل. يدفعه: أنّ<sup>(٥)</sup> الإخبار في المقامين يصدق عليه النبأ.

(١) راجع ص ٥٨.

(٢) في ب: عن الخطأ.

(٣) في د: يعم.

(٤) في ج: فتسامح.

(٥) في الأصل وج ود: بان الإخبار، والأقرب ما أثبتناه من ب.

وكذا أيضاً لم نفرّق<sup>(١)</sup> بين ذكر السبب وعدمه في الجرح والتعديل، فلا يشترط في قبول الجرح ذكر السبب دون التعديل<sup>(٢)</sup>، كما تحيله بعضهم، معللاً باختلاف الناس في سبب الجرح<sup>(٣)</sup>.

قُلْتُ: العدالة أيضاً اختلفوا فيها:

فمنهم: من جعلها الملكة.

ومنهم: من جعلها حُسن الظاهر.

ومنهم: من جعلها ظاهر الإسلام مع عدم ظهور الفسق.

فكما أن إخبار المُعدل يحمل على التعديل المتفق عليه، فكذا الجرح.

اللهم إلا أن يقال: إن الاختلاف في ما يجرّح به يوجب الإجمال، فلا يعلم أن النبأ عن أي شيء ليكون حجة، فلا حُجّة فيه حينئذٍ إلا بالنظر إلى من زعم كون ما اختلف في جارحيته<sup>(٤)</sup> جرحاً.

وفهم المراد بقريّة المقام في بعض الموارد لا يجدي نفعاً كلياً، مع أنّ القريّة المذكورة نمنع اعتبارها في ما لو علم مذهب المخبر، وكان قد ذكره في بعض كتبه أو شاع منه ذلك، فإن الظاهر حينئذٍ حملُ كلامه على ما يطابق مذهبه.

(١) في الأصل و ب: يفرق، والوجه ما أثبتناه من ج.

(٢) في د: من قوله (يصدق عليه النبأ... في الجرح والتعديل) ساقطة.

(٣) انظر شرح البداية في علم الدراية ص ٧٣.

(٤) في ج: (حارحت) كذا بلا نقط.

## المسألة الرابعة:

الذي يوجب ترجيح بعض الرواة على بعض أمور:

منها: (كون الرجل من أصحاب الإجماع)، فيرجح رواية مَنْ كان من أصحاب الإجماع على رواية مَنْ لم يكن كذلك، فلو وردت رواية في سندها أحد أصحاب الإجماع، معارضة لأخرى بذلك السند، إلا أن يدل أصحاب الإجماع عدل آخر، كان المتقدم مقدماً. وفي أصحاب الإجماع مَنْ يُرجح على غيره منهم.

قال أبو عمرو (الكشي) في (رجاله) عند تسميته<sup>(١)</sup> الفقهاء من أصحاب أبي جعفر عليه السلام، وأبي عبد الله عليه السلام: أجمعت<sup>(٢)</sup> العصابة على تصديق هؤلاء الأولين من أصحاب أبي جعفر عليه السلام وأبي عبد الله عليه السلام وانقادوا لهم بالفقه، وقالوا: أفقه الأولين<sup>(٣)</sup> ستة: زرارة، ومعروف بن خربوذ، وبريد، وأبو بصير الأسدي، والفضيل بن يسار، ومحمد بن مسلم الطائفي، قالوا:

(١) في ج: تسمية.

(٢) في ج: اجتمعت، وكتب فوقها اجمعت.

(٣) في د: من قوله (من أصحاب أبي جعفر... أفقه الأولين) ساقطة.

وَأَفَقَهُ السِّتَّةُ زَرَارَةَ ؛ وَقَالَ بَعْضُهُمْ : أَبُو بَصِيرٍ الْمَرَادِيُّ مَكَانَ الْأَسَدِيِّ وَهُوَ ابْنُ الْبَخْتَرِيِّ <sup>(١)</sup>.

وَرَوَى بِإِسْنَادِهِ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ : أَوْتَادُ الْأَرْضِ ، وَأَعْلَامُ الدِّينِ أَرْبَعَةٌ : مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، وَبُرَيْدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ ، وَلَيْثُ بْنُ الْبَخْتَرِيِّ الْمَرَادِيُّ ، وَزَرَارَةُ بْنُ أَعْيَنَ <sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ فِي تَسْمِيَةِ الْفُقَهَاءِ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : أَجْمَعْتُ <sup>(٣)</sup> الْعَصَابَةَ عَلَى تَصْحِيحِ مَا يَصُحُّ عَنْ هَؤُلَاءِ ، وَتَصَدِيقِهِمْ لِمَا يَقُولُونَ ، وَأَقْرَأُوا لَهُمْ بِالْفَقْهِ ، مِنْ دُونِ هَؤُلَاءِ السِّتَّةِ الَّذِينَ عَدَدْنَاهُمْ وَسَمِينَاهُمْ سِتَّةَ نَفَرٍ : جَمِيلُ بْنُ دَرَّاجٍ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْكَانٍ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَكِيرٍ ، وَحَمَادُ بْنُ عَيْسَى ، وَحَمَادُ بْنُ عُثْمَانَ ، وَأَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ ، وَزَعَمَ ثَعْلَبَةُ بْنُ مَيْمُونٍ : أَنَّ أَفَقَهُ هَؤُلَاءِ جَمِيلُ بْنُ دَرَّاجٍ <sup>(٤)</sup>.

وَقَالَ فِي تَسْمِيَةِ الْفُقَهَاءِ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي إِبْرَاهِيمَ وَأَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ : أَجْمَعُ الْأَصْحَابَ عَلَى تَصْحِيحِ مَا يَصُحُّ عَنْ هَؤُلَاءِ ، وَتَصَدِيقِهِمْ ، وَأَقْرَأُوا لَهُمْ بِالْفَقْهِ وَالْعِلْمِ ، وَهُمْ سِتَّةٌ : يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَصَفْوَانُ بْنُ يَحْيَى بَيْتَاعُ السَّابَرِيِّ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَمِيرٍ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمَغِيرَةِ ، وَالْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ ، وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرٍ ، - وَقَالَ بَعْضُهُمْ : مَكَانَ الْحَسَنِ

(١) اختيار معرفة الرجال ص ٢٣٨.

(٢) اختيار معرفة الرجال ص ٢٣٨.

(٣) في د: اجتمعت، وكتب فوقها اجمعت.

(٤) اختيار معرفة الرجال ص ٣٧٥.

بن محبوب: الحسن بن علي بن فضال - وفضالة بن أيوب، وقال بعضهم:  
مكان ابن فضال: عثمان بن عيسى، وأفقه هؤلاء يونس بن عبد الرحمن،  
وصفوان بن يحيى<sup>(١)</sup>.

---

(١) اختيار معرفة الرجال ص ٥٥٦.

## المسألة الخامسة:

قد يُعبر عن المعصوم عليه بالعالم، والفقير، والشيخ، والغريم، والإستاد، والعبد الصالح، والرجل، والماضي، وغير ذلك للتقية. وأكثر ما يكون في أبي الحسن موسى عليه لشدة التقية في زمانه.

وقد يُعبر عنه عليه بالاسم المشترك، أو الكنية المشتركة، كأبي الحسن، وأبي جعفر عليه.

فكلما قيل: (أبو الحسن الأول)<sup>(١)</sup> أو (الماضي)، فالمراد به الكاظم عليه. أو (الثاني): فالرضا عليه.

أو (الثالث) أو (الأخير): فالهادي عليه وقد يعبر عنه (بالماضي) أيضاً.

وإذا قيل: (أبو جعفر الأول) فالمراد به الباقر عليه.

أو (الثاني) فالمراد به الجواد عليه.

والمراد (بأبي عبد الله): الصادق عليه.

(١) في الأصل و د: أبي الحسن، والصحيح ما أثبتناه من ب و ج.



قال في (نقد الرجال): وقد يطلق (أبو جعفر)، ويراد منه الجواد عليه السلام ويراد (بأبي إسحاق) الصادق عليه السلام.

وقد يطلق (أبو الحسن)<sup>(١)</sup> ويراد منه الرضا عليه السلام، ويعرف ذلك بالراوي.

وكلّمَا ورد (عن أحدهما) فالمراد بهما: الباقر والصادق عليهما السلام.

وكلّمَا ورد (عن أبي إبراهيم)، أو (العبد الصالح)، أو (عبد صالح)، أو (الفقيه)، فهو الكاظم عليه السلام.

وقد يطلق (الفقيه) ويراد منه العسكري عليه السلام، كما صرح في (التهذيب) في باب صلاة المضطر<sup>(٢)</sup>.

وكلّمَا ورد (عن الرجل) فالظاهر أنّه العسكري عليه السلام.

وكلّمَا ورد (عن صاحب الناحية) فالمراد منه القائم عليه السلام انتهى<sup>(٣)</sup>.

وقد يعبر عن الهادي عليه السلام (بالصادق)، كما عن مُحَمَّد بن أبي الصهبان و<sup>(٤)</sup>

(١) في الأصل: أبي الحسن، والصحيح ما أثبتناه من ب و ج و د.

(٢) تهذيب الأحكام ٣/ ٢٣٠.

(٣) نقد الرجال ٣١٦-٣١٧.

(٤) مُحَمَّد بن أبي الصهبان هو مُحَمَّد بن عبد الجبار، وعبد الجبار يكنى بأبي الصهبان أو الصهبان ويلقب بالشياني، قال الشيخ في الفهرست ص ١٧٤ مُحَمَّد بن أبي الصهبان واسم أبي الصهبان عبد الجبار. وفي رجاله ص ٤٤٨ مُحَمَّد بن أبي الصهبان عبد الجبار. وفي ص ٣٩١ مُحَمَّد بن عبد الجبار وهو ابن أبي الصهبان، قوي ثقة. وعده من أصحاب الجواد عليه السلام ص ٣٧٨، والهادي عليه السلام ص ٣٩١، والعسكري عليه السلام ص ٤٠١. فهما شخص واحد، فعطفه عليه بالواو إما من سهو القلم، أو أن الألف سقطت من واو (أو) فيكون عطف بياني أي مُحَمَّد بن أبي الصهبان أو مُحَمَّد بن عبد الجبار.

مُحَمَّد بن عبد الجبار، قال: كتبت إلى الصادق عليه السلام <sup>(١)</sup>.

ولا يعرف عند بعض مقامات الاشتباه إلا بملاحظة تاريخ مواليده الأئمة ووفياتهم <sup>(٢)</sup> وتاريخ الراوي، ولادة ووفاة.

أما تاريخ زمان الراوي فيعرف بما ذكره في تراجمهم، ورواية بعض عن بعض مَنْ عِلْمَ تاريخه.

ولنذكر جملةً وافيةً لبيان تحديد زمان المعصومين عليهم السلام واحداً بعد واحد، ليعمل عليه في مقام الحاجة.

أما النبي صلى الله عليه وآله [ فهو ] <sup>(٣)</sup> مُحَمَّد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم، كنيته أبو القاسم، والمشهور أنه ولد في مكة في اليوم السابع عشر من شهر ربيع الأول في عام الفيل، وصدع بالرسالة في اليوم السابع والعشرين من رجب، وله أربعون سنة، وقُبض بالمدينة مسموماً يوم الاثنين، ليلتين بقيتا من صفر سنة إحدى عشرة <sup>(٤)</sup> من الهجرة، وهو ابن ثلاث وستين سنة.

فيكون زمان مكته في المدينة ثلاث عشرة سنة <sup>(٥)</sup>.

(١) تهذيب الأحكام ٤/ ٦٣، الاستبصار ٢/ ٣٨.

(٢) في النسخ: تاريخ ولادة الأئمة ووفاتهم، والوجه ما أثبتناه.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) كذا في الأصل و ب و د: عشرة، وفي ج: عشر، والصحيح ما أثبتناه.

(٥) في الأصل و ب: ثلاث سنين، وكتب في الهامش (فيه نظر)، وفي ج: ثلاث سنين، وفي

د: بياض، والصحيح ما أثبتناه.

والصحيح أما زمان مكته في مكة فيكون ثلاث عشرة سنة. أو زمان مكته في المدينة فعشر سنين، كما أثبتناه.

وفي الكافي: أنه ولد وقبض<sup>(١)</sup> لاثنتي عشرة<sup>(٢)</sup> ليلة مضت من شهر ربيع الأول، وأن أمه حملت به في أيام التشريق<sup>(٣)</sup>.

قلتُ: قد أورد جملة من العلماء على ذلك إشكالاً، وهو أن أقل مدة الحمل ستة أشهر، وأكثرها لا يزيد على السنة عند علمائنا، وليس للنبي ﷺ خصوصية في الزيادة على ذلك أو القلة عنه، فمقتضى أن أمه حملت به في أيام التشريق، ووضعت في ربيع الأول، أن يكون زمان لبثه في بطن أمه، إما ثلاثة أشهر أو سنة وثلاثة أشهر؟.

وأجود الأجوبة<sup>(٤)</sup> عن هذا الإشكال: أن المراد بأيام التشريق غير الأيام المعروفة، بل كانت العرب في كل سنتين يحجّون في شهر، وسمي ذلك نسيئاً، كأن الشهر الذي حُج فيه في العام السابق قد نسيء<sup>(٥)</sup> وهو المراد بقوله تعالى: ﴿إنما النسيء زيادة في الكفر﴾<sup>(٦)</sup>.

وفي (جنات الخلود): أن ولادته في الثامن من الشهر المزبور على قول، وفي العاشر منه على قول آخر<sup>(٧)</sup>. وذكر ابن طاوس في كتاب (الإقبال): أن مُحَمَّد بن علي ابن بابويه ذكر في الجزء الرابع من كتاب (النبوة) في أواخره،

(١) في النسخ: قبض وولد، وكتب فوق ج: ولد وقبض، وهو الوجه.

(٢) في النسخ: لاثني عشر، والصحيح ما أثبتناه.

(٣) الكافي ١ / ٤٣٩.

(٤) في د: أجوبة.

(٥) في ج و د: نسي كذا.

(٦) سورة التوبة / آية ٣٧.

(٧) جنات الخلود ص ١٤، فارسي.

قد بينّا أن الحمل بسيدنا رسول الله ﷺ كان ليلة الجمعة لاثنتي عشرة<sup>(١)</sup> بقيت<sup>(٢)</sup> من مجمدي الآخرة<sup>(٣)</sup>.

وأما: أمير المؤمنين عليه السلام: ففي (التهذيب)، و(إرشاد) المفيد، أن ولادته في البيت الحرام، يوم الجمعة، لثلاث عشرة خلت من رجب، سنة ثلاثين من عام الفيل، وكانت وفاته عليه السلام بالكوفة ليلة الجمعة<sup>(٤)</sup>. وفي (الكافي)<sup>(٥)</sup> ليلة الأحد، لتسع ليال بقين من شهر رمضان، سنة أربعين من الهجرة، وله ثلاث وستون سنة<sup>(٦)</sup>، وأمه فاطمة بنت أسد بن هاشم.

وأما: الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام: وأبو طالب يسمّى بعبد مناف على ما في (الطالبيه)<sup>(٧)</sup>، وكنية الحسن عليه السلام: أبو محمّد، ولد بالمدينة ليلة النصف من [شهر] رمضان، سنة اثنتين من الهجرة<sup>(٨)</sup>؛ وفي (الإرشاد) سنة ثلاث<sup>(٩)</sup>، وقبض عليه السلام بالمدينة مسموماً سنة تسع وأربعين من الهجرة،

(١) في النسخ: لاثني عشر، والصحيح ما أثبتناه.

(٢) في الأصل وج ود: بقت، والأقرب ما أثبتناه من ب.

(٣) إقبال الأعمال ٣/ ١٦٢.

(٤) تهذيب الأحكام ٦/ ١٩، الإرشاد ١/ ٥.

(٥) في ج: (الكافي) ساقطة.

(٦) الكافي ١/ ٤٥٢.

(٧) المجدي في انساب الطالبيه ص ٧. أقول: وكان حق هذه الجملة أن تتبع بترجمة ولده أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام.

(٨) في الأصل وب: الهجر، وما أثبتناه من ج.

(٩) الإرشاد ٢/ ٥.

وله سبع وأربعون سنة<sup>(١)</sup>،<sup>(٢)</sup>.

وفي (الإرشاد): وقبض عليه سنة خمسين، وله ثمان وأربعون سنة<sup>(٣)</sup>،<sup>(٤)</sup>.

وعن العلامة المجلسي أنّ وفاته عليه كانت في آخر صفر<sup>(٥)</sup>، وقيل: السابع<sup>(٦)</sup>، وقيل: الثامن والعشرين<sup>(٧)</sup>،<sup>(٨)</sup>.

وأما: أبو عبد الله الحسين عليه: قتل العبرات وأسير الكربات، ففي (التهذيب): كانت ولادته بالمدينة في آخر شهر ربيع الأول، سنة ثلاث من الهجرة، وقبض عليه قتيلاً بالعراق يوم الجمعة، وقيل: الاثنين، وقيل: السبت، العاشر من المحرم بعد<sup>(٩)</sup> الزوال، سنة إحدى وستين من الهجرة، وله ثمان وخمسون سنة<sup>(١٠)</sup>؛ وفي (الكافي): وله سبع<sup>(١١)</sup> وخمسون

(١) في الأصل و ب و د: أربعون، وكتب فوق الأصل: أربعين ظ، كما في ج، والصحيح ما أثبتناه.

(٢) المقنعة ص ٤٦٥.

(٣) في النسخ: ثمانية وأربعون، وكتب فوق الأصل: أربعين ظ، والصحيح ما أثبتناه.

(٤) الإرشاد ١٥ / ٢.

(٥) بحار الأنوار ١٤٠ / ٤٤.

(٦) بحار الأنوار ٢١٠ / ٩٧.

(٧) في ج: العشرون.

(٨) مناقب آل أبي طالب ٣ / ١٩٢ قال: مضى عليه لليلتين بقيتا من صفر. وكذا في إعلام

الورى ٤٠٣ / ١.

(٩) في النسخ: قبل، وفي الأصل و ب: هامش (فيه نظر)، والصحيح ما أثبتناه.

(١٠) تهذيب الأحكام ٤١ / ٦.

(١١) في النسخ: تسع، وما أثبتناه من المصدر.

سنة<sup>(١)</sup>؛ وعن (الإرشاد): كانت ولادته عليه السلام لخمس ليال خلون من شعبان سنة أربع من الهجرة<sup>(٢)</sup>، فعلى هذا يكون زمان عمره سبعاً وخمسين<sup>(٣)</sup>، مع أنه ذكر زمان عمره وسنة وفاته كما ذكرنا، ولعله عدّ نصف السنة سنة كاملة.

وأما: علي بن الحسين زين العابدين عليه السلام: ففي (التهذيب) و(الإرشاد)، كان مولده بالمدينة، سنة ثمان وثلاثين<sup>(٤)</sup> من الهجرة، وقبض عليه السلام بالمدينة سنة خمس وتسعين، وله سبع وخمسون سنة<sup>(٥)</sup>.

وعن المجلسي: كانت وفاته في الثامن عشر من المحرم<sup>(٦)</sup>؛ وقال الشيخ: في الخامس والعشرين منه<sup>(٧)</sup>.

وقال في (التهذيب): في الحادي عشر، أو الثاني عشر.

قال في (نقد الرجال): كنيته أبو مُحَمَّد<sup>(٨)</sup>؛ وقاله<sup>(٩)</sup> الشيخ في

(١) الكافي ١/ ٤٦٣.

(٢) الإرشاد ٢/ ٢٧.

(٣) في النسخ: سبع وخمسون، والصحيح ما أثبتناه.

(٤) في الأصل و ب و ج: ثلاث وثلاثين، والصحيح ما أثبتناه من المصدر.

(٥) تهذيب الأحكام ٦/ ٧٧، الإرشاد ٢/ ١٣٧.

(٦) بحار الأنوار ٩٧/ ٢١٠.

(٧) مصباح التهجيد ص ٧٨٧.

(٨) نقد الرجال ٥/ ٣٢٠.

(٩) في النسخ: هكذا ورد قال الشيخ في رجاله وقيل أبو الحسن وأبو بكر). والظاهر هناك سقط في العبارة، فالتبس الأمر مما شوش العبارة تبعاً للمصدر، ما أثبتناه يرفع التشويش والالتباس. إذ لا يوجد في رجال الشيخ هاتان الكنيتان له عليه السلام سوى أنه أبو مُحَمَّد، ومن هنا ظهر السقط في العبارة، فحقها أن تكون (وقاله الشيخ...) لتعطف على =

(رجاله)<sup>(١)،(٢)</sup>.

وقيل: أبو الحسن، وقد<sup>(٣)</sup> قيل: أبو بكر<sup>(٤)</sup>، وأمه شاه زنان بنت يزددجرد كسرى.

قُلْتُ: ففي يوم وفاة علي عليه السلام كان عمره سبع سنين، وفي يوم وفاة الحسن عليه السلام سبع عشرة سنة<sup>(٥)</sup> وفي يوم قتل الحسين عليه السلام ثمانياً وعشرين<sup>(٦)</sup> سنة، ولهم خلاف في أنه الأكبر، أو علي بن الحسين عليه السلام الذي قتل مع أبيه. وأما: مُحَمَّد بن علي، أبو جعفر الباقر عليه السلام: ففي (الإرشاد) و(التهذيب): كان مولده عليه السلام بالمدينة سنة سبع وخمسين من الهجرة، وقبض عليه بها سنة أربع عشرة<sup>(٧)</sup> ومائة، وله سبع وخمسون سنة<sup>(٨)</sup>.

= ما قبلها من الكنى (أبو مُحَمَّد) كما في رجال الشيخ ص ١٠٧ فيستقيم الكلام، وتبقى الكُتبتان الأخيرتان على القيل، وهذا ما أثبتناه.

(١) في ج: هامش ظ الرجال.

(٢) رجال الطوسي ص ١٠٧.

(٣) في الأصل ب و د: (قد) ساقطة، وأثبتناها من ج.

(٤) عدة الرجال ١ / ٦٤ قال: والمشهور من كنيته أبو الحسن، ويكنى أيضاً بأبي مُحَمَّد، وربما كُني بأبي بكر.

(٥) في الأصل ب و ج: سبعة عشر سنة، والصحيح ما أثبتناه.

(٦) في الأصل و ج: ثمانية وعشرون، وفي ب: ثمانية وعشرين، وفي د: ثمانية وعشرين، والصحيح ما أثبتناه.

(٧) في النسخ: عشر، وما أثبتناه من المصدر.

(٨) الإرشاد ٢ / ١٥٨، التهذيب ٦ / ٧٧.

وقال المجلسي: كانت وفاته في سابع ذي الحجة<sup>(١)</sup>.

وفي (كشف الغمة): عن الجنابذي<sup>(٢)</sup>: أنَّ وفاته كانت سنة سبع وعشرة ومائة<sup>(٣)</sup> وهو ابن ثمان وسبعين سنة، وعن غيره: سنة ثمان عشرة ومائة<sup>(٤)</sup>، وقال أبو نعيم الفضل<sup>(٥)</sup>،<sup>(٦)</sup>: سنة أربع عشرة ومائة<sup>(٧)</sup>،<sup>(٨)</sup>.

قُلْتُ<sup>(٩)</sup>: وفي يوم قتل الحسين عليه السلام كان ابن أربع سنين، وفي يوم وفاة أبيه [ابن<sup>(١٠)</sup>] ثمان وثلاثين سنة، وأمّه أم عبد الله بنت الحسن عليه السلام.

(١) بحار الأنوار ٤٦/ ٢١٧ عن مصباح الكفعمي.

(٢) الحافظ أبو محمد عبد العزيز بن أبي نصر المبارك بن أبي القاسم محمود الجنابذي الأصل نسبة إلى كَناباد، البغدادى المولد والمسكن، الحنبلي، له مصنفات مفيدة، منها (معالم العترة النبوية العلية ومعارف أئمة اهل البيت الفاطمية العلوية)، ينقل عنه الاربلي كثيرا في كشف الغمة، توفي سنة ٦١١هـ.

(٣) في الأصل وج ود: سبع وعشرون ومائة، وفي ب: سبع وعشرين ومائة، والصحيح ما أثبتناه من المصدر.

(٤) في الأصل وب وج: ثمان عشر ومائة، والصحيح ما أثبتناه من د.

(٥) في الأصل وب ود: أبو نعيم بن الفضل، والصحيح ما أثبتناه من ج و المصدر.

(٦) وهو أبو نعيم الفضل بن دكين، ودكين لقب، واسمه عمرو بن حماد الملايين من موالى آل طلحة، من أهل الكوفة، حافظ، محدث، فقيه، قدم بغداد وحدث بها، وكان مزاحا ذا دعابة مع فقهه ودينه وأمانته، وقال عنه الذهبي: حافظ حجة إلا أنه يتشيع من غير غلو ولا سب؛ وهو من شيوخ البخاري، توفي سنة ٢١٩هـ.

(٧) في النسخ: أربع عشر ومائة، والصحيح ما أثبتناه.

(٨) كشف الغمة ٢/ ٣٣١-٣٣٢.

(٩) في ج (قلت) ساقطة في المتن، موجودة في الهامش.

(١٠) زيادة يقتضيها السياق.



وأما: أبو عبد الله جعفر بن مُحَمَّد الصادق عليه السلام: ففي (الكتابين): أنه ولد عليه السلام بالمدينة سنة ثلاثة<sup>(١)</sup> وثمانين، ومضى في شوال سنة ثمان وأربعين ومائة، وله خمس وستون سنة<sup>(٢)</sup>، أمه أم فروة بنت القاسم بن مُحَمَّد بن أبي بكر بن أبي قحافة؛ وفي (الكافي): أمها<sup>(٣)</sup> أسماء بنت عبد الرحمن بن أبي بكر<sup>(٤)</sup>.

وقال المجلسي: وفاته في شوال، وقيل: الخامس عشر من رجب<sup>(٥)</sup>.

وفي (كشف الغمة): الأظهر أن مولده<sup>(٦)</sup> سنة ثمانين<sup>(٧)</sup>.

ولا يخفى أنه كان يوم وفاة علي بن الحسين عليه السلام عمره [اثنتي عشرة سنة]<sup>(٨)</sup>، وفي يوم وفاة أبيه ابن سبع وعشرين سنة.

وأما: أبو الحسن، الذي يكنى أيضاً بأبي إبراهيم، وأبي مُحَمَّد، وأبي علي، موسى بن جعفر عليه السلام: ففي (الإرشاد): ولد عليه السلام سنة ثمان وعشرين ومائة<sup>(٩)</sup>؛

(١) في د: ثلاث.

(٢) التهذيب ٦/٧٨، الإرشاد ٢/١٧٩.

(٣) في النسخ: أمه، والصحيح ما أثبتناه من المصدر.

(٤) الكافي ١/٤٧٢.

(٥) بحار الأنوار ٤٧/ص ١ عن الدروس والمزار للشهيد الأول.

(٦) في الأصل وب: أن ولد، وما أثبتناه من ج ود.

(٧) كشف الغمة ٢/٣٦٨.

(٨) في النسخ: لم يذكر شيء، وحقه ما أثبتناه.

(٩) في الأصل وج ود: ثمان وعشرون ومائة، وما أثبتناه من ب، وقد كتب فوق ج، ومن

المصدر.

وفي (التهذيب): بالأبواء<sup>(١)</sup>؛ وفي (الكافي) قيل: أنه ولد سنة تسع وعشرين ومائة<sup>(٢)</sup>؛ وفي (الأول): قبض بيغداد في حبس السِندي بن شاهك (لعنه الله) لست خلون من رجب سنة ثلاثة<sup>(٣)</sup> وثمانين ومائة، وله خمس وخمسون<sup>(٤)</sup>، وفي (التهذيب): قتيلا بالسّم لست بقين من رجب<sup>(٥)</sup>. وعن المجلسي: أنه قبض عليه السلام في أواخر رجب<sup>(٦)</sup>.

ففي يوم وفاة أبيه كان ابن عشرين سنة، وأمه أم ولد يقال لها: حميدة البربرية.

وأما: أبو الحسن الرضا، ويكنى بأبي القاسم أيضا<sup>(٧)</sup> عليه السلام، ففي (الكتابين): ولد سنة ثمان وأربعين<sup>(٨)</sup> ومائة، وقبض عليه السلام بطوس في سناباد<sup>(٩)</sup>

(١) التهذيب ٦ / ٨١.

(٢) الكافي ١ / ٤٧٦.

(٣) في د: ثلاث.

(٤) الإرشاد ٢ / ٢١٥.

(٥) التهذيب ٦ / ٨١. والأبواء: موضع بين مكة والمدينة.

(٦) لم اعثر على نص هذا التاريخ لشهادة الإمام الكاظم عليه السلام للمجلسي ولا غيره، وربما أخذ لقرب الفترة الزمنية بين قول أنه توفي عليه السلام لست بقين من رجب، وقول لخمس بقين من رجب (بحار الأنوار ٤٨ / ص ٧ عن كشف الغمة) إلى آخر الشهر، فتأوله إلى أواخر رجب، وخصوصا أن لفظ (أواخر رجب) تسع آخر خمسة أيام، دون لفظ (آخر رجب) والتي لا تسع إلا آخر يومين ظاهرا.

(٧) أثبتناها من د.

(٨) في د: أربعون.

(٩) في النسخ: سنابان، وكتب في الأصل فوق النون (د ظ) وكذا في ج كتبت الكلمة، وهو =

من ارض خراسان، سنة ثلاثة ومائتين، وله خمس وخمسون سنة<sup>(١)</sup>؛ وزاد في (الإرشاد) في صفر<sup>(٢)</sup>، وقيل: في الرابع عشر منه<sup>(٣)</sup>؛ وعن الكفعمي: في السابع عشر<sup>(٤)</sup>، وقيل: في أواخره<sup>(٥)</sup>، وقيل: في الحادي عشر من ذي القعدة<sup>(٦)</sup>، وقيل: في الخامس والعشرين منه<sup>(٧)</sup>، وقيل: في السابع من شهر رمضان<sup>(٨)</sup>، وقيل: في أوله<sup>(٩)</sup>؛ وقال الصدوق: في الحادي والعشرين منه<sup>(١٠)</sup>، وقيل: في جمادى الأولى<sup>(١١)</sup>.

وفي (العيون): سمعت جماعة من أهل المدينة انه عليه السلام ولد بها يوم

= الصحيح على ما أثبتناه.

(١) التهذيب ٦/ ٨٣ الإرشاد ٢/ ٢٤٧.

(٢) الإرشاد ٢/ ٢٤٧.

(٣) العدد القوية ص ٢٧٦، بحار الأنوار ٤٩/ ٢٩٣ نقلا عن الطبرسي.

(٤) المصباح ص ٥١٠.

(٥) إعلام الوری ٢/ ٤١.

(٦) الدروس الشرعية ٢/ ١٤.

(٧) قال الشيخ المفيد في مسار الشيعة ص ٣٤: في الثالث والعشرين من ذي القعدة كانت

وفاة الرضا عليه السلام، وكذا في كتاب العدد القوية ص ٢٧٥، وأما ابن خلكان في وفيات

الأعيان ٣/ ٢٧٠ قال: وقيل ثالث عشر ذي القعدة، ولم اعثر على أن تاريخ وفاته في

الخامس والعشرين من ذي القعدة، وربما هذا من سهو القلم، أو تصحيف عن ذلك.

(٨) جامع المقال للطريحي ص ١٨٩.

(٩) بحار الأنوار ٤٩/ ٢٩٣ عن كتاب الدرر قال: في غرة شهر رمضان.

(١٠) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١/ ٢٧٤.

(١١) رجال النجاشي ص ١٠٠ ترجمة أحمد بن عامر قال: ومات الرضا عليه السلام بطوس سنة اثنتين

ومائتين يوم الثلاثاء لثمان عشرة خلون من جمادى الأولى.

الخميس، لإحدى عشرة<sup>(١)</sup> ليلة خلت من ربيع الأول، سنة ثلاثة وخمسين ومائة<sup>(٢)</sup>؛ وعن كمال الدين<sup>(٣)</sup>: في الحادي [عشر]<sup>(٤)</sup> من ذي الحجة من السنة المذكورة<sup>(٥)</sup>.

فعلى التاريخ: سنة ولادته عليه السلام، سنة وفاة الصادق عليه السلام، وكان عمره يوم وفاة أبيه خمساً وثلاثين<sup>(٦)</sup> سنة، وقد عرفت ان التفاوت بين تاريخي ولادته عليه السلام خمس سنين، وأمه أم ولد يقال لها: أم البنين.

وأما: أبو جعفر الثاني، مُحَمَّد الجواد عليه السلام: ففي (الكتابين): ولد عليه السلام بالمدينة في شهر رمضان، وقيل: في رجب سنة خمس وتسعين ومائة، وقبض عليه السلام ببغداد في ذي القعدة سنة عشرين ومائتين، وله خمس وعشرون سنة<sup>(٧)</sup>، وقيل: توفي عليه السلام في الحادي عشر من ذي القعدة<sup>(٨)</sup>، وقيل: في ذي الحجة<sup>(٩)</sup>؛

(١) في النسخ: لإحدى عشر، والصحيح ما أثبتناه.

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢/ ٢٨.

(٣) أي وعن (كمال الدين بن طلحة) الذي يروي عنه الاربلي في كشف الغمة.

وفي ج: كتب فوقها إكمال ظ، وفي د: (إكمال الدين...)، وهذا اشتباه واضح كما مر عليك، حيث لم يرد هذا في كتاب الصدوق (كمال الدين وتمام النعمة) قطعاً.

(٤) في الأصل و ب و د: (عشر) ساقطة، وفي ج كتب فوقها عشر ظ، وأثبتناها من المصدر.

(٥) كشف الغمة ٣/ ٥٣.

(٦) في الأصل و ج و د: خمس وثلاثون، وفي ب خمسا وثلاثين، والصحيح ما أثبتناه.

(٧) التهذيب ٦/ ٩٠، الإرشاد ٢/ ٢٧٣.

(٨) بحار الأنوار ٩٩/ ٢٥.

(٩) كشف الغمة ٣/ ١٣٦.

ونُقل من طريق المخالفين: في آخره<sup>(١)</sup>، وقيل: في الخامس منه<sup>(٢)</sup>؛ وأمه أم ولد يقال لها: الخيزران. وكان عمره يوم وفاة أبيه ثمانين سنين<sup>(٣)</sup>.

وأما: أبو الحسن الثالث، علي الهادي عليه السلام: [فقد<sup>(٤)</sup>] ولد بالمدينة منتصف ذي الحجة، سنة اثنتي عشرة ومائتين<sup>(٥)</sup>، وتوفي عليه السلام في سُرَّ مَنْ رَأَى سنة أربع وخمسين ومائتين، وله إحدى وأربعون<sup>(٦)</sup> سنة وسبعة أشهر<sup>(٧)</sup>؛ وفي (الكافي) أنه ولد في رجب سنة أربع عشرة ومائتين<sup>(٨)،(٩)</sup>، ومضى لأربع بقين من جمادى الآخرة<sup>(١٠)،(١١)</sup>.

وروي: أنه قبض عليه السلام في رجب<sup>(١٢)</sup>.

(١) كشف الغمة ٣/ ١٣٧، نقلا عن الحافظ عبد العزيز الجنازدي الحنبلي أنه قبض في بغداد في آخر ذي الحجة.

(٢) تاريخ مواليد الأئمة لابن الخشاب ص ٤٠، كشف الغمة ٣/ ١٣٧.

(٣) في الأصل و ب و ج: ثمان سنين، والوجه ما أثبتناه من د.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) في النسخ: اثني عشر ومائتين، والصحيح ما أثبتناه.

(٦) في الأصل و ب و ج: احد وأربعون، والصحيح ما أثبتناه.

(٧) انظر الإرشاد ٢/ ٢٩٧.

(٨) وفي الأصل و ب: أربع عشر ومائتين، وما أثبتناه من ج والمصدر.

(٩) في د: من قوله (وله إحدى وأربعون... أربع عشرة ومائتين) ساقطة.

(١٠) في الأصل و ج: الآخر، وفي ب: الأخرى، وما أثبتناه من المصدر.

(١١) الكافي ١/ ٤٩٧.

(١٢) الكافي ١/ ٤٩٧.

وقال المجلسي: كانت وفاته في يوم الاثنين ثالث رجب<sup>(١)</sup>. وفي رواية ابن الخشاب<sup>(٢)</sup>: في الخامس والعشرين من جمادى الآخرة<sup>(٣)</sup>. وفي رواية: في السابع والعشرين منه<sup>(٤)</sup>،<sup>(٥)</sup>.

وعلى التاريخ الأول<sup>(٦)</sup>: كان عمره يوم وفاة أبيه ثمانين سنين<sup>(٧)</sup>، وعلى التاريخ الثاني<sup>(٨)</sup>: ست سنين، وأمه أم ولد يقال لها: سُمانَة<sup>(٩)</sup>.

وأما: أبو مُحَمَّد الحسن العسكري، ففي (الكتابين): أنه ولد عليه السلام بالمدينة في ربيع الآخر، سنة اثنين وثلاثين ومائتين<sup>(١٠)</sup>.

(١) بحار الأنوار ٢٠٦/٥ عن الدروس للشهيد الأول.

(٢) ابن الخشاب هو أبو مُحَمَّد عبد الله بن أَحْمَد بن أَحْمَد بن عبد الله بن النصر ابن الخشاب البغدادي المحدث واللغوي والنحوي المتوفى سنة ٥٦٧ هـ له جملة مصنفات قيمة، منها مجموع في (تاريخ مواليد الأئمة ووفياتهم)، وقد أكثر النقل عنه الاربلي في كشف الغمة في تواريخ الأئمة عليه السلام.

(٣) تاريخ مواليد الأئمة ص ٤١.

(٤) في الأصل ب و د: منها، وما أثبتناه من ج وهو الأقرب.

(٥) مناقب آل أبي طالب ٥٠٥/٣ قال: وقيل يوم الاثنين ثلاث ليل بقين من جمادى الآخرة نصف النهار.

(٦) التاريخ الأول: ولد سنة اثنتي عشرة ومائتين.

(٧) في النسخ: ثمان، والصحيح ما أثبتناه.

(٨) التاريخ الثاني: ولد سنة أربع عشرة ومائتين.

(٩) في الأصل ب: سمانة، وما أثبتناه من ج وهو المشهور.

(١٠) التهذيب ٩٢/٦، الإرشاد ٣١٣/٢.

ففي يوم وفاة أبيه عليه السلام كان عمره اثنتين وعشرين<sup>(١)</sup> سنة، وقبض عليه السلام بسُر من رأى لثمان خلون من ربيع الأول، سنة ستين ومائتين، وله ثمان وعشرون سنة<sup>(٢)</sup>؛ وفي (كشف الغمة): كان مولده سنة إحدى وثلاثين ومائتين<sup>(٣)</sup>، وأمه أم ولد يقال لها: حديثه، أو ریحانة، أو حربية.

وأما: مُحَمَّد بن الحسن الحجة المنتظر عليه السلام: [فقد<sup>(٤)</sup>] ولديوم الجمعة لثمان خلون من شعبان، سنة خمس وخمسين ومائتين؛ وفي (الإرشاد): مولده عليه السلام النصف من شعبان. وكانت<sup>(٥)</sup> سنة يوم وفاة أبيه عليه السلام خمس سنين<sup>(٦)</sup>؛ وفي (كشف الغمة): مولده عليه السلام ثالث عشر من [شهر] رمضان، من سنة ثمان وخمسين ومائتين<sup>(٧)</sup>.

وكانت مدة غيبته<sup>(٨)</sup> الصُغرى ثمانياً وستين سنة<sup>(٩)</sup>، وأول غيبته<sup>(١٠)</sup> الكبرى سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة<sup>(١١)</sup>، سنة وفاة علي بن مُحَمَّد السَّمري،

(١) في الأصل وج د: اثنان وعشرون، وفي ب: اثنان وعشرين سنة، والصحيح ما أثبتناه.

(٢) الإرشاد ٢/ ٣١٣.

(٣) كشف الغمة ٣/ ١٩٦.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) في الأصل وب ج: كان، والصحيح ما أثبتناه.

(٦) الإرشاد ٢/ ٣٣٩.

(٧) كشف الغمة ٣/ ٢٣٤.

(٨) في ج: وكان مدة غيبه، وكتب فوق كان: كانت ظ، وفي الهامش: غيبته ظ.

(٩) في النسخ: ثمان وستين سنة، والصحيح ما أثبتناه.

(١٠) في هامش ج الغيبة.

(١١) إعلام الوری ص ٢٦٠.

ويقال: سنة تسع وعشرين وثلاثمائة<sup>(١)</sup>؛ وأمه: ریحانة، ويقال لها: نرجس، [ويقال لها: صقيل]<sup>(٢)</sup> ويقال لها: سوسن.

ووكيله عثمان بن سعيد العمريّ أبو عمرو<sup>(٣)</sup>، وهو أول من نصبه العسكري عليه السلام، ثمّ نصّ أبو عمرو على ابنه أبي جعفر محمد بن عثمان<sup>(٤)</sup>، ونص أيضاً الإمام العسكري عليه السلام [عليه]<sup>(٥)</sup>، فلما حضرت أبا جعفر محمد بن عثمان الوفاة واشتدّ حاله، حضر عنده<sup>(٦)</sup> جماعة<sup>(٧)</sup> من وجوه الشيعة، منهم أبو علي بن همام<sup>(٨)</sup>، وأبو عبد الله بن محمد

(١) الغيبة للطوسي ص ٣٩٤.

(٢) من المصدر.

(٣) أبو عمرو عثمان بن سعيد العمري، المعروف بالسمان أو الزيات، الأسدي جليل القدر ثقة، خدم الإمام الهادي عليه السلام وله إحدى عشرة سنة وله إليه عهد معروف، وكان وكيلاً عن الأئمة الثلاث الهادي والعسكري والمهدي عليهم السلام، وأول السفراء الأربعة عن صاحب الأمر (عجل الله فرجه)، توفي في بغداد ودفن بالجانب الغربي منها مما يلي سوق الهرج في الميدان، وقبره شاخص معروف، يزار وتبرك به الشيعة.

(٤) أبو جعفر محمد بن عثمان بن سعيد العمري، المعروف بالخلافي، الأسدي جليل القدر له منزلة عظيمة عند الطائفة كأبيه عثمان بن سعيد، خلف أباه بالسفارة عن صاحب الأمر (عجل الله فرجه) بأمره عليه السلام، توفي في بغداد سنة ٣٠٥ هـ ودفن بالجانب الشرقي منها في موضع كانت دوره ومنازله فيه، في شارع باب الكوفة، واليوم في بداية شارع الجمهورية، وقبره شاخص معروف يزار، وتبرك به الشيعة.

(٥) من المصدر.

(٦) في الأصل وج ود: حضرت عنده من وجوه، وفي ب: حضر عنده وجوه الشيعة، وما أثبتناه من المصدر.

(٧) في د: جماعة ساقطة.

(٨) أبو علي محمد بن همام بن سهيل الكاتب الاسكافي البغدادي، شيخ أصحابنا ومتقدميهم، =



الكاتب<sup>(١)</sup> [وأبو عبد الله الباقطاني]<sup>(٢)</sup>، وأبو سهل إسماعيل بن علي

= ثقة جليل القدر، له روايات كثيرة، توفي في بغداد سنة ٣٣٦ هـ.

(١) أبو عبد الله بن مُحَمَّد الكاتب لم أقف على اسمه، وقد عدّه العلامة في (الخلاصة) في الفائدة الخامسة من وجوه الشيعة وكبراءها الذين حضروا عند مُحَمَّد بن عثمان العمري الخلاني لما حضرته الوفاة وأوصى إلى الحسين بن روح النوبختي، كما نص عليه هذا الخبر، ومضمونه في كتاب الغيبة للطوسي ص ٣٧١، ولم اعثر على شيء عنه في غيره.

(٢) من المصدر، أبو عبد الله الباقطاني لم أقف على اسمه، وقد عدّه العلامة في (الخلاصة) في الفائدة الخامسة من وجوه الشيعة وكبراءها الذين حضروا عند عثمان العمري الخلاني لما حضرته الوفاة وأوصى إلى الحسين بن روح النوبختي، كما نص عليه هذا الخبر، ومضمونه في كتاب الغيبة للطوسي ص ٣٧١.

ونقل عنه خبرين أحببت أن اذكرهما لما فيهما، روى الكليني في الكافي ١/ ٥٢٥، عن علي بن مُحَمَّد قال: خرج نهي عن زيارة مقابر قريش والحير (أي الحائر)، فلما كان بعد أشهر دعا الوزير (أبو الفتح الفضل بن جعفر) الباقطاني فقال له: إلق بني الفرات (وهم رهط الوزير) والبرسيين وقل لهم لا يزورا [والوجه لا يُزُورُوا] مقابر قريش فقد أمر الخليفة أن يتفقد كل من زار فيقبض عليه. وروى أبو علي الطوسي في الأمالي ص ٣٢٦ - ٣٢٧ قال: أخبرنا ابن خشيش، عن مُحَمَّد بن عبد الله، قال: حدثني مُحَمَّد بن إبراهيم بن أبي السلاسل الأنباري الكاتب، قال: حدثني أبو عبد الله الباقطاني، قال: ضمنني عبيد الله بن يحيى بن خاقان إلى هارون المعري، وكان قائدا من قواد السلطان، أكتب له، وكان بدنه كله أبيض شديد البياض حتى يديه ورجليه [والوجه حتى يده ورجلاه] كانا كذلك، وكان وجهه أسود شديد السواد كأنه القير، وكان يتفقاً مع ذلك مدة [أي قيحاً] متنتة. قال: فلما آنس بي سألته عن سراد وجهه فأبى أن يخبرني، ثم أنه مرض مرضه الذي مات فيه، فقعدت فسألته، فرأيت أنه يحب أن يكتب عليه، فضمنت له الكتابان فحدثني، قال: وجهني المتوكل أنا والديزج لنبش قبر الحسين عليه السلام وإجراء الماء عليه، فلما عزمت على الخروج والمسير إلى الناحية رأيت رسول الله ﷺ في المنام، فقال: لا تخرج مع الديزج ولا تفعل ما أمرتم به في قبر الحسين. فلما أصبحنا جاءوا يستحثونني في المسير، فسرت معهم =

النوبختي<sup>(١)</sup> [وأبو عبد الله ابن الـوَجْنا]<sup>(٢)</sup>

= حتى وافينا كربلاء، وفعلنا ما أمرنا به المتوكل، فرأيت النبي ﷺ في المنام فقال: ألم أمرك  
إلا تخرج معهم ولا تفعل فعلهم، فلم تقبل حتى فعلت ما فعلوا؟ ! ثم لطمني وتفل في  
وجهي، فصار وجهي مسودا كما ترى، وجسمي على حالته الأولى.

(١) أبو سهل إسماعيل بن علي بن إسحاق النوبختي، ونوبخت أحد أجداد هذا البيت  
الكريم من الشيعة الإمامية، وهو من أجلاء متكلمي الإمامية وشيوخهم، ومن وجوه  
الشيعة وكبراءها، أدرك الإمام الحسن العسكري عليه السلام في وفاته، ورأى القائم (عج)،  
وتوفي سنة ٤٠٢ هـ، له مصنفات كثيرة ومحاججات عديدة وله احتجاج على (الحلاج)  
صار سببا لفضحه وخذلانه، وقد سئل: كيف صارت السفارة لأبي القاسم الحسين بن  
روح النوبختي دونك؟ فقال: هم أعلم وما اختاروه، ولكن أنا رجل القي الخصوم  
وأناظرهم.

(٢) من المصدر، أبو عبد الله ابن الـوَجْنا، لم أقف على اسمه، وقد عدّه العلامة في (الخلاصة)  
في الفائدة الخامسة من وجوه الشيعة وكبراءها الذين حضروا عند بن عثمان العمري  
الخلافي لما حضرته الوفاة وأوصى إلى الحسين بن روح النوبختي، كما نص عليه هذا الخبر،  
ومضمونه في كتاب الغيبة للطوسي ص ٣٧١.

وربما هو الحسن بن مُحَمَّد بن الـوَجْنا أبو مُحَمَّد النصيبي، مع احتمال تعدد الكنى، ممن  
وقف على بعض معاجز القائم عليه السلام، ويؤيده ما رواه الشيخ في الغيبة ص ٣١٥ - ٣١٧  
بسند عن الصفواني قال: وافى الحسن بن علي الـوَجْنا النصيبي [والظاهر انه الحسن  
بن مُحَمَّد بن الـوَجْنا النصيبي كما استظهره السيّد الخوئي في المعجم] سنة سبع وثلاثمائة  
ومعه مُحَمَّد بن الفضل الموصل، وكان رجلا شيعيا غير أنه ينكر وكالة أبي القاسم بن  
روح عليه السلام ويقول: إن هذه الأموال تخرج في غير حقوقها. فقال الحسن بن علي الـوَجْنا  
لِمُحَمَّد بن الفضل: يا ذا الرجل اتق الله فإن صحة وكالة أبي القاسم كصحة وكالة أبي  
جعفر مُحَمَّد بن عثمان العمري، وقد كانا نزلا ببغداد على الزاهر [موضعه اليوم قرب محلة  
الكسرة بين الأعظمية وباب المعظم]، وكنا حضرا للسلام عليهما، وكان قد حضر هناك  
شيخ لنا يقال له أبو الحسن بن ظفر وأبو القاسم بن الأزهر، فطال الخطاب بين مُحَمَّد بن

وغيرهم، من والوجوه<sup>(١)</sup> الأكابر، فقالوا له: إن حدث أمر فمن يكون مكانك؟.

فقال لهم: هذا أبو القاسم الحسين بن رُوح بن أبي بحر النوبختي<sup>(٢)</sup>،

= الفضل وبين الحسن [ بن علي، فقال مُحَمَّد بن الفضل للحسن]: من لي بصحة ما تقول وثبت وكالة الحسين بن روح؟. فقال الحسن بن علي الوجناء: آيين لك ذلك بدليل يثبت في نفسك، وكان مع مُحَمَّد بن الفضل دفتر كبير فيه ورق طلحي مجلد بأسود فيه حساباته (حسنااته)، فتناول الدفتر الحسن وقطع منه نصف ورقة كان فيه بياض، وقال لِمُحَمَّد بن الفضل: أبروالي قلما فبري قلما واتفقا على شئ بينهما لم أقف أنا عليه واطلع عليه أبا الحسن بن ظفر وتناول الحسن بن علي الوجناء القلم، وجعل يكتب ما اتفقا عليه في تلك الورقة بذلك القلم المبري بلا مداد، ولا يؤثر فيه حتى ملا الورقة. ثم ختمه وأعطاه لشيخ كان مع مُحَمَّد بن الفضل أسود يخدمه، وأنفذ بها إلى أبي القاسم الحسين بن روح ومعنا ابن الوجناء لم يبرح، وحضرت صلاة الظهر فصلينا هناك، ورجع الرسول فقال: قال لي: أمض فإن الجواب يجي، وقدمت المائدة فنحن في الأكل إذ ورد الجواب في تلك الورقة مكتوب بمداد عن فصل فصل، فلطم مُحَمَّد بن الفضل وجهه ولم يتهنأ بطعامه، وقال لابن الوجناء: قُمْ معي، فقام معه حتى دخل على أبي القاسم ابن روح عليه السلام وبقي يبكي ويقول: يا سيدي أقالك الله، فقال أبو القاسم: يغفر الله لنا ولك إن شاء الله.

(١) في النسخ: وجوه، وما أثبتناه من المصدر.

(٢) أبو القاسم الحسين بن روح بن أبي بحر النوبختي، من أجلاء أصحابنا، الثقة الأمين، عظيم المنزلة، ثالث السفراء لصاحب الأمر عليه السلام، أقامه أبو جعفر مُحَمَّد بن عثمان بعده بأمره (عجل الله فرجه)، قال أبو سهل النوبختي فيه: لو كان الحجة عليه السلام تحت ذيله وقُرض بالمقاريض ما كشف الذيل عنه. توفي في بغداد سنة ٣٢٦ هـ ودفن في الجانب الشرقي منها، في سوق العطارين المعروف الآن بسوق (الشورجة)، وقبره علم بارز، ومشهد مقصود تتبرك به الشيعة.

القائم مقامي، والسفير بينكم<sup>(١)</sup> وبين صاحب الأمر<sup>(٢)</sup> والوكيل، والثقة الأمين، فارجعوا في أموركم اليه، [وعولوا في مهماتكم عليه]<sup>(٣)</sup> فبذلك أمرت، وقد بَلَّغْتُ<sup>(٤)</sup>؛ ثم أوصى أبو القاسم ابن روح، إلى أبي الحسن علي بن مُحَمَّد السمري<sup>(٥)</sup>، فلما حضرته<sup>(٦)</sup> الوفاة سُئِلَ أن يوصي، فقال: لله أمر هو بالغه. ومات عليه السلام سنة تسع وعشرين وثلاثمائة<sup>(٧)</sup>.

(١) في النسخ: بيني، والصحيح ما أثبتناه من المصدر.

(٢) في النسخ: إمامي، وما أثبتناه من المصدر.

(٣) من المصدر.

(٤) في الأصل وب وج: فقد، وما أثبتناه من د والمصدر.

(٥) أبو الحسن علي بن مُحَمَّد السمري رابع السفراء وآخرهم، الثقة الأمين، عظيم المنزلة، جليل القدر، تولى السفارة بعد الحسين بن روح بوصية منه بأمر القائم (عجل الله فرجه)، وختمت به السفارة (الخاصة) والغيبة الصغرى بوصية له من صاحب الأمر عليه السلام: ولا توصي إلى أحد يقوم بعد وفاتك فقد وقعت الغيبة التامة... أي الكبرى، وبوفاته سنة ٣٢٩ هـ في بغداد - وتعرف بسنة تناثر النجوم لموت كثير من العلماء فيها - انتهت السفارة أو النيابة الخاصة عن القائم (عجل الله فرجه)، وبدأت الغيبة الكبرى وأصبح الأمر إلى الفقهاء العدول بما يعرف بالنيابة العامة لصاحب الأمر عليه السلام، وأوصى الإمام المهدي عليه السلام:... الا فمن ادعى المشاهدة [أي له] قبل خروج السفيناني والصيحة فهو كاذب مفتر)، ودفن أبو الحسن السمري في الجانب الغربي من بغداد مما يلي سوق السراجين المعروف الآن بسوق دانيال، وقبره لا يزال منارا معروفا، وعلمه بارزا، يزار ويقصد وتبرك به الشيعة.

(٦) في الأصل وب: احضرته، وما أثبتناه من ج و د والمصدر.

(٧) الخلاصة ص ٢٧٣.



## الباب الثالث

### في تحمل الحديث وطرق نقله

لا يشترط في التحمل الإسلام، والبلوغ، إجماعاً، بل يعتبر التمييز<sup>(١)</sup> خاصة، ولذا اتفق الناس في قبول رواية عبد الله بن عباس<sup>(٢)</sup>، وابن الزبير<sup>(٣)</sup>، والنعمان بن بشير<sup>(٤)</sup>.

ولا تحديد للتمييز<sup>(٥)</sup> بالعشر، أو الخمس، أو الأربع، كما توهمه

---

(١) في الأصل وب وج: التميز، والصحيح ما أثبتناه من د.

(٢) عبد الله بن العباس بن عبد المطلب الهاشمي القرشي، ولد قبل هجرة رسول الله ﷺ

بثلاث سنين، وكان عند وفاته ابن ثلاث عشرة سنة، وروي عنه: توفي رسول الله ﷺ

وأنا ابن عشر سنين، وفي رواية: ابن خمس عشرة سنة مختون، وهي الأقرب، ودعا له

رسول الله ﷺ بالحكمة والعلم. وكان يقال له: حبر الأمة وبحرها وترجمان القرآن.

(٣) عبد الله بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد القرشي، ولد سنة اثنتين من الهجرة وقيل

ولد في السنة الأولى، وهو أول مولود في الإسلام من المهاجرين بالمدينة.

(٤) النعمان بن بشير بن سعد من بني الحارث الأنصاري، ولد سنة اثنتين من الهجرة، وأدرك

من حياة رسول الله ﷺ ثمانين سنين، وكان أول مولود ولد للأنصار بعد هجرة رسول

الله ﷺ إلى المدينة.

(٥) في الأصل وج: للتمييز، والصحيح ما أثبتناه من ب و د.

بعض<sup>(١)</sup>، بل المدار على حصول التمييز<sup>(٢)</sup>، وهو يختلف باختلاف الأشخاص، والأزمان، والأحوال.

فإذا عرفت ذلك فاعلم أن للتحميل طرقاً ثمانية<sup>(٣)</sup>:

الأول: السماع من الشيخ، من لفظ، أو من كتاب:

وهذا الطريق ارفع طرق التحمل، لأن الشيخ اعرف بالتأدية، والسماع افرغ قلباً، وأجمع حواس<sup>(٤)</sup>.

ولعل الثاني منه، وهو القراءة من الكتاب، اضبط، فيرجح على غيره عند التعارض.

والذي يظهر منه<sup>(٥)</sup> (السماع) قول الراوي: (حدثنا)، و(أخبرنا)، و(أنبأنا)، و(نبأنا)، و(قال لنا)، و(سمعتة يقول)، و(ذكر لنا).

وقيل: الأول أعلى، ثم الثاني، ثم الثالث، وما بعده، وأدنى الكل: (قال فلان)، و(حدث فلان)، أو (ذكر - من غير أن يذكر - لي أو لنا)<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر مقدمة ابن الصلاح ص ٩٧-٩٨، شرح البداية في علم الدراية ص ٨٨.

(٢) في الأصل وج: التميز، والصحيح ما أثبتناه من ب و د.

(٣) قال المامقاني في مقباس الهداية ٣/ ٦٥، وهي (أي طرق التحميل) سبعة عند جمع، وثمانية عند آخرين من دون نزاع معنوي، فان من عدّها سبعة أدرج الوصية في الإِعلام وذيله بها، ومن عدّها ثمانية (كالمصنف) عدّ الوصية قسماً مستقلاً.

(٤) في الأصل و ب وج: أجمع حواسا، والصحيح ما أثبتناه.

(٥) في د: من.

(٦) انظر شرح البداية في علم الدراية ص ٩٠-٩١.

وقيل: شاع بعد الصدر الأول تخصيص (أخبرنا) بالقراءة على الشيخ، و(أنبأنا) و(نبأنا) بالإجازة<sup>(١)</sup>.

وقيل: إن (حدثنا) و(أخبرنا) أرفع من سمعت، إذ ليس في سمعت دلالة على أن الشيخ أداه اليه<sup>(٢)</sup>.

### الثاني: القراءة على الشيخ:

كما يقال: (قرأت على فلان)، وَسَمَّاهُ<sup>(٣)</sup> أهل الحديث (عَرْضاً)، من حيث أَنَّهُ يُعْرَضُ على الشيخ، ولا فرق على الظاهر بين أن يكون الراوي هو القارئ على الشيخ، أو قَرَأَهُ غيره، من حفظ، أو كتاب، وهو سامع، والشيخ امسك أصله، أو ثقة ذو بصيرة غيره.

وتَحْتَمِلُ بعض ترجيح هذا الطريق على الأول، لأن الشيخ أَوْعَى للسمع<sup>(٤)</sup>، وقيل بترجيح السماع<sup>(٥)</sup>؛ وقيل بالتساوي<sup>(٦)</sup>.

والحق الأخير، لأن المقصود إذعان الشيخ به، وهو حاصل في

(١) وصول الأخبار ص ١٣٢.

(٢) انظر مقدمة ابن الصلاح ص ٩٩، شرح البداية في علم الدراية ص ٩٠.

(٣) في النسخ: وسموه، والصحيح ما أثبتناه.

(٤) كما عن أبي حنيفة وابن أبي ذئب، وروي عن مالك، انظر مقدمة ابن الصلاح ص ١٠٠، وشرح البداية في علم الدراية ص ٩٢.

(٥) وهذا مذهب جمهور أهل المشرق، انظر مقدمة ابن الصلاح ص ١٠٠، وشرح البداية في علم الدراية ص ٩٢.

(٦) وهذا مذهب معظم علماء الحجاز والكوفة ومذهب مالك وأصحابه وأشيائهم من علماء المدينة وغيرهم، انظر مقدمة ابن الصلاح ص ١٠٠، وشرح البداية في علم الدراية ص ٩٢.



المقامين.

ولا فرق عند أهل العُرف بين الخبرين، وقد ورد به الحديث عن ابن عباس، أن النبي ﷺ قال: قِرَاءَتُكَ عَلَى الْعَالَمِ، وَقِرَاءَتُهُ عَلَيْكَ سَوَاءٌ<sup>(١)</sup>. ومع ذلك لا يجوز للراوي أن يبدل كلمة (قَرَأْتُ عَلَيْهِ) مثلاً بـ(سَمِعْتُ)، مع عدم القرينة لاستلزامه الكذب.

ولا يشترط في الراوي رؤية الشيخ، بل لو علم به بسماع صوته، أو غيره، أو أخبره ثقة، جاز له أن يقول: (قَرَأْتُ عَلَيْهِ)، على إشكال في الأخير، لظهور الإخبار المطلق في الإخبار عن الأمر القطعي.

ويجوز السماع حال كتابة الحديث إن اطمأنَّ بأنه لا يفوته شيء، كما عليه الصدر الأول<sup>(٢)</sup>، وقيل: لا يجوز السماع، بتقريب أن السماع مع الكتابة لا يُطْمَأَنُّ به عادة<sup>(٣)</sup>.

---

(١) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص ٣٠٠، وفيه قول عن ابن عباس، ولم يروها عن النبي ﷺ. ورواها الخطيب فيه أيضاً ص ٢٩٨ عن علي بن الحسين ﷺ وزاد فيها: إذا أقر لك به.

(٢) وصول الأخبار ص ١٣٣.

(٣) وصول الأخبار ص ١٣٣.

فَرَع:

عن أكثر المحققين عدم جواز الرواية عن الشيخ مع الواسطة بإسقاطها، وإن كان مجلس الإماء عظيمًا عامًا<sup>(١)</sup>، وقيل بالجواز<sup>(٢)</sup>، وقيل به إن كان الواسطة وهو المبلغ ثقة<sup>(٣)</sup>.

الثالث: الإجازة:

عن<sup>(٤)</sup> أبي<sup>(٥)</sup> الحسين بن فارس<sup>(٦)</sup> أنها مأخوذة من جواز الماء الذي تسقاه الماشية أو الزرع، تقول<sup>(٧)</sup>: استجزت فأجازني إذا سقاك ماء لماشيتك أو أرضك<sup>(٨)</sup>. وكذلك طالب العلم يستجيزُ العالمَ علمه فيُجيزُهُ. والإجازة على أنحاء:

(١) انظر مقدمة ابن الصلاح ص ١٠٤، شرح البداية في علم الدراية ص ٩٦، وصول الأخبار ص ١٣٤.

(٢) شرح البداية في علم الدراية ص ٩٦.

(٣) شرح البداية في علم الدراية ص ٩٦، وصول الأخبار ص ١٣٤.

(٤) في ب: فعن الحسين.

(٥) في النسخ: (أبي) ساقطة.

(٦) أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن حبيب الرازي، عالم، لُغَوِي، وأديب، له ما

يقارب ٤٥ مصنفًا، منها (معجم مقاييس اللغة)، توفي سنة ٣٩٥ هـ في مدينة الري ودفن

فيها مقابل مشهد قاضي القضاة أبي الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني.

(٧) في ج: يقول.

(٨) معجم مقاييس اللغة ص ٢١٣ مادة جوز.

منها: أن يُجيز معيناً لمعين، كأجزتك كتابي المخصوص، أو ما اشتمل عليه الفهرست، وهو أعلى أفراد الإجازة، سيما لو قارنت المناولة، كأن يقرأ من أول المُجاز حديثاً، ومن وسطه حديثاً، ومن آخره حديثاً، ثم يُجيزه الجميع؛ فقد ورد الأمر به عن الصادق عليه السلام<sup>(١)</sup>، فقد روي بسند متصل عن عبد الله بن سنان قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: يَحْيِيْنِي الْقَوْمُ فَيَسْمَعُونَ مِنِّي حَدِيثَكُمْ فَاضْجُرْ، فَلَا أَقْوَى، قال: أقرأ عليهم من أوله حديثاً، ومن وسطه حديثاً، ومن آخره حديثاً<sup>(٢)</sup>،<sup>(٣)</sup>.

ولا خلاف لهم على الظاهر في جواز نقل الخبر بالإجازة، وجواز التعويل عليه بين الخاصة والعامة، إذا كان مقروناً بالمناولة أو القراءة، وفي المجرد عنها خلاف، قيل: أنه كالمرسل<sup>(٤)</sup>، ولعل المنشأ في الخلاف الرواية المتقدمة.

ومنها: أن يجيز لمعين غير<sup>(٥)</sup> معين، كأجزتك مسموعاتي، وهذا أقرب إلى الخلاف من الصورة المتقدمة، والجمهور جَوَّزُوا الرواية في ما ثبت أنه من مسموعاته<sup>(٦)</sup>، ووجه العدم أن ذلك بعيد عن الإذن، لعدم انضباط المجاز.

(١) في ج: المعصوم عليه السلام، والأقرب ما أثبتناه.

(٢) في د: (ومن آخره حديثاً) ساقطة.

(٣) الكافي ٥٢/١.

(٤) وصول الأخيار ص ١٣٥.

(٥) في الأصل: الخط غير واضح، وهو أقرب لما أثبتناه من ب وج ود.

(٦) وصول الأخيار ص ١٣٥.

ومنها: أن يُجيز لغير معين معيناً، كأجزت هذا الكتاب لكل احد، أو لمن أدرك جزءاً<sup>(١)</sup> من زماني، والخلاف فيه أيضاً كما سبق.

ومنها: إجازة غير معين لغير معين، كأجزت لكل احد مسموعاتي، ومنه أجزت لمن يشاء أن يروي.

ومنها: إجازة المعدوم، كالإجازة لمن سيولد، أو من فلان، فالظاهر عدم جواز التعويل عليه في الإجازة، واحتمل بعضهم جوازه إن انضم إلى الموجود، كأجزت لك ولمن سيولد أو منك<sup>(٢)</sup>.

والحق عدم الفرق، لأن المانع في المقامين على حد سواء، قيل: قد وقع الأخير من جماعة من العلماء<sup>(٣)</sup>.

وهل تجوز الإجازة لغير المميز من الصبيان والمجانين؟

يظهر من عمل بعضهم كابن طاوس جواز ذلك، حيث أجاز لولده غياث الدين، واستجاز الشهيد من مشايخ العراق لولده<sup>(٤)</sup>.

(١) في ب: جزء.

(٢) انظر مقدمة ابن الصلاح ص ١٠٩، شرح البداية في علم الدراية ص ١٠١.

(٣) وصول الأختار ص ١٣٥، كما يظهر من طلب الشهيد الأول من شيخه السيد تاج الدين ابن معية الإجازة له ولأولاده ولجميع المسلمين ممن أدرك جزءاً من حياته جميع مروياته، فأجازهم ذلك بخطه.

(٤) شرح البداية في علم الدراية ص ١٠٢، قال: وقد رأيت بخط جماعة من فضلائنا بالإجازة لأبنائهم عند ولادتهم مع تاريخ ولادتهم، منهم السيد جمال الدين بن طاوس لولده غياث الدين، وشيخنا الشهيد استجاز من أكثر مشايخه بالعراق ولأولاده الذين ولدوا بالشام قريباً من ولادتهم وعندي الآن خطوطهم لهم بالإجازة.

والحق في المقام أن الإجازة تدور مدار الإذن في الرواية، فحيثما صح الإذن والرضا بالرواية كان إجازة، فأن اليُمنَ والبركة الحاصلة من الإجازة حاصلة أيضاً للصبي، وإن لم يدرك حال الإجازة وتأخر زمان علمه به، فإن تقارن زمان فهم الإجازة مع الإجازة، ليس شرطاً، ضرورة أنه ليس من العقود اللازمة.

ومنها: الإجازة قبل أن يتحمل المجيز، فهي باطلة قطعاً، ضرورة أنه كالإذن فيما لا يملك وجه النظر بالملك ثبوت اختصاص للمُتحمّل دون غيره، فلا بد للمجيز من اختصاص كاختصاص<sup>(١)</sup> المالك.

وهل تجوز<sup>(٢)</sup> الإجازة في ما أُجيز له قبل أن يرويه؟

الظاهر: لا، إن أراد بها الإجازة في الرواية عنه، إذ المفروض عدم روايته، فكيف يُروى عنه ما لم يروه؟ ولا تجوز<sup>(٣)</sup> أيضاً الإجازة عن المجيز الأول، لعدم دلالة اللفظ عليه.

وهل تجوز الإجازة بأن يقول أجزتُ لك في ما يصح عندك من روايتي؟

قيل: يقتصر في ذلك على ما صحّ عنده قبل الإجازة، نظراً إلى أن ذلك كالتعليق، فكما أنه لا تصح<sup>(٤)</sup> الإجازة بأن يقول: أجزتُ لك إن جاء زيد،

(١) في د: (كاختصاص) ساقطة.

(٢) في ج: يجوز.

(٣) في ج: ولا يجوز.

(٤) في ج: لا يصح.

فكذا هنا.

والحق جوازه، إذ القياس باطل، سيما مع الفرق، وإن المراد بها الإجازة في ما هو صحيح عنده فعلاً أو قوة، وإن الذي يصح عنده معيّن في الواقع.

ومنها: إجازة المجاز فيه، كأجزت<sup>(١)</sup> مجازاتي، قيل: بالمنع<sup>(٢)</sup>، والظاهر: الجواز لعدم الدليل على المنع.

### تنبيه:

قيل ينبغي للمجيز<sup>(٣)</sup> أمران:

أحدهما: التلّفظ لمن أجاز كتابة، ومنع بعضهم من الاقتصار على الكتابة، لأنها ليست إخباراً<sup>(٤)</sup>.

والحقّ الجواز، لأن الضابط في الإجازة الإذن، وهو حاصل بالكتابة<sup>(٥)</sup>.

وثانيهما: ينبغي أن يعلم المجيز بما أجاز فيه، وأن يختار للأجازة من

(١) في النسخ: كأجزت، وكتب فوق الأصل: كأستجزت، والصحيح ما أثبتناه.

(٢) وصول الأخيار ص ١٣٦.

(٣) في الأصل وج ود: للمجيز، وكتب فوقها: للمستجيز، وكذا في ب: للمجيز، وفي

الهامش للمستجيز خ ل، والصحيح ما أثبتناه.

(٤) وصول الأخيار ص ١٣٦.

(٥) في النسخ: وهي حاصلة، والأقرب ما أثبتناه.

هو من أهل العلم، والصلاحيّة للفهم والرواية، وعن بعضهم: اشتراط ذلك<sup>(١)</sup>، وليس بشيء، لعدم الدليل.

نعم، يحرم إجازة من يُضِلُّ الناس برواية ما لا تليق روايته لبعض الناس.

وأما: العدالة: فلا دليل على اعتبارها أيضاً، ولعل العدل يرجح على غيره لو دار الأمر بينهما، لأن العدل ابلغ في حفظ الأخبار، وأكثر فائدة، وأقرب إلى ما هو المقصود من نقل الأخبار، وإن لم تخل<sup>(٢)</sup> الأخبار الضعيفة من الفائدة، التي منها الترجيح لبعض الأخبار على بعض، للتأييد، وحصول الاستفاضة، والتواتر، واحتفافها<sup>(٣)</sup> بالقرائن، وغير ذلك.

### الرابع: المناولة:

فقسم منها ما قدّمناه<sup>(٤)</sup>.

وقسم آخر: أن يناوله الكتاب ويقول: (هذا [من] مسموعاتي فاروها عني) من غير أن يقرأ من أوله حديثاً، ومن وسطه، ومن آخره<sup>(٥)</sup> وهذه المناولة محفوفة بالإجازة أيضاً.

وقسم آخر يسمّى: (عرض المناولة) وهو أن يسلم المستجيز الكتاب

(١) وصول الأخيار ص ١٣٨.

(٢) في ب: لم تخلو.

(٣) في د: واحتفافها.

(٤) كما مرّ في الإجازة.

(٥) في الأصل وب: آخر، وما أثبتناه من ج.

إلى المجيز، فيتأمل فيه<sup>(١)</sup>، فيرده<sup>(٢)</sup> عليه، ويقول: (اروه عني).

وهذه الأقسام فوق الإجازة، ودون السماع، كالقسم الآخر الذي هو أن يناوله المجيز فيسترده منه، ولعله دون الأقسام السابقة.

وأهل الحديث يرون لهذا القسم أيضاً مزية على الإجازة المجردة، دون القسم الآخر الذي هو أن يناول المستجيز الكتاب، فيطلب منه أن يناوله ويميزه فيه؟، فيجيبه<sup>(٣)</sup> إلى ذلك، من غير نظر فيه، ليعلم الصحيح من السقيم، فانه غير جائز، فيكون مما لا يُعْبَأُ به، فلا يقاس بالإجازة المجردة.

نعم، لو قال: حَدَّثَ عني بما فيه<sup>(٤)</sup> من الصحيح، كان جائزاً، وكذا لو تجردت المناولة عن الإجازة، كأن يناوله مقتصراً على أن هذا سماعي، وقيل: لا تجوز الرواية بها<sup>(٥)</sup>.

والحق الجواز، سبباً لو كان الدفع دالاً على الإذن في الرواية عنه، ويدل على ذلك، ما رواه مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَمْرِو الْحَلَالِ، قَالَ: قُلْتُ: لِأَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام: الرَّجُلُ مِنْ أَصْحَابِنَا يَعْطِينِي الْكِتَابَ وَلَا يَقُولُ: (اروه عني)، يَجُوزُ لِي أَنْ أُرْوِيَ عَنْهُ؟

(١) في النسخ: فتأمل فيه، والوجه ما أثبتناه.

(٢) في الأصل وب: فرده، وفي ج، وهامش الأصل: ظ فيرده، وهو الوجه.

(٣) في ج: فيحه، كذا بلا نقط.

(٤) في الأصل وب و د: مما فيه، وكتب فوقها بما فيه، وهو الأقرب كما في ج.

(٥) شرح البداية في علم الدراية ص ١٠٦.



قال: فقال: إذا علمت أن الكتاب له فاروه عنه<sup>(١)</sup>.

وعلى كل حال، لا يجوز التعبير (بحدّثنا)، و(أخبرنا) لمن يروي مناولة، أو إجازة، خلافاً للمحكي عن جماعة<sup>(٢)</sup>، وعن بعض المتأخرين: إنه اصطلاح في الرواية إجازة<sup>(٣)</sup> لفظة: أنبأني<sup>(٤)</sup>.

### الخامس: الإِغْلَام:

وهو أن يُخْبَرَ أَنَّ هذا الحديث أو الكتاب روايته وسماعه، وفي جواز الرواية أقوال، ثالثها الجواز إن لم يَنْهَ عنه<sup>(٥)</sup>، ويمكن الاستدلال عليه بالخبر المتقدم آنفاً<sup>(٦)</sup>، وما سيأتي عن الباقر عليه السلام من الخبر الدال على جواز الرواية وجادة<sup>(٧)</sup>.

(١) الكافي ١/ ٥٢.

(٢) انظر مقدمة ابن الصلاح ص ١١٤، شرح البداية في علم الدراية ص ١٠٧، وصول الأختيار ص ١٤٠.

(٣) في ب: (إجازة) ساقطة.

(٤) انظر شرح البداية في علم الدراية ص ١٠٧، وصول الأختيار ص ١٤١.

(٥) انظر مقدمة ابن الصلاح ص ١١٦، شرح البداية في علم الدراية ص ١٠٩ - ١١٠، أما القول الأول: اوجب الكل العمل به إذا صح سنده. والقول الثاني: منعها بعضهم لعدم وجود ما يحصل به الإذن ومنع الإشعار به بخلاف الكتابة.

(٦) ما رواه مُحَمَّد بن يعقوب في الكافي ١/ ٥٢، فيه.. قال عليه السلام إذا علمت أن الكتاب له فاروه عنه.

(٧) الكافي ١/ ٥٢.. روى عن مُحَمَّد بن الحسن بن أبي خالد شنيولة قال: قلت لأبي جعفر الثاني عليه السلام: جعلت فداك إن مشايخنا رووا عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام وكانت التقية شديدة فكتبوا كتبهم فلم ترو عنهم فلما ماتوا صارت الكتب إلينا. فقال: حدثوا بها، =

اللهم إلا أن يقال بالفرق بين كتابة الكتب التي بنائها على الترخيص العام، وبين غيرها<sup>(١)</sup>، لكن يظهر منه أن المدار على تحقق كون الرواية من الذي أريد الرواية عنه.

### السادس: الوصية:

وهو أن يوصي عند سفره أو موته، بأن يروي فلان كتابه بعد الموت. منع بعضهم الرواية بهذه الإجازة، تعويلاً على أن الإجازة تبطل بالموت، لأنها إذن<sup>(٢)</sup>، والإذن لا يبقى بعد الموت، ولذا تبطل العقود الجائزة، التي مدارها الإذن، كالوديعة والعارية والوكالة ونحوها بموت الآذن أو المأذون.

وقيل: تجوز الرواية<sup>(٣)</sup>، لما تقدم من أن الرواية معلومة الراوي<sup>(٤)</sup> فيدل على الجواز، قوله عليه السلام: إذا علمت أن الكتاب<sup>(٥)</sup> له فاروه عنه<sup>(٦)</sup>. وإن

= فإنها حق.

(١) في الأصل: (الترخيص العام... بياض... غيره)، وفي ب: (الترخيص العام وبين غيرها)، بلا بياض، وكذا في ج: ولكن بدل غيرها غيره، وفي د: (الترخيص العام وغيره)، وما أثبتناه هو الأقرب.

(٢) انظر مقدمة ابن الصلاح ص ١١٧، شرح البداية في علم الدراية ص ١١٠، وصول الأخيار ص ١٤٣.

(٣) انظر وصول الأخيار ص ١٤٣.

(٤) في الأصل و ب: معلومية الرواي، وكتب فوقها الراوي ظ، وهو الصحيح كما في ج و د.

(٥) في ب: الكتابة له.

(٦) الكافي ١/ ٥٢.

بطلت الإجازة.

مَعَ أَنَّ لَنَا أَنْ نَقُولَ: إِنَّ الْمَقْصُودَ فِي الْإِجَازَةِ الْيُمْنُ وَالْبَرَكَةُ الْحَاصِلَةُ بِنَفْسِ الشَّيْخِ، وَلِذَا مَا كَانُوا يَسْتَجِيزُونَ إِلَّا مِنَ الْمَشَايِخِ الْكِبَارِ الَّذِينَ حَازُوا<sup>(١)</sup> الْمَلَكَاتِ الْقُدْسِيَّةَ، وَلِذَا تَرَاهُمْ<sup>(٢)</sup> يَجْعَلُونَ كُونَ الرَّجُلِ مِنْ مَشَايِخِ الْإِجَازَةِ مِنْ أَمَارَاتِ التَّوْثِيقِ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ الْيُمْنَ وَالْبَرَكَةَ الْحَاصِلَةَ بِهَا لَا تَذْهَبُ بِالْمَوْتِ كَمَا لَا يَخْفَى.

### السابع: المكاتب:

وهي أن يكتب المجيز رواياته للمُستجيز، سواء أجازاه مع ذلك أو لم يجزه، فهي بحكم المناولة المجردة أو المحفوفة بالإجازة.

قيل: لا تجوز الرواية بذلك لعدم العبرة بالقرطاس، وتشابه الخطوط بعضها ببعض، وأن الإجازة لفظي، والكتابة ليست لفظاً<sup>(٣)</sup>.

قلنا: الحق جواز الرواية بذلك إن أوجب علماً أو ظناً معتبراً، وحصول اليُمْن والبركة بهذه الإجازة، ولذا ترى [أنه]<sup>(٤)</sup> يوجد في كلماتهم نحو كَتَبَ إِلَيَّ فلان، قال: حدثنا فلان، ومعمول به عندهم ومعدود من المتصل.

ثم إن الكتابة المجردة عن التصريح بالإجازة إن كان معها ما يُشعرُ

(١) في د: جازوا.

(٢) في الأصل: ولنا انهم، وكتب فوقها لذا تراهم، وأدرجت في ب، وفي ج ود: ولذا انهم، وفي الثانية كتب فوقها لذا تراهم (بخط غير واضح)، والأقرب ما أثبتناه.

(٣) انظر شرح البداية في علم الدراية ص ١٠٨، وصول الأخيار ص ١٤١.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

بِالِإِذْنِ، مِنْ فَعَلَ أَوْ شَاهَدَ حَالٌ، تَرْتَّبَ عَلَيْهِ مَا يَتَرْتَّبُ<sup>(١)</sup> عَلَى الْإِجَازَةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، فَجَوَازُ الرِّوَايَةِ إِنَّمَا هُوَ لِلْعَلَمِ بِكَوْنِ الرِّوَايَةِ قَدْ صَدَرَتْ مِنْهُ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْوِجَادَةِ، الَّتِي لَيْسَتْ الضَّابِطَةُ فِيهَا إِلَّا الْاعْتِمَادُ عَلَى الْكُتُبِ وَالْمَرْسُومَاتِ الَّتِي قَامَتِ السَّيْرَةُ الْقِطْعِيَّةُ عَلَى الْاعْتِمَادِ بِهَا فِي النُّصُوصِ وَالْفَتَاوَى.

وَأَيْضاً: لَا فَرْقَ بَيْنَ نَقْلِ الْكَلَامِ عَنِ الْإِمَامِ أَوِ الرَّوَايِ، فَكَمَا أَنَّ أَصْحَابَ الْأُئِمَّةِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَكْتُبُونَ إِلَيْهِمْ عَلَيْهِ السَّلَامُ السُّؤَالَ، فَيَأْتِيهِمُ الْجَوَابُ مَكْتُوباً أَيْضاً، وَكَثُرَ ذَلِكَ بَحِثٌ بَلَغَ إِلَى حَدِّ التَّوَاتُرِ، وَبَطَلَ احْتِمَالُ مَدْخَلِيَّةِ خُصُوصِيَّةِ<sup>(٢)</sup> الْمَقَامِ، وَصَارَ جَوَازُ الرِّوَايَةِ عَنِ الْإِمَامِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِذَلِكَ مِنَ الْمَعْلُومَاتِ؛ فَلْتَكُنِ الرِّوَايَةُ عَنْ غَيْرِ الْإِمَامِ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَذَلِكَ أَيْضاً.

نَعَمْ، يُرْجَحُ مَا رَوَى عَنِ السَّمَاعِ، عَلَى مَا رُوِيَ كِتَابَةً، مِنْ حَيْثُ زِيَادَةُ الْاعْتِمَادِ فِي الْإِتِّصَالِ فِي مَا رَوَى عَنْ مَشَافَهَةِ وَسَمَاعٍ، وَيَجِبُ عَلَى الرَّوَايِ التَّصْرِيحُ بِالْكِتَابَةِ، فَيَقُولُ: أَخْبَرَنَا فَلَانُ مَكْتُابَةً.

وَمِنَ الْأَصْحَابِ مَنْ أَعْتَبَرَ الْبَيِّنَةَ فِي تَحْقِيقِ كَوْنِ الْكِتَابَةِ مِنَ الْمَجِيزِ<sup>(٣)</sup>، وَالْحَقُّ جَوَازُ الْاعْتِمَادِ، حَيْثُ كَانَ الظَّنُّ مِمَّا يَرْكُنُ إِلَيْهِ أَهْلُ الْعَقْلِ فِي الْعَادَةِ.

(١) فِي ج: تَرْتَّبَ، وَالْوَجْهَ مَا أُثْبِتَنَاهُ.

(٢) فِي ج: خُصُوصِيَّتُهُ، وَالْوَجْهَ مَا أُثْبِتَنَاهُ.

(٣) شَرَحَ الْبَدَايَةَ فِي عِلْمِ الدَّرَايَةِ ص ١٠٨ قَالَ: وَشَرَطَ بَعْضُهُمُ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْخَطِّ وَلَمْ يَكْتَفِ بِالْعَلَمِ بِكَوْنِهِ خَطَهُ حَذَرًا مِنَ الْمِشَافَهَةِ، إِذِ الْعِلْمُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ عَادِي لَا عَقْلِي، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ وَإِنْ كَانَ هَذَا أَحْوَطَ. وَانْظُرْ وَصُولَ الْأَخْيَارِ ص ١٤١.

### الثامن: الوجادة:

مِنْ وَجَدَ، وهي أن يجد المتحمل روايات بخط الراوي، أو ما نَزَلَ منزلته في الاعتبار؛ قال الشيخ حسين بن عبد الصمد: هذا هو الذي استمر عليه العمل حديثاً وقديماً وهو من باب المنقطع<sup>(١)</sup>.

قُلْتُ: إذا كانت الوجادة في الكتب المعتمدة المعول عليها، بحيث يُعلم عادة كون الرواية من صاحب الكتاب، أو ظن ظناً معتبراً بذلك، فليس من باب المنقطع، لأن الكتاب آلة لصاحبه، كاشف عما خزنه في خزانة باله<sup>(٢)</sup>، فكان كاللسان، وقد تقدم أن كتابة هذه الكتب التي مبناها النفع العام يُشعر منه<sup>(٣)</sup> عموم الإجازة، فكان كالمكاتبة، مَعَ أَنَّ المكاتبات لا تُعَدُّ من المنقطع في شيء، وَلَعَلَّهُ<sup>(٤)</sup> يُشعر به ما يدل على جواز الرواية وجادة، وهو ما رُوِيَناهُ بسندنا المتصل<sup>(٥)</sup>، عن مُحَمَّد بن يعقوب، عن عدة

(١) وصول الأخبار ص ١٤٣.

(٢) البال هو الذهن، أو كناية عما وعاه في الصدر وحفظه.

(٣) في النسخ: منه، وكتب فوق الأصل ود: من، والأقرب ما أثبتناه.

(٤) في النسخ: لعل، والصحيح ما أثبتناه.

(٥) رواه المولى علي الخليلي، عن الشيخ عبد العلي الرشتي، عن السيد مهدي الطباطبائي المعروف بحر العلوم، والشيخ جعفر صاحب كشف الغطاء، عن المولى مُحَمَّد باقر الوحيد البهبهاني، عن والده الماجد مُحَمَّد أكمل، عن المولى مُحَمَّد باقر المجلسي، عن والده المولى مُحَمَّد تقي المجلسي الأول، عن الشيخ البهائي، عن والده الشيخ حسين عبد الصمد العاملي، عن استاذة الشهيد الثاني، عن الشيخ علي بن عبد العال الميسي، عن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد الشهير بابن المؤذن الجزيني، عن الشيخ ضياء الدين علي، عن والده الشهيد الأول، عن ابن مُعَيَّة مُحَمَّد بن القاسم الديباجي الحسني الحلبي، عن الحسن =

من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن الحسن بن أبي خالد، قال: قلت لأبي جعفر الثاني عليه السلام: جعلت فداك، إن مشايخنا رووا عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، وكانت التقية شديدة، فكتبوا كتبهم، ولم يرووا عنهم، فلما ماتوا صارت الكتب إلينا. فقال: حدثوا بها فإنها حق <sup>(١)</sup>، <sup>(٢)</sup>.

لكن قد يناقش فيه، بأن ظاهر التعليل ثبوت الحكم لخصوص تلك الأخبار، لا لكل <sup>(٣)</sup> ما يمكن روايته وجادة، بل يظهر من بعضهم عدم

= بن يوسف بن المطهر المعروف بالعلامة الحلي، عن ابن طائوس السيد أحمد بن موسى بن جعفر الحسيني الحلي، عن السيد صفى الدين محمد بن معد الموسوي، عن برهان الدين محمد بن محمد بن علي الحمداني القزويني الرازي، عن الشيخ منتجب الدين علي بن عبيد الله بن الحسن ابن بابويه الرازي، عن المرتضى والمجتبى ابني الداعي الحسيني، عن المفيد عبد الرحمن بن أحمد بن الحسين النيسابوري، والسيد الشرفين المرتضى والرضي والشيخ الطوسي، عن استاذة الشيخ المفيد أبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان، عن أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه، عن أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني... (١) الكافي ٥٣/١.

(٢) وأرويه بسندي المتصل أنا السيد محمود المقدس الغريفي، عن والدي شيخ علماء بغداد ونقيب أشرافها، سماحة حجة الإسلام والمسلمين، الشهيد السعيد السيد كمال الدين المقدس الغريفي رحمته الله الذي استشهد في بغداد في الرابع والعشرين من جمادى الأولى سنة ١٤٢٦ هـ الموافق ١/٧/٢٠٠٥ م، على أيدي بعض العصابات التكفيرية الصدامية أثناء خروجه للصلاة في يوم الجمعة، ويروي رحمته الله عن جملة من علمائنا الأعلام منهم سماحة آية الله السيد علي الحسيني البهستاني رحمته الله، عن السيد عبد الأعلى الموسوي السبزواري والسيد أبو القاسم الموسوي الخوئي، عن الميرزا محمد حسين النائيني، عن الميرزا حسين النوري صاحب المستدرک، عن استاذة المولى علي بن خليل الرازي الطهراني مصنف هذا الكتاب، ويتصل بالسند أعلاه إلى صاحب الكافي محمد بن يعقوب الكليني.

(٣) في الأصل و ب: بكل، وما أثبتناه من ج و د.

جواز الرواية وجادة، كعلي بن الحسن بن فضال، حيث أنه لم يرو عن أبيه شيئاً، قال: كنت أقابله - وسني ثمانية عشر سنة - بكتبه، ولا أفهم إذ ذاك الروايات، ولا أستحل أن أرويهما عنه<sup>(١)</sup>. ونظير ذلك ما ذكره في الحسن بن علي الوشاء، حين استجاز منه أحمد بن محمد بن عيسى<sup>(٢)</sup>.

---

(١) رجال النجاشي ص ٢٥٨.

(٢) رجال النجاشي ص ٣٩، وقد مرّ ذكر الخبر سابقاً.

## خاتمة:

فليعلم أنّ للإجازة دواعي:

الأول: في الراوي.

فالإجازة كاشفةٌ عن كون المجاز في مرتبة القابلية للتحمل، فإنّ الظاهر من أحوال المُجيزين أنّهم كانوا يختارون للرواية مَنْ يكون أهلاً، وما كانوا يُلقُّون الأخبار إلى من كان ظاهر الفسق، وعدم الضبط، و [ لا ]<sup>(١)</sup> يميزون في نقل الأخبار عنهم.

الثاني: أنّها تكشف عن علوّ في الرواية.

فإنّ الراوي له حالةٌ عند إلقاء الرواية إلى المتحمّل، من اجتماع الحواسّ، والالتفات إلى متن الرواية، وسندها، غير حالته<sup>(٢)</sup> في نقل الخبر في غير هذا المقام، فيوجب علوّاً في الرواية، لقوّة احتمال الضبط.

الثالث: إنّ الإجازة كاشفةٌ عن اتّصال السند.

---

(١) زيادة يقتضيها السياق والمعنى.

(٢) في الأصل: مشوشة لكثرة النقط حولها، وهي أقرب لما في ب و ج و د، على ما أثبتناه.



على وجه الرسالة عن الإمام عليه السلام إلى الرعية، ولا ريب في الفرق بين الحكاية على سبيل الرسالة، وبينها على غير ذلك.

الرابع: إن الرواية إذا أُخِذَتْ على وجه الإجازة كان أحوط.

لإمكان المناقشة فيما أخذ من الكتب وجادة، بمنع صدق البناء<sup>(١)</sup> على المرسوم، أو ظهوره فيما أخذ، فإن الظاهر المتبادر من النبأ<sup>(٢)</sup> هو القول المحتمل للصدق والكذب، ولا ريب أن الكتابة ليست قولاً، بل ولا كاشفة<sup>(٣)</sup> عنه، لإمكان عدم التلفظ مُطابِقاً للمرسوم، بل هي كاشفة عما في النفس ككشف اللفظ عنه.

(١) في ب: النبأ، والصحيح ما أثبتناه.

(٢) في الأصل وج و د: البناء، والصحيح ما أثبتناه من ب.

(٣) في النسخ: كاشفاً، وكتب فوق ج: كاشفة ظ، وهو الوجه.

# الفوائد للرجاليّة<sup>(١)</sup>

المولى على بن محمد الرزقاني

(١٢٢٦-١٢٩٧هـ)

---

(١) هذا العنوان وضعناه لتمييز هذه الفوائد عن الكتاب السابق نظراً إلى احتمال تعددهما كما أشرنا إلى ذلك في المقدمة، فراجع.



## فائدة [ ١ ]

قد تُعرفُ عدالة الراوي بالاشتهار، وتَلَقَّى العلماء قوله بالقبول.  
وقد يكون ذلك على وجه يكون التعديل مستهجناً في حقّه، كالمرتضى،  
والشيخ، والشيخ المفيد، والمحقق، والعلامة، والشهيد، وغيرهم من  
الأعيان، الذين بهم قوام الدّين، ونظام شريعة سيّد المرسلين ﷺ.  
وقد يُعلم اشتهار الرجل في سابق الزمان، وإن سلب في زماننا الآن،  
يعرف ذلك ببعض القرائن المفيدة للعلم، أو الظنّ المتأخّر له، كما في بعض  
مشايخ الكشي، والصدوق، والنجاشي، والشيخ.  
ومن هنا جعل بعضهم ترضي الصدوق أو ترحمه على بعض مشايخه  
دليلاً على وثاقته<sup>(١)</sup>.

فلو نقل الكشي شيئاً عن مشايخه بلفظ يفيد العموم (كمشايخي)  
باعتبار الجمع المضاف أو غيره، كان سائغ التعويل، للعلم باندرج الثقة  
الجليل، فإنّ الكشي ممن لا يحتاج إلى التوثيق، وإلاّ لنقل الكلام في موثقه.

---

(١) تعليقة البهبهاني ص ٣٠، عدة الرجال ١/ ١٣٤-١٣٥.

وليس في عدم ذكر أولئك المشايخ في كتب الرجال أمانة على ضعفهم، إذ لعلّه لأسباب آخر؛ كاستهارة في زمانهم، وعدم صحة كتاب لهم، مع كون غرض بعض المصنفين ذكر أصحاب الكتب، أو غير ذلك.

ولعلّ لذلك حكم العلامة بصحة رواية الشيخ عن علي بن أحمد بن أبي جيد<sup>(١)</sup>، ورواية المفيد عن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد<sup>(٢)</sup>، ورواية الصدوق عن محمد بن علي ماجيلويه<sup>(٣)</sup>،<sup>(٤)</sup> وأحمد بن محمد بن يحيى العطار<sup>(٥)</sup>،<sup>(٦)</sup> والحسين بن الحسن بن أبان<sup>(٧)</sup>.

(١) الفهرست ص ٢٨-٢٩ قال: أخبرنا بكتاب المعرفة ابن أبي جيد القمي، عن بن الحسن بن الوليد، عن أحمد بن علوية الأصفهاني المعروف بابن الأسود، عن إبراهيم بن محمد الثقفي.

(٢) الامالي للشيخ المفيد ص ١٤٠، قال: أخبرني أبو الحسن أحمد بن محمد بن الوليد<sup>عليه السلام</sup>، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان، عن إسحاق بن عمار، قال سمعت أبا عبد الله<sup>عليه السلام</sup>...

(٣) في ب: محمد بن علي بن ماجيلويه، والصحيح ما أثبتناه كما في الأصل وج ود.

(٤) ثواب الأعمال ص ٤ قال: عن محمد بن علي بن ماجيلويه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد الله<sup>عليه السلام</sup>...

(٥) الامالي للشيخ الصدوق ص ١١٩، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى العطار، قال حدثنا سعد بن عبد الله، عن القاسم بن محمد الاصبغاني، عن سليمان بن داود المنقري، عن حفص بن غياث، قال: قلت للصادق جعفر بن محمد<sup>عليه السلام</sup>...

(٦) انظر منتقى الجمان، الفائدة التاسعة ١/ ٣٩ بتصرف.

(٧) كمال الدين ص ٦٥٢ قال: حدثنا محمد بن الحسن<sup>عليه السلام</sup>، قال: حدثنا الحسين بن الحسن بن أبان، عن الحسين بن سعيد، عن صفوان بن يحيى، عن عيسى بن أعين، عن المعلى بن خنيس، عن أبي عبد الله<sup>عليه السلام</sup>...

وليس ذلك لرواية الثقة الجليل عنهم، كما هو أحد المذاهب في الأصول.

فظهر بما قلناه أنّ رواية الشيخ عن بن أبي جيد أعلى سنداً مع الصحة، لأنّ ابن<sup>(١)</sup> أبي جيد يروي عن مُحَمَّد بن الحسن بن الوليد بغير واسطة<sup>(٢)</sup>، والمفيد يروي عنه بواسطة<sup>(٣)</sup>،<sup>(٤)</sup>.

ومَنْ<sup>(٥)</sup> ذَكَرَ في ما ذَكَر - من ظهور وثاقة من غير التوثيق - جماعة:

منهم: أبو الحسن، أَحْمَد بن علي بن الحسن المعروف بابن شاذان الفامي<sup>(٦)</sup> القمي<sup>(٧)</sup>.

(١) في د: (ابن) ساقطة.

(٢) الاستبصار ٢٠ / ١، اخبرني أبو الحسين بن أبي جيد القمي، عن مُحَمَّد بن الحسن بن الوليد، عن الصفار، عن أَحْمَد بن مُحَمَّد والحسين بن الحسن بن أبان، عن الحسين بن سعيد، عن ابن سنان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام...

(٣) امالي المفيد ص ١، اخبرني أبو الحسن أَحْمَد بن مُحَمَّد بن الحسن بن الوليد، عن أبيه مُحَمَّد بن الحسن، عن مُحَمَّد بن الحسن الصفار، عن أَحْمَد بن مُحَمَّد بن عيسى، عن مُحَمَّد بن خالد، عن ابن حماد، عن ابن جميلة، عن جابر بن يزيد، عن أبي جعفر مُحَمَّد الباقر عليه السلام...

(٤) انظر منتقى الجمان ١ / ٤٠ - ٤١. بتصرف.

(٥) في الأصل و ب و ج: وكن، وفي د: ولكن، والوجه ما أثبتناه.

(٦) في النسخ: القاضي، والصحيح ما أثبتناه من المصدر.

(٧) رجال النجاشي ص ٨٤ قال: أَحْمَد بن علي بن الحسن بن شاذان أبو العباس الفامي القمي شيخنا الفقيه، حسن المعرفة صنف كتابين لم يُصنف غيرهما... اخبرنا بهما ابنه أبو الحسن عليه السلام. وكذا جاء في إحدى نسخ الخلاصة ص ١٩ والأخرى القاضي، وفي إيضاح الاشتباه ص ١٠٢ ضبطه بالفامي.

وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِمْرَانَ بْنِ مُوسَى الْجَرَّاحِ الْمَعْرُوفِ بِابْنِ الْجُنْدِيِّ<sup>(١)</sup>،<sup>(٢)</sup>، اللَّذَانِ<sup>(٣)</sup> هُمَا شَيْخَا أَبِي الْعَبَّاسِ النَّجَاشِيِّ، وَيَسْتَنْدِ إِلَيْهِمَا، وَيَعْظَمُهُمَا كَثِيرًا.

ومنهم: والد النجاشي: علي بن أحمد بن العباس النجاشي، ذكره في ترجمة الصدوق<sup>(٤)</sup>.

ومنهم: أبو علي، أحمد بن جعفر بن سفيان البرزوفري شيخ المفيد<sup>(٥)</sup> قال بعض الأعلام: أمره وأمر أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد<sup>(٦)</sup> أجل من الافتقار إلى تزكية مُزَكٍّ و توثيق موثق<sup>(٧)</sup>.

(١) في الأصل و ب و د: الجندي، والصحيح ما أثبتناه من ج و المصدر.

(٢) رجال النجاشي ص ٨٥ قال: أحمد بن محمد بن عمران بن موسى أبو الحسن المعروف بابن الجُنْدِيِّ استاذنا (استادنا) ﷺ.

(٣) في ج: إلّا أن.

(٤) رجال النجاشي ص ٣٩٢ قال:.. أخبرني بجميع كتبه (أي) كتب الصدوق وقرأت بعضها على والدي علي بن أحمد بن العباس النجاشي ﷺ.

(٥) رجال الطوسي ص ٤١٠ في من لم يرو عنهم ﷺ قال: يكنى أبا علي ابن عم أبي عبد الله، روى عنه التلعكبري وسمع منه سنة خمس وستين وثلاثمائة، وله منه إجازة وكان يروي عن أبي علي الأشعري، أخبرنا عنه محمد بن محمد بن النعمان والحسين بن عبد الله.

(٦) قال البهائي في الحبل المتين ص ١١، أنه من الثقات ومن وجوه أصحابنا، أما المجلسي في الوجيزة ص ١٤٤ قال: إستاذ المفيد يُعد حديثه صحيحا لكونه من مشايخ الإجازة، ووثقه الشهيد الثاني أيضا.

(٧) الرواشح السماوية ص ١٧١ الراشحة ٣٣.

ومنهم: الحسين بن أحمد بن إدريس أحد أشياخ التَّلْعُكَبَرِيِّ<sup>(١)</sup>.

ومنهم: جعفر بن مُحَمَّد بن مسرور<sup>(٢)</sup>.

وعلي بن أحمد بن مُحَمَّد بن عمران الدقاق<sup>(٣)</sup>.

ومنهم: المظفر بن جعفر بن المظفر العُمري العلوي، أحد أشياخ التَّلْعُكَبَرِيِّ أيضاً<sup>(٤)</sup>.

ومنهم: مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عصام الكليني<sup>(٥)</sup>.

وعلي بن أحمد بن موسى<sup>(٦)</sup>.

(١) الحسين بن أحمد بن إدريس القمي الأشعري، يكنى أبا عبد الله، روى عنه التَّلْعُكَبَرِيُّ وله منه إجازة. رجال الطوسي ص ٤٢٣، وفي ص ٤٢٥. ويُعد أيضاً من مشايخ الصدوق، وقد ترضى وترحم عليه في كتبه، انظر التوحيد ص ١٠١، الخصال ص ١٤.

(٢) من مشايخ الصدوق وقد ترضى وترحم عليه في كتبه. انظر علل الشرائع ١/ ١٠٣، الخصال ص ٣٣.

(٣) من مشايخ الصدوق وقد ترضى وترحم عليه في كتبه. انظر التوحيد ص ٤١، معاني الأخبار ص ٦.

(٤) السمرقندي أبو طالب المظفر بن جعفر بن مُحَمَّد بن عبد الله بن مُحَمَّد بن عمر بن علي بن أبي طالب عليه السلام، روى عنه التَّلْعُكَبَرِيُّ إجازة... رجال الطوسي ص ٤٤٢. ويعد أيضاً من مشايخ الصدوق وقد ترضى وترحم عليه في كتبه. انظر علل الشرائع ١/ ١٤٧، التوحيد ص ١٧٩.

(٥) من مشايخ الصدوق وقد ترضى وترحم عليه في كتبه. انظر علل الشرائع ١/ ١٣٢، التوحيد ص ٧٢.

(٦) الدقاق، من مشايخ الصدوق وقد ترضى وترحم عليه في كتبه. انظر الخصال ص ١٦٠، كمال الدين ص ٣٧٩.



والحسين بن أحمد بن إدريس، ومن ذكرناه بعده، كلّما ذكره الصدوق في سند<sup>(١)</sup> (الفقيه)، و(عيون أخبار الرضا عليه السلام) و(عرض المجالس)، و(إكمال الدين)<sup>(٢)</sup> قال: رضي الله عنه.

وكلّما ذكر اثنين<sup>(٣)</sup> منهم، أو قرن أحداً منهم بأبيه، قال: رضي الله عنهما. وكلّما قرن أحداً بهما، أو اثنين<sup>(٤)</sup> منهم بأحدهما، قال: رضي الله عنهم. وكذلك أشياخه:

عبد الواحد بن محمد بن عبدوس<sup>(٥)</sup>.

والحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المؤدب<sup>(٦)</sup>.

وحمزة بن محمد القزويني العلوي<sup>(٧)</sup>، الذي يروي<sup>(٨)</sup> عن علي بن إبراهيم ونظرائه<sup>(٩)</sup>.

(١) في الأصل و ب: مسند، وما أثبتناه من ج و د، وهو الأقرب.

(٢) جميعها كُتب الشيخ الصدوق (رض)، وكتب فوق الأخير، في الأصل و ج: (إكمال ظ).

(٣) في الأصل و ج و د: اثنان، والصحيح ما أثبتناه من ب.

(٤) في الأصل و ج و د: اثنان، والصحيح ما أثبتناه من ب.

(٥) العطار النيسابوري. انظر علل الشرائع ٨ / ١، التوحيد ص ٧٦.

(٦) الرازي. انظر علل الشرائع ٦٩ / ١، التوحيد ص ٩٥.

(٧) حمزة بن محمد بن أحمد بن جعفر بن محمد بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي

طالب عليه السلام القزويني العلوي. انظر علل الشرائع ٤٤ / ١، التوحيد ص ٩٧.

(٨) في الأصل و ب و د: روى، وكتب فوقها يروي، والأقرب ما أثبتناه من ج.

(٩) رجال الطوسي ص ٤٢٤.

والحسين بن إبراهيم بن ناتان<sup>(١)،(٢)</sup>.

ومُحمَّد بن أحمد بن السناني<sup>(٣)</sup>.

### ومن أشياخ الصدوق:

علي بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن أبي عبد الله البرقي<sup>(٤)</sup>.

وعلي بن عبد الله الوراق<sup>(٥)</sup>.

والحسن بن حمزة<sup>(٦)</sup> بن علي بن عبد الله بن مُحمَّد بن الحسن بن الحسين [بن علي بن الحسين<sup>(٧)</sup>] بن علي بن أبي طالب عليه السلام المرعشي الطبري، الأديب العالم الفاضل الورع الزاهد الفقيه العارف<sup>(٨)</sup>، وهو أحد شيوخ التلعكبري، والشيخ المفيد، وابن الغضائري، وذكره الشيخ في كتاب (الرجال)<sup>(٩)</sup> وفي

(١) في الأصل و ب وج: تاتانه، والأصح ما أثبتناه من د والمصدر.

(٢) انظر علل الشرائع ١/ ١٤١، الخصال ص ٣١٤.

(٣) أبو عيسى مُحمَّد بن أحمد بن سنان المكنب الزاهري. انظر علل الشرائع ١/ ١٣١، الخصال ص ١٩١.

(٤) انظر التوحيد ص ٩٩، الخصال ص ٩٨.

(٥) الرازي. انظر الفقيه ٣/ ٦٥ ح ٢، كمال الدين ص ٢٨٠، التوحيد ص ٨١.

(٦) في الأصل: الحمزة، وكتب فوقها حمزة، وكذا في ب و ج و د.

(٧) في النسخ: (بن علي بن الحسين) ساقطة، وأثبتناها من المصدر.

(٨) انظر الخصال ص ٤٢٠، كمال الدين ص ٣١٢، عيون أخبار الرضا ١/ ٣٦.

(٩) رجال الطوسي ص ٤٢٢. قال: الحسن بن مُحمَّد بن حمزة.. وساق النسب فجعل أباه مُحمَّد

وليس حمزة كما أثبتته في فهرسته ص ٧٧، والنجاشي في رجاله ص ٦٤، ثم قال: اخبرنا عنه =

(الفهرست)<sup>(١)</sup> ووقّره وعظّمه، ن لم يُنصّ عليه بالتوثيق.

وجعفر بن علي بن عبد الله بن المغيرة الكوفي<sup>(٢)</sup>.

ومُحمّد بن أحمد الشيباني<sup>(٣)، (٤)</sup>.

ويشهد بالنباهة<sup>(٥)</sup> والجلالة للمرعشي بالخصوص كتب النسب والتواريخ على ما شهد به بعض الأعلام، ولهم جميعاً تضاعيف الأخبار والأسانيد على ما شهد به أيضاً<sup>(٦)</sup>.

ومن أشياخه أيضاً: مُحمّد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني<sup>(٧)</sup> روى عنه في (العلل) وترخّم عليه<sup>(٨)</sup>.

وروى عن علي بن حاتم<sup>(٩)</sup> كثيراً، ولم يذكر الترخّم عليه في بعض<sup>(١٠)</sup>

= جماعة منهم الحسين بن عبيد الله وأحمد بن عبدون ومُحمّد بن مُحمّد بن النعمان.

(١) الفهرست ص ٧٧.

(٢) جعفر بن علي بن الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة الكوفي. انظر كمال الدين ص ٢٠١، التوحيد ص ٢١.

(٣) في ج: الشيباني، والصحيح ما أثبتناه.

(٤) انظر معاني الأخبار ص ٢٠، كمال الدين ص ١٨٢، علل الشرائع ١/ ١٢.

(٥) في ج: النبالة.

(٦) السيّد الداماد في الرواشح الساوية، الراشحة ٣٣ ص ١٧٣. بتصرف واختصار.

(٧) أبو العباس المكتب (المؤدّب). انظر علل الشرائع ١/ ٥٤، معاني الأخبار ص ٥٨، التوحيد ص ٦٩.

(٨) انظر علل الشرائع ١/ ٥٤، ٨٠، ٩٤.

(٩) أبو الحسن القزويني. انظر علل الشرائع ١/ ٩٤، ١٠٣.

(١٠) في ج: (بعض) ساقطة.

الأسانيد<sup>(١)</sup>، وفي بعض الأسانيد روى عنه<sup>(٢)</sup> مترضياً<sup>(٣)</sup>، وفي بعض مترحماً<sup>(٤)</sup>.

وَمَنْ يَذْكُرُهُ مِنْ غَيْرِ تَرْحَمٍ فِي بَعْضِ الْأَسَانِيدِ: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى<sup>(٥)</sup>.

إلى غير ذلك من مشايخه الذين يُصَدَّرُ<sup>(٦)</sup> بهم الأسانيد.

### ومن أشياخ الكليني:

علي بن الحسين السعدآبادي، وهو أبو الحسن القمي<sup>(٧)</sup> مؤدب شيخ العصابة ووجههم في زمنه أبي غالب الزراري<sup>(٨)</sup> أحمد بن محمد [محمد]<sup>(٩)</sup>

(١) انظر علل الشرائع ١/ ١٠٣، ١١٩، كمال الدين ص ٦٦٨.

(٢) في ب: روى عنه مترضياً.

(٣) انظر علل الشرائع ١/ ٩٤، ٢١٠، الامالي ص ٣٦٥.

(٤) انظر علل الشرائع ٢/ ٥٨٤، الامالي ص ١٨٦.

(٥) أبو الحسن أحمد بن محمد بن عيسى بن أحمد بن عيسى بن علي بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام. انظر علل الشرائع ١/ ٩٨، ١٨١، معاني الأخبار ص ١٠.

(٦) في الأصل: كتبت بياء وتاء، وفي ب: تصدر، والأقرب ما أثبتناه من ج ود.

(٧) رجال الطوسي ص ٤٣٣ قال: روى عنه الكليني، وروى عنه الزراري وكان معلمه.

(٨) في النسخ: الرازي، والصحيح ما أثبتناه.

(٩) في النسخ: (محمد) ساقطة.

بن سليمان بن الحسن بن الجهم<sup>(١)</sup> أورده الشيخ في كتاب (الرجال) في باب من لم يرو<sup>(٢)</sup>، وذكره في (الفهرست) في ترجمة أحمد بن أبي عبد الله البرقي<sup>(٤)</sup>، وكذلك ذكره النجاشي في ترجمة أحمد بن محمد البرقي<sup>(٥)</sup>.

ومنهم: الحسين بن محمد بن عامر الأشعري القمي أبو عبد الله<sup>(٧)</sup>.

ومنهم: علي بن محمد بن إبراهيم بن أبان وهو أبو الحسن المعروف بعلان الكليني<sup>(٨)</sup> خال الشيخ الكليني على ما هو المشهور<sup>(٩)</sup>، وابن خاله على ما شهد به بعض الأعلام<sup>(١٠)</sup>.

(١) رجال الطوسي ص ٤١٠،.. الكوفي، نزيل بغداد، جليل القدر، كثير الرواية، ثقة، روى عنه التلعكبري، وله مصنفات ذكرناها في الفهرست.

(٢) في الأصل وج: لم يرد، وما أثبتناه من ب ود، والمصدر.

(٣) رجال الطوسي ص ٤١٠، باب من لم يرو عنهم عليه السلام، قال: جليل القدر، كثير الرواية، ثقة... وله مصنفات... مات سنة ثمان أو سبع وستين وثلاثمائة.

(٤) الفهرست ص ٤٥.

(٥) رجال النجاشي ص ٧٧.

(٦) في الأصل وج ود: أبي عبد الله، والصحيح ما أثبتناه من ب.

(٧) رجال النجاشي ص ٦٦ قال: الحسين بن محمد بن عمران.. ثقة، له كتاب النوادر، أخبرناه محمد بن محمد عن أبي غالب الزراري عن محمد بن يعقوب عنه.

(٨) رجال النجاشي ص ٢٦٠ قال: ثقة، عين، له كتاب أخبار القائم عليه السلام... قُتل علان بطريق مكة، وكان قد استأذن صاحب عليه السلام بالحج فخرج: (توقف عنه هذه السنة)، فخالف.

(٩) النجاشي ص ٣٧٧، الخلاصة ص ١٤٥.

(١٠) السيد الداماد في الرواشح السماوية ص ١٧٤ الراشحة ٣٣.

وغيرهم ممن يُصدّر<sup>(١)</sup> بهم الأسانيد في (الكافي).  
ولا يبعد أن يكون شيخوخة<sup>(٢)</sup> الكليني موجبة للاعتقاد، لأنه ثقة  
الإسلام، وظهور زيادة اعتماده على (الكافي)، والله العالم<sup>(٣)</sup>.

---

(١) في ج: تصدر .

(٢) في النسخ: شيخوخية، والأقرب ما أثبتناه.

(٣) انظر الرواشح السماوية ص ١٧٠-١٧٤ الراشحة ٣٣، باختلاف يسير.



## فائدة [٢]

في إبراهيم بن أبي زياد الكرخي:

استظهر بعضهم أنه إبراهيم الكرخي<sup>(١)</sup>، ولعل المستند لذلك أن ذكر بعضهم إبراهيم الكرخي - عند تعرض ذكر ما كان ما بعد الاسم مصدّراً بالكاف - ذكرُ تفسير لا ذكرُ ترجمة، فإنه قال: إبراهيم بن أبي زياد، إبراهيم الكرخي<sup>(٢)</sup>، فيحتمل ضعيفاً أن إبراهيم الكرخي ترجمة مستقلة، ويحتمل ظاهراً أن يكون تفسيراً للأول، فلا يستظهر من تعدد الذكر تعدد الراوي. فكما أن ذكر الكنية في باب الكنى، إنما هو من باب تطبيق اللفظين على مسمى واحد، كذلك ذكر اسم بلقب، أو نسبة<sup>(٣)</sup> بعد سبق ذلك الاسم، أو لحوقه بمميز آخر، قد يكون لإرادة التطبيق على معنى واحد، بملاحظة ما يظهر من المقام، كما لا يخفى على ذوي الإفهام، ويؤيده أصالة عدم التعدد.

---

(١) تعلية البههاني ص ٥٤.

(٢) انظر نقد الرجال ١/ ص ٥٢، ص ٧٩.

(٣) في الأصل و ب: أو نسبته، وفي ج: ونسبة، والأقرب ما أثبتناه من د.



ويمحتمل انطباق (أبي أيوب إبراهيم بن زياد) عليه أيضاً، ويكون (زياد) جده، أو جد أبيه.

كما يحتمل انطباق (ابن عثمان)، و(ابن عيسى) عليه، فيكون المراد بالخمسة واحداً.

لكن نسبة الأول إلى الكرخ<sup>(١)</sup>، ونسبة أبي أيوب إلى الكوفة، يأبى ذلك، لما هو المعلوم من أن اختلاف المميزات ينبئ عن التعدد.

واحتمال كون المراد بالكرك<sup>(٢)</sup> - المنسوب إليه - كرك ميسان<sup>(٣)</sup> الذي هو بسواد العراق، لتطبيق النسبتين، لا يُجدي نفعاً، لمعارضته، لاحتمال أن يكون المراد (الكرك)<sup>(٤)</sup> الذي هو محلة من بغداد<sup>(٥)</sup>، أو (كرك باجدا)

(١) في القاموس المحيط ١/ ٢٦٨: كرك محلة ببغداد، وكرك باجدا بر من رأى، وكرك جدان قرب خانقين، وكرك الرقة بالجزيرة، وكرك ميسان بسواد العراق، وكرك خوزستان معروفة ويقال كركخة.

(٢) قال الحموي في معجم البلدان ٤/ ٤٤٧-٤٤٩: الكرك بالفتح والسكون وخاء معجمه، وما أظنها عربية إنما هي نبطية وهم يقولون، كركت الماء وغيره من البقر والغنم إلى موضع كذا جمعت فيه في كل موضع، وكلها بالعراق... وأنا ارتب ما أضفت إليه على حروف المعجم.

أقول: وأنا أنقلها منه حسب ترتيب ورودها في هذا الكتاب.

(٣) قال الحموي: كرك ميسان كورة بسواد العراق تدعى استراباذ وهي غير التي بطبرستان، ونقل العمراني أن كرك ميسان بلد في البحرين، وفيه نظر.

(٤) في النسخ: (كرك)، والوجه ما أثبتناه.

(٥) قال الحموي: كرك ببغداد كانت وسط بغداد أولاً والمحال حولها، فأما الآن محلة وحدها مفردة في وسط الخراب وحولها محال، إلا أنها غير مختلطة بها... وأهل الكرك كلهم شيعة =

الذي<sup>(١)</sup> هو بستر من رأى، أو (كرخ جدان)<sup>(٢)</sup> قرب خانقين، أو (كرخ الرقة)<sup>(٣)</sup> بالجزيرة، أو (كرخ عبرتا)<sup>(٤)</sup> بالنهروان<sup>(٥)</sup>، أو (كرخ خوزستان)<sup>(٦)</sup>، مع أن الأخير هو المعروف، فينصرف الإطلاق إليه.

فالدليل على التعدد عندنا اختلاف النسبتين المنبىء عن التعدد بمقتضى القاعدة المسلّمة بين الفريقين، وتمازج توضيح المرام في المقام يكون بإيراد الكلام في موارد:

الأول: في بيان اتحاد (إبراهيم الكرخي)، مع (إبراهيم بن أبي زياد الكرخي) فنقول: منشأ توهم التعدد ليس إلاّ اختلاف الذكر في الأسانيد،

= إمامية لا يوجد فيهم سني البتة.

(١) قال الحموي: كرخ سامرا وكان يقال له كرخ فيروز ينسب إلى فيروز بن بلاش الملك وهو أقدم من سامرا، ولما بنيت اتصل بها، وزعم بعضهم أنّه كرخ باجدا، ومنه: الشيخ معروف بن الفيرزان الكرخي الزاهد، ويحتاج إلى كشف وبحث.

(٢) قال الحموي: كرخ جدان بضم الجيم والندال مشددة وآخره نون، زعم بعض اهل الحديث أن كرخ باجدا وكرخ جدان واحد وليس بصحيح، فأما باجدا فهو كرخ سامرا، أما جدان فانه بليدة في آخر ولاية العراق يناوح خانقين عن بعد، وهو الحد بين ولاية شهرزور والعراق، والى هذا الكرخ ينسب الشيخ معروف الكرخي...، وقد روي أن معروفًا من كرخ باجدا. والخطيب نسبه إلى كرخ بغداد.

(٣) قال الحموي: كرخ الرقة من ارض الجزيرة.

(٤) في النسخ: عبرنا، والصحيح ما أثبتناه من المصدر.

(٥) معجم الحموي قال: كرخ عبرتا وعبرتا وهي من نواحي النهروان، ينسب اليه أبو محمد عبد السلام بن يوسف العبرتي الكرخي.

(٦) في الأصل وب وج: خوزستان بالحاء المهملة، والصحيح ما أثبتناه من معجم الحموي قال: كرخ خوزستان مدينة بها، وأكثرهم يقولون كرخة.

وفي كلام بعض أهل الرجال، وكلاهما لا يصلحان دليلاً للتعدد.

أما الأول: فَلأنَّ اختلاف الأكثر بقلة المميز، غير الاختلاف بسبب تمايز المميزات وتباينها.

والثاني: هو الظاهر في التعدد دون الأول، فإن اختلاف (أحمد بن مُحَمَّد) مع (أحمد بن مُحَمَّد بن عيسى)، أو (خالد)، لا يظهر منه التغير قطعاً، وإن اختلف الراوي والمروي عنه في الموضعين، لكثرة تعدد الراوي والمروي عنه في الرجال.

ومن هنا ظهر لك عدم الاعتداد في الحكم باتحاد التمايزين ظاهراً، بسبب اتحاد الراوي، وإن كثر، لإمكان رواية أشخاص متعددين عن رجلين مشتركين في الاسم، مختلفين في الأب أو الجد أو الوصف أو النسبة؛ لكن مع ذلك كله يمكن أن يقال: إن إبراهيم الكرخي، قيل فيه: أنه بغدادي<sup>(١)</sup>، وعن البرقي: إنه من أبناء العجم<sup>(٢)</sup>، ولم نَر مَنْ يقول في (ابن أبي زياد) ذلك.

فيحتمل أن تكون النسبة إلى غير (كرخ بغداد)، في ابن أبي زياد، وإنما يحكم بالاتحاد، مع الاختلاف في القلة والكثرة، مع الاتفاق في القليل.

وهنا لم يعلم، لاحتمال أن يراد بالكرخ هنا غير ما أريد به هنالك؛ وإن توهم بعض المتأخرين الاتحاد<sup>(٣)</sup> فإن ذلك لا يكون حجة على غيره،

(١) رجال الطوسي ص ١٦٧، رجال البرقي ص ٨١.

(٢) رجال البرقي ص ٨١.

(٣) البهبهاني في تعليقه ص ٥٤.

مع التصريح المعتبر من أهل اللغة بأنّ [كَرَخ] <sup>(١)</sup> [خوزستان هو المعروف <sup>(٢)</sup>، ويؤيده التصريح في (إبراهيم الكرخي) بأنّه بغداديّ، ولو كان الكرخ ظاهراً فيه، لما احتيج إلى التصريح بذلك.

ومن هنا ظهر لك أنّك لو تصفّحت الأسانيد، وعلمت حال أحدهما، لا يتسرّى الحكم المترتب عليه إلى الآخر.

ولو جعلنا رواية ابن أبي عمير، والحسن بن محبوب، وصفوان بن يحيى، دليلاً على وثاقة إبراهيم بن أبي زياد، كما هو الظاهر، كان إبراهيم الكرخي مجهولاً؛ لكن المحقّق البهبهاني استشهد برواية ابن أبي عمير وابن محبوب عنه <sup>(٣)</sup> وهي مقبولة، إن لم يكن منشؤها زعم الاتحاد كما هو الظاهر. وبالجمله اتحاد الرواة يدلّ على اتحاد الطبقة، دون اتحاد الرجال.

### المورد الثاني:

في بيان اتحاد (ابن أبي زياد أو الكرخي)، مع (أبي أيّوب الخزاز بياع الخبز)، على ضبط <sup>(٤)</sup> بعض <sup>(٥)</sup>، والخرزاز بياع الخرز على ضبط <sup>(٦)</sup> آخرين <sup>(٧)</sup>.

(١) يقتضيها سياق الكلام والمعنى.

(٢) القاموس ١/ ٢٦٨، تاج العروس ٤/ ٣٠٥ قالوا: وكرخ خوزستان معروف ويقال كرخة.

(٣) تعليقة البهبهاني ص ٥٤.

(٤) في الأصل و ب و د : خط، والوجه ما أثبتناه من ج .

(٥) رجال الطوسي ص ١٦٧، الفهرست ص ٣١.

(٦) في الأصل و ب و د : خط، والوجه ما أثبتناه من ج.

(٧) رجال النجاشي ص ٢٠، الخلاصة ص ٥.

ومن جملة ما يستشعر منه اتحاد (إبراهيم بن أبي زياد)، مع (إبراهيم بن زياد أبي أيوب)، رواية ابن أبي عمير<sup>(١)</sup>، وابن محبوب<sup>(٢)</sup>، وصفوان<sup>(٣)</sup>؛ عن إبراهيم، وأبي أيوب؛ وروايتها عن الصادق<sup>(٤)</sup> والكاظم<sup>(٥)</sup>.

(١) الكافي ٩٢ / ١ علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن أبي أيوب، عن مُحَمَّد بن مسلم قال: قال أبو عبد الله عليه السلام...

التهذيب ٨٠ / ٧ أَحْمَد بن مُحَمَّد بن عيسى، عن مُحَمَّد بن أبي عمير، عن إبراهيم بن أبي زياد الكرخي قال: اشترت لأبي عبد الله عليه السلام جارية...

(٢) الكافي ٣٨ / ١ مُحَمَّد بن يحيى، عن أَحْمَد، عن ابن محبوب، عن أبي أيوب الخزاز، عن سليمان بن خالد، عن أبي عبد الله عليه السلام...

الكافي ٣٧٠ / ٨ علي بن إبراهيم، عن أبيه وعدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد جميعاً، عن الحسن بن محبوب، عن إبراهيم بن أبي زياد الكرخي قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام...

(٣) الكافي ٤٣٧ / ٢ علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير وأبو علي الأشعري، عن مُحَمَّد بن عبد الجبار، عن صفوان، عن أبي أيوب، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام...

كمال الدين ص ٣١٩ حدثنا علي بن عبد الله الوراق، قال: حدثنا مُحَمَّد بن هارون الصوفي، عن عبد الله بن موسى، عن عبد العظيم بن عبد الله الحسني (رض)، قال حدثني صفوان بن يحيى، عن إبراهيم بن أبي زياد، عن أبي حمزة الثمالي، عن أبي خالد الكابلي قال: دخلت على سيدي علي بن الحسين زين العابدين عليه السلام...

(٤) كامل الزيارات ص ٤٩٠ حدثني جعفر بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن عبيد الله الموسوي، عن عبيد بن نبيك، عن مُحَمَّد بن أبي عمير، عن أبي أيوب، عن أبي عبد الله عليه السلام...

التهذيب ٣٠ / ١ أَخْبَرَنِي أَحْمَد بن عبدون، عن أبي الحسن علي بن مُحَمَّد بن الزبير، عن الحسين بن عبد الملك الاودي، عن الحسن بن محبوب، عن إبراهيم بن أبي زياد الكرخي، عن أبي عبد الله عليه السلام...

(٥) الكافي ٥٠٥ / ٤ مُحَمَّد بن يحيى، عن أَحْمَد بن مُحَمَّد، عن الحسن بن علي بن يقطين، عن يونس مولى علي، عن أبي أيوب الخزاز قال: رأيت أبا الحسن عليه السلام...

كمال الدين ص ٣٣٤ حدثنا علي بن أَحْمَد بن عبد الله بن أَحْمَد بن أبي عبد الله البرقي قال: =

وقد تأمل الاسطوانة<sup>(١)</sup> البهبهاني في المسألة لذلك، محيلاً إلى الفائدة الخامسة، لبيان ما يقرب ويؤكد الاتحاد، بعد نقله الخبر عن (أمالي) الصدوق، عن ابن أبي عمير، عن إبراهيم بن زياد الكرخي - على ما في نسختين من التعليقة<sup>(٢)</sup> - عن الصادق عليه السلام: لو أن عدو علي عليه السلام جاء إلى الفرات، وهو يرجح ترجيحاً، قد اشرف مأوؤه على جبينه، فتناول منه شربة، فقال: بسم الله، وإذا شربها، قال: الحمد لله، ما كان ذلك إلا جيفة<sup>(٣)</sup>، أو دما مسفوحاً، أو لحم خنزير<sup>(٤)</sup>،<sup>(٥)</sup>.

وليس في الفائدة الخامسة إلا الحث على الاحتياط، ولا ريب أن

= حدثنا أبي، عن جدي أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه محمد بن خالد، عن محمد بن سنان وأبي علي الزراد جميعاً، عن إبراهيم الكرخي قال: دخلت على أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام واني جالس عنده إذ دخل أبو الحسن موسى بن جعفر عليه السلام وهو غلام، فقامت إليه فقبلته...

(١) في النسخ: الاسطوانة، والوجه ما أثبتناه.

والاسطوانة: كناية عن كونه أحد أركان العلم وأساطين المذهب.

(٢) في النسخ: كلمة مختصرة هكذا (تعق)، وفي هامش ب: ورد (تعليقته خ ل).

(٣) في الأصل وب ود: إلا جيته، وفي ج: حية، وما أثبتناه من المصدر.

(٤) أمالي الصدوق ص ٧٥٥. وفيه: حدثنا جعفر بن محمد بن مسرور عليه السلام، قال: حدثنا الحسين ابن محمد بن عامر، عن عمه عبد الله بن عامر، عن محمد بن أبي عمير، عن إبراهيم ابن زياد الكرخي، قال: سمعت أبا عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام يقول: لو أن عدو علي جاء إلى الفرات، وهو يزخ زخيخا (أي يدفع بعضه بعضاً لكثرة)، قد اشرف مأوؤه، على جنبته، فتناول منه شربة، وقال: بسم الله، فإذا شربها قال: الحمد لله، ما كان ذلك إلا ميتة أو دما مسفوحاً أو لحم خنزير.

(٥) تعليقة البهبهاني ص ٤٣.

الاحتياط يختلف بالاعتبار، فكما<sup>(١)</sup> أن الاحتياط يقضي بالاتحاد تارة، يقضي بالتعدد أخرى.

وبالجملة احتمال الاتحاد بعيد، بل مما يُقَرَّب<sup>(٢)</sup> التعدّد حكم العلامة المجلسي بحُسن إبراهيم بن أبي زياد<sup>(٣)</sup> مَعَ أَنَّ وثاقة أبي أيوب أظهر من أن تخفى<sup>(٤)</sup> على المجلسي<sup>(٥)</sup>.

ويحتمل أيضاً اتحاد إبراهيم بن أبي زياد الكرخي، وإبراهيم بن أبي زياد الكلّابي، المذكور في سند التهذيب، عن ابن أبي عمير، عن ابن أبي زياد الكلّابي، قال: اشترت لأبي عبد الله عليه السلام جارية... الحديث<sup>(٦)</sup>.

والظاهر دلالة نحو هذا الخبر - من حيث تفويض شراء الجارية التي لا يؤمن كلّ أحد على شرائها، لكونها<sup>(٧)</sup> معرضاً لوسوسة الشيطان - على حُسن الرجل، إن لم يكن من قسم الدعوى الغير المسموعة من الرجل في نفسه، والظاهر سماعها في مثل الخبر، لكونه وارداً مورد غير الدعوى، لكنه ينفعها بعد ثبوت حال الرجل، لثلا يلزم الدور، فَإِنَّ إثبات حُسن حال

(١) في الأصل و ب و ج: وكما، وكتب فوق الأصل و ب: فكما، والأقرب ما أثبتناه.

(٢) في ج: (يقرب إلى التعدد)، والوجه ما أثبتناه.

(٣) الوجيزة ص ١٧٣.

(٤) في الأصل و ب و د: يخفى، وما أثبتناه من ج.

(٥) الوجيزة ص ١٤٣ فانه قال: إبراهيم بن عيسى أبو أيوب الخزاز ثقة.

(٦) تهذيب الأحكام ٧/ ٨٠، ٧/ ٢٣٣. وفيه الكرخي وليس الكلّابي، كما في الطبقات الحديثة

المتداولة الآن؛ ربما اعتمد على نسخة قديمة فيها ذلك، أو ربما تكون نسخة مغلوطة.

(٧) في د: لكونه.

الرجل بالخبر<sup>(١)</sup> موقوفٌ على ثبوت الخبر، وثبوت الخبر موقوف على حسن حال الرجل.

ومن هنا ظهر لك أن رواية الراوي في ما يتعلق بنفسه لا يُثمر إلا التأكيد في بعض الموارد.

وعلى كلّ حال، قد علمت أنّ اتحاد الرواة، يدل على اتحاد طبقة المروي عنهم كما عرفت، لا على اتحاد الرجل، كما زعمه الفاضل البهبهاني. وعمدة ما تعلّق به في التعليقة ذلك<sup>(٢)</sup>.

مَعَ أَنَّ رَجَالاً يَرَوْنَ<sup>(٣)</sup> عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، كَعِثْمَانَ بْنِ عِيسَى<sup>(٤)</sup> وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ بَحْرٍ<sup>(٥)</sup>، وَيُونُسَ<sup>(٦)</sup>، وَالْحُسَيْنَ بْنَ عَثْمَانَ<sup>(٨)</sup>، وَمُحَمَّدَ بْنَ الْفَضِيلِ<sup>(٩)</sup>، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ الْمَغِيرَةِ<sup>(١٠)</sup>، وَعَلِيَّ بْنَ الْحَكَمِ<sup>(١١)</sup>، وَدَاوُدَ بْنَ النُّعْمَانِ<sup>(١٢)</sup>، وَمُحَمَّدَ بْنَ

(١) في الأصل: بالخبر، وفي ب وج ود: بالخبر، وهو الوجه.

(٢) تعليقة البهبهاني ص ٤٣.

(٣) في د: لا يروون.

(٤) الكافي ١/ ٣٨، التهذيب ٨/ ٢٨٢.

(٥) الكافي ١/ ١٣٤.

(٦) في ج: تداخل في الاسم، إذ ورد يونس بن عثمان والحسين بن عثمان.

(٧) الكافي ١/ ١٨٤، ٢/ ١٢٨.

(٨) الكافي ١/ ٢٢٠، ٤٢٠.

(٩) لم اعثر على رواية له عن أبي أيوب، ولم يذكر أنّه من الراويين عنه، لعل ذكره هنا من سهو القلم.

(١٠) التهذيب ١/ ٤١٤، الاستبصار ١/ ١١.

(١١) الكافي ١/ ٣٠٨، الاستبصار ١/ ٣٢٨.

(١٢) الكافي ٤/ ٢٢٩، التهذيب ٥/ ٥٥.



عيسى<sup>(١)</sup>، وإسناد<sup>(٢)</sup> للشيخ رواية الحسين بن سعيد عن إبراهيم الخزاز عن عبد الحميد<sup>(٣)</sup>. ولم نرهم<sup>(٤)</sup> رووا عن ابن أبي زياد، أو الكرخي.

وأبو أيوب يروي عن سليمان بن خالد<sup>(٥)</sup>، ومحمد بن مسلم<sup>(٦)</sup>.

وأما: ما يتوهم الاستناد اليه للاتحاد، من ترك النجاشي بعضاً، والكشي البعض الآخر، كالشيخ، فهو بمعزل عن طريق الرشاد، وبعيد عن السداد، إذ المعلوم من طريقتهم عدم قصد الاستيعاب، لما ذكره المتقدم عليه، أو المعاصر له؛ ولذا ترى كثيراً ما يذكر الشيخ رجالاً لم يذكرهم غيره وبالعكس.

وليت شعري؟ كيف يرون الاتحاد هنا، ولا يرونه في (عمرو بن حريث أبي أحمد الصيرفي الأسدي الكوفي)، مع (عمرو بن حريث أبي خلاد الكوفي)، و(عمرو بن حريث أبي محمد الأشجعي الكوفي)، مع أنهم جميعاً من أصحاب الصادق عليه صلوات الرحمن<sup>(٧)</sup>.

وتعدد الكنى لا يمنع من الحكم بالاتحاد، لكثرة تعدد الكنى في الرجال،

(١) ثواب الأعمال ص ١٩، ص ٢٣.

(٢) كذا في النسخ، وفي ب هُمش عليها ب(كذا).

(٣) التهذيب ٢/ ٩٢، الاستبصار ١/ ٣٤٦.

(٤) في ج: نراهم.

(٥) الكافي ١/ ٣٨، التهذيب ٣/ ١٦.

(٦) الكافي ١/ ٦٤، التهذيب ٥/ ٢٤٠.

(٧) رجال الطوسي، أصحاب الصادق عليه السلام ص ٢٤٩.

كما في ابن أبي البلاد فإنه يكتنّى بأبي إسماعيل، وأبي الحسن، وأبي يحيى<sup>(١)</sup>، وفي الأئمة عليهم السلام كعلي بن الحسين عليه السلام فإنه يكتنّى بأبي محمد، وأبي الحسن، وأبي بكر<sup>(٢)</sup>، والكاظم عليه السلام بأبي إبراهيم، وأبي الحسن<sup>(٣)</sup>؛ والصادق عليه السلام يكتنّى بأبي إسماعيل، وأبي عبد الله<sup>(٤)</sup>.

فإن قلت: إن الحكم بالتعدد في (عمرو بن حريث) إنما نشأ من اختلاف الرواة عنهم.

قلت: بعد الحكم بالاتحاد، وتسليم التعدد، يكون الرواة الثلاث، راوين عن رجل واحد، وأجدر من ذلك، الحكم باتحاد (هارون بن أبي حمزة أبي عمار)<sup>(٥)</sup>، مع (هارون بن حمزة الغنوي)<sup>(٦)</sup>؛ واحتمال التعدد والاتحاد في الرجال نحو هذا الاحتمال كثير.

### المورد الثالث:

في بيان الحال في (إبراهيم بن زياد)، و(إبراهيم بن عثمان)، و(إبراهيم بن عيسى)، و(إبراهيم الخزاز)، فلنقدم ما ينفعك في سائر

(١) رجال الطوسي ص ٣٣١، الخلاصة ص ٣-٤، رجال النجاشي ص ٢٢ على الترتيب.

(٢) انظر ترجمة الإمام علي بن الحسين زين العابدين عليه السلام مرت سابقا.

(٣) انظر ترجمة الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام مرت سابقا.

(٤) انظر ترجمة الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام مرت سابقا.

(٥) في ج: (أبي) ساقطة.

(٦) رجال الطوسي، أصحاب الصادق عليه السلام ص ٣١٨ قال: هارون بن حمزة، أبو عمار.

(٧) رجال الطوسي، أصحاب الصادق عليه السلام ص ٣١٨ قال: هارون بن حمزة الغنوي الكوفي.

وكذا عدّه من أصحاب الباقر عليه السلام، ص ١٤٨.

المقامات<sup>(١)</sup>:

فنقول: قد يكون الرجل معروفاً بكنية، لكن أهل الرجال بعضهم يسمونه باسم، والآخرين باسم، فهذا اختلاف في اسم الرجل الواحد.

وقد يكون الاختلاف بينهم في أبيه، كما في ما نحن فيه، فمن زعم أنه (ابن عيسى) ذكره حيث يناسب، أو (ابن عثمان)، أو (ابن زياد) فكذلك، ومن رأى الخلاف ذكره في المواضع، فاختلاف الذكر في نحو ما ذكر لا يوجب التعدد، بل الظاهر الاتحاد، كما لا ريب فيه أيضاً في ما لو كان الرجل معروفاً باسمه، واختلف في كنيته، فإن اختلاف الكنية أيضاً لا يوجب التعدد والاشتراك في الاسم.

لا يُقال: أن معروفة الرجل لا تكون<sup>(٢)</sup> إلا بذكر أهل الرجال، فكيف يميز من هو معروف بكنيته أو باسمه<sup>(٣)</sup>.

لأننا نقول: معروفة الرجل بأحد الأمرين، إنما تستكشف<sup>(٤)</sup> بالتصفح في الأسانيد كزرارة، ومحمد بن مسلم، وابن مسكان الذي قال فيه ابن إدريس: أنه الحسن<sup>(٥)</sup>، وقال آخرون<sup>(٦)</sup>: أنه عبد الله<sup>(٧)</sup>.

(١) في ج: المقدمات.

(٢) في الأصل وج ود: لا يكون، وما أثبتناه من ب.

(٣) في ب: أو اسمه.

(٤) في الأصل وب وج: يستكشف، وفي د: سيتكشف، والوجه ما أثبتناه.

(٥) السرائر ٣/ ٦٠٤.

(٦) في د: الآخرون.

(٧) كما في نقد الرجال ٥/ ٢٦٤، جامع الرواة ٢/ ٤٣٦.

وأبو أيوب<sup>(١)</sup> المتكثر ذكره في الأسانيد، المعلوم اتحاد المراد منه بجميع الأسانيد بالقرائن.

وأما: لو ذكر اسم رجل<sup>(٢)</sup> باسم وكُنية، وذكر ذلك الاسم أيضاً بكنية أخرى، أو بوصف آخر، فالظاهر التعدد، كيف لا؟ مَعَ أَنَّ الضَّابِطَ في الحكم بالتعدد في الرجال ذلك، وإلاّ لاّ لتحَدُّ<sup>(٣)</sup> أكثر أهل الرجال، لاحتمال اجتماع الوصفين، أو الكنيتين فيه، أو يكون الانتساب إلى شخص انتساباً إلى الأب، وإلى آخر<sup>(٤)</sup> انتساباً إلى الجد.

والقاعدة الكلية المعمول بها عند جميع أهل الرجال، وأصحاب الحديث: أن الاختلاف في المميزات موجب للتعدد، إلاّ أن يُعلم أو يُظنّ الخلاف، وعدم الاعتناء بالاحتمالات الضعيفة، ومن الموارد التي يُظنّ فيها<sup>(٥)</sup> الاتحاد هذا المورد، قال النجاشي: إبراهيم بن عيسى أبو أيوب الخزاز، وقيل: إبراهيم بن عثمان<sup>(٦)</sup>، وفي (الخلاصة): ابن عيسى أبو أيوب الخزاز كوفي، ثقة، كبير المنزلة، وقيل: ابن عثمان<sup>(٧)</sup>.

وفي أصحاب الصادق عليه السلام: ابن زياد أبو أيوب إبراهيم بن

(١) في الأصل وهامش ب وج ود: أبي أيوب، والصحيح ما أثبتناه من ب.

(٢) في ب وج: ذكر رجل، وكلمة (اسم) ساقطة.

(٣) في ج: لا تحدد.

(٤) في الأصل وب: الآخر، وما أثبتناه من ج ود.

(٥) في الأصل وج: فيه، والوجه ما أثبتناه من ب ود.

(٦) رجال النجاشي ص ٢٠.

(٧) الخلاصة ص ٥.

عيسى الخزاز<sup>(١)</sup>. وعن علي بن الحسن بن فضال: أبو أيوب كوفي اسمه إبراهيم<sup>(٢)</sup>.

ولعل الظاهر من (الفهرست) ذلك أيضاً، قال: ابن عثمان المكنى أبا أيوب الخزاز الكوفي ثقة<sup>(٣)</sup>.

ولا ريب أن الظاهر من ذلك كله أنهم متفقون في اتحاد الرجل، ولكن الخلاف في التسمية.

وكذا جمع بعضهم بين كلماتهم بحمل<sup>(٤)</sup> النسبة إلى زياد على النسبة الجد، وإلى ابن عثمان أو عيسى على النسبة إلى الأب<sup>(٥)</sup>، ولم أجد من

(١) رجال الطوسي، أصحاب الصادق عليه السلام ص ١٦٧.

(٢) اختيار معرفة الرجال ص ٣٦٦.

(٣) الفهرست ص ٣١.

(٤) في الأصل و ب: يحمل، وما أثبتناه من ج و د.

(٥) في الأصل و د: أبي عثمان، وفي ب: ابن عثمان، وفي ج: إلى عثمان، والصحيح ما أثبتناه جمعا من ب و ج، تبعاً لسياق الكلام.

(٦) حكاية البهبهاني في تعليقه ص ٥٠ عن المحقق البحراني صاحب (معراج اهل الكمال) فقال: الظاهر أن زيادا جده، وأنه إبراهيم بن عثمان بن زياد، وربما ينسب الجد انتهى.

ولم نعر على هذا القول في المعراج بعد تفحصنا، ولكن قريب من هذا ورد فيه ص ٢٨ من المخطوط، وص ٦٣ من المطبوع، قال: وما ذكره المصنف (قدس الله سره) من اسم أبيه هو المطابق لما ذكره الصدوق في أسانيد من لا يحضره الفقيه لكن قال عليه السلام: بعد ذلك، ويقال له إبراهيم بن عيسى انتهى؛ والشيخ أحمد بن صالح البحراني القطيفي آل طعان، في (زاد المجتهدين في شرح بلغة المحدثين) ٦٤ / ٢، نقل عن المعراج هذا الكلام أيضاً.

احتمل التعدّد، ولعلّ [مما] <sup>(١)</sup> يؤيد الظهور المذكور: الاتحاد في الوصف، والنسبة إلى البلد معاً.

وأما: (إبراهيم الخزاز) الموجود في إسناد الشيخ، فمما يؤيد مغايرته مع مَنْ سبق، رواية الحسين بن سعيد <sup>(٢)</sup>، ولم نجد في أبي أيوب روايته بغير واسطة <sup>(٣)</sup>.

ومما يقرب اتّحاده: إهمال أهل الرجال إيّاه، واشترائه مع أبي أيوب في التوصيف بالخزاز، والظاهر التعدّد تعويلاً على القاعدة المتقدمة، فيكون مهملاً يوجب القدح في السند.

وقد يحتجّ للاتّحاد بأصالة عدم التعدّد، مؤيداً بأنّ فتح باب هذا الاحتمال يوجب عدم الحكم بالتطابق بين من ذكر في الأسانيد، ومن ذكره أهل الرجال، لاحتمال أن يكون المذكور في السند رجلاً مهملاً لم يذكره أهل الرجال، والأمر بين <sup>(٤)</sup> ظاهر [لوجهين] <sup>(٥)</sup>:

أما الأول: فلأنّ القاعدة المزبورة قاطعة للأصل.

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) الاستبصار ٣٤٦/١، التهذيب ٩٢/٢. اخبرني أبو الحسين بن أبي الجيد القمي، عن مُحَمَّد بن الحسن بن الوليد، عن الحسين بن الحسن بن أبان، عن الحسين بن سعيد، عن إبراهيم الخزاز، عن عبد الحميد بن عواض، عن أبي عبد الله عليه السلام: ... الحديث.

(٣) الاستبصار ٣٦٩/١. ما رواه الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن أبي أيوب الخزاز، عن مُحَمَّد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام: الحديث.

(٤) في النسخ: والأمرين، وما أثبتناه هو الذي يقتضيه السياق.

(٥) زيادة يقتضيها السياق لتوضيح المعنى.

وأما الثاني: فلأنَّ الفرق بين المقامين ظاهر، فإن تطابق من ذكر في السند مع ذكره أهل الرجال، يستظهر منه الاتِّحاد، بخلاف ما لو خالف ذلك المذكور في السند، مع أن كثرة التعبير بأبي أيُّوب في الأسانيد، يوجب الظنَّ الغالب بأنَّ العدول عن التعبير المذكور إنما هو لعدم إرادة ما اشتهر التعبير عنه بالمعدول عنه.

وعليك بالتثبت في الموارد لئلا يختلط عليك الأمر، والله الهادي.

### فائدة [٣]

الكلام في أبي بصير يقع في موارد:

الأول: فيمن يتردد بينهم من جهة الإرادة، ومن حيث الاتحاد وعدمه، وهم ستة:

ليث بن البختري<sup>(١)</sup>.

ويحيى بن القاسم<sup>(٢)</sup>،<sup>(٣)</sup>.

ويحيى بن أبي القاسم<sup>(٤)</sup> المكفوف<sup>(٥)</sup>.

---

(١) رجال الطوسي ص ١٤٤ عده من أصحاب الباقر عليه السلام. المرادي، يكنى أبا بصير، كوفي، وفي ص ٢٧٥ عده من أصحاب الصادق عليه السلام.. المرادي، أبو يحيى، يكنى أبا بصير، اسند عنه. وفي ص ٣٤٢، عده من أصحاب الكاظم، ليث المرادي، يكنى أبا بصير.

(٢) في الأصل يحيى بن القسم، وما أثبتناه من ب و ج و د والمصدر.

(٣) رجال الطوسي ص ٣٢١، عده من أصحاب الصادق عليه السلام.. أبو مُحَمَّد يعرف بأبي بصير الأسدي مولا هم، كوفي، تابعي، مات سنة خمسين ومائة بعد أبي عبد الله عليه السلام. وفي ص ٣٤٦، من أصحاب الكاظم عليه السلام، يحيى بن أبي القاسم، يكنى أبا بصير.

(٤) في الأصل: ابن أبي القسم، وما أثبتناه من ب و ج و د والمصدر.

(٥) رجال الطوسي ص ١٤٩، عده من أصحاب الباقر عليه السلام، يكنى أبا بصير، مكفوف، واسم =



ويحيى بن أبي القاسم<sup>(١)</sup> الحذاء<sup>(٢)</sup>.

وعبد الله بن مُحَمَّد الأسدي<sup>(٣)</sup>.

ويوسف بن الحارث<sup>(٤)</sup>،<sup>(٥)</sup>.

أمّا: تغاير (ليث بن البخري) مع غيره فواضح<sup>(٦)</sup>، وكذا تغاير الآخرين مع الباقيين.

وأمّا: تغاير (يحيى بن القاسم) مع (يحيى بن أبي القاسم المكفوف)، و(يحيى بن أبي القاسم الحذاء): فهو الظاهر ممّا ذكره الشيخ في أصحاب الباقر عليه السلام بضميمة ما ذكره في أصحاب الكاظم عليه السلام فإنه قال في أصحاب الباقر عليه السلام: ابن أبي القاسم يكنى أبا بصير، مكفوف، واسم أبي القاسم

= أبي القاسم إسحاق.

(١) في الأصل: بن أبي القسم، وما أثبتناه من ب و ج و د والمصدر.

(٢) رجال الطوسي ص ١٤٩، عدّه من أصحاب الباقر عليه السلام، يحيى بن القاسم الحذاء، وفي

(خ ل) أبي القاسم. وفي ص ٣٤٦، عدّه من أصحاب الكاظم عليه السلام، يحيى بن القاسم

الحذاء، واقفي.

(٣) رجال الطوسي ص ١٤٠، عدّه من أصحاب الباقر عليه السلام، كوفي، يكنى أبا بصير.

(٤) في الأصل و ب و ج: الحارث وما أثبتناه من د والمصدر.

(٥) رجال الطوسي ص ١٥٠، عدّه من أصحاب الباقر عليه السلام، يوسف بن الحارث، بTRI،

يكنى أبا بصير.

(٦) وذلك من الاسم (ليث) دون غيره.

إسحاق<sup>(١)</sup> بن<sup>(٢)</sup> يحيى بن أبي القاسم<sup>(٣)</sup> الحذاء. انتهى<sup>(٤)</sup>.

وقال في أصحاب الكاظم عليه السلام: ابن القاسم الحذاء واقفي<sup>(٥)</sup>.

وفي أصحاب الصادق عليه السلام: ابن القاسم أبو مُحَمَّد يعرف بأبي بصير الأسدي، مولا هم، كوفي، تابعي، مات سنة خمسين ومائة بعد أبي عبد الله عليه السلام. انتهى<sup>(٦)</sup>.

وكذا ما نقله غير العلامة<sup>(٧)</sup> عن الكشي<sup>(٨)</sup>.

وقد ترى ظهور التغيرات بين هؤلاء الرجال، وظاهر النجاشي اتحاد الكل يعني الثلاثة أو الأربعة<sup>(٩)</sup>.

(١) إلى هنا ينتهي برقم (١٦٥٠)، ويليه اسم آخر برقم (١٦٥١) يحيى بن القاسم (خ ل أبي القاسم) الحذاء. من رجال الشيخ ص ١٤٩ المطبوع المحقق الآن، والظاهر مزجت كلا الترجمتين سهوا.

(٢) في ج: (ابن) ساقطة، وكتب فوقها بن ظ.

(٣) في الأصل وج: بن أبي القسم، وما أثبتناه من ب و د والمصدر.

(٤) رجال الطوسي ص ١٤٩.

(٥) رجال الطوسي ص ٤٣٦.

(٦) رجال الطوسي ص ٣٢١.

(٧) الخلاصة ص ٢٦٤.

(٨) اختيار معرفة الرجال ص ٤٧٤-٤٧٦.

(٩) رجال النجاشي ص ٤٤١ قال: يحيى بن القاسم أبو بصير الأسدي، وقيل: أبو ثقة وجيه روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام، وقيل: يحيى بن أبي القاسم، واسم أبي القاسم إسحاق عن أبي الحسن موسى عليه السلام، ومات أبو بصير سنة خمسين ومائة.

وهو ظاهر الكشي<sup>(١)</sup>، في المنقول عن العلامة<sup>(٢)</sup>، ولعلّ الحكم بالتغاير أرجح، لأنّ عدم وجدان النجاشي لا يقدّم على وجدان الشيخ.

الثاني: في الخلاف في كنية يحيى بن القاسم<sup>(٣)</sup>:

يظهر من النجاشي نقل القولين في كنية أحدهما: أنّها (أبو بصير) والآخر: أنّها (أبو مُحَمَّد)<sup>(٤)</sup>.

وظاهر الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام تكتيته<sup>(٥)</sup> بهما معاً<sup>(٦)</sup> ولا مانع من ترجيح قول الشيخ أيضاً، جمعاً بين القولين لعدم تنافيهما، والظاهر منه أشهرية تكتيه بأبي بصير، من تكتيه بأبي مُحَمَّد، كما عرفت مما ذكره في أصحاب الصادق عليه السلام<sup>(٧)</sup>.

كما هو الحال في (ليث المرادي) في التكنّي بكنتيتين، وأشهرية<sup>(٨)</sup> أبي

(١) اختيار معرفة الرجال ص ٤٧٤-٤٧٦.

(٢) الخلاصة ص ٢٦٤ قال: وروى الكشي ما يتضمن ذلك (انه واقفي) قال: وأبو بصير يحيى بن القاسم الحذاء الأزدي هذا يكنى أبا مُحَمَّد، قال مُحَمَّد بن مسعود: سألت علي بن الحسن بن فضال عن أبي بصير هذا هل كان متبهما بالغللو، فقال: أما بالغللو فلا، ولكن كان مختلطاً.

(٣) في الأصل: يحيى بن القسم، وما أثبتناه من ب و ج و د.

(٤) رجال النجاشي ص ٤٤١.

(٥) في الأصل و ج و د: تكتنيه، وما أثبتناه من ب.

(٦) رجال الطوسي ص ٣٢١.

(٧) رجال الطوسي ص ٣٢١ قال: يحيى بن القاسم أبو مُحَمَّد، يعرف بأبي بصير الأسدي...

(٨) بكنتيتين وأشهرية، هذه الكلمتين في ج: فيها مسح، ولكن ملاحظهما موجودة.

بصير من أبي مُحَمَّد<sup>(١)</sup>.

وليس كذلك (عبد الله بن مُحَمَّد الأسدي)، فإنه لم يثبت تكنيه بأبي مُحَمَّد؛ ولعلّ تظهر الثمرة إن قلنا بأن اختصاص رجل بكنية وعدم تكنيه بغيرها يوجب ترجيح إرادته عند الاشتباه والترديد الحاصل باشتراك اثنين أو جماعة في كنية واحدة.

الثالث: قد وقع الخلاف في حال (يحيى بن القاسم):

قال الشيخ في أصحاب الكاظم عليه السلام: إنه واقفي<sup>(٢)</sup>.

وحكى الكشي، عن حمدويه، عن بعض أشياخه ذلك<sup>(٣)</sup>.

وظاهر النجاشي كونه ثقة<sup>(٤)</sup>.

ولا يقاوم الظاهر النص كما بيناه سابقاً.

وعن علي بن الحسن بن فضال: أن أبا بصير مَخْلُطٌ<sup>(٥)</sup> - يعني يحيى بن القاسم -، وهو لا ينافي الوقف، لكن ينافي الوثاقة على الظاهر.

ويظهر من سؤال ابن مسعود علي بن الحسن بن فضال<sup>(٦)</sup>، أن القول بغلوّه في الشيعة كان موجوداً.

(١) رجال النجاشي ص ٣٢١، رجال الطوسي ص ١٤٤، ص ٢٧٥.

(٢) رجال الطوسي ص ٣٤٦.

(٣) اختيار معرفة الرجال ص ٤٧٤.

(٤) رجال النجاشي ص ٤٤١ قال: ثقة وجيه. أقول: لا نص اظهر من هذا.

(٥) اختيار معرفة الرجال ص ٤٧٦.

(٦) اختيار معرفة الرجال ص ٤٧٦، سأله عن أبي بصير هل كان متهما بالغلو؟

وربما يستند في وقفه على ما نقله الكشي قال: وجدت في بعض روايات الواقعة: علي بن إسماعيل بن يزيد قال: شهدنا مُحَمَّد بن عمران البارقي في منزل علي بن أبي حمزة، وعنده أبو بصير، قال مُحَمَّد بن عمران: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: منّا ثمانية محدثون سابعهم القائم عليه السلام.

فقام أبو بصير بن أبي القاسم فقَبِل رأسه، فقال: سمعته من أبي جعفر عليه السلام منذ أربعين سنة.

فقال [له]: أبو بصير: سمعت من أبي جعفر عليه السلام وإني كنت خُماسياً<sup>(١)</sup> جاء بهذا، قال: اسكت يا صبي {ليزدادوا إيماناً مع إيمانهم} يعني القائم عليه السلام ولم يقل: ابني هذا<sup>(٢)</sup>.

والاستدلال بهذا الخبر على وقف يحيى بن القاسم مشكّل؟.

أما أولاً: فلأنّ الخبر ليس من أخبارنا.

وأما ثانياً: فلأنّ<sup>(٣)</sup> أبا بصير فيه ابن أبي القاسم، لا ابن القاسم.

وأما ثالثاً: فلأنّه يمكن انطباقها<sup>(٤)</sup> على مذهبنّا، إن كان الخبر عن أبي جعفر عليه السلام بأنّه أدرج نفسه في المحدثين، وأراد بالعدد هو ومن بعده، فيكونون ثمانية، وأراد بالسبعة المدلول عليه بسابعهم<sup>(٥)</sup> من بعده، لينطبق

(١) في الأصل و ب و د: وأنا خماسي، وفي ج: كنت خماسيا، وما أثبتناه من المصدر.

(٢) اختيار معرفة الرجال ص ٤٧٤-٤٧٦.

(٣) في ج: كتب فوقها فان.

(٤) في الأصل و ج و د: اطباقها، وما أثبتناه من ب.

(٥) في الأصل و ب و د: بسابعه، والوجه ما أثبتناه من ج.

الصدر مع الذيل فيكون السابع هو القائم عليه السلام ونحوه في التأويل، إذا كان من كلام الصادق أبي عبد الله عليه السلام، إلا أنه أدرج في الثمانية نفسه وأباه، وفي السبعة نفسه فقط، و(قول) في ذيل الخبر من كلام الراوي: ولم يقل (ابني هذا)، إبطال لقول الناوسية.

وتوهم الاستدلال بإرادة فاطمة عليها السلام في المحدثين كما وردت <sup>(١)</sup> أخبار في (معاني الأخبار) بكونها محدثة <sup>(٢)</sup> وإخراجها حيث ذكر السبعة لا ينقص في البعد عما ذكرناه <sup>(٣)</sup>.

ويحتمل وجه آخر، وهو الوارد في تفسير: ﴿كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ﴾ <sup>(٤)</sup> بأن المراد بالحبة فاطمة عليها السلام، وبسبع <sup>(٥)</sup>

(١) في النسخ: ورد، والوجه ما أثبتناه.

(٢) لم أجده في كتاب (معاني الأخبار)، ولكن رواه الصدوق في (علل الشرائع) ١/ ١٨٢، بسنده عن إسحاق بن جعفر بن محمد بن عيسى بن زيد بن علي قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إنها سميت فاطمة عليها السلام محدثة لأن الملائكة كانت تهبط من السماء فتناديها كما تنادي مريم بنت عمران فتقول: يا فاطمة الله اصطفاك وطهرك واصطفاك على نساء العالمين، يا فاطمة اقتني لربك واسجدي واركعي مع الراكعين، فتحدثهم ويجدثونها، فقالت لهم ذات ليلة: أليست المفضلة على نساء العالمين مريم بنت عمران؟ فقالوا: إن مريم كانت سيدة نساء عالمها، وإن الله عز وجل جعلك سيدة نساء عالمك وعالمها وسيدة نساء الأولين والآخرين.

(٣) في د: عما ذكره.

(٤) سورة البقرة/ آية ٢٦١.

(٥) في ج: وسبع.

سنابل أولادها عليه السلام، وسابعهم القائم عليه السلام <sup>(١)</sup> باحتساب بعض الأئمة عليهم السلام مع بعض واحداً باعتبار اتحاد الاسم، فعلي ثلاثة، ومحمد اثنان، بإخراج القائم عليه السلام؛ لأن اسمه أحمد أيضاً، والحسن اثنان، فإذا سقط <sup>(٢)</sup> من أحد عشر <sup>(٣)</sup> أربعة، بقي سبعة.

وكذلك الاستدلال بخبر ابن قياما <sup>(٤)</sup>، <sup>(٥)</sup> فإنه ليس فيه طريق <sup>(٦)</sup> لتمييز <sup>(٧)</sup> أبي بصير فيه، وأنه يحكى بن القاسم، إلا رواية يعقوب بن شعيب عنه <sup>(٨)</sup>، وهو مميّز على ما ذكره مولانا (عناية الله) <sup>(٩)</sup>.

ولعله استفاد ذلك من الأسانيد، وإلا فلم نر <sup>(١٠)</sup> في كتب الرجال ما يشهد بذلك، مع أنّ (حسن بن قياما الصيرفي) مجهول، بل مهمّل، فلا حجية <sup>(١١)</sup> في الخبر.

(١) تفسير العياشي ص ١٤٧

(٢) في د: اسقط.

(٣) في الأصل وج: إحدى عشر، والصحيح ما أثبتناه من ب.

(٤) في ج: قيانا، والصحيح ما أثبتناه من الأصل وب، والمصدر.

(٥) اختيار معرفة الرجال ص ٤٧٥-٤٧٦.

(٦) في الأصل وب وج: طريق، وكتب فوق الأصل: طريقا، وكذا في د، والصحيح ما أثبتناه.

(٧) في د: للتمييز.

(٨) الكافي ٥٩/٦، محمد بن جعفر أبو العباس، عن أيوب بن نوح، عن صفوان، عن يعقوب بن شعيب، قال سمعت أبا بصير يقول، سألت أبا جعفر عليه السلام...

(٩) مجمع الرجال ٤/٤٠.

(١٠) في الأصل: نرى، وكتب فوقها نر، وكذا في ب وج، والصحيح ما أثبتناه.

(١١) في الأصل وب و د: حجة، وما أثبتناه من ج.

قال الكشي: حدّثنا علي بن مُحَمَّد بن قتيبة، قال: حدّثني الفضل بن شاذان، قال: حدّثنا مُحَمَّد بن الحسن الواسطي ومُحَمَّد بن يونس، قالوا: حدّثنا الحسن بن قياما الصيرفي، قال: حججت في سنة ثلاث وتسعين ومائة، وسألت أبا الحسن الرضا عليه السلام فقلت له: جعلت فداك، ما فعل أبوك؟، قال: مضى كما مضى أباءؤه<sup>(١)</sup>، قلت: كيف أصنع بحديث حدّثني به يعقوب بن شعيب عن أبي بصير، أنّ أبا عبد الله عليه السلام قال: إنّ جاءكم من يُخبركم أنّ ابني هذا مات، وكفن، وقبر، ونفّضوا أيديهم من تراب قبره، فلا تصدّقوا به.

قال عليه السلام: كذب أبو بصير، ليس هكذا حدّثه، إنّما قال: إنّ جاءكم عن صاحب هذا الأمر<sup>(٢)</sup>.

وأما الاستدلال على وقفه بما أورده الكشي عن إسماعيل بن عباد القصري، عن علي بن مُحَمَّد بن القاسم الحذاء الكوفي، قال: خرجت من المدينة، فلما جُزْتُ حيطانها مُقبلاً<sup>(٣)</sup> نحو العراق، إذا أنا برجل على بغل أشهب يعترض الطريق، فقلتُ لبعض من كان معي: من هذا؟، فقال<sup>(٤)</sup>:

(١) في الأصل وب وج: أبائه، وكتب فوق ج: أباءؤه، وهو الصحيح على ما أثبتناه من المصدر.

(٢) اختيار معرفة الرجال ص ٤٧٥-٤٧٦.

(٣) في د: متصلاً.

(٤) في الأصل: قالوا، وكتب فوقها: قال ظ، وكذا في د، وفي ب وج: قال، وما أثبتناه من المصدر.



هذا<sup>(١)</sup> ابن الرضا عليه السلام.

قال: فقصدتُ قصده، فلما رأيته أريده وقف لي، فانتهيتُ إليه لأسلم عليه، فمدَّ يده إليّ وسلَّمْتُ عليه وقبلْتُها، فقال: مَنْ أَنْتَ؟، فقلتُ: بعضُ مواليك، جعلتُ فداك، أنا مُحَمَّد بن علي بن أبي القاسم الحذاء، فقال لي: أما إِنَّ عَمَّكَ قد<sup>(٢)</sup> كان ملتوياً<sup>(٣)</sup> على الرضا عليه السلام.

قال: قلت: جعلتُ فداك رَجَعَ عن ذلك، فقال: إن كان رَجَعَ فلا بأس<sup>(٤)</sup>.

فلا وجه له - وإن فرض حُجَّة الخبر، مَعَ أَنَّهُ غير صحيح، بجهالة علي بن مُحَمَّد بن القاسم كما في صدر الخبر، ومُحَمَّد بن علي بن أبي القاسم كما في ذيله - وذلك لأنَّ عَمَّهُ لا يُعلم أَنَّهُ أبو بصير المبحوث عنه.

وعلى فرض التسليم، فقول الجواد عليه السلام: (إن كان رجع فلا بأس) فيه - دلالة على أن تلويته على الرضا عليه السلام غير متحقق<sup>(٥)</sup>.

مَعَ أَنَّ يحيى بن القاسم أبا بصير<sup>(٦)</sup>، الذي مات سنة مائة وخمسين -

(١) من المصدر.

(٢) في د: (قد) ساقطة.

(٣) كذا في مطبوعة المصدر، وفي نُسخ المتن: متلوياً. وكذا التزم به المصنف فيما يلي حيث عبر بقوله: (تلويه) و (متلوياً)، وعلى نسخة المطبوعة لا بد أن يقول: التواءه وملتوياً.

(٤) اختيار معرفة الرجال ص ٤٧٦.

(٥) في الأصل و ب و د: محقق، والأقرب ما أثبتناه من ج.

(٦) في ب: أبو بصير.

بتصريح الشيخ<sup>(١)</sup>، والنجاشي<sup>(٢)</sup>، والعلامة<sup>(٣)</sup> - لم يبق إلى زمان الرضا عليه السلام حتى يكون متلوياً عليه.

وعلى كل حال، الذي يظهر أن مستند الشيخ، وبعض أشياخ حمدويه<sup>(٤)</sup> - في حكمهما<sup>(٥)</sup> بوقف يحيى بن القاسم - هذه الأخبار، وقد عرفت ما فيها.

مع احتمال أن يكون يحيى بن القاسم الحذاء - الذي<sup>(٦)</sup> ذكره الشيخ في أصحاب الكاظم عليه السلام حاكماً بوقفه - غير مَنْ ذكره في أصحاب الصادق عليه السلام قائلاً بأنه يعرف بأبي بصير، ومات سنة خمسين ومائة، فيكون يحيى بن القاسم<sup>(٧)</sup> الواقفي لم يعلم تكتيه<sup>(٨)</sup> بأبي بصير.

والمقوي لهذا الاحتمال حكم النجاشي بوثاقة يحيى بن القاسم<sup>(٩)</sup> الذي مات في السنة المذكورة ووجاهته<sup>(١٠)</sup>، وظهور (الوقف) في كلام الشيخ<sup>(١١)</sup>،

(١) رجال الطوسي ص ٣٢١.

(٢) رجال النجاشي ص ٤٤١.

(٣) الخلاصة ص ٢٤٦.

(٤) في الأصل و ب و ج: حمديه، وكتب فوقها: حمدويه ط، وكذا في د، وما أثبتناه هو الصحيح.

(٥) في د: حكمها.

(٦) في د: (الذي) ساقطة.

(٧) في الأصل و ج و د: يحيى بن القسم، وما أثبتناه من ب.

(٨) في ج: بكتيته.

(٩) في الأصل و ج و د: يحيى بن القسم، وما أثبتناه من ب.

(١٠) رجال النجاشي ص ٤٤١.

(١١) رجال الطوسي ص ٣٤٦.

وبعض أشياخ حدوديه في الوقف على الكاظم عليه السلام<sup>(١)</sup>، وليس مخالفة هذا الظهور أولى من مخالفة ظهور الاتحاد على تقدير تسليمه.

وإطلاق (الوقف) في كلام الصدوق، والكشي<sup>(٢)</sup> في غير مورد - مع القرينة على غير الوقف بالمعنى المعروف - لا ينافي ظهوره في كلامهما فيه، فكيف في كلام غيرهما !.

وأما: ما يدلّ على حصول (الوقف) في زمان الإمام عليه السلام فَمَعَّ أَنَّهُ بَعِيدٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ الْقَاسِمِ، لَأَنَّهُ لَمْ يَدْرِكْ مِنْ مَبْدَأِ زَمَانِهِ إِلَّا سَتَتَيْنِ، فَيُنَافِيهِ الْأَخْبَارُ فِي سَبَبِ الْوَقْفِ، وَأَنَّهُ حَصَلَ بَعْدَ وَفَاتِهِ عليه السلام؛ لِاجْتِمَاعِ مَالٍ عِنْدَ وَكَلَاثِهِ وَطَمَعِهِمْ فِيهِ.

واحتمال إرادة خلاف الظاهر من (الوقف)، ليس بأولى من احتمال التعدد.

قال شيخنا البهائي: وما في الكشي من نسبة الوقف إلى أبي بصير ينبغي أن يُعَدَّ من جملة الأغلاط، لموته في حياة الكاظم عليه السلام ومن وقف على الصادق عليه السلام ناووسي لم يُعْهَدْ إطلاق الواقف عليه<sup>(٣)،(٤)</sup>.

(١) اختيار معرفة الرجال ص ٤٧٤.

(٢) في الأصل وب و د: الكليني، وفي ج: الكشي وكتب فوقها الكليني، والوجه ما أثبتناه من سياق الكلام.

(٣) حكاه البهائي في تعليقه ص ٣٥٩، عن فوائد الشيخ البهائي.

(٤) قال الشيخ البهائي في (الفوائد الرجالية) ص ١٠ مخطوط، في مكتبة السيّد الحكيم العامة في النجف الأشرف: ما في الكشي من أن يحيى بن القاسم كان واقفاً ينبغي أن يعد من جملة الأغلاط. فان قلت: لعل المراد بكونه واقفياً أَنَّهُ مَن وَقَفَ عَلَى الصَّادِقِ عليه السلام. قلت: =

يريد بحسب الاصطلاح لا<sup>(١)</sup> اللغة.

قال الفاضل الخراساني<sup>(٢)</sup> - نقلاً عنه<sup>(٣)</sup> - : أبو بصير يحیی الثقة غیر الحذاء الواقفي، لأُمور:

منها: أنَّ أبا بصير (أسدي)، كما يظهر من النجاشي<sup>(٤)</sup>، والكشي<sup>(٥)</sup>، والخلاصة<sup>(٦)</sup>، ورجال العقيقي<sup>(٧)</sup>،<sup>(٨)</sup>، والحذاء (أزدي)، كما يفهم من

= الذين وقفوا على الصادق يسمون بالناوسية ولم يعهد إطلاق الواقعة إلّا على الواقعة على الكاظم عليه السلام مع أنَّ الرواية التي استفاد منها الكشي منها وقفه صريحة في الواقفي بالمعنى المتعارف لأنها تتضمن أنّه نقل عن الصادق عليه السلام أنه قال: إن جاءكم من يخبركم أن ابني هذا مات وكفن وقبر ونفصوا أيديهم من تراب قبره فلا تصدقوه.

(١) في الأصل و ب و د: او، وفي ج: الا، والوجه ما أثبتناه.

(٢) المولى مُحَمَّد باقر بن مُحَمَّد مؤمن السبزواري الخراساني، المعروف بالفاضل الخراساني أو السبزواري، عالم محقق، فقيه محدث، حكيم متكلم، من تلامذة الشيخ البهائي، له جملة مصنفات منها (ذخيرة المعاد في شرح الإرشاد) و (كفاية الأحكام) توفي سنة ١٠٩٠ هـ.

(٣) نقله البهائي في تعليقه ص ٣٥٩.

(٤) رجال النجاشي ص ٤٤١.

(٥) اختيار معرفة الرجال ص ١٧٣.

(٦) الخلاصة ص ٢٦٤.

(٧) الخلاصة ص ٢٦٤، قال: وقال علي بن أحمد بن العقيقي يحیی بن القاسم الأسدي مولا هم.

(٨) في المصدر (ذخيرة المعاد) ورد: كما يظهر من رجال النجاشي والكشي واختيار الرجال والخلاصة ورجال العقيقي. كما ورد في تعليقه البهائي، والظاهر أن ذكر الكشي، واختيار معرفة الرجال باعتبار أنها كتاب واحد من سهو القلم، وانتبه المصنف لذلك =

الكشي<sup>(١)</sup>،<sup>(٢)</sup>.

قُلْتُ: والحقّ أنّ تغاير هاتين<sup>(٣)</sup> النسبتين لا دلالة فيه على تغاير الشخصين، لأنّ (أسداً) من (الأزد)<sup>(٤)</sup> فلعلّ تارة نسب إلى العام، وأخرى إلى الخاصّ، ولأنّ (أزد) في الأصل (أسد)، وإنما أبدل السين زايّاً<sup>(٥)</sup> ليتميّز<sup>(٦)</sup> أحدهما عن الآخر بحسب الكتابة، وإن كان فرقٌ بينهما بحسب اللفظ بتحريك السين في أحدهما وسكونها في الآخر، فلعلّ النسبة في (أسدي) بملاحظة الأصل.

وهذه الأمانة وإن ذكرها الفاضل<sup>(٧)</sup> لإثبات المغايرة بين يحيى بن أبي

= رفع بنقله الثاني، إذ ربما اشتبه الفاضل الخراساني أو الناسخ بذكر الشيخ فكتب الكشي سهواً أو صحف، وقد ذكره الشيخ في رجاله ص ٣٢١، والله العالم.

(١) اختيار معرفة الرجال ص ٤٧٤.

(٢) ذخيرة المعاد (ط ق) ج ١ ق ١٢٢/١. باختلاف متقارب.

(٣) في ج و د: هذين وكتب فوقها هاتين ظ.

(٤) هذا القول على إطلاقه غير سديد، فالأزد قحطانية، وبنو أسد قبائل عدة من العدنانية، فقبيلة أسد بن خزيمه بن مدركة بن الياس بن مضر، وقبيلة أسد من ربعة وهو أسد بن ربعة بن نزار وغيرهما، نعم هناك بنو أسد بن شريك وهم من القحطانية، إلّا أنّ المتبادر عند الإطلاق أسد خزيمه العدنانية. وقد نقل ابن الأثير وابن منظور وابن فارس وغيرهم، أنّ الأسد لغة في الازد ولكن بسكون السين المهملة، فأبدل الزاي سينا، ولكن مقتضى هذه النسبة التنبيه عليها عند ذكر المنسوب لأنها على غير الجادة، فتأمل.

(٥) في السُسخ: زاء، والوجه ما أثبتناه.

(٦) في الأصل و ب: لتمييز، وفي د: لتمييز، وما أثبتناه من ج.

(٧) أبي الفاضل الخراساني.

القاسم، ويحيى بن القاسم، إلا أنها صالحة لما ذكرناه أيضاً، لأن يحيى بن القاسم المذكور في كلام العقيلي، وفي أصحاب الصادق عليه السلام المكتى بأبي بصير أسدي<sup>(١)</sup>، ويحيى بن القاسم الذي ذكره الكشي عن بعض أشياخه أزدي.

فتحصل مما ذكر هنا وما ذكر سابقاً: أن يحيى المختلف فيه أربعة:

يحيى بن أبي القاسم المكفوف.

ويحيى بن أبي القاسم الحذاء.

ويحيى بن القاسم الأزدي.

ويحيى بن القاسم الأسدي.

ومما يؤيد التباين بين الأخيرين:

أن النجاشي ذكر أن الأسدي يروي عن الباقر والصادق عليهما السلام، ولم يذكر أنه يروي عن الكاظم عليه السلام ولو كان لذكر، فتأمل.

والمكتى بأبي بصير من هؤلاء الأربعة [اثنان<sup>(٢)</sup>]: يحيى بن القاسم الأسدي، ويحيى بن أبي القاسم المكفوف، دون يحيى بن أبي القاسم الحذاء، ويحيى بن القاسم الحذاء الأزدي.

فيكون التريديد في (أبي بصير) بين الثقة والمجهول، لا بين الثقة والواقفي، لأنه لم يثبت تكفي الواقفي بأبي بصير، إلا على القول بالاتحاد،

(١) رجال الطوسي ص ٣٢١.

(٢) في النسخ: أمثال، والاولى ما اثبتناه.

وقد بينّا خلافه.

وأما: كون أبي بصير يحیی بن القاسم مُخْلَطًا، كما عن علي بن الحسن بن فضال، فبعد فرض إثبات الاتحاد، أو أنّ المراد هو الذي ذكره النجاشي، فمعارضة<sup>(١)</sup> قول النجاشي مع قوله - وإن كان تعارض النص والظاهر، بناء على أن يكون المراد بالتخليط ما لا ينافي الوثاقة - إلا أنّ المقاومة<sup>(٢)</sup> والتقديم باعتبار النصوصيّة موقوف على التساوي في الحجّة، وواضح أنّ قول النجاشي في مثل هذا المقام يقدّم على قول ابن فضال، وإن قلنا بإماميّة ابن فضال، لأنّ ابن فضال رجع في آخر عمره كما يظهر من ترجمته<sup>(٣)</sup>، وحجّة قوله في زمان عدم استقامته إنّما هي لتقريره في حال استقامته، وآته لو لم يكن ما صدر منه على الواقع لنقض ما أبرم، ولا ريب أنّ الظنّ الحاصل من ذلك ليس بمثابة الظنّ الحاصل من مثل قول النجاشي الصادر منه حال الاستقامة والضبط.

#### المورد الرابع: في مميّزات (أبي بصير):

فمن المشخّصات لليث المرادي رواية أبان بن عثمان عنه، كما ذكره المولى (عناية الله)<sup>(٤)</sup> مستشهداً له بوقوع التصريح به في طريق

(١) في الأصل و ب و ج: فعارضه، وما أثبتناه من د.

(٢) في الأصل و ب: المقدمة، وما أثبتناه من ج و د.

(٣) رجال النجاشي ص ٣٥. قال: .. وكان الحسن عمره كله فطحيا مشهورا بذلك (بذاك)

حتى حضره الموت فمات وقد قال بالحق ﷺ.

(٤) المولى عناية الله بن شرف الدين علي بن محمود القهبائي الأصفهاني النجفي صاحب

كتاب (مجمع الرجال) ، قد فرغ من تصنيفه سنة ١٠١٦ هـ ، وهو من تلاميذ المولى أحمد =

الكشي<sup>(١)</sup>.

قال الكشي في (كتابه) في أحوال أبي سعيد الخدري: مُحَمَّد بن مسعود، قال حدثني الحسين بن اسكيب، قال: أخبرني محسن بن أَحْمَد، عن أَبَان بن عثمان، عن ليث المرادي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إِنَّ أَبَا سعيد الخدري قد رُزِقَ هذا الأمر، الحديث<sup>(٢)</sup>.

ووجه دلالة ذلك على التشخيص - إن احتمل رواية أَبَان في خبر آخر عن غير ليث المرادي - أَنَّ رواية أَبَان بن عثمان عن ليث المرادي قد ثبتت<sup>(٣)</sup> بذلك، وما عداه لم يثبت، فالأصل عدمه، وإلاّ فالتصريح في مورد، كيف يكون دليلاً على الكلية؟.

نَعَمْ، لو كان المولى (عناية)، لم يبيّن المستند أخذنا بقوله من باب الشهادة، وأخذ قول أهل الخبرة، كما هو كذلك في أخذ قول صاحب (المشتركات)<sup>(٤)</sup>، وليس هو أعظم شأنًا من المولى<sup>(٥)</sup> (عناية الله)، ولذا نأخذ

= المقدس الاردبيلي، والمولى عبد الله التستري، والشيخ البهائي.

(١) مجمع الرجال ٧/ ٢٠٣.

(٢) اختيار معرفة الرجال ص ٤٠.

(٣) في ج ود: ثبت.

(٤) هو المولى مُحَمَّد أمين الكاظمي، صاحب كتاب (هداية المحدثين إلى طريقة المُحَمَّدِين)

المعروف بمشتركات الكاظمي، أو تمييز المشتركات. مرّ سابقاً.

(٥) في الأصل وج ود: مولى، والأقرب ما أثبتناه من ب. وقد تأتي بعدُ مراتٍ أخرى على ما أثبتناه هنا، ولم نشر إليها.



بقوله فيما<sup>(١)</sup> عدا أبان، من رجال جعل روايتهم عن أبي بصير مميّزة<sup>(٢)</sup> لكونه ليث المرادي، كعبد الله بن أبي يعفور<sup>(٣)</sup>، وغيره<sup>(٤)</sup> ممّن انفرد فيه عن صاحب (المشتركات) كبكير بن أعين<sup>(٥)</sup>.

والحسين بن المختار<sup>(٦)</sup>.

وحّماد الناب<sup>(٧)</sup>.

(١) في ج: فيمن.

(٢) في ج: ممّيزا.

(٣) رجال النجاشي ص ٢١٣، قال: العبدى واسم أبي يعفور واقد وقيل: وقدان، يكنى أبا محمد ثقة ثقة، جليل في أصحابنا، كريم على أبي عبد الله عليه السلام ومات في أيامه، وكان قارئا يقرئ في مسجد الكوفة.

(٤) انظر مجمع الرجال ٢٠٣/٧.

(٥) رجال الطوسي ص ١٢٧ عدّه من أصحاب الباقر والصادق عليه السلام، وقال: بكير بن أعين بن سُنْسَن الشيباني الكوفي، روى عنه (أي الباقر) وعن أبي عبد الله عليه السلام، يكنى أبا عبد الله، ويقال أبو الجهم، وله ستة أولاد ذكور عبد الله والجهم وعبد الحميد وعبد الأعلى وعمر وزيد. وفي ص ١٧٠ قال: ... مات في حياة أبي عبد الله عليه السلام.

(٦) رجال النجاشي ص ٥٤ قال: أبو عبد الله القلانسي كوفي، مولى أحسن من بجيلة، وأخوه الحسن يكنى أبا مُحَمَّد ذُكِرَا فيمن روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليه السلام.

(٧) رجال النجاشي ص ١٤٣ قال: الفزاري مولا هم كوفي كان يسكن عَزْزَم فُنُسَب إليها، وأخوه عبد الله ثقتان، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، وروى حماد عن أبي الحسن والرضا عليه السلام، ومات حماد بالكوفة في سنة تسعين ومائة.

أما في رجال الطوسي فقد عدّه من أصحاب الصادق والكاظم والرضا عليه السلام على الترتيب، وقال في ص ١٨٦: حماد بن عثمان ذو الناب مولى، غني، كوفي. وفي ص ٣٣٤: حماد بن عثمان لقبه الناب، مولى الازد كوفي له كتاب. وفي ص ٣٥٤: حماد بن عثمان الناب =

وسُليمان بن خالد<sup>(١)</sup>.

والفضل بن البقباق<sup>(٢)</sup>.

والفضيل الرسان<sup>(٣)</sup>.

والمنثى<sup>(٤)</sup> الحنّاط<sup>(٥)</sup>.

= من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام.

(١) رجال النجاشي ص ١٨٣ قال: مولى عفيف بن معدي كرب - عم الأشعث بن قيس لأبيه وأخوه لاهم - أبو الربيع الاقطع. كان قارئاً فقيهاً وجهاً، روى عن أبي عبد الله وأبي جعفر عليه السلام، وخرج مع زيد ولم يخرج معه من أصحاب أبي جعفر عليه السلام غيره فقطعت يده، وكان الذي قطعها يوسف بن عمر بنفسه، ومات في حياة أبي عبد الله عليه السلام فتوجع لفقده ودعا لولده وأوصى بهم أصحابه.

(٢) رجال النجاشي ص ٣٠٨ قال: الفضل بن عبد الملك أبو العباس البقباق، مولى، كوفي، ثقة، عين، روى عن أبي عبد الله عليه السلام.

(٣) في الأصل وب: الفضل، والصحيح ما أثبتناه من المصدر.

(٤) رجال الطوسي عده من أصحاب الباقر والصادق عليه السلام، على الترتيب، أما في ص ١٤٣ قال: فضيل بن الزبير الرسان، وفي ص ٢٦٩ قال: الفضيل بن الزبير الأسدي، مولا هم كوفي، الرسان.

(٥) رجال النجاشي ص ٤١٤ قال: منثى بن الوليد الحنّاط، مولى، كوفي، روى عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي رجال الطوسي ص ٣٠٥ عده من أصحاب الصادق عليه السلام، وقال: المنثى بن راشد الحنّاط، أبو الوليد الكوفي.

وعمر و<sup>(١)</sup> بن طرخان<sup>(٢)</sup>،<sup>(٣)</sup>.

وانفرد صاحب (المشتركات) عنه في عاصم بن مُحمَّد<sup>(٤)</sup>،<sup>(٥)</sup>.

واشتركا<sup>(٦)</sup> معاً في مفضل بن صالح<sup>(٧)</sup>

وعبد الكريم بن عمرو<sup>(٨)</sup>

وعبد الله بن مسكان<sup>(٩)</sup>،<sup>(١٠)</sup>.

(١) في الأصل و ب: عمرو، والصحيح ما أثبتناه من ج والمصدر.

(٢) رجال الطوسي ص ٤٣٠ في من لم يرو عنهم عليه السلام، قال: عمر بن طرخان، روى عنه مُحمَّد كتاب أبي يحيى المكفوف.

(٣) انظر مجمع الرجال ٧/ ٢٠٣.

(٤) رجال النجاشي ص ٣٠١ قال: الخطاط الحنفي أبو الفضل، مولى، كوفي، ثقة، عين، صدوق، روى عن أبي عبد الله عليه السلام.

(٥) هداية المحدثين ص ١٣٦.

(٦) في ج: واشتركا.

(٧) رجال الطوسي ص ٣٠٧ عده من أصحاب الصادق عليه السلام، قال: مفضل بن صالح، أبو علي، مولى بني أسد، يكنى أبا جميلة أيضاً، مات في حياة الرضا عليه السلام.

(٨) رجال النجاشي ص ٢٤٥ قال: الخنعمي مولا هم، كوفي، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، ثم توقف على أبي الحسن عليه السلام، كان ثقة ثقة، عيناً، يلقب كراماً.

(٩) رجال النجاشي ص ٢١٤ قال: أبو مُحمَّد مولى عَنَزَة، ثقة، عين، روى عن أبي الحسن موسى عليه السلام، وقيل أنه روى عن أبي عبد الله عليه السلام وليس بثبت، .. مات في أيام أبي الحسن عليه السلام قبل الحادثة.

(١٠) هداية المحدثين ص ١٣٦، مجمع الرجال ٧/ ٢٠٣.

فإن كان مستندهما<sup>(١)</sup> في عبد الله بن مسكان الأصل السابق في أبان بن عثمان، كانت<sup>(٢)</sup> دعوى صاحب المعالم وابنه<sup>(٣)</sup> الاطلاع على رواية عبد الله بن مسكان عن يحيى بن القاسم منافيةً، بخلاف ما لو كانت الغلبة هي المستند، لكن يتعارض قولهما في التمييز<sup>(٤)</sup> برواية أبان بن عثمان المتقدم، فإن صاحب (المشتركات) ذكره من مميزات يحيى بن القاسم الحذاء مع زيادة علي بن أبي حمزة<sup>(٥)</sup>، وشُعيب العقرقوفي<sup>(٦)</sup>، والحسين بن أبي العلاء<sup>(٧)</sup>،

---

(١) في ج: مسندهما.

(٢) في النسخ: كان، والوجه ما أثبتناه.

(٣) الظاهر هنا وقع تصحيف (ابنه) إلى (أبيه) في النسخ، مع تقارب رسم الكلمتين، والصحيح ما أثبتناه، إذ أننا لم نعثر على قولهما، ولكن نقل قولهما الوحيد البهبهاني في هامش إحدى مخطوطات منهج المقال، على ما في تحقيق (منتهى المقال) ٧/ ١٢٠.

(٤) في النسخ: التخير، وفي هامش ج: التميز، وما أثبتناه هو الوجه من سياق الكلام.

(٥) رجال النجاشي ص ٢٤٩ قال: واسم أبي حمزة سالم البطائني أبو الحسن مولى الأنصار، كوفي، وكان قائد أبي بصير يحيى بن القاسم وله أخ يسمى جعفر بن أبي حمزة، روى عن أبي الحسن موسى عليه السلام، وروى عن أبي عبد الله عليه السلام ثم وقف، وهو أحد عمدة الواقفة.

(٦) رجال النجاشي ص ١٩٥ قال: شعيب العقرقوفي أبو يعقوب ابن أخت أبي بصير يحيى بن القاسم، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، ثقة عين.

(٧) رجال النجاشي ص ٥٢ قال: الحسين بن أبي العلاء الخفاف أبو علي الأعور مولى بني أسد، ذكر ذلك ابن عقدة، وعثمان بن حاتم بن مُتّاب، وقال أحمد بن الحسين عليه السلام هو مولى بني عامر، وأخوه علي وعبد الحميد، روى الجميع عن أبي عبد الله عليه السلام، وكان الحسين أوجههم.

والحسن بن علي بن أبي حمزة<sup>(١)</sup>، ومُحمَّد بن عيسى بن عبيد<sup>(٢)</sup>،<sup>(٣)</sup>،<sup>(٤)</sup>.

وانفرد المولى (عناية الله)، عن صاحب (المشتركات)، في شهاب بن عبد ربّه<sup>(٥)</sup>، وعبد الله بن وضّاح<sup>(٦)</sup>، ومُحمَّد بن عمران، ويعقوب بن شعيب

(١) رجال النجاشي ص ٣٦ قال: واسمه (أي أبي حمزة) سالم البطائي، قال أبو عمرو الكشي في ما أخبرنا به مُحمَّد بن مُحمَّد، عن جعفر بن مُحمَّد عنه، قال: قال مُحمَّد بن مسعود: سألت علي بن الحسن بن فضال، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائي فطعن عليه، وكان أبوه قائد أبي بصير يحيى بن القاسم، هو الحسن بن علي بن أبي حمزة مولى الأنصار، كوفي، ورأيت شيوخنا عليه السلام يذكرون أنّه كان من وجوه الواقعة.

(٢) في الأصل وب و د: ابن أبي عبيد، والظاهر أن كلمة (أبي) من سهو القلم، والصحيح ما أثبتناه من ج والمصدر.

(٣) رجال النجاشي ص ٣٣٣ قال: مُحمَّد بن عيسى بن عبيد بن يقطين بن موسى مولى أسد بن خزيمه، أبو جعفر جليل في (من) أصحابنا، ثقة عين كثير الرواية حسن التصنيف، روى عن أبي جعفر الثاني عليه السلام مكاتبة ومكاشفة. وذكر أبو جعفر ابن بابويه عن ابن الوليد أنّه قال: ما تفرد به مُحمَّد بن عيسى من كتب يونس وحديثه لا يعتمد عليه. ورأيت أصحابنا ينكرون هذا القول، ويقولون من مثل أبي جعفر مُحمَّد بن عيسى. سكن بغداد.

قال أبو عمرو الكشي: نصر بن الصباح يقول أن مُحمَّد بن عيسى بن عبيد بن يقطين اصغر في السن من أن يروي عن ابن محبوب. قال أبو عمرو: قال القتيبي: كان الفضل بن شاذان عليه السلام يحب العبيدي ويثنى عليه ويمدحه ويميل إليه، ويقول: ليس في أقرانه مثله. وبحسبك هذا الثناء من الفضل عليه السلام.

(٤) هداية المحدثين ص ١٦٢.

(٥) رجال النجاشي ص ١٩٦ قال: شهاب بن عبد ربّه بن أبي ميمونة مولى بني نصر بن قُعين من بني أسد، روى عن أبي عبد الله وأبي جعفر عليه السلام، وكان موسرا إذا حال.

(٦) رجال النجاشي ص ٢١٥ قال: عبد الله بن وضّاح أبو مُحمَّد، كوفي، ثقة، من الموالى، =

العقروفي مع تقييد شعيب<sup>(١)</sup> بن يعقوب العقروفي<sup>(٢)</sup> بقوله: على الكثرة، وقد جعله مميّزاً لليث المرادي مقيداً بقوله: على القلة<sup>(٣)</sup>،<sup>(٤)</sup>، ولعلّ نظره إلى إمكان الاستناد فيه إلى الغلبة دون الأصل، ووافقه النجاشي والعلامة في عبد الله بن وضّاح، وقالوا: يعرف به يحيى بن القاسم<sup>(٥)</sup>.

وفي (المشتركات): يأتي في الكنى رواية عبد الله بن وضّاح عن أبي بصير عبد الله بن مُحَمَّد الأسدي<sup>(٦)</sup>.

وعن المولى (عناية الله) في الكنى: إنّ رواية أبي بصير عن الكاظم عليه السلام تعيّن كونه يحيى بن القاسم<sup>(٧)</sup>.

والحاصل أنّ هذين الرجلين<sup>(٨)</sup> قولهما متّبع عند المتأخرين، وحيث كان ترجيح لأحدهما أخذ به، وإلاّ فلا تميّز بمن تعارض فيه القولان

= صَاحِبَ أَبَا بصير يحيى بن القاسم كثيراً وعرف به.

(١) في ب: مُهْمَس عليه بـ (كذا).

(٢) كذا ورد في النسخ، ولعله من سبق القلم، والصحيح يعقوب بن شعيب كما ورد أولاً.

(٣) في الأصل و د: على العلة، والصحيح ما أثبتناه من ب و ج والمصدر.

(٤) مجمع الرجال ٧/ ٢٠٣. بتصرف.

(٥) رجال النجاشي ص ٢١٥، الخلاصة ص ١١٠، قالوا: صَاحِبَ أَبَا بصير يحيى بن القاسم كثيراً، وعُرفَ به.

(٦) هداية المحدثين ص ٢٠٦.

(٧) مجمع الرجال ٧/ ١١.

(٨) المولى عناية الله صاحب مجمع الرجال، والأمين الكاظمي صاحب هداية المحدثين (المشتركات).

لتساقطهما<sup>(١)</sup>.

والحقّ تقدّم قول الكاظمي في ما مرّ في أبان بن عثمان من حيث كونه مميّزاً ليحيى بن القاسم؛ لأنّ الظاهر من المولى (عناية الله) الترجيح الاجتهادي، وظاهر صاحب (المشركات) الإخبار بكونه مميّزاً، فكان شهادة وإخباراً<sup>(٢)</sup> بالواقع فهو حجة، بخلاف الأول فإنّه إخبار عما أدى إليه ظنه والترجيح، وهو ليس حجة لنا، وإن ثبت بخبره.

(١) في ج: بتساقطهما.

(٢) في د: واخبار.

## قاعدة [١ / ٤] <sup>(١)</sup>

إذا وردت رواية عن ابن سنان، فإن كان المروي عنه الصادق عليه السلام، فالمراد به (عبد الله) لا (مُحمَّد) قاله الشيخ <sup>(٢)</sup>، [و] <sup>(٣)</sup> عبد النبي في (الحاوي)، نقلاً عنه <sup>(٤)</sup>.

وهو يعارض ما عن المولى (عناية الله) تعارض العامين من وجه، فانه قال: - نقلاً عن إسناده المولى عبد الله التستري <sup>(٥)</sup> - : أنه كلما روى فضالة

---

(١) جعلنا الترتيم الاول لحساب عدد القواعد، والترقيم الثاني تكملة لحساب عدد الفوائد.  
(٢) رجال الطوسي، أصحاب الكاظم عليه السلام، ص ٣٣٩، عبد الله بن سنان روى عن أبي عبد الله عليه السلام، وغيره لم يرو عنه.

(٣) هنا وقع تداخل بين الكلام في النسخ، فأضفنا الواو حتى يستقيم الكلام.

(٤) حاوي الأقوال ٤ / ٤٤٣، أي نقلاً عن الشيخ الطوسي.

(٥) المولى عبد الله بن الحسين التستري الأصفهاني، العلامة، المدقق المحقق، ذو الفطنة والنباهة، عظيم المنزلة والجلالة، صاحب الكرامات، له مصنفات منها (شرح قواعد) العلامة الحلي، وهو أستاذ المولى عناية الله القهبائي صاحب (مجمع الرجال)، والسيد مصطفى التفرشي الحسيني صاحب كتاب (نقد الرجال)، والأخير أثنى عليه غاية الثناء، وقال: أكثر فوائد هذا الكتاب من تحقیقاته. توفي في أصفهان سنة ١٠٢١ هـ و نقل إلى كربلاء.



عن ابن سنان فهو عبد الله<sup>(١)</sup>.

فمورد الاجتماع في ما روى فضالة عن ابن سنان عن الصادق عليه السلام. ويفارق الأول الثاني، فيما لو كان الراوي عن ابن سنان غير فضالة، والمروى عنه الصادق عليه السلام.

والثاني الأول، في ما لو كان المروى عنه غير الصادق عليه السلام والراوي فضالة.

لكن لما كان التعارض بحسب المفهوم الغير المعبر؛ لم يكن قادحاً، فيؤخذ بالكليين معاً.

ويدل على ما ذكره في الحاوي وجوه<sup>(٢)</sup>:

الأول: ما ادعي من الاستقراء والتتبع لأسانيد الأخبار، فان كل مورد صرح فيه بمُحمَّد فهو إنما يروي عن الصادق عليه السلام، مع الواسطة<sup>(٣)</sup>.

قلت: هذا لا يتم دليلاً للمطلوب كالكلية الأخرى التي لم اعثر على من يدعيها، بل لعل التصريح بخلافهما<sup>(٤)</sup> ثابت؛ وهي أن كل مورد صرح فيه بعبد الله فهو يروي عن الصادق عليه السلام بلا واسطة.

(١) مجمع الرجال ٧/ ٢٠٢.

(٢) ينقل المصنف الوجه من حاوي الأقوال ٤/ ٤٤٣-٤٤٤، ثم يرد عليها.

(٣) حاوي الأقوال ٤/ ٤٤٣.

(٤) في د: بخلافها.

نَعَمْ، تَتَمُّ<sup>(١)</sup> الثانية دليلاً إن ثبتت الغلبة بها، مَعَ أَنَّ الغلبة في (عبد الله) على تقدير ثبوتها لا تؤثر في ابن سنان، كما لا يخفى.

وتتم الأولى بعد انضمام الأصل، وهو أصالة عدم رواية (مُحَمَّد بن سنان) عن الصادق عليه السلام بلا واسطة، وهذا الأصل أصيل لا يَشْكُ فيه إلّا من لا مسكة له، ولذا تراهم يستدلون به في إثبات الماهية، حيث يشك في الشرطية أو الجزئية، وإثبات انحصار الوارث والموقوف عليهم والغريم في المُفْلَسِ ودين الميت وغير ذلك من موارد لا تحصى.

الوجه الثاني: ما حكى عن الشيخ رحمه الله من عدّ (مُحَمَّد بن سنان) في جماعة لم يرووا عن الصادق عليه السلام إلّا بواسطة<sup>(٢)</sup>،<sup>(٣)</sup>.

فينتفي<sup>(٤)</sup> احتمال (مُحَمَّد بن سنان) في ما لوروى ابن سنان عن الصادق عليه السلام بغير واسطة.

الوجه الثالث: أن النجاشي ذكر أن (مُحَمَّداً) مات سنة مائتين وعشرين<sup>(٥)</sup>، والشيخ ذكر أن الصادق عليه السلام توفي سنة مائة وثمان وأربعين<sup>(٦)</sup>،

(١) في الأصل و ب و د: يتم، والوجه ما أثبتناه من ج.

(٢) رجال الطوسي، عده من أصحاب الكاظم عليه السلام ص ٣٤٤، ومن أصحاب الرضا عليه السلام ص ٣٦٤، ومن أصحاب الجواد عليه السلام ص ٣٧٧.

(٣) حاوي الأقوال ٤/٤٤٣.

(٤) في د: فينبغي.

(٥) رجال النجاشي ص ٣٢٨.

(٦) التهذيب ٦/٢٥.

فيكون بين الوفايتين اثنتان وسبعون<sup>(١)</sup>، ومن المعلوم أنه لا بد من زمان قبل وفاة الإمام عليه السلام يسع نقل هذه الأحاديث المتفرقة، وأن يكون صالحاً للتحمل<sup>(٢)</sup> كالبالغ ومن قاربه، فيكون حينئذ من المعمرين، وقد نقلوا كمية من هو أقل سنّاً منه<sup>(٣)</sup>.

قلتُ: هذا أضعف الوجوه، لأنه لا يحتاج إلى زمان يسع جميع هذه الأحاديث، بل يكفي ولو أحاديث يسيرة، فيكفي مقدار التمييز، فأقصى ما يحتاج إليه ثمانون سنة، وكثير من الرواة بلغوا هذا المبلغ ولم يصل إلى أهل الرجال زمان ولادته وزمان وفاته حتى يضبطوه، ولذا ذكر<sup>(٤)</sup> الفاضل (عبد النبي) ذلك من باب التأييد<sup>(٥)</sup>.

الوجه الرابع: أن الذي يظهر من (الكافي) في باب مولد الجواد عليه السلام أن مُحَمَّد بن سنان أدرك الهادي عليه السلام<sup>(٦)</sup>، فلو كان مُدركاً للصادق عليه السلام لكان أدرك خمسة من الأئمة، وهذا له مدخلية عظيمة في كمال الراوي، فبعد كل البعد ترك أهل الرجال إتياءه<sup>(٧)</sup>.

(١) في النسخ: اثنان وسبعون، والصحيح ما أثبتناه.

(٢) في الأصل وب و د: للعمل، وما أثبتناه من ج، وهو الوجه.

(٣) حاوي الأقوال ٤ / ٤٤٤ باختلاف يسير، وفيه:.... وقد نقلوا كمن عمّر من هو أقل منه سنّاً.

(٤) في النسخ: ذكره، وكتب فوق ج: ذكر ظ، والأقرب ما أثبتناه.

(٥) حاوي الأقوال ٤ / ٤٤٣.

(٦) الكافي ١ / ٤٩٧ ح ١٢.

(٧) الظاهر هذا الوجه من المصنف، وليس من حاوي الأقوال.

قُلْتُ: الذي يظهر أن سنة وفاته<sup>(١)</sup> ووفاة الجواد عليه السلام سنة واحدة<sup>(٢)</sup>، فيكون أدرك الهادي عليه السلام قبل إمامته عليه السلام وهو ابن ثمانين سنين<sup>(٣)</sup>.

وهذا أيضاً مجرد اعتبار لا يركن اليه منفرداً، ثم قال الفاضل عبد النبي: ويُشكل الحال في ما إذا وقع في أثناء السند لاشتراكه بين (عبد الله) و(مُحمَّد)، وجعل من مرجحات (عبد الله) رواية فضالة، ونضر<sup>(٤)</sup> بن سويد عنه، ومن مرجحات (مُحمَّد) رواية أحمد بن مُحمَّد بن عيسى عنه<sup>(٥)</sup>.

وأما: رواية الحسين بن سعيد عن ابن سنان ففيها خلاف:

فجعلها المحقق دليلاً على تعيين مُحمَّد<sup>(٦)</sup>، وحكم الشهيد بالإجمال<sup>(٧)</sup> ولعلّ منشأ وجود رواية عن الحسين بن سعيد عن عبد الله بن سنان، لكن حُكِمَ بكونه من الأغلاط، وهو<sup>(٨)</sup> الظاهر من ملاحظة الطبقات.

(١) رجال النجاشي ص ٣٢٨.

(٢) سنة عشرين ومائتين للهجرة كما في البحار ١٥/٥٠ عن الدروس للشهيد الأول.

(٣) في النسخ: ثمان سنين، والصحيح ما أثبتناه.

(٤) في ج: نصر، والصحيح ما أثبتناه من الأصل و ب و د.

(٥) حاوي الأقوال ٤/٤٤٤. بتصرف واختصار.

(٦) المعتبر ١/١٠١، ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن سنان عن ابن مسكان عن أبي

عبد الله عليه السلام.. ثم قال، لا يقال مُحمَّد بن سنان ضعيف.

(٧) ذكرى الشيعة ٢/٢٦٤.

(٨) في د: وهي.



## قاعدة [٥ / ٢]

إذا روى سعد<sup>(١)</sup> بن عبد الله عن العباس، فالظاهر أنه (ابن معروف) على ما حكي عن الفاضل عبد النبي<sup>(٢)</sup>.

وفيه: أن النجاشي ذكر أن: العباس بن عامر بن رباح أبا الفضل<sup>(٣)</sup> الثقفى القصباني، الشيخ الصدوق، روى عنه سعد<sup>(٤)</sup> بن عبد الله<sup>(٥)</sup>.  
وترجيح (ابن معروف) بملاحظة الطبقة فقط عليه مشكّل.

مع أنّ اتحاد الطبقة أيضاً غير مُسلّم، فإن سعداً يروي عن أحمد بن محمد، وهو يروي عن عباس بن معروف<sup>(٦)</sup> ولا وجه لدعوى انصراف عباس إلى (ابن معروف)<sup>(٧)</sup>، ولو على تقدير تسليمه لقوّة القرينة في المقام.

---

(١) في النسخ: سعيد، والصحيح ما أثبتناه.

(٢) حاوي الأقوال ٤ / ٤٤٢.

(٣) في النسخ: أبو الفضل، والصحيح ما أثبتناه.

(٤) في النسخ: سعيد، والصحيح ما أثبتناه من المصدر.

(٥) رجال النجاشي ص ٢٨١.

(٦) حاوي الأقوال ٤ / ٤٤٢.

(٧) ادعاها الشيخ الجزائري في الحاوي ٤ / ٤٤٢.

وكذا دعواه للاشتراك في النسبة إلى الشعر<sup>(١)</sup>.

نَعَمْ، إذا وردت رواية عن أَحْمَد بن مُحَمَّد بن خالد، أو أَحْمَد بن مُحَمَّد بن عيسى، أو مُحَمَّد بن علي بن محبوب عن العباس، فهو العباس بن معروف، كما اعترف هو أيضاً بالأخير<sup>(٢)</sup>.

(١) لم أقف على أصل هذه الدعوى.

(٢) أي الشيخ الجزائري في حاوي الأقوال ٤/ ٤٤٣.

## قاعدة [٦ / ٣]

قال الفاضل عبد النبي: إذا وردت رواية عن العلاء<sup>(١)</sup> عن مُحَمَّد، فالأول: (ابن رزين)، والثاني: (ابن مسلم)<sup>(٢)</sup>.

قُلْتُ: (العلاء) مشترك بين احد وعشرين رجلاً، و(مُحَمَّد) بين من يقرب إلى الألف، و(مُحَمَّد بن مسلم) بين خمسة.

والمراد هنا هو المشهور وهو (ابن رباح الثقفي)، وإنما يتعيّنان مع الاشتراك بقرينة ما ذكره النجاشي، والعلامة، من أن (العلاء) صحب مُحَمَّد بن مسلم، وتفقه عليه<sup>(٣)</sup>، وليس نظير<sup>(٤)</sup> تلك القرينة في غيرهما.

---

(١) في الأصل وج ود: علا، وفي ب: العلاء، والوجه ما أثبتناه، ويتبعه ما يأتي.

(٢) حاوي الأقوال ٤ / ٤٤٣.

(٣) رجال النجاشي ص ٢٩٨، الخلاصة ص ١٢٣، هو العلاء بن رزين، ثقفي... وصحب

مُحَمَّد بن مسلم وفقه عليه...

(٤) في ج: يضر.





## قاعدة [٧ / ٤]

قال الفاضل عبد النبي: إذا وردت<sup>(١)</sup> رواية عن (ابن مسكان) فالمراد به (عبد الله) بلا شك، إذ لم يوجد لغيره ذكر في طرق الأحاديث، وكلام ابن إدريس وَهُمْ<sup>(٢)، (٣)</sup>.

قُلْتُ: عدم ذكر غيره في طرق الأحاديث لا يوجب نفي الشك مع وجود غيره في كتب الرجال، كمُحمَّد بن مسكان ذكره الكشي وقال: أنه مجهول، من أصحاب الصادق عليه السلام<sup>(٤)</sup> عن الخلاصة<sup>(٥)</sup>.

---

(١) في الأصل: ورد، وكتب فوقها: وردت ظ، وكذا وردت في ب وج ود، والوجه ما أثبتناه من المصدر.

(٢) مستطرفات السرائر ص ٦٠٤، قال مُحمَّد بن إدريس، واسم ابن مسكان الحسن وهو ابن أخي جابر الجعفي غريق الولاية لأهل البيت عليه السلام.

(٣) حاوي الأقوال ٤ / ٤٤٣.

(٤) رجال الطوسي ص ٢٩٦ عده من أصحاب الصادق عليه السلام، وقال ذكره الكشي وقال: هو مجهول. ولم نعثر على هذا القول في النسخ التي بين أيدينا لرجال الكشي، والظاهر أنه من جملة المنقول عن الشيخ عن الكشي، مما لم يصل إلينا.

(٥) الخلاصة ص ٢٥٠، قال: ذكره الكشي وقال: هو مجهول.

وعمران بن مسكان؛ وصفوان بن مسكان؛ والحسين بن مسكان الذي قال العلامة نقلاً عن [ابن<sup>(١)</sup>] الغضائري<sup>(٢)</sup>: لا أعرفه، [إلا<sup>(٣)</sup>] أنّ جعفر بن محمد بن مالك روى عنه أحاديث فاسدة، وما عند أصحابنا [من<sup>(٤)</sup>] هذا الرجل علم<sup>(٥)،(٦)</sup>.

والحسن بن مسكان الذي ذكره ابن إدريس، وقال: انه ابن أخي جابر الجعفي غريق في ولايته لأهل البيت عليهم السلام<sup>(٧)</sup>.

ونسبة الوهم إلى ابن إدريس في هذا المقام مما لا شاهد عليه، أرأيت أنّه لو ذكر رجلاً مهملاً هل يكون الإهمال دليلاً على خطئه<sup>(٨)</sup>.

نعم، لو كان مراده أنّ من سمّوه (عبد الله) هو (حسن) كان في غير محله، لأنّ وجود (عبد الله) في الأسانيد وكتب الرجال مع تفصيل الحال فيه مما لا يقبل الإشكال، فليكن مراده وجود (ابن مسكان) آخر يسمّى

(١) أثبتناها من الخلاصة.

(٢) في الأصل الغضائري، والأصح ما أثبتناه، على أنّه عند إطلاق الغضائري أو ابن الغضائري غالباً ينصرف إلى الابن أبو الحسن أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري، وليس الأب أبو عبد الله.

(٣) أثبتناها من المصدر.

(٤) في النسخ: في، وما أثبتناه من المصدر.

(٥) رجال ابن الغضائري ص ٦٨، ولا توجد كلمة (فاسدة) في المصدر.

(٦) الخلاصة ص ٢١٧.

(٧) مستطرفات السرائر ص ٦٠٤.

(٨) في ج: خطأ.

حسناً، فيكون المتسبين إلى من يسمّى مسكان ستة، ولا يبعد أن يكونوا أولاد شخص واحد اسمه (مسكان)، فما في (القاموس) من أنّ (مسكان) شيخٌ للشيعة اسمه (عبد الله) وهم<sup>(١)</sup>.

وتما ذكر كلّ ظهر لك وجه المنع في نفي الريب والشك.

نعم، لما كان عبد الله بن مسكان رجلاً معروفاً مشهوراً بين المحدثين وأهل الرجال أغنى عن ذكر اسمه، وكُنّي عنه بابن مسكان، لا أنّ اشتهار إطلاق عبد الله بن مسكان أوجب ظهور ابن مسكان فيه، فإنّ الاشتهار في تركيب خاص لا يوجب ظهور تركيب آخر في ما أريد من الأوّل.

ولعلّ ما ذكرناه هو المراد من المحكي<sup>(٢)</sup> عن المؤسس البهبهاني<sup>(٣)</sup> والفاضل الماحوزي البحراني<sup>(٤)</sup>،<sup>(٥)</sup>.

وأما: ما قيل من أنّه لا ينبغي الارتياح في انصراف الإطلاق إلى (عبد

(١) القاموس المحيط للفيروزآبادي ٣/ ٣١٩.

(٢) حكاة المولى علي كني في توضيح المقال ص ١٠٥.

(٣) انظر تعليقة البهبهاني ص ١٤٨.

(٤) الشيخ أبو الحسن سليمان بن عبد الله البحراني السري الماحوزي، المحقق المدقق، والفقهاء النبيه، جامع العلوم والفنون، وكان أعظم علومه الحديث والرجال والتاريخ. عرف بالمحقق البحراني، وهو صاحب كتاب (بلغة المحدثين) في الرجال، و(معراج اهل الكمال إلى معرفة الرجال) في شرح فهرست الشيخ الطوسي. توفي في البحرين سنة ١١٢١ هـ ودفن فيها.

(٥) بلغة المحدثين ص ٤٤٤.

الله) مطلقاً<sup>(١)</sup>:

إن أُريدَ به كونه مطلقاً منصرفاً إلى الفرد الشائع، فإنما يتم إن ثبت أن إطلاق (ابن مسكان) شائع<sup>(٢)</sup> في (عبد الله)، ولم يثبت !.

وإن أُريدَ كون (ابن مسكان) بمنزلة اللفظ المشترك الظاهر في أحد معانيه بكثرة أو غيرها، نظير (مُحمَّد بن مسلم) المشترك بين خمسة<sup>(٣)</sup>، الشائع استعماله في (ابن رباح الثقفي)، فواضح البطلان، لأن (ابن مسكان) ليس موضوعاً لكل واحد بوضع مستقل.

مع أنه لما منع أن يمنع انصراف المطلق، وانصراف<sup>(٤)</sup> الإطلاق في المقام ونظيره.

توضيحه: أن دعوى انصراف الإطلاق أو انصراف المطلق في مثل: (ائتني بعين) أو (ائتني برجل) مما لا ريب في صحته.

وأما: في مثل: (جاءني رجل من أقصى المدينة) و(أي رجل جاءك)<sup>(٥)</sup> فيمكن دعوى بطلانها، ولذا لو بين المراد بـ(رجل ذي راسين) لم يكن منافياً للظاهر.

ولو أجاب بمجيء رجل كذلك، لم يكن الجواب مخالفاً.

(١) توضيح المقال ص ١٠٦.

(٢) في الأصل و ب و ج: شائع، وكتب فوق ج: سايع، والوجه ما أثبتناه.

(٣) في د: الخمسة.

(٤) في د: الانصراف.

(٥) في ب: ظاهراً حائك، ولكن بين لام (رجل) وجيم (جاءك) بش من الخبر.

ومنشؤ ذلك أنّ المعنى في مقام الطلب تابع للإنشاء، فيتعيّن بتعلّق الإنشاء، بخلاف الإخبار والاستفهام فإنّهما تابعان لما هو المعيّن في الواقع، لكن مع ذلك ليس يخلو من تأمل.



## قاعدة [٨ / ٥]

كلما وردت رواية عن (مُحمَّد بن قيس) فللأصحاب فيها أقوال:

فالمشهور بينهم ردّها، نظراً إلى احتمال كونه الضعيف.

وقال الشهيد الثاني: إن كانت الرواية عن الباقر عليه السلام فهي مردودة،  
لاشترائه - حينئذ - بين الثلاثة الذين أحدهم الضعيف، واحتمال كونه  
الرابع حيث لم يذكروا طبقته.

وإن كانت الرواية عن الصادق عليه السلام فالضعف <sup>(١)</sup> منتف، لأن الضعيف  
لم يرو عنه، لكن يحتمل كونها من الصحيح ومن الحسن <sup>(٢)</sup>.

والقول الثالث: للفاضل عبد النبي وهو: أنه إن روى عن الباقر عليه السلام  
وكان الراوي عن (مُحمَّد بن قيس)، عاصم بن مُحمَّد، أو يوسف بن عقيل،  
أو عبيد بن مُحمَّد بن قيس؛ فالظاهر أنه الثقة، لأنّ النجاشي ذكر أنّ هؤلاء  
يروون عنه كتاباً <sup>(٣)</sup>.

---

(١) في النسخ: فالضعيف، وكتب فوق ج: فالضعف ظ، وهو الوجه.

(٢) شرح البداية في علم الدراية ص ١٣٢ - ١٣٣ بتصرف.

(٣) رجال النجاشي ص ٣٢٣ قال: أبو عبد الله البجلي ثقة عين كوفي، روى عن أبي جعفر =



بل، لا يبعد كونه الثقة إذا روى عن الباقر عليه السلام عن علي عليه السلام، لأنّ كلاً من البجلي، والأسدي صنّف كتاب القضايا لأمر المؤمنين عليه السلام كما ذكره النجاشي<sup>(١)</sup>.

ومع انتفاء هذه القرائن فإذا روى عن الباقر عليه السلام فهو مردودٌ، لما ذكر الشهيد الثاني<sup>(٢)</sup>.

وأما: المروي عن الصادق عليه السلام فيُحتمل كونه من الصحيح، ومن الحسن<sup>(٣)</sup>.

والقول الرابع: هو الثالث بعينه، إلّا في الأخير من<sup>(٤)</sup> التردد بين الصحيح والحسن، فاحتمل الضعف؛ لأنّ فيمن روى عنه من الموصوفين بهذا الوصف مَنْ هو مجهولٌ.

قلتُ: والعجب من الشهيد، حيث ذكر في ما كانت الرواية عن الباقر عليه السلام احتمال كونه الرابع حيث لم يذكروا طبقة، ومَعَ ذلك في ما لو كانت الرواية عن الصادق عليه السلام أهمل هذا الاحتمال، وحصر الاحتمال بين الصحيح والحسن.

= وأبي عبد الله عليه السلام، له كتاب القضايا المعروف، روى عنه عاصم بن مُحمّد الحناط ويوسف بن عقيل وعبيد ابنه.

(١) رجال النجاشي ص ٣٢٢ الأسدي.. له كتاب في قضايا أمير المؤمنين عليه السلام. أما ص ٣٢٣ وهو البجلي.. له كتاب القضايا المعروف.

(٢) قوله سابقاً: لاشتراكه حينئذ بين الثلاثة الذين أحدهم الضعيف.

(٣) حاوي الأقوال ٤/ ٤٤٥-٤٤٦، بتصرف.

(٤) (الأخير من) أثبتناها من ج.

مَعَ أَنَّ (مُحَمَّدَ بْنَ قَيْسٍ) ذَكَرُوهُ فِي تَرَاجِمِ عَشْرِ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهَا مُحْتَمَلًا  
الِاتِّحَادَ مَعَ بَعْضٍ، إِلَّا أَنَّ الْمُحْتَمَلِ فِيمَنْ <sup>(١)</sup> رَوَى عَنْ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَةٍ، فَإِنَّ أَحَدَهُمْ (مُحَمَّدَ بْنَ قَيْسٍ أَبُو أَحْمَدَ) الضَّعِيفُ، يَرَوِي عَنْهُ  
يَحْيَى بْنُ زَكْرِيَا الْحَنْفِيُّ، وَهُوَ عَنْ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ <sup>(٢)</sup>.

وَمِنْهُمْ: ابْنُ قَيْسٍ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْأَسَدِيُّ، رَوَى عَنْ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ  
مَدْحُوحٌ <sup>(٣)</sup>.

وَمِنْهُمْ: ابْنُ قَيْسٍ الْبَجَلِيُّ، ثَقَّةٌ، عَيْنٌ، رَوَى عَنْ الصَّادِقِينَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ <sup>(٤)</sup>، <sup>(٥)</sup>،  
وَرَوَى عَنْهُ ابْنُهُ <sup>(٦)</sup>، وَيُوسُفُ بْنُ عَقِيلٍ <sup>(٧)</sup>، وَعَاصِمُ بْنُ مُحْمَدٍ <sup>(٨)</sup>، وَابْنُ أَبِي

(١) فِي ب: فِي مَا.

(٢) رِجَالُ النَّجَاشِيِّ ص ٣٢٣. قَالَ: رَوَى عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ. أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ:  
حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا نَصْرُ  
بْنُ مَزَاحِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكْرِيَا الْحَنْفِيُّ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ قَيْسٍ.

(٣) رِجَالُ النَّجَاشِيِّ ص ٣٢٣... وَكَانَ خَصِيصًا مَدْحُوحًا.

أَمَّا رِجَالُ الطُّوسِيِّ ص ٢٩٣، عَدَّهُ مِنْ أَصْحَابِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(٤) رِجَالُ النَّجَاشِيِّ ص ٣٢٣.

(٥) الْكَافِي ٢/ ١٤٨ ح ١٩، مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي  
أَيُّوبٍ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ... وَفِي ٦/ ٢٨٤ ح ٤، عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ  
أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ...

(٦) الْكَافِي ٦/ ٣٣٦ ح ٢، مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ عَبَادِ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ  
عَبِيدِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ...

(٧) الْكَافِي ٢/ ٣٦٩ ح ٢، مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ  
بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ...

(٨) الْكَافِي ٥/ ١٤٤ ح ٢، عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ

عمير<sup>(١)</sup>.

ومنهم: ابن قيس أبو قدامة الأسدي، مجهول، من أصحاب الصادق عليه السلام<sup>(٢)</sup>.

ومنهم: ابن قيس أبو نصر الأسدي، ثقة ثقة<sup>(٣)</sup>، من أصحاب الصادقين عليه السلام<sup>(٤)</sup>.

ومنهم: ابن قيس الأنصاري من أصحاب الباقر عليه السلام وأبيه عليه السلام<sup>(٥)</sup>.

ومنهم: ابن قيس الذي بينه وبين عبد الرحمن القصير قرابة<sup>(٦)</sup>.

ويحتمل اتحاد هذا مع بعض من تقدم؛ فيكون الاشتراك بين ستة: ضعيف، وثقتان، وحسن، ومجهولان.

فإذا روى عن الباقر عليه السلام احتمل الأول<sup>(٧)</sup> ويتميز<sup>(٨)</sup> برواية يحيى<sup>(٩)</sup>،

= حميد، عن مُحَمَّد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام...

(١) الكافي ٦/ ٢٨٤ ح ٤، علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن مُحَمَّد بن قيس، عن أبي عبد الله عليه السلام...

(٢) رجال الطوسي ص ٢٩٣.

(٣) في د: كلمة (ثقة) الثانية ساقطة.

(٤) رجال النجاشي ص ٣٢٢، رجال الطوسي ص ٢٩٣.

(٥) رجال الطوسي ص ١٢٠، ص ١٤٤.

(٦) اختيار معرفة الرجال ص ٣٤٠.

(٧) مُحَمَّد بن قيس أبو أحمد.

(٨) في د: وتميز.

(٩) رجال النجاشي ص ٣٢٣، أخبرنا مُحَمَّد بن جعفر قال: حدثنا أحمد بن مُحَمَّد بن سعيد، =

والثالث، والخامس، والسادس<sup>(١)</sup> فهم ثقتان ومجهولان.

ويتميّز الثالث<sup>(٢)</sup> بأمور خمسة: رواية ابنه عبيد، ورواية عاصم بن مُحمّد، ورواية يوسف بن عقيل، ورواية ابن أبي عمير عنه، وروايته عن الباقر عليه السلام أو الصادق عليه السلام، أو غيرهما في<sup>(٣)</sup> قضايا أمير المؤمنين عليه السلام<sup>(٤)</sup>.

وإذا روى عن الصادق عليه السلام احتمل الثاني<sup>(٥)</sup> الممدوح، والثالث والرابع والخامس والسابع<sup>(٦)</sup> بناء على التعدد، ويتميز من ذكر بما ذكر. فتحصل من ذلك أن رواية (مُحمّد بن قيس) مطلقاً مردودة إلا في صور خمس<sup>(٧)</sup>.

نعم، يشكل في الخامسة<sup>(٨)</sup> حيث لم يكن الراوي عنه ابنه، وعاصم،

= قال: حدثنا جعفر بن مُحمّد بن سعيد، قال: حدثنا نصر بن مزاحم، قال: حدثنا يحيى بن زكريا الحنفي، عن مُحمّد بن قيس.

(١) البجلي، وأبو نصر الأسدي، والأنصاري.

(٢) مُحمّد بن قيس البجلي.

(٣) في الأصل وب ود: (في) ساقطة، وما أثبتناه من ج.

(٤) رجال النجاشي ص ٣٢٣، قال:.. له كتاب القضايا المعروف، رواه عنه عاصم بن مُحمّد الحناط، ويوسف بن عقيل، وعبيد ابنه.

(٥) أبو عبد الله الأسدي.

(٦) البجلي، أبو قدامة الأسدي، أبو نصر الأسدي، والذي بينه وبين القصير قرابة، على الترتيب.

(٧) رواية ابنه عبيد، ورواية عاصم بن مُحمّد، ورواية يوسف بن عقيل، ورواية ابن أبي عمير عنه، وروايته عن الباقر عليه السلام أو الصادق عليه السلام.

(٨) روايته عن الباقر عليه السلام أو الصادق عليه السلام.

ويوسف، لأن كتابه في قضايا أمير المؤمنين عليه السلام رواه هؤلاء الثلاثة، فعند التحقيق المميز أربعة للثالث<sup>(١)</sup>، والمميز الخامس يخص بالخامس<sup>(٢)</sup>؛ لأن له كتاب قضايا أمير المؤمنين عليه السلام أيضاً<sup>(٣)</sup>.

---

(١) رواية ابنه عبيد، ورواية عاصم بن حميد، ورواية يوسف بن عقيل، ورواية ابن أبي عمير عنه.

(٢) روايته عن الباقر عليه السلام أو الصادق عليه السلام، يخص محمد بن قيس أبو نصر الأسدي.

(٣) رجال النجاشي ص ٣٢٣، محمد بن قيس أبو نصر الأسدي.. وله كتاب في قضايا أمير المؤمنين عليه السلام.

## قاعدة [٩ / ٦]

اعلم أن (أحمد بن محمد) مشترك بين خمسين رجلاً:  
منهم: أحمد بن محمد بن الوليد، ويمكن تمييزه<sup>(١)</sup> بوقوعه في أول  
السند التام للتهذيب والاستبصار<sup>(٢)</sup>.  
وبروايته عن الحسين بن الحسن بن أبان<sup>(٣)</sup>.  
وروايته عن أبيه.

---

(١) في النسخ: تمييزه، والوجه ما أثبتناه.

(٢) التهذيب ٦/١ ح ١، الاستبصار ١٢/١ ح ١، اخبرني الشيخ عليه السلام عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن الحسين بن الحسن بن أبان، عن الحسين بن سعيد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال سئلت أبا عبد الله عليه السلام...

(٣) في الأصل و ب و ج: الحسن بن الحسين بن أبان، والظاهر أنه تصحيف والصحيح ما أثبتناه، الاستبصار ١/٨١ ح ١، اخبرني الشيخ عليه السلام عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن الحسن بن أبان، عن الحسين بن سعيد، عن حماد، عن حريز، عن ابن أبي عمير، عن أبي عبد الله عليه السلام...

[و] <sup>(١)</sup> عن سعد <sup>(٢)</sup> بن عبد الله <sup>(٣)</sup>.

وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ <sup>(٤)</sup>.

وَمِنْهُمْ: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ الْبَزْنَطِيِّ، وَيُمْكِنُ تَمْيِيزُهُ <sup>(٥)</sup> بِوُقُوعِهِ فِي آخِرِ السَّنَدِ أَيْ سَنَدِ كَانَ رَاوِيًا عَنِ الرِّضَا <sup>(٦)</sup> وَالْجَوَادِ <sup>(٧)</sup> عَلَيْهِمَا السَّلَامُ.

وَبِرَوَايَةِ <sup>(٨)</sup> مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْهُ <sup>(٩)</sup>.

(١) الظاهر أنها ساقطة، إذ لم يرو أحمد بن محمد عن سعد بن عبد الله إلا بواسطة أبيه.

(٢) في الأصل و ب: سعيد، والصحيح ما أثبتناه من ج و د.

(٣) التهذيب ١/ ٣٥ ح ٣٢، أخبرني به الشيخ أبيه الله تعالى قال أخبرني أحمد بن محمد، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، عن الهيثم بن أبي مسروق النهدي، عن مروك بن عبيد، عن نشيط بن صالح، عن أبي عبد الله عليه السلام...

(٤) الخصال ص ٣٣١، حدثنا محمد بن علي ماجيلويه عليه السلام، قال حدثنا بن يحيى العطار، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، وأحمد بن الحسن بن علي بن فضال، عن علي بن أسباط، عن الحسين بن زيد، قال: حدثني محمد بن سالم رفعه إلى أمير المؤمنين عليه السلام.

(٥) في النسخ: تميزه، والوجه ما أثبتناه.

(٦) الاستبصار ١/ ١٢٣ ح ١، أخبرني الشيخ عليه السلام، عن أحمد بن محمد عن أبيه، عن الحسين بن الحسن بن أبان، عن الحسين بن سعيد، عن أحمد بن محمد قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام...

(٧) رجال النجاشي ص ٧٥، أحمد بن محمد بن عمرو بن أبي نصر زيد مولى السكون، أبو جعفر المعروف بالبنطاني، كوفي، لقي الرضا وأبا جعفر عليه السلام وكان عظيم المنزلة عندهما.

(٨) في النسخ: ورواية، وكتب فوق ج: برواية، وهو الوجه.

(٩) التهذيب ٥/ ١٢٦ ح ٨٨، روى سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، =

ورواية أحمد بن هلال عنه<sup>(١)</sup>.

ورواية بن محمد بن عيسى عنه<sup>(٢)</sup>.

ورواية محمد بن عبد الحميد العطار عنه<sup>(٣)</sup>،<sup>(٤)</sup>.

ورواية محمد بن عبد الله بن مهران عنه<sup>(٥)</sup>.

ورواية إبراهيم بن هاشم عنه<sup>(٦)</sup>.

وبرويته عن أبان بن عثمان<sup>(٧)</sup>.

= عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي نصر، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله عليه السلام..

(١) التهذيب ١/ ١٩٠ ح ٢١، عنه عن الحسن بن علي، عن أحمد بن هلال، عن أحمد بن محمد، عن أبان بن عثمان، عن زرارة، عن أحدهما عليه السلام...

(٢) التهذيب ٨/ ٤٥ ح ٥٨، أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد، عن جميل بن دراج، عن عبد الحميد بن عواض ومحمد بن مسلم، قالوا سألتنا أبا عبد الله عليه السلام...

(٣) في الأصل و ب و د: (عنه) ساقطة.

(٤) الفهرست ص ٤٣، قال: أخبرنا به أبو الحسين بن أبي جيد، عن محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى ومحمد بن عبد الحميد العطار جميعاً، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر.

(٥) اختيار معرفة الرجال ص ٥٨٧، قال الكشي: وجدت بخط جبريل بن أحمد الفاريابي، حدثني محمد بن عبد الله بن مهران، قال أخبرني أحمد بن محمد بن أبي نصر، قال دخلت على أبي الحسن عليه السلام أنا و صفوان بن يحيى ومحمد بن سنان...

(٦) مشيخة الفقيه ٤/ ٤٤٤، قال: عن أبي عبد الله عليه السلام، عن سعد بن عبد الله، عن إبراهيم بن هاشم، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، عن محمد بن الفضيل، عن أبي حمزة ثابت بن دينار الثمالي..

(٧) الاستبصار ١/ ٨٨ ح ٢، بسنده عن الحسين بن سعيد، عن أحمد بن محمد، عن أبان بن



ومنهم: أحمد بن محمد بن خالد، ويمكن استعلامه برواية<sup>(١)</sup> محمد بن جعفر بن بطة عنه<sup>(٢)</sup>.

وبرواية علي بن الحسين السعدآبادي<sup>(٣)</sup>.

ومنهم: أحمد بن محمد بن عيسى، ويمكن استعلامه برواية محمد بن الحسن الصفار عنه<sup>(٤)</sup>.

أو سعد بن عبد الله<sup>(٥)</sup>.

أو محمد بن يحيى<sup>(٦)</sup>.

= عثمان، عن أبي مريم قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام...

(١) في ب: برواية.

(٢) الفهرست ص ٤٥-٤٦، اخبرنا أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله وأحمد بن عبدون وغيرهم، عن أبي الفضل الشيباني، عن محمد بن جعفر بن بطة، عن أحمد بن أبي عبد الله (محمد) بجميع كتبه ورواياته.

(٣) الفهرست ص ٤٥، اخبرنا الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان المفيد وأبو عبد الله الحسين بن عبيد الله وأحمد بن عبدون وغيرهم، عن أحمد بن محمد بن سليمان الزراري، قال حدثنا مؤدبي علي بن الحسين السعدآبادي أبو الحسن القمي، قال حدثنا أحمد بن أبي عبد الله (محمد)، بجميع كتبه ورواياته.

(٤) الاستبصار ١/ ١٣٧ ح ١، اخبرني الشيخ عليه السلام، عن أحمد بن محمد، عن أبيه عن محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد، عن معاوية بن حكيم، عن حسن بن علي، عن عبد الله بن بكير، عن أبي عبد الله عليه السلام..

(٥) الاستبصار ١/ ١٢ ح ٢ اخبرنا الشيخ عليه السلام، عن أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد وعبد الرحمن بن أبي نجران، عن حماد بن عيسى، عن حريز بن عبد الله، عن أبي عبد الله عليه السلام...

(٦) الاستبصار ١/ ١٠ ح ٣، اخبرني الشيخ عليه السلام، عن أبي القاسم جعفر بن محمد، عن محمد بن

أو الحسن بن محمد بن إسما عيل<sup>(١)</sup>.

أو أحمد بن إدريس<sup>(٢)</sup>.

وأما: استعلام الأخيرين على وجه الإجمال بوقوع (أحمد بن محمد) في وسط السند، فمحل إشكال، بل يحتملها وغيرهما، فإن فيهم من يناسب الطبقة، وفيهم من لم تذكر طبقته، فيحتمل.

ومنهم: أحمد بن محمد بن أبي الغريب<sup>(٣)</sup> الضبي، ويعرف برواية التلعكبري عنه<sup>(٤)</sup>.

ومنهم: أحمد بن محمد بن أحمد بن طرخان، ويعرف برواية (إيمان أبي طالب) لأن له كتابا فيه<sup>(٥)</sup>،<sup>(٦)</sup>.

= يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى، عن ابن مسكان، عن أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام...

(١) الفهرست ص ٤٩، قال: اخبرنا بجميع كتبه (إي أحمد بن محمد بن عيسى) ورواياته عدة من أصحابنا منهم أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن يحيى والحسن بن محمد بن إسما عيل، عن أحمد بن محمد.

(٢) الاستبصار ١/ ٧٢ ح ١، اخبرني الشيخ عليه السلام، عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن أحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمد بن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن الحسين بن عثمان، عن سماعة عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام...

(٣) في الأصل و ب: العرب، وما أثبتناه من ج و د والمصدر.

(٤) رجال الطوسي ص ٤١٠، قال: ... أبا الحسن نزيل بغداد روى عنه التلعكبري...

(٥) في الأصل و ج: كتاب فيه، والصحيح ما أثبتناه من ب و د.

(٦) رجال النجاشي ص ٨٧، قال: الكندي أبو الحسين الجرجاني... وله كتاب إيمان أبي طالب.

ومنهم: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ جَعْفَرِ أَبِي عَلِي الصُّوْلِيِّ، يَعْرِفُ بِ(أَخْبَارِ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ) لِأَنَّ لَهُ كِتَابًا فِيهَا<sup>(١)، (٢)</sup>.

ويعرف برواية المفيد عنه<sup>(٣)</sup>.

ومنهم: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ الْحُسَيْنِ، يَعْرِفُ بِرَوَايَتِهِ عَنِ الْعِيَاثِيِّ ؛ لِأَنَّهُ غَلَامُهُ<sup>(٤)، (٥)</sup>.

ومنهم: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ، لَهُ مِائَةُ كِتَابٍ، يَعْرِفُ بِرَوَايَةِ أَبِي عَلِي أَحْمَدَ بْنِ عَلِي عَنْهُ<sup>(٦)</sup>.

ومنهم: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، يَعْرِفُ بِرَوَايَةِ ابْنِ عُقْدَةَ عَنْهُ<sup>(٧)</sup>.

ومنهم: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ دَاوُدَ، يَعْرِفُ بِرَوَايَةِ ابْنِهِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ، وَالْحُسَيْنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ<sup>(٨)</sup>.

(١) في الأصل وج: كتاب فيها، والصحيح ما أثبتناه من ب و د.

(٢) رجال النجاشي ص ٨٤، قال: أبو علي بصري صحب الجلودى عمره... له كتاب أخبار فاطمة عَلَيْهَا السَّلَامُ.

(٣) رجال الطوسي ص ٤١٧، قال: ... روى الشيخ أبو عبد الله مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْهُ.

(٤) في النسخ: علامة، وما أثبتناه من المصدر.

(٥) رجال الطوسي ص ٤٠٧، قال: ... الأزدي، غلام العياشي.

(٦) رجال النجاشي ص ٨٩، قال: القمي، ... قال أبو مُحَمَّدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدَ الدَّعَلَجِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِي أَحْمَدُ بْنُ عَلِي، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ دُولِ الْقَمِي.

(٧) رجال الطوسي ص ٤١٦، قال: القرشي أبو عبد الله، روى عنه ابن عقدة.

(٨) رجال الطوسي ص ٤١٣، قال: يكنى أبا الحسين، يروي عن أبيه مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ دَاوُدَ =

ومنهم: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ الرَّبِيعِ<sup>(١)</sup>، يعرف برواية علي بن الحسن عنه<sup>(٢)</sup>.  
 ومنهم: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ رَمِيمٍ<sup>(٣)</sup>، يعرف برواية ابن نوح عنه<sup>(٤)</sup>.  
 ومنهم: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ زَيْدِ الْخُزَاعِيِّ، يعرف برواية مُحَمَّدٍ عَنْهُ<sup>(٥)</sup>،  
 مردداً بينه وبين أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ مُسْلِمَةَ<sup>(٦)</sup>،<sup>(٧)</sup>.  
 ومنهم: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ الْمَعْرُوفِ بَابْنَ أَبِي دَارِمٍ، يعرف برواية  
 التلعكبري عنه<sup>(٨)</sup>.  
 ومنهم: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ الْمَعْرُوفِ بَابْنَ عُقْدَةَ، يعرف بروايته عن أَحْمَدَ

= القمي، أخبرنا عنهما الحسين بن عبيد الله.

(١) في الأصل وب: الربيعي، وما أثبتناه من ج والمصدر.

(٢) رجال النجاشي ص ٩٧، قال: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ الرَّبِيعِ الْأَقْرَعِ الْكَنْدِيِّ لَهُ كِتَابُ النُّوَادِرِ،  
 أخبرنا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ، قال: حدثنا علي بن مُحَمَّدَ الْقَرَشِيِّ، قال: حدثنا علي بن الحسن  
 عن أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ الرَّبِيعِ بِهِ.

(٣) في الأصل وب ود: رقيم، وفي ج: رميم، وما أثبتناه من المصدر.

(٤) رجال الطوسي ص ١٣٤، قال: ... بن رميم المروزي النخعي بالبصرة، ... روى عنه  
 ابن نوح.

(٥) رجال الطوسي ص ٣٠٨، قال: يكنى أبا جعفر، روى عنه مُحَمَّدٌ أَصُولًا كَثِيرَةً.

(٦) في الأصل وب وج: بن سلمة، وما أثبتناه من د والمصدر.

(٧) رجال الطوسي ص ٤٠٨، قال: ... بن مسلمة الرماني البغدادي، روى عنه مُحَمَّدٌ  
 أَصُولًا كَثِيرَةً.

(٨) رجال الطوسي ص ٤١١، قال: السري، يكنى أبا بكر، كوفي، روى عنه التلعكبري وله  
 منه إجازة.

بن مُحَمَّد بن الحسين<sup>(١)</sup>.

ومنهم: أَحْمَد بن مُحَمَّد بن عبيد، يعرف بروايته عن أبي الحسن الثالث عليه السلام<sup>(٢)</sup>.

ومنهم: أَحْمَد بن مُحَمَّد بن علي الكوفي، روى عن الكليني<sup>(٣)</sup>.

ومنهم: أَحْمَد بن مُحَمَّد بن عمار، روى عنه ابن داود<sup>(٤)</sup>، وابن حاتم<sup>(٥)</sup>.

ومنهم: أَحْمَد بن مُحَمَّد بن عيسى القسري، روى عن أبي جعفر مُحَمَّد بن العلاء<sup>(٦)</sup>،<sup>(٧)</sup>.

ومنهم: أَحْمَد بن مُحَمَّد بن موسى، روى عنه الشيخ الطوسي<sup>(٨)</sup>.

(١) رجال الطوسي ص ٤١٦، قال: أَحْمَد بن مُحَمَّد بن الحسين بن سعيد القرشي، أبو عبد الله، روى عنه ابن عقدة.

(٢) رجال النجاشي ص ٧٩، قال: أَحْمَد بن مُحَمَّد بن عبيد الله الأشعري القمي، روى عن أبي الحسن الثالث عليه السلام.

(٣) رجال الطوسي ص ٤١٤، قال: أَحْمَد بن علي الكوفي، يكنى أبا الحسين، روى عن الكليني.

(٤) رجال الطوسي ص ٤١٦، قال: كوفي، روى عنه ابن داود.

(٥) الخلاصة ص ١٦، قال: أبو علي الكوفي، روى عنه أبو حاتم الهروي.

(٦) في النسخ: أبي جعفر بن مُحَمَّد بن علا (العلاء)، والصحيح ما أثبتناه من المصدر.

(٧) رجال الطوسي ص ٤١٣، قال: يكنى أبا الحسن، روى عن أبي جعفر مُحَمَّد بن العلاء.

بشيراز.

(٨) الفهرست ص ٥٣، قال: اخبرنا بجميع رواياته (أي أبي العباس أَحْمَد بن مُحَمَّد بن

سعيد) وكتبه أبو الحسن أَحْمَد بن مُحَمَّد بن موسى الأهوازي، عن أبي العباس بن

مُحَمَّد بن سعيد (ابن عقدة).

ومنهم: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ يَحْيَى الْعِطَارِ، روى عنه التلعكبري،  
والحسين بن عبد الله، وابن أبي جيد<sup>(١)، (٢)</sup>.

ومنهم: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ يَحْيَى الْفَارَسِيِّ، روى عنه التلعكبري  
أيضاً<sup>(٣)</sup>.

ومنهم: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ يَعْقُوبَ الْبَيْهَقِيِّ، روى عنه الكشي<sup>(٤)</sup>.  
إلى غير ذلك من الرجال.

وحيث تعارضت الأمارات ؛ يتبع ما يفيد الظنّ الأقوى، ومع عدمه  
فالإجمال.

---

(١) في د: من قوله (ومنهم احمد بن محمد... إلى... ابن أبي جيد) ساقطة.

(٢) رجال الطوسي ص ٤١٠، قال: القمي، روى عنه التلعكبري، واخبرنا عنه الحسين بن  
عبيد الله، وأبو الحسين بن أبي جيد القمي.

(٣) رجال الطوسي ص ٤١١، قال: يكنى أبا علي، روى عنه التلعكبري.

(٤) اختيار معرفة الرجال ص ٤٧٦، حدثني أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ يَعْقُوبَ الْبَيْهَقِيِّ، قال: حدثنا  
عبد الله بن حمدويه البيهقي، قال: حدثني مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى بن عبيد، عن إِسْمَاعِيلَ بن عباد  
البري، عن علي بن مُحَمَّدَ بْنِ الْقَاسِمِ الْحِذَاءِ الْكُوفِيِّ، قال: خرجت من المدينة...



## قاعدة [١٠ / ٧]

إذا روى الكليني عن (مُحمَّد بن إِسماعيل) سواء كان عن الفضل بن شاذان أو غيره، فالكلام يقع فيه <sup>(١)</sup> في مقامين:

الأول: في التشخيص.

قال معظم المتأخرين أنَّه النيسابوري الذي يُدعى (بندفَر) <sup>(٢)</sup>، أو (البُندقي) <sup>(٣)</sup>، وفي بعض نسخ (الوسيط) <sup>(٤)</sup> (بندقو)، وعن بعضهم: (بندويه) مثل سيبويه <sup>(٥)</sup>.

وعن آخرين أنَّه (ابن بزيع) <sup>(٦)</sup>.

والظاهر أن الاختلاف في كون الخلافِ وجادة أو إجازة، وليس

---

(١) في ب: (فيه) ساقطة.

(٢) رجال الطوسي ص ٤٤٠، يدعى بندقي، وفي (خ ل) بندفر.

(٣) اختيار معرفة الرجال ص ٥٣٨.

(٤) كتاب (الوسيط) للميرزا مُحمَّد بن علي بن إبراهيم الحسيني الاسترآبادي، صاحب كتاب (منهج المقال في معرفة الرجال)، وقد مرت ترجمته.

(٥) الرواشح السماوية ص ١٢٠ الراشحة ١٩.

(٦) كما عن المقدس أحمد الأردبيلي، في مجمع الفائدة ٦ / ٣٠٢، ١٠ / ٤٥.



الخلاف ناشئاً من الخلاف في اتحاد<sup>(١)</sup> الطبقة واختلافها<sup>(٢)</sup>، فإن ظهور اختلاف طبقة ابن بزيع مع الكليني مما لا ينكر.

نعم، ربما يظهر من الفاضل عبد النبي الجزائري حيث قال<sup>(٣)</sup>: ففي صحة الرواية قول<sup>(٤)</sup>؛ لأن في لقائه<sup>(٥)</sup> له إشكالاً<sup>(٦)</sup>،<sup>(٧)</sup>.

خفا<sup>(٨)</sup> ذلك، لكنه صدر منه قبل المراجعة كما لا يخفى، لأن ابن بزيع مات في زمان الجواد عليه السلام، وهو عليه السلام توفي في سنة عشرين بعد المائتين، والكليني توفي في سنة تناثر النجوم سنة تسع وعشرين بعد الثلاثمائة<sup>(٩)</sup>، فيكون بين

(١) في الأصل و ب و د: إجماد، وما أثبتناه من ج.

(٢) في الأصل و ب: اختلافهما، والوجه ما أثبتناه من ج و د.

(٣) صرح الجزائري حكاية قول ابن داود الحلي في رجاله، في التنبيه الأول ص ٣٠٦ قال: إذا وردت رواية عن مُحَمَّد بن يعقوب عن مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل بلا واسطة ففي صحتها قول، لأن في لقائه له إشكالاً، فتقف الرواية لجهالة الواسطة بينهما، وإن كانا مرضيين معظمين. وكذا ما يأتي عن الحسن بن محبوب عن أبي حمزة.

أقول: وهذا اشتباه من المصنف بنسبة هذا القول إلى الشيخ الجزائري مباشرة، مع تصريح الجزائري بنسبته لابن داود، والغريب من المصنف نقل هذا النص بأكمله قبل قليل، ونسبه إلى ابن داود الحلي.

(٤) في النسخ: قولان، والظاهر أنه من سهو القلم، والصحيح ما أثبتناه من المصدر.

(٥) في الأصل و د: بقاته له، والصحيح ما أثبتناه من ب و ج، والمصدر.

(٦) رجال ابن داود ص ٣٠٦.

(٧) حاوي الأقوال ٤/ ٤٥٢.

(٨) كذا في الأصل و ب و ج، وفي د: لاختفاء.

(٩) قال الشيخ يوسف البحراني في لؤلؤته ص ٣٨٤: وذكر بعض أصحابنا في علة تسمية تلك السنة بسنة تناثر النجوم، هو أنه رأى الناس فيها تساقط شهب كثيرة من السماء، =

وفاة الجواد عليه السلام و وفاة <sup>(١)</sup> الكليني، مائة وتسع سنين، فيكون عمره مائة وعشرين <sup>(٢)</sup> سنة، فيكون مُدركاً للجواد عليه السلام والهادي عليه السلام والعسكري عليه السلام <sup>(٣)</sup>، وهو بعيد، بل معلوم العدم.

مضافاً إلى ما هو المطرد من وجود واسطتين أو أكثر بينه وبين ابن بزيع في الأسانيد.

أو يكون مراد الفاضل (عبد النبي) بِمُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل البرمكي، وإنّما استشكل في ملاقاته له ناشئاً من اتحاد طبقته <sup>(٤)</sup> معه، ومن وجود الوساطة مع التصريح بالبرمكي.

فإنّ وجود <sup>(٥)</sup> الوساطة لا ينفي الملاقاة؛ ولذا ترى كثيراً من الرواة يروون <sup>(٦)</sup> عن شخص تارة بواسطة وتارة بغير واسطة.

= وفسروا ذلك بموت العلماء، وقد كان ذلك، فانه مات في تلك السنة جملة من العلماء منهم الشيخ الصدوق الأول، ومنهم الشيخ الكليني، وعلي بن مُحَمَّد السمرى آخر السفراء وغيرهم. وقال الخونساري في روضاته ٢٧٨ / ٤: كما ورد خبر تناثر النجوم في كتاب (تاريخ أخبار البشر) الذي هو من مصنفات إخواننا الجمهور، وقد ذكر وفاة جملة من العلماء منهم السمرى والكليني.

(١) في الأصل وج و د: وفوت، وفي ب: وفاة، والأقرب ما أثبتناه.

(٢) في الأصل وج و د: مائة وعشرون، والصحيح ما أثبتناه من ب.

(٣) في الأصل و د: للجواد للهادي والعسكري، وفي ج: كتب فوق للهادي للجواد، والأقرب ما أثبتناه من ب.

(٤) في د: طبقه.

(٥) في ج: الكلمة مشوشة.

(٦) في د: التي يروون.

ومن هنا ظهر لك أنَّ احتمال كونه النيسابوري، ليس بأرجح من احتمال كونه البرمكي، إذا لم يكن راوياً عن الفضل بن شاذان<sup>(١)</sup> إن ثبتت<sup>(٢)</sup> عنه رواية كذلك، بخلاف ما لو كان كذلك، فإنَّ النيسابوري من تلامذة الفضل، ولا يجب أن يكون جميع الروايات على نسق واحد، بل يمكن أن يكون بعضها عن النيسابوري، وبعضها عن البرمكي.

ودعوى أن الأوّل شيخ الكليني لم تثبت، فإنّه لا اثر له في كتب الرجال، ولعلّ المدّعي لذلك - كالدّاماد<sup>(٣)</sup> - استفاد ذلك من كثرة الروايات عنه، وهو مبنيّ على معلوميّة إرادته منه.

وبذلك يندفع ما لعلّه يُتوهم من أن امتداد زمان تصنيف الكافي عشرين، وتفرّق الروايات عنه من أوّل الطهارة إلى الديات ينشأ عن امتداد زمان الشيخوخة إلى<sup>(٤)</sup> عشرين سنة؛ مضافاً إلى إمكان تحمّل الروايات في سنة واحدة أو اقلّ ثمّ، تفريقها<sup>(٥)</sup> على أبواب الفقه عند التصنيف.

وكون أن البرمكي يروي<sup>(٦)</sup> عنه مُحَمَّد بن جعفر الأسدي، لا يقضي بعدم رواية الكليني عنه<sup>(٧)</sup>.

(١) في الأصل وج ود: فضل بن شاذان، والأقرب ما أثبتناه من ب.

(٢) في النسخ: ثبت، وكتب فوق ج: ثبتت، وهو الوجه.

(٣) انظر الرواشح الساوية ص ١١٩ الراشحة ١٩.

(٤) في ب: (إلى) ساقطة.

(٥) في ج: تفريعها.

(٦) في ج: روى، وكتب فوقها: يروي.

(٧) الكافي ١/ ٧٨، حدّثنا مُحَمَّد بن جعفر الأسدي، عن مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل البرمكي =

ولعله يحتمل أيضاً<sup>(١)</sup>: (مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل البُلْخِي)، لأنه من أصحاب الهادي عليه السلام<sup>(٢)</sup>.

ومُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل بن خثيم<sup>(٣)،(٤)</sup> لأنه لم يذكر طبقته.

ومُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل الصيمري، لأنه من أصحاب العسكري عليه السلام<sup>(٥)</sup>.

المقام الثاني: في التوثيق على تقدير النيسابوري أو البرمكي:

أما الأول: فلا دليل على توثيقه، إلا ما لعله يتوهم من كونه من أشياخ الكليني، وقد عرفت ما فيه، مع أَنَّ شَيْخِيَّتَهُ<sup>(٦)</sup> للكليني لا دليل فيها على التوثيق، وكثرة روايته عنه لا<sup>(٧)</sup> دلالة فيها أيضاً، مع أَنَّهُ يتوقف على كونه المراد في كل مورد، وقد عَرَفْتُ منعه.

نَعَمْ، الظاهر أَنَّ الكثرة ثابتة مع تعيينه بروايته عن الفضل<sup>(٨)،(٩)</sup>،

---

= الرازي، عن الحسين بن الحسن بن برد الدينوري، عن مُحَمَّد بن علي، عن مُحَمَّد بن عبد الله الخراساني خادم الرضا عليه السلام...

(١) في ب: ولعله أيضاً يحتمل.

(٢) رجال الطوسي ص ٣٩٢.

(٣) في ب: خيثم.

(٤) رجال النجاشي ص ٣٦٣.

(٥) رجال الطوسي ص ٣٩٢.

(٦) في ب: شيخوخته.

(٧) في ج و د: ولا.

(٨) في الأصل وج: فضل، وما أثبتناه من ب و د.

(٩) وهو الفضل بن شاذان النيسابوري، إذ أَنَّ مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل يكثر الرواية عنه، ونظرة =

وثبت شيخية<sup>(١)</sup> الإجازة بذلك، مؤيداً بها في (لب اللباب)<sup>(٢)</sup> من تصريح جماعة من فقهاء الأصحاب بصحة ما يروي الكليني عنه<sup>(٣)</sup>.

وأما الثاني: فقد اختلف فيه:

قال النجاشي والعلامة: ثقة<sup>(٤)</sup>، وقال ابن الغضائري: ضعيف<sup>(٥)</sup>. ولا يبعد مرجوحية قول ابن الغضائري هنا.

= في الكافي تكفي للدلالة.

- (١) في ب: شيخوخة.
- (٢) لب اللباب للمولى محمد جعفر الاسترآبادي، مخطوط، توجد نسخة منه في مكتبة السيد الحكيم العامة في النجف الأشرف برقم (٢٩٥٢ / ٤ علم الرجال). مرت ترجمته.
- (٣) لب اللباب مخطوط ص ٢٩، قال: فأما لكونه من مشايخ الإجازة كما أفيد، أو لإكثار الكليني الرواية عنه، أو لتصحيح العلامة على ما حكى هذا السند، أو لتصريح بعض، كما أفيد بأنه شيخ كبير فاضل جليل القدر معروف.
- (٤) رجال النجاشي ص ٣٤١، الخلاصة ص ١٥٤-١٥٥.
- (٥) في ج: (ابن) ساقطة.
- (٦) رجال ابن الغضائري ص ٩٦.
- (٧) في د: (ابن) ساقطة.

## قاعدة [١١ / ٨]

قال نصر بن الصباح<sup>(١)</sup>: إن أصحابنا يَتَّهِمون الحسن بن محبوب في روايته عن ابن أبي حمزة - يريد به (عليّاً) - لأنَّ ابن محبوب يروي عن علي بن أبي حمزة.

ووجه التهمة أن علي بن أبي حمزة قيل فيه: واقفي كذاب ملعون<sup>(٢)</sup>.

وقال نصر بن الصباح أيضاً: إن أَحْمَدَ بن مُحَمَّدَ بن عيسى لا يروي عن ابن محبوب، من أجل أنَّ أصحابنا يَتَّهِمون ابن محبوب في روايته عن ابن أبي حمزة، ثُمَّ تاب أَحْمَدُ بن مُحَمَّدَ، ورجع قبل ما مات<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن داود في آخر (رجاله): إذا وردت رواية عن مُحَمَّدَ بن يعقوب، عن مُحَمَّدَ بن إِسْمَاعِيلَ بلا واسطة؛ ففي صَحَّتْهَا<sup>(٤)</sup> قولٌ، لأنَّ في

(١) أبو القاسم نصر بن الصباح من أهل بلخ، وقد أكثر أبو عمرو الكشي النقل عنه في رجاله، وقيل أنه كان غال المذهب، وله كتب منها (النكت البديعة في فرق الشيعة).

(٢) انظر اختيار معرفة الرجال ص ٥١٢، ص ٤٠٣ - ٤٠٤، ورجال الطوسي ص ٣٣٩.

(٣) اختيار معرفة الرجال ص ٥١٢.

(٤) في الأصل وب: حجيتها، وفي هامشها: صحتها، كما في ج ود، والصحيح ما أثبتناه من المصدر.

لقائه له إشكالاً، فتقف الرواية لجهالة<sup>(١)</sup> [الواسطة]<sup>(٢)</sup> بينهما، وإن كانا مَرْضِيَيْنَ مُعْظَمَيْنَ؛ وكذا ما يأتي عن الحسن بن محبوب عن أبي حمزة<sup>(٣)</sup>.

قُلْتُ: الظاهر سقوط (ابن) من النسخة التي كانت عند (ابن داود)، فزعم أن المراد (أبو حمزة الشمالي ثابت بن دينار)، فاستشكل من حيث أن تاريخ وفاة أبي حمزة الشمالي مائة وخمسون<sup>(٤)</sup>، وتاريخ ولادة ابن محبوب مائة وتسع وأربعون<sup>(٥)</sup>،<sup>(٦)</sup> فيكون سنّ ابن محبوب عند وفاة أبي حمزة سنة واحدة. وهذه شبهة ناشئة عن غلط النسخة، إذ لم يعهد من كتب الرجال رواية ابن محبوب، عن أبي حمزة الشمالي، وإنما يروي<sup>(٧)</sup> عن علي بن أبي حمزة البطائني<sup>(٨)</sup>.

(١) في الأصل وج ود: بجهالة، وما أثبتناه من ب والمصدر.

(٢) أثبتناها من المصدر.

(٣) رجال ابن داود ٨٢/٢.

(٤) رجال النجاشي ص ١١٥.

(٥) في الأصل وب وج: مائة وتسعة وأربعون، والصحيح ما أثبتناه من د.

(٦) اختيار معرفة الرجال ص ٥٨٤، الخلاصة ص ٣٧ قال: ومات الحسن بن محبوب عليه السلام في

آخر سنة أربع وعشرين ومائتين، وكان من أبناء خمس وسبعين سنة.

أقول: وبطرح عمره من سنة الوفاة، تكون ولادته تقريباً ١٤٩ هـ...

(٧) في ج: روى، وكتب فوقها: يروي.

(٨) الكافي ٢/ ٣٣٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ،

عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بصير، قال: دخل رجلان على أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام...

وفي التهذيب ١/ ٤٢٨ سهل بن زياد، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن أبي حمزة، قال:

قلت: لأبي الحسن عليه السلام...

وسبب اتهام ابن محبوب ما ذكرناه، ولعل رجوع ابن عيسى عن اتهام ابن محبوب بعد ظهور كون رواياته قبل الوقف<sup>(١)</sup> فإن سنّ ابن محبوب عند حدوث الوقف، إحدى وثلاثون سنة.

وقال أبو علي في (كتابه) في توجيه كلام ابن داود: وكيف كان؟ فالظاهر أن منشأ التوقف عدم درك الحسن عليّاً، كما يظهر من تاريخ ولادة الأول، ووفاة الثاني<sup>(٢)</sup>.

قلتُ: يريد بقوله: (عليّاً): عليّ بن أبي حمزة، وبقوله: (وفاة الثاني): أبا حمزة الثمالي، لعدم صحّة العبارة على تقدير إرادة (علي) من قوله: (الثاني)، لأنّ عليّاً مات بعد حدوث الوقف قطعاً، فكان الأولى إبدال (علي) بـ(ثابت بن دينار) المكتّى بابي حمزة الثمالي؛ مما شاة لنسخة ابن داود.

ثمّ قال<sup>(٣)</sup> بعد توجيهه ذلك: لكن بعد الإقرار بوثاقة الرجل، وعده من الأركان الأربعة في زمانه، لا ينبغي الإسراع إلى اتهامه، بل يجب أن نحمل<sup>(٤)</sup> ذلك على أحسن محمل، وهو أخذ الحسن الرواية من (كتاب علي)، ولا ينبغي الحمل على الإرسال؛ إذ لا يخلو من نوع تدليس وتغريب<sup>(٥)</sup>.

قلتُ: الذي يظهر من بعضهم نقل الإجماع على عدم جواز الرواية

(١) انظر اختيار معرفة الرجال ص ٥١٢.

(٢) منتهى المقال ١/ ٤٢.

(٣) أي أبو علي الحائري في (منتهى المقال).

(٤) في النسخ: يحمل، وما أثبتناه من المصدر.

(٥) منتهى المقال ١/ ٤٢.



بالوجادة<sup>(١)</sup>.

وفي ترجمة مُحَمَّد بن سنان<sup>(٢)</sup>، وعليّ بن الحسن بن فضال<sup>(٣)</sup>، والحسن بن علي الوشاء<sup>(٤)</sup>، وأحمد بن مُحَمَّد بن عيسى<sup>(٥)</sup> ما يدلّ عليه.

ومن هنا قال الفاضل عبد النبيّ: إذا روى سعد بن عبد الله، عن جميل أو حماد بن عيسى فالظاهر الإرسال<sup>(٦)</sup>.

وما ذكره الفاضل حقّ، وإلاّ لما كان لمعرفة الطبقات وملاحظتها ثمرة مهمة، ولما عُرف بملاحظة الأسانيد الراوي والمرويّ عنه، من غير واسطة، واللازم باطلٌ بمقتضى سياق عمل<sup>(٧)</sup> الأصحاب، مع أنّ الرواية عن فلان واردة<sup>(٨)</sup> عن كتابه تدليس أيضاً، فقد كرّر على ما قرّر. ولا يخفى أنّ اللائق أيضاً إبدال (عليّ) بـ(ثابت).

(١) شرح البداية في علم الدراية ص ١١٣ قال: ولا خلاف بينهم في منع الرواية بها لما ذكرناه من عدم الأخبار.

(٢) اختيار معرفة الرجال ص ٥٠٦-٥٠٧ وفيه: ذكر حمدويه بن نصير أن أيوب بن نوح دفع اليه دفترًا فيه أحاديث مُحَمَّد بن سنان فقال لنا، إن شئتم أن تكتبوا ذلك فافعلوا فاني كتبت عن مُحَمَّد بن سنان ولكن لا اروي لكم أنا عنه شيئاً، فانه قال قبل موته: كلما حدثتكم به لم يكن لي سماع ولا رواية إنها وجدته.

(٣) مرت ترجمته في هامش سابق.

(٤) مرت ترجمته في هامش سابق.

(٥) مرت ترجمته في هامش سابق.

(٦) حاوي الأقوال ٤/ ٤٤٢ بتصرف.

(٧) في ج: أضيف بين عمل الاصحاب، حمل الوجوب، ولا وجه له.

(٨) في د: واردة.

## فائدة [ ١٢ ]

في (القاموس) المولى: المالك، والعبد، والمعتق، والمعتق، والصاحب،  
والقريب- كابن العم ونحوه-، والجار، والحليف، والابن، والعم<sup>(١)</sup>،  
والنزيل<sup>(٢)</sup>، والشريك<sup>(٣)</sup>، وابن الأخت، [والولي<sup>(٤)</sup>]، والرب، والناصر،  
والمُنعم، والمُنعم عليه، والمحِب، والتابع، والصِهر<sup>(٥)</sup>.

وعن (المُغرب): المولى: على وجوه:

ابن العم، والعصبة كلّها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ  
وَرَائِي﴾<sup>(٦)</sup>.

---

(١) في النسخ: العم والابن، وما أثبتناه من المصدر.

(٢) النزيل في قوم ليس هو منهم.

(٣) في ج: قدم ابن الأخت على الشريك.

والشريك في تجارة أو عمل أو ملك.

(٤) من المصدر.

(٥) القاموس المحيط ٤ / ٤٠١.

(٦) سورة مريم / أية ٥.

والربّ، والمالك في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَهُمُ الْحَقُّ﴾<sup>(١)</sup> وفي معناه: الوليُّ، ومنه: (أيها امرأة نكحت بغير إذن وليها)<sup>(٢)</sup>، ويروى: (مولاهما).

والناصر، في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ﴾<sup>(٣)</sup>.

والحليف، وهو الذي يُقال له: مولى الموالاة<sup>(٤)</sup>، قال: هو موالى حلف، لا موالى قرابة<sup>(٥)</sup>.

والمعتق: وهو مولى النعمة، والمعتق في قوله [صلى الله عليه وآله]<sup>(٦)</sup>: (مولى<sup>(٧)</sup> القوم من أنفسهم)<sup>(٨)</sup>.

إلى أن قال: وتام تقرير الكلمة اشتقاقاً وتصريفاً في مكتوبنا الموسوم

(١) سورة الأنعام / آية ٦٢.

(٢) المغني لابن قدامة ٣٣٨ / ٧. روي عن النبي ﷺ: أيها امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل.

(٣) سورة محمد / آية ١١.

(٤) في ب: الموالاة.

(٥) في الأصل وب وج: يقال هو مولى حلف لا مولى قرابة. وما أثبتناه من د والمصدر.

(٦) في الأصل وب: قوله تعالى، وهذا من سهو القلم، وفي د: ﷺ، وما أثبتناه من المصدر.

(٧) في الأصل وب وج: ولي، وما أثبتناه من د والمصدر.

(٨) روي عن رسول الله ﷺ أنه قال لأبي رافع: إن الصدقة حرام على محمد وآل محمد، إن مولى القوم من أنفسهم. رواه أحمد في مسنده ٨ / ٦.

بـ(رسالة المولى)<sup>(١)</sup>.

والذي هو الأهم في ما نحن فيه: أن الموالي بمعنى العتقاء، لما كانت غير عَرَبٍ<sup>(٢)</sup> في الأكثر غلب على العجم، حتّى قالوا: الموالي أكفاء بعضها لبعض، والعرب أكفاء بعضها لبعض<sup>(٣)</sup>.

وقال عبد الملك، في الحسن البصري: أمولى هو أم عربي؟<sup>(٤)</sup>.

فاستعملوها استعمال [الاسمين]<sup>(٥)</sup> المتقابلين<sup>(٦)</sup>.

قلتُ: والغالب أن يُراد<sup>(٧)</sup> [من كلام<sup>(٨)</sup>] أهل الرجال: (العربي): الغير الخالص، ولا يقال لكلّ عَجَميّ: (مولى).  
و(المُلاّ): مُصحّف (مولى) بهذا المعنى أو بغيره.

(١) لم اعثر على أحد من مصنفي فهرس الكتب أشار إلى أن له رسالة موسومة بـ(رسالة المولى).

(٢) في النسخ: عربي، وما أثبتناه من المصدر.

(٣) الغارات للثقفى ٢ / ٨٢٤.

(٤) الغارات للثقفى ٢ / ٨٢٤.

(٥) من المصدر.

(٦) المُعَرَّب في ترتيب المعرّب ص ٤٩٤-٤٩٥ مادة المولى.

(٧) في ب: يردّ.

(٨) في النسخ: (في كلمة)، والأولى ما أثبتناه.



## فائدة [١٣]

الناووسية: أتباع رجل يقال له: ناووس، وقيل نسبوا إلى قرية (ناوسيا).

قالت: إن الصادق عليه السلام حي بعد، ولن يموت حتى يظهر، فيظهر أمره، وهو القائم المهدي<sup>(١)</sup>.

وحكى أبو حامد الزوزني<sup>(٢)</sup>: أنهم زعموا أن علياً عليه السلام مات، وسُتِيق<sup>(٣)</sup> الأرض منه قبل يوم القيامة، فيملأ العالم عدلاً، هكذا عن (الملل والنحل)<sup>(٤)</sup>.

---

(١) وأضاف الشهرستاني: ورووا عنه (أي الصادق) أنه قال: لو رأيتم راسي يدهده من الجبل فلا تصدقوا فاني صاحبكم صاحب السيف.

(٢) أحمد بن الوليد بن أحمد أبو حامد الزوزني، رَحَل، حَدَّثَ بجرجان عن أبي القاسم الطبراني وأبي بكر الشافعي، توفي بنيسابور سنة ٤١٨ هـ. انظر الأنساب ٣/ ١٧٦، تاريخ الإسلام ٤٣٦/ ٢٨.

(٣) في ج: (وستيق) كذا بلا نقط.

(٤) الملل والنحل ١/ ١٦٦-١٦٧.



## قاعدة [١٤ / ٩]

قال الفاضل عبد النبي: إذا روى سعد بن عبد الله عن جميل، أو حماد بن عيسى، فالظاهر الإرسال<sup>(١)</sup> لأن المعهود رواية سعد عن<sup>(٢)</sup> حماد بواسطة أو أكثر، وجميل من طبقته<sup>(٣)</sup>.

قلت: لم يحكم بالإرسال جزماً<sup>(٤)</sup>، لأن الظاهر من طريقته عدم الأخذ وجادة، ثم إن المناسب التعليل باختلاف الطبقة، لأن حماد مات في حياة أبي جعفر الثاني عليه السلام<sup>(٥)</sup> وإدراك سعد<sup>(٦)</sup> أبا محمد العسكري عليه السلام محل إشكال<sup>(٧)</sup>، بل بين وفاة العسكري عليه السلام<sup>(٨)</sup> ووفاة سعد، إحدى وثمانون

---

(١) حاوي الأقوال ٤ / ٤٤٢. باختصار.

(٢) في د: (بن).

(٣) في د: طبقه.

(٤) في د: جزء ما.

(٥) رجال النجاشي ص ١٤٢.

(٦) في ج: سعيدا، وكتب فوقها: سعدا.

(٧) قال النجاشي في رجاله ص ١٧٧ في ترجمته: ... ورأيت بعض أصحابنا يضعفون لقاءه لأبي محمد عليه السلام، ويقولون هذه حكاية موضوعة عليه، والله العالم.

(٨) وهي سنة ٢٦٠ هـ...



سنة<sup>(١)</sup>، وكان موت حماد<sup>(٢)</sup> قبل وفاة الجواد عليه السلام، فيكون سعد - على تقدير روايته عن حماد - له من العمر قدر يُعتد به عند وفاة حماد، والظاهر من الأمارات خلافه<sup>(٣)</sup>.

وأما جميل: فهو أقدم طبقة من حماد، لأنه توفي في أيام الرضا عليه السلام على ما صرح به النجاشي<sup>(٤)</sup>، فإذا ظهر الإرسال فقد يستخرج الوساطة بالتفحص عن الراوي والمروي عنه من الطرفين.

فإن اتحد الراوي والمروي عنه، فالظاهر أنه الساقط، فيعمل بما يقتضيه، وذلك لأن ملاحظة الراوي والمروي عنه، كما يميز في المشترك، فكذا يعين المردد بين أشخاص، ولا مدخلية لكثرة المردد فيه وقلته.

وإن اختلفا، فإن كان أحدهما يروي عن الآخر، فواسطتان، وتوضيح

(١) رجال النجاشي ص ١٧٨: توفي سعد عليه السلام سنة إحدى وثلاثمائة، وقيل: سنة تسع وتسعين ومائتين.

أقول: وبطرح سنة وفاة سعد عن وفاة العسكري عليه السلام، يكون الفارق بين وفاتيهما (٤١ سنة) أو (٣٩ سنة) على القولين، لا (٨١ سنة) كما أشار المصنف؟.

(٢) رجال النجاشي ص ١٤٣: ومات حماد بن عيسى... في سنة تسع ومائتين، وقيل: سنة ثمان ومائتين، وله نيف وتسعون سنة عليه السلام.

(٣) إذ بطرح مدة سن حماد، من سنة وفاته، يظهر أنه مولود حدود ١١٦ هـ تقريبا، وبطرح سنة وفاة سعد، عن سنة وفاة حماد، يقتضي أن يكون سعد من المعمرين ما فوق المائة عام بسنوات يعتد بها على تقدير روايته عن حماد، والله العالم.

(٤) رجال النجاشي ص ١٢٦.

المرام في المثال: أَنَّ جَمِيلًا<sup>(١)</sup> يروي عنه ابْنُ أَبِي عَمِير<sup>(٢)</sup>، وصفوان بن يحيى<sup>(٣)</sup>،  
وعمر بن عبد العزيز<sup>(٤)</sup>، وفضالة<sup>(٥)</sup>، والحسن بن عليّ ابن بنت إلياس<sup>(٦)</sup>،  
وعليّ بن حديد<sup>(٧)</sup>، والنضر بن شعيب<sup>(٨)</sup>، وأحمد بن محمد بن أبي نصر<sup>(٩)</sup>،  
وعبد الله بن المغيرة<sup>(١٠)</sup>، والحسن بن محبوب<sup>(١١)</sup>.

وسعد بن عبد الله يروي عن أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى<sup>(١٢)</sup>، والحكم  
بن مسكين<sup>(١٣)</sup>.

وأحمد بن محمد بن عيسى يروي عن ابن أبي عمير<sup>(١٤)</sup>.

فيكون الوساطة بين سعد بن عبد الله وجميل: أحمد بن محمد بن

(١) جميل بن دراج.

(٢) التهذيب ١/ ٢١ ح ٥٤. الاستبصار ١/ ٣٧ ح ٦.

(٣) التهذيب ٣/ ٨ ح ٢٣، الاستبصار ١/ ٤١٥ ح ١٠.

(٤) الكافي ٢/ ٢٠٤ ح ١، ٢/ ٢٠٦ ح ٦، ٢/ ٦٧٢ ح ١.

(٥) التهذيب ١/ ٢٣ ح ٥٩، الاستبصار ١/ ٥٨ ح ١.

(٦) التهذيب ١/ ٤٠١ ح ٧٥، الاستبصار ١/ ١٣٨ ح ٤.

(٧) التهذيب ١/ ٢٥٦ ح ٢٩، الاستبصار ١/ ١٧٦ ح ٤.

(٨) الاستبصار ٢/ ١٢٢ ح ٢.

(٩) التهذيب ١/ ٣٣٦ ح ١٥٢، الاستبصار ٢/ ٢٣٩ ح ٣.

(١٠) التهذيب ١/ ٢٦٦ ح ٦٦، الاستبصار ١/ ٣١٨ ح ١.

(١١) التهذيب ١/ ٣٩٤ ح ٤٣، الاستبصار ٢/ ١٦٩ ح ٣.

(١٢) التهذيب ١/ ٢٩٦ ح ٣٧، الاستبصار ١/ ٩ ح ١٠.

(١٣) رجال النجاشي ص ١٧٧ في ترجمة سعد بن عبد الله، قال: روى عن الحكم بن مسكين.

(١٤) التهذيب ٣/ ٣٤ ح ٣٣، الاستبصار ١/ ٧٩ ح ٤.

عيسى عن ابن أبي عمير<sup>(١)</sup>.

وكذا أحمد بن محمد بن أبي نصر؛ فإن الراوي عنه أحمد بن محمد بن عيسى<sup>(٢)</sup>.

وقس على ما ذكر في الباقي.

فإن تعدد الوساطة في طبقة احتمالاً؛ كان حاله كحال المشترك، فإن كان بين الثقات فلا ضير، وإلا أُطرح بالنظر إلى غير الاستحباب والكراهة.

(١) في ب: من قوله (فيكون... ابن أبي عمير) ساقطة.

(٢) التهذيب ١/ ١٠١ ح ١١١، الاستبصار ١/ ١٩٩ ح ١٥.

## فائدة [١٥]

أصحاب الجرح والتعديل من القدماء جماعة، وهم:  
ابن فضال<sup>(١)</sup>.

(١) أبو مُحَمَّد الحسن بن علي بن فضال التيملي، كوفي، جليل القدر، عظيم المنزلة، زاهد عابد ورع، كان أول أمره فطحياً ثم عاد إلى الحق ومات عليه، كان ثقة، عارفاً بالرجال، وله جملة كتب منها كتاب (الرجال)، عَدَّه الشيخ الطوسي في رجاله ص ٣٥٤، من أصحاب الرضا عليه السلام، وقال النجاشي في رجاله ص ٣٤-٣٦: توفي سنة أربع وعشرين ومائتين. وكان ولده أبو الحسن علي بن الحسن بن علي بن فضال، عارفاً بالرجال أيضاً، قال عنه النجاشي ص ٢٥٧: فقيه أصحابنا بالكوفة ووجههم وثقتهم وعارف بالحديث والمسموع قوله فيه، سُمِعَ منه شيئاً كثيراً، ولم يعثر له على زلة فيه ولا ما يشينه، وقل ما روى عن ضعيف، وكان فطحياً، ولم يرو عن أبيه شيئاً وقال: كنت أقابله وسني ثمان عشرة سنة بكتبه ولا أفهم إذ ذاك الروايات ولا أستحل أن أرويه عنه. وروى عن أخويه عن أبيهما. وصنف كتباً كثيرة منها كتاب (الرجال).

قال المولى (علي كني) في (توضيح المقال) ص ٤٥ عن تعليقة الوحيد البهبهاني ص ٢٤٩: كثيراً ما يعتمدون على قوله (أي علي بن الحسن بن علي بن فضال) في الرجال ويستندون إليه في معرفة حالهم من الجرح والتعديل. ثم قال الكني: بل غير خفي أنه أعرف بهم من غيره، بل من جميع علماء الرجال، فإنك إذا تتبعته وجدت المشايخ في الأكثر، بل كاد أن يكون الكل يستندون إلى قوله ويسألونه ويعتمدون عليه.

وابن نُمَيْر<sup>(١)</sup>.

وابن النَّدِيم<sup>(٢)</sup>.

وابن نوح<sup>(٣)</sup>.

(١) عبد الله بن نُمَيْر وابنه مُحَمَّد، وهما من علماء العامة، ذكره الذهبي في الكاشف ١/ ٦٠٤، الخارفي الهمداني أبو هشام، وقال حجة توفي سنة ١٩٩ هـ، وذكر ابنه أيضا ٢/ ١٩١، وأثنى عليه، وروي عن (ابن حنبل) أنه كان يُعظم ابن نمير تعظيما عجيبا، وقال أحمد بن صالح: ما رأيت بالعراق مثله، توفي سنة ٢٣٤ هـ، وقال الاربيلي في جامع الرواة ٢/ ٤٣٧: وانما ذكرناه مع كونه من رجال المخالفين لان العلامة كثيرا ما ينقل منه توثيق بعض الرواة، فينبغي أن يكون معلوما.

(٢) أبو الفرج مُحَمَّد بن إِسحاق بن مُحَمَّد بن إِسحاق النديم الوراق البغدادي، عالم أديب، قاله كحالة في معجم المؤلفين ٩/ ٤١، المعروف بابن النديم صاحب كتاب (الفهرست). والظاهر انه من علماء العامة وإلا لترجمه النجاشي في (رجاله) والشيخ في (الفهرست) بناء على أن غرضهما من تصنيف الكتابين هو ذكر المؤلفين الشيعة، وردا على من زعم من المخالفين أن لا سلف لنا ولا مصنف فينا، بل لم يذكره الشيخ حتى في رجاله، على شهرة ابن النديم وشهرة كتابه ومعاصرتة لهما، بل نقلا عن فهرسته في مواطن عديدة، والظاهر على هذا عدّه المصنف من أصحاب الجرح والتعديل، والنقل لا يدل على التوثيق كما لا يخفى، توفي سنة ٤٣٨ هـ.

والغريب من الشيخ عباس القمي في كتابه (الكنى واللقاب) ١/ ٤٤٠، وفي ترجمة ابن النديم، عدّه من الشيعة الإمامية.

(٣) أبو العباس أحمد بن مُحَمَّد بن نوح السِّيرافي، واسع الرواية ثقة في روايته، غير أنه حُكي عنه مذاهب فاسدة في الأصول مثل القول بالرؤية وغيرها، قاله الشيخ في الفهرست ص ٦١، وله تصانيف منها كتاب (الرجال الذين رووا عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام) وزاد على ما ذكره ابن عقدة كثيرا. وأضاف النجاشي ص ٨٦، كتاب (المصابيح) في ذكر من روى عن الأئمة عليهم السلام لكل إمام، وأثنى عليه، وقال: هو استاذنا وشيخنا ومن =

وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَكِيمَةَ<sup>(١)</sup>، يروي عن ابن نمير، ويروي عنه ابن عقدة<sup>(٢)</sup> في الجرح والتعديل، ذكر ذلك العلامة في ترجمة (حماد بن شعيب أبي شعيب الحماني)<sup>(٣)</sup>.

وفي رجال (الوسائل) ابن نُمَيْر: هو عبد الله، ابنه مُحَمَّد، وهما من علماء العامة<sup>(٤)</sup>.

ومنهم: العقيقي، وهو أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ [بن علي بن الحسين]<sup>(٥)</sup> بن أبي طالب عليه السلام<sup>(٦)</sup>.

= استفدنا منه.

(١) لم أعر على شيء عنه، سوى أن ابن عقدة يروي عنه في الجرح والتعديل.

(٢) أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وساق نسبه الشيخ في الفهرست ص ٥٢، مولى السبيعي الهمداني المعروف بابن عقدة الحافظ، وأمره في الثقة والجلالة وعِظَمُ الحفظ أشهر من أن يُذكر، وكان زيديا جاروديا وعلى ذلك مات، وانما ذكرناه في جملة أصحابنا لكثرة روايته عنهم وخلطته بهم وتصنيفه لهم، وله كتب كثيرة، منها كتاب (التاريخ) وهو في ذكر من روى الحديث من الناس كلهم من العامة والشيعة وأخبارهم، وخرج منه شيء كثير ولم يتمه، توفي في الكوفة سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة.

(٣) الْحَمَّانِي، في الخلاصة ص ٥٧، وفيها: قال: ابن عقدة، عن مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَكِيمَةَ، عن ابن نمير: أنه صدوق، وهذه الرواية من المرجحات أيضا.

أقول: أي من المرجحات في باب الجرح والتعديل.

(٤) الرجال ص ٢٧٩.

(٥) ساقطة من النسخ، وفي الأصل (... بن علي بن أبي طالب عليه السلام، والصحيح ما أثبتناه من المصدر.

(٦) قال النجاشي في رجاله ص ٨١، كان مقيما بمكة وسمع أصحابنا الكوفيين وأكثر منهم، وصنف كتباً... منها كتاب (تاريخ الرجال). وذكره الشيخ في رجاله =

ومنهم: البرقي<sup>(١)</sup>.

ومنهم: أبو عمرو الكشي<sup>(٢)</sup>.

والشيخ<sup>(٣)</sup>.

ص ٤١٥، والفهرست ص ٤٨، وأضاف على النجاشي، روى عنه ولده أبو الحسن علي بن العقيقي.

ومما يجدر التنبيه إليه أن المقصود عند أصحابنا في الجرح والتعديل هو الابن، علي بن أحمد بن علي العقيقي الذي يرمز له في كتب الرجال (عق)، والذي أكثر العلامة في الخلاصة من النقل عنه، وهو من أجلة العلماء والرجاليين، له كتب، منها كتاب في (الرجال).

(١) أبو جعفر أحمد بن محمد بن خالد البرقي، أصله كوفي - وكان جده محمد بن علي حبسه يوسف بن عمر بعد قتل زيد بن علي ثم قتله، وكان خالد صغير السن فهرب مع أبيه عبد الرحمن إلى برق رُوذ (برقة قم) - وكان ثقة في نفسه، يروي عن الضعفاء واعتمد المراسيل، وصنف كتباً، منها كتاب (الرجال)، توفي سنة أربع وسبعين ومائتين، وقيل: سنة ثمانين ومائتين. وهو الذي يشار إليه في كتب الرجال، وليس أباه (محمد بن خالد)، وقد نبه إلى ذلك المصنف.

(٢) أبو عمرو محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي، كان بصيراً بالأخبار والرجال، حسن الاعتقاد، له كتاب (الرجال)، وقال النجاشي ص ٣٧٢، كان ثقة في نفسه، عينا، وروى عن الضعفاء كثيراً، وصحب العياشي وأخذ عنه وتخرج عليه، وفي داره التي كانت مرتعاً للشيعية وأهل العلم، له كتاب الرجال كثير العلم وفيه أغلاط كثيرة.

أقول: وكتاب الرجال لأبي عمرو الكشي لم يصل إلينا، وإنما الموجود المتداول هو (اختيار معرفة الرجال) من كتاب الكشي، وهو اختيار الشيخ أبي جعفر الطوسي.

(٣) أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي، شيخ الإمامية، ورئيس الطائفة، إمام الفقه والحديث، عارف بالأخبار والرجال، صنف كتباً كثيرة في مختلف العلوم، منها في الرجال، كتابه المعروف بـ(رجال الطوسي)، وكتاب (الفهرست)، واختياره لرجال =

والنجاشي<sup>(١)</sup>.

وابن الغضائري<sup>(٢)</sup>.

وغيرهم ممن ذكروهم في أوائل كتب المتأخرين للنقل عنهم.

والمراد بـ(ابن الغضائري) على الإطلاق: أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري، وأبوه الحسين معروف بالغضائري، ولعله يطلق نادراً ابن الغضائري، ويراد به الأب، ولا ريب في وثاقته.

وأما ابنه فالظاهر ذلك أيضاً، كما يستفاد من مقابلة قوله لقول النجاشي وغيره من الأساطين.

وأما: (البرقي): فهو أحمد بن محمد بن خالد البرقي، لا أبوه.

= أبي عمرو الكشي المعروف بـ(اختيار معرفة الرجال)، وتُعدّ كتبه في الرجال من الأصول الرجالية للإمامية، توفي سنة ٤٦٠ هـ..

(١) أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد بن العباس النجاشي الأسدي، الكوفي، ثقة معتمد، جليل القدر، عارفاً بصيراً بالرجال، وهو من معاصري الشيخ الطوسي، وله جملة مصنفات، منها كتاب (الرجال) المعروف برجال النجاشي، والذي يُعد من الأصول الرجالية للإمامية، توفي بمطير آباد سنة خمسين وأربعمئة.

(٢) أبو الحسن أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري، جليل القدر، ثقة، عارف بالرجال، له كتاب في (الرجال)، وُجِدَ منه قسم الضعفاء، ويمتاز بكثرة تضعيفه للرجال بأدنى شبهة. ووالده أبو عبد الله الحسين بن عبد الله بن إبراهيم الغضائري، ثقة، كثير السماع، عارف بالرجال أيضاً، توفي سنة إحدى عشرة وأربعمئة، وقد سمع منه الشيخ الطوسي وأجازته والنجاشي.

ومما يجدر التنبيه إليه أنه عند إطلاق ابن الغضائري في كتب الرجال ينصرف إلى الابن (أحمد)، لا الأب (الحسين)، وقد نبه المصنف على ذلك، وربما يطلق نادراً على الأب.



فإنَّ الابن هو صاحب كتاب<sup>(١)</sup> (الرجال)، وربما يُوهم كثرة نقله فيه عن (كتاب سعد بن سعد الأشعري) أنه الأب، كما يظهر من ترجمة سعد<sup>(٢)</sup>، ولكن لما كان النقل عن الكتاب [كذا].

---

(١) في د: الكتاب، وكتب فوقها: كتاب.

(٢) رجال النجاشي ص ١٧٩، وفيه: اخبرنا... عن أحمد بن محمد بن خالد، عن محمد بن خالد، يروي كتابا سعد بن سعد الأشعري، وهما كتابه غير المبوّب، ومسائله للرضا عليه السلام.

## فائدة [١٦] <sup>(١)</sup>

من تلامذة الشيخ الطوسي قدس الله روحه القدوسي <sup>(٢)</sup>:

الشيخ إسماعيل بن محمد بن الحسن بن الحسين بن مُحَمَّد بن علي بن الحسين ابن بابويه القمي، وأخوه إسحاق <sup>(٣)</sup>.

والشيخ الفقيه الثقة العدل آدم بن يونس بن أبي المهاجر النسفي <sup>(٤)</sup>.

والشيخ أبو [الخير <sup>(٥)</sup>] بركة بن مُحَمَّد بن بركة الأسدي <sup>(٦)</sup>.

---

(١) انظر رجال السيد بحر العلوم ٦٧ / ٤.

(٢) في د: القدس.

(٣) الشيخان الثقتان أبو إبراهيم إسماعيل، وأبو طالب إسحاق، ابنا مُحَمَّد بن الحسن بن الحسين ابن بابويه. قرأ على الشيخ الموفق أبي جعفر قدس الله روحه جميع تصانيفه، ولهما روايات الأحاديث ومطولات ومختصرات في الاعتقاد، عربية وفارسية. فهرست منتجب الدين ص ٩ - ١٠.

(٤) الشيخ الفقيه آدم بن يونس بن أبي المهاجر النسفي. ثقة، عدل، قرأ على الشيخ أبي جعفر قدس الله روحه تصانيفه. فهرست منتجب الدين ص ١١.

(٥) في النسخ: أبو الحسين، وما أثبتناه من فهرست منتجب الدين.

(٦) الشيخ أبو الخير بركة بن مُحَمَّد بن بركة الأسدي، فقيه دين، قرأ على شيخنا أبي جعفر الطوسي عليه السلام، وله كتاب (حقائق الإيمان) في الأصول، وكتاب (الحجج) في الإمامة، =

وأبو الصلاح التقيّ الحلبي<sup>(١)</sup>.

والسيد الثقة المحدث جعفر بن علي بن جعفر الحسيني<sup>(٢)</sup>.

والشيخ الثقة الجليل العين أبو علي الحسن ابن الشيخ الطوسي<sup>(٣)</sup>.

وشمس الإسلام الفقيه الثقة الوجه الحسن بن الحسين ابن بابويه القمي<sup>(٤)</sup>.

والشيخ الإمام الثقة الوجه الكبير محيي الدين أبو عبد الله الحسن بن المظفر الحمداني<sup>(٥)</sup>.

= وكتاب (عمل الأديان والأبدان). فهرست منتجب الدين ص ٢٧.

(١) الشيخ التقي بن النجم الحلبي، فقيه عين ثقة، قرأ على الأجل المرتضى علم الهدى نصر الله وجهه، وعلى الشيخ الموفق أبي جعفر، وله تصانيف، منها (الكافي). فهرست منتجب الدين ص ٣٠.

(٢) الشيخ أبو إبراهيم جعفر بن علي بن جعفر الحسيني، ثقة محدث، قرأ على شيخنا الموفق أبي جعفر عليه السلام. فهرست منتجب الدين ص ٦٨.

(٣) الشيخ الجليل أبو علي الحسن ابن الشيخ الجليل الموفق أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، فقيه ثقة عين، قرأ على والده جميع تصانيفه. فهرست منتجب الدين ص ٧١.

(٤) الشيخ الإمام الجد شمس الإسلام الحسن بن الحسين ابن بابويه القمي نزيل الري المدعو حسكا، فقيه ثقة وجه، قرأ على شيخنا الموفق أبي جعفر قدس الله روحه جميع تصانيفه بالغري على ساكنه السلام... وله تصانيف في الفقه، منها كتاب (العبادات)، وكتاب (الأعمال الصالحة)، وكتاب (سير الأنبياء والأئمة عليهم السلام). فهرست منتجب الدين ص ٤٢.

(٥) الشيخ الإمام محيي الدين أبو عبد الله الحسين بن المظفر بن علي الحمداني نزيل قزوین، ثقة وجه كبير، قرأ على شيخنا الموفق أبي جعفر الطوسي جميع تصانيفه مدة ثلاثين سنة =

والشيخ الفقيه الثقة أبو مُحَمَّد الحسن بن عبد العزيز الجبهاني<sup>(١)،(٢)</sup>.

والشيخ الإمام موفق الدين الفقيه الثقة الحسين بن الفتح الواعظ الجرجاني<sup>(٣)</sup>.

والسيد الفقيه أبو مُحَمَّد زيد بن علي بن الحسين الحسني<sup>(٤)،(٥)</sup>.

= بالغري على ساكنه السلام، وله تصانيف منها (هتكَ أَسْتَارِ الْبَاطِنِيَّةِ)، وكتاب (نصرة الحق)، وكتاب (لَوْلَا التَّفَكُّرُ) في المواعظ والزواجر. فهرست منتجب الدين ص ٧٣. أقول: هاجر الشيخ الطوسي إلى الغري سنة ٤٤٨ هـ وتوفي في أرضها سنة ٤٦٠ هـ فكيف قرأ عليه مصنفاته فيها مدة ثلاثين سنة؟!.

(١) في النُسْخ: الجهاني، وما أثبتناه من فهرست منتجب الدين.

(٢) الشيخ أبو مُحَمَّد الحسن بن عبد العزيز بن المحسن الجبهاني المعدل بالقاهرة، فقيه ثقة، قرأ على الشيخ الموفق أبي جعفر الطوسي، والشيخ ابن البراج رحمهما الله. فهرست منتجب الدين ص ٤٤.

(٣) الشيخ الإمام موفق الدين الحسين بن أبي الفتح الواعظ البكرآبادي الجرجاني، فقيه صالح ثقة، قرأ على الشيخ أبي علي الطوسي، وقرأ الفقه عليه الشيخ الإمام سديد الدين محمود الحمصي رحمهما الله. فهرست منتجب الدين ص ٧٩.

أقول: كما ترى أنه تلميذ أبو علي ابن الشيخ الطوسي، ولم ينص أحد أنه من تلامذة الشيخ أبي جعفر الطوسي، وإن المصنف قد اعتمد على ما كتبه السيد بحر العلوم في رجاله ٦٧/٤، حيث عدّه الأخير من تلاميذ الشيخ الطوسي، وهذا اشتباه كما ترى، ربما نتج عن الشبه ما بين الابن والأب في القرب واللقب.

(٤) في النُسْخ: الحسني، وما أثبتناه من المصدر.

(٥) السيد أبو مُحَمَّد زيد بن علي بن الحسن الحسني، صالح عالم فقيه، قرأ على الشيخ أبي جعفر الطوسي، وله كتاب (المذهب)، وكتاب (الطالبيه)، وكتاب (علم الطب عن أهل البيت عليهم السلام). فهرست منتجب الدين ص ٨٠.

والسيد عماد الدين أبو الصمصام ذو الفقار بن مُحَمَّد الحسني<sup>(١)</sup> المروزي<sup>(٢)</sup>.

والشيخ الفقيه الثقة أبو الحسن سليمان الصهرشتي<sup>(٣)</sup>.

والشيخ الفقيه الثقة صاعد بن ربيعة بن أبي غانم<sup>(٤)</sup>.

والشيخ الفقيه الثقة<sup>(٥)</sup> أبو الصلت مُحَمَّد<sup>(٦)</sup> بن عبد القادر<sup>(٧)</sup>.

(١) في ب و د: الحسني.

(٢) السيد عماد الدين أبو الصمصام ذو الفقار بن مُحَمَّد بن معبد الحسني المروزي، عالم دين، يروي عن السيد الأجل المرتضى علم الهدى أبي القاسم علي بن الحسين الموسوي، والشيخ الموفق أبي جعفر مُحَمَّد بن الحسن قدس الله روحهما، وقد صادفته وكان ابن مائة سنة وخمس عشرة سنة. فهرست منتجب الدين ص ١٥٧.

(٣) الشيخ الثقة أبو الحسن سليمان بن الحسن بن سليمان الصهرشتي، فقيه وجه دين، قرأ على شيخنا الموفق أبي جعفر الطوسي، وجلس في مجلس درس سيدنا المرتضى علم الهدى عليه السلام، وله تصانيف، منها كتاب (النفس)، كتاب (التنبيه)، كتاب (النوادر)، كتاب (المتعة). فهرست منتجب الدين ص ٨٥-٨٦.

(٤) الشيخ صاعد بن ربيعة بن أبي غانم، فقيه ثقة، قرأ على شيخنا الموفق أبي جعفر الطوسي رحمته الله. فهرست منتجب الدين ص ٩٩.

(٥) أثبتناها من د.

(٦) لم يذكر ان أبو الصلت اسمه مُحَمَّد سوى السيد بحر العلوم في رجاله ٦٧/٤، والمصنف اعتمد عليه، وربما تقدم اسم الجدة على الأب من سهو القلم، أو ان اسمه كنية.

(٧) الشيخ أبو الصلت بن عبد القادر بن مُحَمَّد، فقيه صالح، قرأ أيضا على الشيخ أبي جعفر رحمته الله. فهرست منتجب الدين ص ٩٩.

والشيخ الفقيه سعد الدين<sup>(١)</sup> ابن البراج<sup>(٢)</sup>.

والشيخ المفيد النيسابوري<sup>(٣)</sup>.

والشيخ المفيد عبد الجبار الرازي<sup>(٤)</sup>.

والشيخ علي بن عبد الصمد<sup>(٥)</sup>.

(١) في ج: سعد بن الدين، والصحيح ما أثبتناه من المصدر.

(٢) القاضي سعد الدين عز المؤمنين أبو القاسم عبد العزيز بن تحرير بن عبد العزيز ابن البراج، وجه الأصحاب وفقههم، وكان قاضياً بطرابلس، وله مصنفات منها (المهذب)، (الروضة)، (الجواهر)، (المقرب)، (عماد المحتاج في مناسك الحاج)... وغيرها. فهرست منتجب الدين ص ١٠٧.

أقول: أنه لم يقرأ على الشيخ، بل الظاهر أنه زامله في درس السيد المرتضى، حيث عدّه ابن شهر آشوب في معالم العلماء ص ٨٠ من غلمان المرتضى (أي من تلاميذه).

(٣) الشيخ المفيد أبو محمد عبد الرحمن بن أحمد بن الحسين النيسابوري الخزاعي، شيخ الأصحاب بالري، حافظ واعظ ثقة، سافر البلاد شرقاً وغرباً، وسمع الأحاديث عن المؤلف والمخالف، وله تصانيف منها (سفينة النجاة) في مناقب أهل البيت، (العلويات)، (الرضويات)، (الامالي)، (عيون الأخبار)، مختصرات في المواعظ والزواجر... وقد قرأ على السيد بن علم الهدى المرتضى، وأخيه الرضي، والشيخ أبي جعفر الطوسي. فهرست منتجب الدين ص ١٠٨.

(٤) الشيخ المفيد عبد الجبار بن عبد الله بن علي المقرئ الرازي، فقيه الأصحاب بالري، قرأ عليه قاطبة المتعلمين من السادة والعلماء، وهو قد قرأ على الشيخ أبي جعفر الطوسي جميع تصانيفه... وله تصانيف بالعربية والفارسية في الفقه. فهرست منتجب الدين ص ١٠٨.

(٥) الشيخ علي بن عبد الصمد التميمي السبزواري، فقيه دين ثقة، قرأ على الشيخ أبي جعفر عليه السلام. فهرست منتجب الدين ص ١٠٩.

والشيخ عبيد الله بن الحسن بن الحسين ابن بابويه<sup>(١)</sup>.

والأمير الفاضل<sup>(٢)</sup> الزاهد الورع الفقيه غازي بن أحمد بن أبي منصور الساماني<sup>(٣)</sup>.

والشيخ كردي بن عكبر<sup>(٤)</sup> بن كردي الفارسي الفقيه الثقة نزيل حلب<sup>(٥)</sup>.

(١) الشيخ موفق الدين أبو القاسم عبيد الله بن الحسن بن الحسين ابن بابويه القمي نزيل الري، فقيه ثقة من أصحابنا، قرأ على والده الشيخ الإمام شمس الدين حسكا ابن بابويه فقيه عصره، جميع ما كان له سماع وقراءة على مشايخه، الشيخ أبي جعفر الطوسي، والشيخ سلاّر، والشيخ ابن البراج، والسيد حمزة رحمته الله. الفهرست منتجب الدين ص ٢٢٧. أقول: الظاهر أنه لم يقرأ على الشيخ الطوسي إنما والده قرأ عليه، وأنه قد روى مصنفات الشيخ بواسطة أبيه، كما يفهم من كلام ولده منتجب الدين هذا.

(٢) أثبتناها من د.

(٣) في الأصل و ب: (ابن أبي الفاضل)، وفي ج و د: (الفاضل) ساقطة، وما الوجه ما أثبتناه تبعاً لـ (فهرست منتجب الدين).

(٤) الأمير الفاضل غازي بن أحمد بن أبي منصور الساماني، زاهد ورع فقيه، له تصانيف منها كتاب (النور)، كتاب (المفاتيح)، كتاب (النيات)، وقد قرأ على شيخنا أبي جعفر رحمته الله، ومات بالكوفة. فهرست منتجب الدين ص ١٤٢.

(٥) في النسخ: الشيخ كردي (الكردي في د) علي بن الكردي...، وما أثبتناه من فهرست منتجب الدين.

ولم يرد (كردي علي) إلا في رجال السيد بحر العلوم ٦٧/ ٤، الذي اعتمد على نصه المصنف، والظاهر تصحيف لـ (كردي بن عكبر).

(٦) الشيخ كردي بن عكبر بن كردي الفارسي، نزيل حلب، فقيه ثقة صالح، قرأ على شيخنا الموفق أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، وبينهما مكاتبات وسؤالات وجوابات. =

والسيد المرتضى أبو الحسن المطهر الديباجي صدر الأشراف، والعلم في فنون العلم<sup>(١)</sup>.

والشيخ العالم الثقة أبو الفتح مُحَمَّد بن علي الكراجكي فقيه الأصحاب<sup>(٢)</sup>.

والشيخ أبو عبد الله مُحَمَّد بن هبة الله الوراق الفقيه الثقة<sup>(٣)</sup>.

والشيخ أبو جعفر مُحَمَّد بن علي المحسن الحلبي<sup>(٤)</sup>.

= فهرست منتجب الدين ص ١٤٨.

(١) السيد الأجل المرتضى ذو الفخرين أبو الحسن المطهر بن أبي القاسم علي بن أبي الفضل مُحَمَّد الحسيني الديباجي، من كبار سادات العراق وصدور الأشراف، وانتهى منصب النقابة والرئاسة في عصره إليه، وكان عالماً في فنون العلم، وله خطب ورسائل لطيفة، وقرأ على الشيخ الموفق أبي جعفر الطوسي في سفره الحج. فهرست منتجب الدين ص ١٥٣.

(٢) الشيخ العالم الثقة أبو الفتح مُحَمَّد بن علي الكراجكي، فقيه الأصحاب، قرأ على السيد المرتضى علم الهدى، والشيخ الموفق أبي جعفر عليه السلام، وله تصانيف منها: كتاب (التعجب)، كتاب (النوادر). فهرست منتجب الدين ص ١٥٤.

(٣) الشيخ أبو عبد الله مُحَمَّد بن هبة الله بن جعفر الوراق الطرابلسي، فقيه ثقة، قرأ على الشيخ أبي جعفر الطوسي عليه السلام كتبه وتصانيفه، وله تصانيف منها: كتاب (الزهد)، كتاب (الفرج). فهرست منتجب الدين ص ١٥٥.

(٤) الشيخ أبو جعفر مُحَمَّد بن علي بن المحسن الحلبي، فقيه صالح، أدرك الشيخ أبا جعفر الطوسي عليه السلام، وقرأ عليه السيد الإمام ضياء الدين أبو الرضا والشيخ الإمام قطب الدين أبو الحسين الراونديان عليه السلام. فهرست منتجب الدين ص ١٥٥.

أقول: إدراكه لا يدل أنه قرأ عليه، ولكن ذكر الحرّ العاملي في أمل الآمل ٢/ ٢٨٩ عن منتجب الدين، أنه أدرك الشيخ أبا جعفر الطوسي وروى عنه وعن ابن البراج، وكما =



والشيخ أبو سعد منصور بن الحسين الآبي<sup>(١)</sup>.

والشيخ الإمام جمال الدين مُحَمَّد بن أبي القاسم الطبري الآملي<sup>(٢)</sup>،<sup>(٣)</sup>.

والسيد الثقة الفقيه المحدث ناصر بن الرضي بن محمد الحسيني<sup>(٤)</sup>.

= ترى ما قاله منتجب الدين في المطبوع.

ولكن روى القطب الراوندي عنه، عن الشيخ الطوسي، كما في بحار الأنوار ٣١١/٤٢، والله العالم.

(١) الوزير السعيد ذو المعالي زين الكفاة أبو سعد منصور بن الحسين الآبي، فاضل عالم فقيه، وله نظم حسن، قرأ على شيخنا الموفق أبي جعفر الطوسي. فهرست منتجب الدين ص ١٦١.

(٢) في د: العاملي.

(٣) الشيخ الإمام عماد الدين مُحَمَّد بن أبي القاسم بن مُحَمَّد بن علي الطبري الآملي الكجي، فقيه ثقة، قرأ على الشيخ أبي علي ابن الشيخ أبي جعفر الطوسي رحمته الله، وله تصانيف منها: كتاب (الفرج في الأوقات والمخرج بالبينات)، (شرح مسائل الذريعة). فهرست منتجب الدين ص ١٦٣-١٦٤.

أقول: قرأ على أبي علي المفيد ابن الشيخ الطوسي، وروى بواسطته مصنفات الشيخ الطوسي، ولم يذكر أنه قرأ على أبي جعفر الطوسي، إلا السيد بحر العلوم في رجاله ٦٧/٤.

(٤) السيد أبو إبراهيم ناصر بن الرضا بن مُحَمَّد بن عبد الله العلوي الحسيني، فقيه ثقة صالح محدث، قرأ على الشيخ الموفق أبي جعفر الطوسي، وله كتاب في (مناقب آل الرسول عليهم السلام)، وكتاب في (أدعية زين العابدين علي بن الحسين عليهما السلام)، وكتاب في (ما جرى بينه وبين أحد الفضلاء) من المكاتبات والمطاييات. فهرست منتجب الدين ص ١٩٢.

## فائدة [١٧]

تَمَّ يَدَلُّ عَلَى عَدَمِ كَرَاهَةِ عِلْمِ النُّجُومِ، وَعَدَمِ حَرَمَتِهِ، قَوْلَ عَلِيِّ <sup>(١)</sup> ابْنِ طَاوُسٍ فِي (كِتَابِ النُّجُومِ) <sup>(٢)</sup>: مِنْ عُلَمَائِنَا الْمُنَجِّمِينَ جَمَاعَةٌ مِنْ بَنِي نُوْبَخْتٍ، مِنْهُمْ:

الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى النُّوْبَخْتِيِّ <sup>(٣)</sup>.

وَمِنْ عُلَمَائِنَا الْمُنَجِّمِينَ مِنَ الشَّيْعَةِ:

أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدِ الْبَرْقِيِّ <sup>(٤)</sup>.

وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ طَلْحَةَ <sup>(٥)</sup>.

---

(١) فِي د: (عَلِي) سَاقِطَةٌ.

(٢) وَهُوَ كِتَابُ (فَرْجِ الْمُهْمُومِ فِي عِلْمِ النُّجُومِ)، لِلْسَيِّدِ رُضِيِّ الدِّينِ أَبِي الْقَاسِمِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ طَاوُسِ الْحُسَيْنِيِّ الْحُسَيْنِيِّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٦٤ هـ وَقَدْ عَدَّ الْبَابَ الْخَامِسَ ص ١٢١ فِي جُمْلَةٍ مِنْ عُلَمَاءِ النُّجُومِ مِنَ الشَّيْعَةِ.

(٣) رَجَالُ النَّجَاشِيِّ ص ٦٣، عَدَّ مِنْ جُمْلَةِ مُصَنِّفَاتِهِ كِتَابَ (الرَّدُّ عَلَى الْمُنَجِّمِينَ)، كِتَابُ الرَّدِّ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْجَبَائِيِّ فِي رَدِّهِ عَلَى الْمُنَجِّمِينَ، فَانْ أَبَا عَلِيٍّ تَجَاهَلَ فِي رَدِّهِ عَلَى الْمُنَجِّمِينَ.

(٤) رَجَالُ النَّجَاشِيِّ ص ٧٦-٧٧، عَدَّ مِنْ جُمْلَةِ مُصَنِّفَاتِهِ كِتَابَ (النُّجُومِ).

(٥) رَجَالُ النَّجَاشِيِّ ص ٩٣، عَدَّ مِنْ جُمْلَةِ مُصَنِّفَاتِهِ كِتَابَ (النُّجُومِ).

وقال<sup>(١)</sup>، النجاشي<sup>(٢)</sup>:

ومن<sup>(٣)</sup> المذكورين بعلم النجوم: الجلودي<sup>(٤)</sup> البصري<sup>(٥)</sup>.

ومنهم: (أحمد)<sup>(٦)</sup> علي بن محمد بن العباس<sup>(٧)</sup>.

ومُحمَّد بن أبي عمير<sup>(٨)</sup>.

(١) أي وقال ابن طاوس في كتابه، ومن علمائنا المنجمين، النجاشي.

(٢) وهو مصنف كتاب الرجال المعروف، وقد عدَّ في رجاله ص ١٠١، من جملة مصنفاته كتاب (مختصر الأنوار ومواضع النجوم التي سمتها العرب).

(٣) أي وقال ابن طاوس ومن المذكورين بعلم النجوم...

(٤) في ب: الجلودي.

(٥) رجال النجاشي ص ٢٤٠-٢٤٤، عدَّ من جملة مصنفاته كتاب (فضل ثواب الاعمال والطب والنجوم).

(٦) هكذا ورد في الأصل، وفي ب و د: أضيف اليه (ابن)، فأصبح أحمد بن علي بن محمد، وهذا غير صحيح كما ستعرف، وفي ج: (أحمد) ساقطة، وربما جاء اسم (أحمد) من سهو قلم المصنف أو الناسخ، إذ لم يُذكر حتى في رجال السيّد بحر العلوم ١٥٠/٤ الذي اعتمد عليه، فضلا عن المصدر.

(٧) قال ابن طاوس في فرج المهموم ص ١٢٣، ومن العلماء بالنجوم من الشيعة والمصنفين فيها علي بن محمد بن العباس بن فسانجس (وآل فسانجس من الوزراء)، قال أحمد بن العباس النجاشي كان عالما بالأخبار والأشعار والسير والآثار، ما روي في زمانه مثله، وذكر في تصانيفه كتاب (الرد على المنجمين)... انظر رجال النجاشي ص ٢٦٩.

(٨) قال ابن طاوس في فرج المهموم ص ١٢٣-١٢٤، ومن العلماء بالنجوم من الشيعة محمد بن أبي عمير وهو من أعلم أهل زمانه علما وفضلا وورعا ونبلا عند المؤلف والمخالف، وقد بالغ شيخنا أبو جعفر الطوسي والنجاشي في الثناء عليه، وروى الشيخ أبو جعفر ابن بابويه في كتاب (من لا يحضره الفقيه) عن ابن أبي عمير قال: كنت انظر في علم النجوم =

وَمُحَمَّدُ بْنُ مَسْعُودِ الْعِيَّاشِيِّ<sup>(١)</sup>.

وَمُوسَى بْنُ الْحَسَنِ بْنِ الْعَبَّاسِ، مِنْ بَنِي نُوْبَخْتِ<sup>(٢)</sup>.

وَالْفَضْلُ بْنُ أَبِي سَهْلٍ بْنِ نُوْبَخْتِ<sup>(٣)</sup>.

وَمِنْهُمْ: السَّيِّدُ الْفَاضِلُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ الْعُلُويُّ الْمَعْرُوفُ بِأَبْنِ الْأَعْلَمِ<sup>(٤)</sup>.

= وأعرفها وأعرف الطالع فتدخلني من ذلك شيء فشكوت ذلك إلى أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام، فقال: إذا وقع في نفسك شيء فتصدق على أول مسكين ثم امض فإن الله تعالى يدفع عنك. ورواه أيضا ابن طاوس في كتاب (التجمل)...، وقال: ولو لم يكن في الشيعة عارفا بالنجوم إلا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَمِيرٍ لَكَانَ حِجَّةٌ فِي صَحَّتْهَا وَابَاحَتْهَا لِأَنَّهُ مِنْ خَوَاصِّ الْأَثَمَةِ عليه السلام والحجج في مذاهبها ورواياتها.

(١) رجال النجاشي ص ٣٥٠-٣٥٣، عُدَّ مِنْ جُمْلَةِ مُصَنِّفَاتِهِ كِتَابُ (النجوم والقيافة).

(٢) رجال النجاشي ص ٤٠٧، قال: المعروف بابن كبريا... وكان حسن المعرفة بالنجوم وله فيها كلام كثير... وله مصنفات في النجوم، وكان أبو الحسن بن كبريا هذا مع حسن معرفته بعلم النجوم حسن العبادة والدين.

(٣) قال ابن طاوس في فرج المهموم ص ١٢٥: وقد وصل إلينا من تصانيفه ما يدل على قوة معرفته بالنجوم.

(٤) قال ابن طاوس في فرج المهموم ص ١٢٥-١٢٦: ومن علماء النجوم والمصنفين فيها السَّيِّدُ الْفَاضِلُ أَبُو الْقَاسِمِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي الْمَجِيبِ عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعُلُويُّ الْحُسَيْنِيُّ الْمَعْرُوفُ بِأَبْنِ الْأَعْلَمِ، قَالَ الْعَمْرِيُّ النَّسَابَةُ فِي كِتَابِ (الشافي): مِنْهُمْ صَاحِبُ الزِّيْجِ ابْنُ الْأَعْلَمِ وَكَانَ مُقَدِّمًا فِي صِنَاعَتِهِ... وَرَأَيْتُ جَمَاعَةً يَشْتُنُونَ عَلَى عِلْمِهِ، وَصَلَ إِلَيْنَا مِنْ تَصَانِيفِهِ هَذَا الزِّيْجُ الْمَشَارِإِلَيْهِ، وَهُوَ فِي مَعْنَاهُ مُعْتَمَدٌ عِنْدَ جَمَاعَةٍ عَلَيْهِ، وَذَكَرَ الْعَمْرِيُّ النَّسَابَةُ فِي (سابع المبسوط): وَأَبَا الْقَاسِمِ عَلِيَا الْمُنْجَمَ الْحَاقِظَ بِبَغْدَادَ صَاحِبَ الزِّيْجِ.

ومنهم: أبو الحسن النقيب الملقب بأبا قيراط<sup>(١)،(٢)</sup>.

ومنهم: الشيخ الفاضل الشيعي علي بن الحسين بن علي المسعودي مصنف<sup>(٣)</sup> كتاب (مروج الذهب)<sup>(٤)</sup>.

ومنهم: أبو القاسم بن مانع<sup>(٥)</sup> من أصحابنا الشيعي<sup>(٦)</sup>.

ومنهم: إبراهيم الفزاريّ صاحب (القصيدة)<sup>(٧)</sup>.

ومنهم: الشيخ الفاضل أحمد بن يوسف بن إبراهيم المصري كاتب

(١) في الأصل وب وج: قيواط، وما أثبتناه من المصدر.

(٢) أبو الحسن مُحَمَّد بن أبي عبد الله جعفر بن مُحَمَّد بن جعفر بن الحسن بن جعفر بن الحسن المثنى بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام المعروف بأبي قيراط، قال ابن طاوس في فرج المهموم ص ١٢٦: ومن المذكورين بعلم النجوم من العلويين من ذكره العمري في كتاب (الشافى في النسب) عند ذكر أبي الحسن النقيب الملقب بأبا قيراط، أبي عبد الله المحدث وأولاده، فقال: ... ومنهم: أبو الحسن المنجم المبجل مات دارجا.

(٣) في الأصل وب وج: صنف، وكتب فوق ج: مصنف، وهو الأقرب.

(٤) قال ابن طاوس في فرج المهموم ص ١٢٦: ومن الموصوفين بعلم النجوم... له تصانيف جليلة ومنزلة في العلوم والتواريخ والرياسة كبيرة.

(٥) في النسخ: يافع، وما أثبتناه من المصدر.

(٦) قال ابن طاوس في فرج المهموم ص ١٢٦: ومن أولئك (أي الموصوفين بعلم النجوم) من حدثني به الحسين ابن الدورقي وقال: إن الشيخ الفقيه أبا القاسم ابن مانع من أصحابنا الشيعة كان قريبا من زقافنا وكان ممن يقرأ عليه في الفقه وعلم الكلام وكان عارفا بعلم النجوم معروفا بذلك.

(٧) قال ابن طاوس في فرج المهموم ص ١٢٨: ومن ظهر عليه علم النجوم من الشيعة إبراهيم الفزاري صاحب (القصيدة في النجوم)، وكان منجما للمنصور في زمنه.

آل طولون<sup>(١)</sup>.

ومنهم: الشيخ الفاضل مُحَمَّد بن عبد الله بن عمر<sup>(٢)</sup> القمي<sup>(٣)</sup>.

ومنهم: الشيخ الفاضل أبو الحسين بن أبي الخصب<sup>(٤)</sup> القمي<sup>(٥)</sup>.

ومنهم: أبو جعفر السَّقَّا<sup>(٦)</sup>.

ومنهم: مُحَمَّد بن أَحْمَد بن سليم الجُعْفِيّ مصَنَّف كتاب (الفاخر)<sup>(٧)</sup>.

(١) قال ابن طاوس في فرج المهموم ص ١٢٨: وعن اشتهر بعلم النجوم من الشيعة... كان منجماً لآل طولون، وصل إلينا من تصانيفه كتاب (تفسير الثمرة) لبطليموس.

(٢) في الأصل و ب و د: عمير، وما أثبتناه من ج و المصدر.

(٣) قال ابن طاوس في فرج المهموم ص ١٢٨: وعن اشتهر بعلم النجوم من الشيعة الشيخ الفاضل مُحَمَّد بن عبد الله بن عمر البازيار القمي تلميذ أبي معشر، وصل إلينا من تصانيفه كتاب (القرانات)، و(الدول والملل).

(٤) في النسخ: الخصب، وما أثبتناه من المصدر.

(٥) قال ابن طاوس في فرج المهموم ص ١٢٩: وعن اشتهر في علم النجوم من فضلاء الشيعة الشيخ الفاضل أبو الحسين بن أبي الخصب القمي صاحب كتاب (كارمهر) وله عدة تصانيف، وكان مقيماً بالكوفة.

(٦) قال ابن طاوس في فرج المهموم ص ١٤٣: ومن المعروفين في علم النجوم من الشيعة أبو جعفر السقا المنجم الأحول، ذكر ذلك جدي أبو جعفر الطوسي في (كتاب الرجال) في باب الكنى، فقال: وكان لقي الرضا عليه السلام، رآه التلعكبري بدسكرة الملك سنة أربعين وثلاثمائة ووصف له الرضا وحكى حكايته. انظر رجال الطوسي ص ٤٥١.

(٧) قال ابن طاوس في فرج المهموم ص ١٤٤: ومن العارفين بالنجوم من الشيعة والمصنفين فيها... مصنف كتاب (الفاخر المختصر) من كتاب تحبير الأحكام الشرعية.



## فائدة [ ١٨ ]

رجال من أصحابنا نصّ المفيد في (الإرشاد) على وثاقتهم وجلالتهم،  
وحُسنِ حالهم، قال: من شيوخ أصحاب أبي عبد الله عليه السلام وخاصته، وبطانته،  
وثقاته الفقهاء الصالحين رحمة الله <sup>(١)</sup> عليهم:

المفضل بن عمر الجعفي <sup>(٢)</sup>.

ومُعَاذ بن كثير <sup>(٣)</sup>.

وعبد الرحمن بن الحجاج <sup>(٤)</sup>.

---

(١) في المصدر: رضوان الله عليهم.

(٢) رجال النجاشي ص ٤١٦، أبو عبد الله وقيل: أبو مُحَمَّد، الجعفي، كوفي، فاسد المذهب  
مضطرب الرواية، لا يعابُه، وقيل أَنَّهُ كان خطابيا، وقد ذكرت له مصنفات لا يعول عليها...  
وفي رجال الطوسي ص ٣٠٧ عدّه من أصحاب الصادق عليه السلام.

(٣) رجال الطوسي ص ٣٠٦، الكسائي الكوفي، عدّه من أصحاب الصادق عليه السلام.

(٤) رجال النجاشي ص ٢٣٧،... البجلي مولا هم، يباع السابري، سكن بغداد، ورُميَ  
بالكيسانية، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، وبقي بعد أبي الحسن عليه السلام ورجع  
إلى الحق، ولقي الرضا عليه السلام وكان ثقة ثقة، ثبنا، وجهها، وكانت بنت بنت ابنه مختلطة مع  
عجائزنا تذكر عن سلفها ما كان عليه من العبادة.



والفيض بن المختار<sup>(١)</sup>.

ويعقوب<sup>(٢)</sup> السراج<sup>(٣)</sup>.

وسليمان بن خالد<sup>(٤)</sup>.

وصفوان الجمال<sup>(٥)</sup>.

= وفي رجال الطوسي ص ٢٣٦... أستاذ صفوان، عدّه من أصحاب الصادق عليه السلام، وفي ص ٣٣٩، عدّه من أصحاب الكاظم عليه السلام.

(١) رجال النجاشي ص ٣١١، الجعفي الكوفي، روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله وأبي الحسن عليه السلام، ثقة عين.

وفي رجال الطوسي ص ٢٧٠، الجعفي مولا هم، عدّه من أصحاب الصادق عليه السلام.

(٢) في ج: يعوب كذا بلا نقط، وكتب فوقها: يعقوب ظ.

(٣) رجال النجاشي ص ٤٥١، كوفي ثقة، له كتاب.

وفي رجال الطوسي ص ٣٢٤، يعقوب بن العليم السراج، عدّه من أصحاب الصادق عليه السلام.

(٤) رجال النجاشي ص ١٨٣، مولى عُقَيْف بن معدي كرب، أبو الربيع الاقطع، كان قارئاً، فقيهاً، وجهاً، روى عن أبي عبد الله وأبي جعفر عليه السلام، وخرج مع زيد ولم يخرج معه من أصحاب أبي جعفر عليه السلام غيره فقطعت يده، وكان الذي قطعها يوسف بن عمر بنفسه، ومات في حياة أبي عبد الله عليه السلام فتوجع لفقدته، ودعا لولده، وأوصى بهم أصحابه.

وفي رجال الطوسي ص ٢١٥، أبو الربيع الهلالي مولا هم كوفي،... عدّه من أصحاب الصادق عليه السلام.

(٥) رجال النجاشي ص ١٩٨، صفوان بن مهران بن المغيرة الأسدي مولا هم، كوفي ثقة، يكنى أبا مُحَمَّد، كان يسكن بني حرام بالكوفة، وأخواه حسين ومسكين، روى عن أبي عبد الله عليه السلام وكان صفوان جمالا.

وفي رجال الطوسي ص ٢٢٧، صفوان بن مهران الجمال، أبو مُحَمَّد الأسدي الكاهلي، مولا هم كوفي، عدّه من أصحاب الصادق عليه السلام.

وغيرهم<sup>(١)</sup>.

قُلْتُ: تقديم المفضل<sup>(٢)</sup> بن عمر على جملة من الأجلّة الذين لا ريب في جلالتهُم فيه إيماء إلى جلالة عظيمة.

وقال: في (الإرشاد): إسحاق بن جعفر عليه السلام، وعلي بن جعفر عليه السلام، كانا من أهل الفضل والورع على ما لا يختلف فيه اثنان<sup>(٣)</sup>.

قال: ومن خاصّة موسى بن جعفر عليه السلام وثقّاته، وأهل الورع والعلم والفقّه<sup>(٤)</sup> من شيعته:

داود بن كثير الرقي<sup>(٥)</sup>.

ومحمّد بن إسحاق بن عمار<sup>(٦)</sup>.

وعلي بن يقطين<sup>(٧)</sup>.

(١) الإرشاد ٢/ ٢١٦.

(٢) في الأصل وج ود: مفضل، والأقرب ما أثبتناه من ب.

(٣) الإرشاد ٢/ ٢١٦.

(٤) في ب: تفقه.

(٥) رجال النجاشي ص ١٥٦، أبا سليمان، ضعيف جدا والغلاة تروي عنه، قال أحمد بن عبد الواحد: قلّ ما رأيت له حديثا سديدا، روى عن موسى والرضا عليهما السلام.

وفي رجال الطوسي ص ٢٠٢، عدّه من أصحاب الصادق عليه السلام، وفي ص ٣٣٦، مولى بني أسد، ثقة، عدّه من أصحاب الكاظم عليه السلام.

(٦) رجال النجاشي ص ٣٦١، التغلبي، الصيرفي، ثقة عين، روى عن أبي الحسن موسى عليه السلام. وفي رجال الطوسي ص ٣٦٥، الصيرفي، كوفي، عدّه من أصحاب الرضا عليه السلام.

(٧) رجال النجاشي ص ٢٧٣، أبو الحسن البغدادي سكنها، وهو كوفي الأصل، مولى بني =

ونعيم القابوسي<sup>(١)</sup>.

والحسين بن المختار<sup>(٢)</sup>.

أسد... مات سنة اثنتين وثمانين ومائة في أيام موسى بن جعفر عليه السلام ببغداد. قال أصحابنا  
روى علي بن يقطين عن أبي عبد الله عليه السلام حديثا واحدا، وروى عن موسى عليه السلام فأكثر.  
وفي رجال الطوسي ص ٣٤١، مولى بني أسد، عدّه من أصحاب الكاظم عليه السلام.

(١) نعيم القابوسي، يُعدّ من شبيعة الكاظم عليه السلام وخواصه، ومن الذين رَووا النص على ولده  
الرضا عليه السلام، كما روى في الكافي ١/ ٣١١ - ٣١٢، عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن  
معاوية بن حكيم، عن نعيم القابوسي عن أبي الحسن عليه السلام أنّه قال: إن ابني عليا أكبر ولدي  
وأبرهم عندي، وأحبهم إلي وهو ينظر معي في الجفر ولم ينظر فيه إلا نبي أو وصي نبي.  
ولكن في عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢/ ٤٠، رواه نعيم بن قابوس عن الكاظم عليه السلام.

وإن من رواية هذا النص أيضا نصر بن قابوس، كما في اختيار معرفة الرجال ص ٤٥٠،  
روى الكشي بسنده عن حمدويه، عن الحسين بن موسى، عن سليمان الصيدي، عن نصر  
بن قابوس قال: كنت عند أبي الحسن في منزله فأخذ بيدي فوقفني على بيت من الدار  
فدفع الباب فإذا علي ابنه عليه السلام وفي يده كتاب ينظر فيه، فقال لي: يا نصر تعرف هذا؟

قلت: نعم هذا علي ابنك، قال: يا نصر أتدري ما هذا الكتاب الذي في يده ينظر فيه؟ فقلت:  
لا، قال: هذا الجفر الذي لا ينظر فيه إلا نبي أو وصي نبي. قال الحسن بن موسى: فلعمري ما  
شك نصر ولا ارتاب، حتى أتاه وفاة أبي الحسن عليه السلام. وروي أيضا في بحار الأنوار ٤٩/ ٢٧.  
أقول: ربما يستفاد من وحدة النص الخاص في إمامة الرضا عليه السلام وبظرفه الخاص، أن  
نعيم بن قابوس (نعيم القابوسي)، و نصر بن قابوس، شخص واحد ووقع تصحيف  
وتحريف في الاسم مع قرب كلمة (نصر) من كلمة (نعيم) بالرسم، ومع خلو الكتابة من  
الاعجام، وقد ينسب الشخص إلى أبيه المعروف أو العَلَم في مجتمعه، ويكون اسمه لقبا  
له، أو أن (نعيمًا) يكون أخا (نصر)، وهما صاحبًا منزلة عندهم عليه السلام، كما في ترجمة نصر بن  
قابوس الآتية.

(٢) رجال النجاشي ص ٥٤، أبو عبد الله القلانسي، كوفي، مولى أحمد من بَجِيلة، وأخوه

الحسن يكنى أبا مُحَمَّد ذكرا فيمن روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليه السلام.

وزياد بن مروان<sup>(١)</sup>.

[و]<sup>(٢)</sup> المخزومي<sup>(٣)</sup>.

وداود بن سليمان<sup>(٤)</sup>.

ونصر<sup>(٥)</sup> بن قابوس<sup>(٦)</sup>.

= وفي رجال الطوسي ص ١٨٣... الكوفي، عدّه من أصحاب الصادق عليه السلام. وفي ص ٣٣٤... واقفي، وعدّه من أصحاب الكاظم عليه السلام.

(١) رجال النجاشي ص ١٧١... أبو الفضل، وقيل: أبو عبد الله الانباري القندي مولى بني هاشم روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، ووقف على الرضا عليه السلام. وفي رجال الطوسي ص ٢٠٨، عدّه من أصحاب الصادق عليه السلام. وفي ص ٣٣٧... واقفي، عدّه من أصحاب الكاظم عليه السلام.

(٢) في النسخ: (الواو) ساقطة، وأثبتناها من المصدر.

(٣) رجال النجاشي ص ١٣٥، حفص بن سوفة العمري مولى عمرو بن حرث المخزومي، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام... ثقة. وفي رجال الطوسي ص ١٩٦، عدّه من أصحاب الصادق عليه السلام.

(٤) رجال النجاشي ص ١٦٠، داود بن سليمان أبو سليمان الحمار، كوفي ثقة، روى عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي ص ١٦١، أبو أحمد القزويني، له كتاب عن الرضا عليه السلام. وفي ص ١٥٧، القرشي...

وفي رجال الطوسي ص ٢٠٢، عدّ الأول من أصحاب الصادق عليه السلام. وفي ص ٣٥٧، داود بن سليمان بن يونس بن أحمد الغازي، اسند عنه، وعدّه من أصحاب الرضا عليه السلام. وفي ص ٢٠٢، داود بن سليمان، أبو عمارة البكري الكوفي، عدّه من أصحاب الصادق عليه السلام.

أقول: كما ترى من الاشتراك بينهم في (داود بن سليمان)، مع أنهم لم يعينوا كونه من أصحاب الكاظم عليه السلام، وإن كانوا مابين صحابة أبيه وابنه عليهما السلام.

(٥) في الأصل وب و د: نصر، وما أثبتناه من ج و رجال النجاشي.

(٦) رجال النجاشي ص ٤٢٧، نصر بن قابوس اللخمي القابوسي، روى عن أبي عبد الله =

وداود بن زُرْبي<sup>(١)</sup>.

ويزيد بن سليط<sup>(٢)</sup>.

ومُحمَّد بن سنان<sup>(٣)</sup>،<sup>(٤)</sup>.

= وأبي إبراهيم وأبي الحسن الرضا عليهما السلام، وكان ذا منزلة عندهم. وفي رجال الطوسي ص ٣١٤، الكوفي، اسند عنه، وعده من أصحاب الصادق عليه السلام. وفي ص ٣٤٥، عده من أصحاب الكاظم عليه السلام.  
 (١) رجال النجاشي ص ١٦٠، أبو سليمان الخنْدَقِي البُندَار، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، ثقة. وفي رجال الطوسي ص ٢٠٢... الكوفي، وعده من أصحاب الصادق عليه السلام. وفي ص ٣٣٦، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، وعده من أصحاب الكاظم عليه السلام.  
 (٢) رجال الطوسي ص ٣٤٥، يزيد بن سليط الزيدي، عده من أصحاب الكاظم عليه السلام.  
 (٣) رجال النجاشي ص ٣٢٨، أبو جعفر الزاهري من ولد زاهر مولى عمرو بن الحمق الخزاعي، كان أبو عبد الله بن عياش يقول: حدثنا أبو عيسى مُحمَّد بن أحمد بن محمد بن سنان قال: هو مُحمَّد بن الحسن بن سنان مولى زاهر توفى أبوه الحسن وهو طفل وكفله جده سنان فنسب إليه، وقال أبو العباس أحمد بن مُحمَّد بن سعيد أنه روى عن الرضا عليه السلام قال: وله مسائل عنه معروفة، وهو رجل ضعيف جدا لا يعول عليه ولا يلتفت إلى ما تفرده، وقد ذكر أبو عمرو في رجاله، قال: أبو الحسن علي بن مُحمَّد بن قتيبة النيسابوري، قال: قال أبو مُحمَّد الفضل بن شاذان: لا أحل لكم أن ترووا أحاديث مُحمَّد بن سنان. وذكر أيضا أنه وجد بخط أبي عبد الله الشاذاني أني سمعت العاصمي يقول: إن عبد الله بن مُحمَّد بن عيسى الملقب بينان قال: كنت مع صفوان بن يحيى بالكوفة في منزل إذ دخل علينا مُحمَّد بن سنان فقال صفوان: إن هذا ابن سنان لقد هم أن يطير غير مرة فقصصناه حتى ثبت معنا، وهذا يدل على اضطراب كان وزال. وفي رجال الطوسي ص ٣٤٤... كوفي، عده من أصحاب الكاظم عليه السلام. وفي ص ٣٦٤... ضعيف، عده من أصحاب الرضا عليه السلام. وفي ص ٣٧٧... من أصحاب الرضا عليه السلام، وعده من أصحاب الجواد عليه السلام.

وذكر فيه عدة من أولاد أولاد الأئمة عليهم السلام ومدحهم<sup>(١)</sup>.

فقال في (زيد بن الحسن): إنه كان جليل القدر، كريم الطبع، طيب<sup>(٢)</sup> النفس، كثير البر، ومدحه الشعراء، وقصده الناس من الآفاق لطلب فضله<sup>(٣)</sup>.

وفي (الحسن بن الحسن): إنه كان رئيساً جليلاً<sup>(٤)</sup> فاضلاً ورعاً<sup>(٥)</sup>.

وفي (الحسين بن الحسن المعروف بالأثرم): كان له فضل<sup>(٦)</sup>.

وفي (طلحة بن الحسن): إنه كان جواداً<sup>(٧)</sup>.

وفي ([عمرو] والقاسم<sup>(٨)</sup> وعبدالله بن<sup>(٩)</sup> الحسن عليه السلام): أنهم استشهدوا بالطف مع الحسين عليه السلام<sup>(١٠)</sup>.

وقال في (زيد بن علي بن الحسين عليه السلام): إنه كان عين إخوته بعد

(١) في الأصل و ب و د: مدحهم بلا (واو)، وأثبتناها من ج.

(٢) في المصدر: ظَلَفَ النفس.

(٣) الإرشاد ٢/ ٢٠-٢١.

(٤) في المصدر: جليلاً رئيساً.

(٥) الإرشاد ٢/ ٢٣.

(٦) الإرشاد ٢/ ٢٦.

(٧) الإرشاد ٢/ ٢٦.

(٨) في النسخ: عمر والقاسم، وما أثبتناه من المصدر.

(٩) في د: (بن الحسن).

(١٠) الإرشاد ٢/ ٢٦.

ابي جعفر عليه السلام [ وأفضلهم <sup>(١)</sup> ] ، وكان عابداً ورعاً، فقيهاً، سخيّاً شجاعاً، وظهر بالسيف يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ويطلب <sup>(٢)</sup> بثارات الحسين عليه السلام، ويدعو إلى الرضا من آل مُحَمَّد عليه السلام، فظنّوه يريد بذلك نفسه، ولم يكن يُريدها به، لمعرفة باستحقاق اخيه الإمامة <sup>(٣)</sup>.

وقال في (الحسين بن عليّ بن الحسين عليه السلام): إنّه كان فاضلاً ورعاً، روى حديثاً كثيراً عن أبيه، وعمّته فاطمة بنت الحسين عليه السلام، وأخيه ابي جعفر عليه السلام <sup>(٤)</sup>.

وقال في (عبدالله بن مُحَمَّد بن علي الباقر عليه السلام): إنّه كان يُشار إليه بالفضل والصلاح <sup>(٥)</sup>.

وقال في (إسحاق بن جعفر عليه السلام): إنّه كان من أهل الفضل والصلاح، والورع والاجتهاد، وروي عنه الحديث والآثار، وكان ابن كاسب <sup>(٦)</sup> إذا

(١) أثبتناها من المصدر.

(٢) في المصدر: يطلب.

(٣) الإرشاد ١٧١ / ٢ - ١٧٢.

(٤) الإرشاد ١٧٤ / ٢.

(٥) الإرشاد ١٧٦ / ٢.

(٦) ابن كاسب، والظاهر أنّه يعقوب بن مُحمّد بن كاسب. قال عنه الأنصاري في (معجم الرجال والحديث) ٢ / ٢٢٥، يعقوب بن مُحمّد بن كاسب المدني من رجال ابن ماجه) مات سنة ٢٤١ هـ، قال ابن حجر: صدوق، ربما وَهَمَ من العاشرة. وقال مضر بن محمد عن ابن معين: ثقة، وفي رواية عنه: ليس بثقة. وقال البخاري: لم يزل خيراً هو في الأصل صدوق. وقال ابن عدي: لا بأس به. وقال مسلمة: ثقة. وقال صالح جزرة: تكلم فيه بعض الناس. وقال الحاكم: لم يتكلم فيه أحد بحجة.

حَدَّث عَنْهُ يَقُولُ: حَدَّثَنِي الثَّقَةُ الرِّضِيُّ<sup>(١)</sup> إِسْحَاقُ بْنُ جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ فِي (عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ): إِنَّهُ كَانَ رَاوِيَةً لِلْحَدِيثِ، سَدِيدَ الطَّرِيقِ، شَدِيدَ الْوَرَعِ، كَثِيرَ الْفَضْلِ، وَلَزِمَ أَخَاهُ، وَرَوَى عَنْهُ شَيْئاً كَثِيراً<sup>(٣)</sup>.  
ثُمَّ قَالَ فِيهِ: وَكَانَ عَلِيٌّ بْنُ جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ شَدِيدَ التَّمَسُّكِ بِأَخِيهِ<sup>(٤)</sup> مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَالْانْقِطَاعَ [إِلَيْهِ<sup>(٥)</sup>]، وَالتَّوَقُّرَ عَلَى اخْتِزَاعِ الدِّينِ مِنْهُ، وَلَهُ (مَسَائِلُ) مَشْهُورَةٌ عَنْهُ<sup>(٦)</sup>.

وَقَالَ فِي (أَحْمَدَ بْنَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ): إِنَّهُ كَانَ كَرِيماً جَلِيلاً وَرِعاً، وَكَانَ أَبُو الْحَسَنِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ يُحِبُّهُ وَيُقَدِّمُهُ<sup>(٧)</sup>.

وَفِي (مُحَمَّدَ بْنَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ): إِنَّهُ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْفَضْلِ وَالصَّلَاحِ<sup>(٨)</sup>.

وَفِي (إِبْرَاهِيمَ بْنَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ): إِنَّهُ كَانَ سَخِيحاً [شَجَاعاً<sup>(٩)</sup>] كَرِيماً<sup>(١٠)</sup>.

(١) فِي الْأَصْلِ وَبِوَجْهِ الرِّضَا، وَمَا أُثْبِتْنَاهُ مِنْهُ وَالْمَصْدَرُ.

(٢) الْإِرْشَاد ٢/ ٢١١.

(٣) الْإِرْشَاد ٢/ ٢١٤.

(٤) فِي الْأَصْلِ وَد: أَخِيهِ، وَالْأَقْرَبُ مَا أُثْبِتْنَاهُ مِنْهُ وَبِوَجْهِ.

(٥) مِنَ الْمَصْدَرِ.

(٦) الْإِرْشَاد ٢/ ٢٢٠.

(٧) الْإِرْشَاد ٢/ ٢٤٤.

(٨) الْإِرْشَاد ٢/ ٢٤٥.

(٩) أُثْبِتْنَاهَا مِنَ الْمَصْدَرِ.

(١٠) الْإِرْشَاد ٢/ ٢٤٥.



وقال: ولكل واحد من ولد موسى عليه السلام فضلٌ، ومنقبةٌ مشهورةٌ<sup>(١)</sup>.

وقال في باب ذكر إمامة جعفر بن محمد عليه السلام: إن أصحاب الحديث قد جمعوا أسماء الرواة عنه من الثقات، على اختلافهم في الآراء والمقالات، فكانوا<sup>(٢)</sup> أربعة آلاف من أصحابه<sup>(٣)</sup>،<sup>(٤)</sup>.

قُلْتُ في ما ذكره هُنا: ونحوه من ابن شهر آشوب السروي<sup>(٥)</sup>،  
والشيخ الطبرسي<sup>(٦)</sup>.

(١) الإرشاد ٢/ ٢٤٦.

(٢) في ج: وكانوا.

(٣) في المصدر: أربعة آلاف رجل.

(٤) الإرشاد ٢/ ١٧٩.

(٥) المناقب ٣/ ٣٧٢.

(٦) إعلام الوری ١/ ٥٣٥.

## فائدة [١٩]

وهي أن ما ذكره أصحاب الرجال من أسماء أصحاب الصادق عليه السلام، أقل قليل بالنسبة إلى هذا العدد، ويبعد كل البعد أنهم ذكروا غير الثقة وتركوا الثقات، فيغلب على الظن أن من ذكرهم <sup>(١)</sup> (الشيخ)، و(ابن عقدة)، هم من الثقات، وبذلك يصح كثير من أحاديثنا.

---

(١) في ج: ذكره.



## فائدة [٢٠]

في ذكر مشايخ الصدوق الذين روى عنهم في (العلل) أو غيره، ممن  
ترحم عليهم، أو ترضى عنهم<sup>(١)</sup>، مُطَرِّداً أو أحياناً، أو غيرهم، وهم:  
أبوه الصدوق الأوّل عليّ ابن بابويه عليه السلام<sup>(٢)</sup>.  
وَمُحَمَّد بن موسى بن<sup>(٣)</sup> المتوكل<sup>(٤)</sup>.  
والحسين بن مُحَمَّد<sup>(٥)</sup>.  
وعلي بن أَحْمَد بن أبي عبد الله البرقي عليه السلام<sup>(٦)</sup>.  
وَأَحْمَد بن زياد بن جعفر الهمداني<sup>(٧)</sup>.

---

(١) في ب: جميع الترضي والترحم، الذي في نسخة الأصل وج ود ساقط.

(٢) الامالي ص ٥٦٠ ترجم عليه، علل الشرائع ٤١٦/٢ ترضى عنه.

(٣) في ب: (بن) ساقطة.

(٤) علل الشرائع ٤٤١/٢ ترضى عنه، صفات الشيعة ص ٧ ترجم عليه.

(٥) علل الشرائع ٣٨٤/٢.

(٦) الامالي ص ٧٠٤ ترجم عليه.

(٧) كمال الدين ص ٣٦٩ وفيه: أنه سمع منه بهمدان عند منصرفه من حج بيت الله الحرام، =

- وعبد الواحد بن مُحَمَّد بن عبدوس العطار النيسابوري رحمته الله (١).  
 وعبد الواحد (٢) بن مُحَمَّد بن عبد الوهاب القرشي (٣).  
 ومُحَمَّد بن الحسن بن الوليد رحمته الله (٤).  
 ومُحَمَّد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني رحمته الله (٥).  
 ومُحَمَّد بن علي بن (٦) ماجيلويه رحمته الله (٧).  
 وأبو الحسن طاهر بن مُحَمَّد بن يونس (٨).  
 ومُحَمَّد بن أَحْمَد الشيباني رحمته الله (٩).  
 والحسين بن يحيى بن ضَرِيس البجلي (١٠).

= وقال كان رجلا ثقة دينا فاضلا، رحمة الله عليه ورضوانه.

- (١) الامالي ص ٦٨٢ ترضى عنه، التوحيد ص ١٣٧ ترحم عليه.  
 (٢) الظاهر أن (عبد الواحد) تصحيف (عبد الله) وقع اشتباها من الناسخ في العلل ٨ / ١،  
 وتبعاً للحديث السابق المروي عن عبد الواحد بن مُحَمَّد بن عبدوس. كما أنه لا يوجد من  
 مشايخه بهذا الاسم، والموجود هو عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد الوهاب القرشي.  
 (٣) التوحيد ص ١٣٦، الخصال ص ١٧٤.  
 (٤) الخصال ص ٣٥١، كمال الدين ص ٤٢٤ ترضى عنه..  
 (٥) أبو العباس، عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢ / ٢٦٧، الامالي ص ٥٢٠ ترضى عنه.  
 (٦) في د: (بن) ساقطة.  
 (٧) الخصال ص ٧، ص ٥٠٤ ترضى عنه، فضائل الشيعة ص ٤٠ ترحم عليه.  
 (٨) الخصال ص ٢٩، التوحيد ص ٣٩٨.  
 (٩) التوحيد ص ٩٦ ترضى عنه.  
 (١٠) الامالي ص ٤٧٢ ترضى عنه.

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ (الطاطري) <sup>(١)</sup> رحمته الله <sup>(٢)</sup>.

وعلي بن أحمد بن مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيلَ البرمكي <sup>(٣)</sup>.

و <sup>(٤)</sup> مُحَمَّد بن بحر الشيباني المعروف بالرُّهَني <sup>(٥)</sup> رحمته الله <sup>(٦)</sup>.

وَمُحَمَّدُ بْنُ شَاذَانَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَثْمَانَ البروازي <sup>(٧)</sup>، <sup>(٨)</sup>.

وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الشيباني رحمته الله <sup>(٩)</sup>.

(١) (الطاطري)، الظاهر أنها من سهو القلم.

(٢) أبو الحسين الفارسي العزائمي، التوحيد ص ١٨٢، عيون أخبار الرضا عليه السلام ١٢ / ١ ترضى عنه.

(٣) علي بن أحمد بن مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيلَ البرمكي، ليس للصدوق شيخ بهذا الاسم، والظاهر أن هناك واسطة واحدة قد سقطت بين علي بن أحمد ومُحَمَّد بن إِسْمَاعِيلَ البرمكي، بدلالة ما في علل الشرائع ١ / ١٥، قال: حدثنا علي بن أحمد، عن مُحَمَّد بن أبي عبد الله، عن مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيلَ البرمكي. وفيه أيضاً ١ / ١٠١ قال: حدثنا علي بن أحمد بن مُحَمَّد رحمته الله، قال: حدثنا مُحَمَّد بن أبي عبد الله الكوفي، عن مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيلَ البرمكي، وأيضاً: في ٢٣٢ / ١.

(٤) في النسخ: وكتاب، والظاهر أنها من سهو القلم، حيث انه في معرض ذكر مشايخ الصدوق، لا كتبهم، وهذا ما أثبتناه.

(٥) في النسخ: بالذهبي، والصحيح ما أثبتناه من رجال النجاشي والشيخ.

(٦) علل الشرائع ١ / ٢١١ ترضى عنه، ويروي عن كتابه (الفروق بين الأباطيل والحقوق).

(٧) في النسخ: البروازي، والصحيح ما أثبتناه.

(٨) علل الشرائع ١ / ٢٧، ٢٩، ٢ / ٤٢٧.

(٩) علل الشرائع ١ / ٣٤ ترضى عنه.

- وأبو الحسن، مُحَمَّد بن عمرو بن علي البصري<sup>(١)</sup>.  
وَمُحَمَّد بن الحسن الصفار<sup>(٢)</sup>.  
وأحمد بن الحسن القطان<sup>(٣)</sup>.  
وأبو مُحَمَّد، عبد الله بن حامد<sup>(٤)</sup>.  
وحزمة بن مُحَمَّد بن أحمد العلوي عليه السلام<sup>(٥)</sup>.  
والمظفر بن جعفر بن المظفر العلوي عليه السلام<sup>(٦)</sup>.  
وأبو الحسن، علي بن عبد الله بن أحمد الأسواري<sup>(٧)</sup>.  
وأبو جعفر، مُحَمَّد بن علي بن نصر البخاري المقرئ<sup>(٨)</sup>،<sup>(٩)</sup>.  
والحكم بن مُحَمَّد بن جعفر بن نُعَيْم بن شاذان النيسابوري عليه السلام<sup>(١٠)</sup>.

- 
- (١) علل الشرائع ٣٥/١، الخصال ص ١٦٨.  
(٢) من لا يحضره الفقيه ١٥٣/٢ ترضى عنه، الفقيه ١٨٩/١ ترحم عليه.  
(٣) الامالي ص ٥٥١، الخصال ص ٢٤٤ ترضى عنه، الامالي ص ٦٨٠ ترحم عليه.  
(٤) علل الشرائع ٤٣/١، الخصال ص ٤٥٤.  
(٥) علل الشرائع ٤٤/١ ترضى عنه، الامالي ص ٣٢٧ ترحم عليه.  
(٦) التوحيد ص ١٧٩ ترضى عنه، علل الشرائع ١٤٧/١ ترحم عليه.  
(٧) الفقيه المذكر، علل الشرائع ٥٨/١، كمال الدين ص ٢٩٢، وفيه أنه حدثه بإبلاق.  
(٨) في النسخ: المقرئ، والصحيح ما أثبتناه.  
(٩) علل الشرائع ٤٣/١، الخصال ص ٢٨٢.  
(١٠) علل الشرائع ٦٧/١، عيون الأخبار ١٢٧/١ ترضى عنه.

- وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ بَشَّارٍ الْقَزْوِينِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ <sup>(١)</sup>.
- وَمُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ السَّنَانِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ <sup>(٢)</sup>.
- وَالْحُسَيْنُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ هَاشِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ <sup>(٣)</sup>.
- وَالْحُسَيْنُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ هِشَامِ الْمُؤَدَّبِ الرَّازِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ <sup>(٤)</sup>.
- وَأَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الْمَكْتَبِيُّ <sup>(٥)</sup>.
- وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْقُرَشِيُّ <sup>(٦)</sup>.
- وَمُحَمَّدُ بْنُ زِيَادَ بْنِ جَعْفَرِ الْهَمْدَانِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ <sup>(٧)</sup>.
- وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْوَلِيدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ <sup>(٨)</sup>.
- وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ السَّرَّاجِ الْهَمْدَانِيِّ <sup>(٩)</sup>.

---

(١) علل الشرائع ١/ ٦٧ ترضى عنه.

(٢) الامالي ص ٦٥، الخصال ص ١٨٨ ترضى عنه.

(٣) (المكتب)، علل الشرائع ١/ ٦٩، التوحيد ص ٩٥، ترضى عنه.

(٤) علل الشرائع ١/ ٦٩، ٢/ ٤٠٣ ترضى عنه.

(٥) كمال الدين ص ٥٥٠ ترضى عنه.

(٦) مرّ سابقاً، انظر هامش عبد الواحد بن مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْقُرَشِيِّ.

(٧) كمال الدين ص ٢٤٠ ترضى عنه.

(٨) الخصال ص ٣٥١ ترضى عنه، صفات الشيعة ص ١٠ ترحم عليه.

(٩) أبو أحمد القاسم بن مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ وَهَّابِ السَّرَّاجِ الزَّاهِدِ الْهَمْدَانِيِّ، الخصال ص ١٠٦،

معاني الأخبار ص ٢٧٥ وحدثه في همدان.



وعلي بن حاتم عليه السلام <sup>(١)</sup>.

و [أبو] العباس <sup>(٢)</sup> مُحَمَّد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني عليه السلام <sup>(٣)</sup>.

وَأَحْمَد بن [مُحَمَّد بن] <sup>(٤)</sup> عيسى بن [أَحْمَد بن علي بن الحسين بن] <sup>(٥)</sup>

علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام <sup>(٦)</sup>.

وجعفر بن مُحَمَّد بن مسرور عليه السلام <sup>(٧)</sup>.

وَمُحَمَّد بن موسى البرق <sup>(٨)</sup>، <sup>(٩)</sup>.

وَأَحْمَد بن هارون <sup>(١٠)</sup>.

(١) علل الشرائع ٩٤ / ١ ترضى عنه، الامالي ص ١٨٦ ترجم عليه.

(٢) في الأصل ود: العباس مُحَمَّد، وكتب بينهما في الأصل (بن ظ)، وأدرجت في ب وج. انظر الهامش الآتي.

(٣) الظاهر أنه أبو العباس مُحَمَّد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني، ولكن سقط (أبو) فأثبتناها، ووضع (ابن) سهواً من القلم فأسقطناها، وقد مرّ سابقاً في مُحَمَّد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني.

(٤) في النسخ: (مُحَمَّد بن) ساقطة، وما أثبتناه من المصدر.

(٥) في النسخ: (أَحْمَد بن علي بن الحسين بن) ساقطة، وما أثبتناها من المصدر. وهو أبو الحسن أَحْمَد بن مُحَمَّد بن عيسى بن أَحْمَد بن علي بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام.

(٦) معاني الأخبار ص ١٠، وعلل الشرائع ٢ / ٤٩٦، ٤٩٧ ترضى عنه، وترحم.

(٧) الخصال ص ٦٧ ترضى عنه، الامالي ص ٥٤ ترجم عليه.

(٨) في ج ود: البرقي.

(٩) عيون الأخبار ١ / ٩٥ ترجم عليه.

(١٠) الفامي، علل الشرائع ١ / ٢٤٦، التوحيد ص ٧٦ ترضى عنه.

والحسين بن أحمد رحمته الله <sup>(١)</sup>.

والحسن <sup>(٢)</sup> بن علي بن أحمد الصائغ رحمته الله <sup>(٣)</sup>، <sup>(٤)</sup>.

وأحمد بن محمد بن يحيى العطار رحمته الله <sup>(٥)</sup>.

وأبو الحسين، محمد بن علي بن الشاه <sup>(٦)</sup>.

وعلي بن أحمد بن محمد الدقاق رحمته الله <sup>(٧)</sup>.

والحسين بن إبراهيم بن هشام المؤدب <sup>(٨)</sup>.

وعلي بن عبد الله الوراق رحمته الله <sup>(٩)</sup>.

ومحمد بن عصام رحمته الله <sup>(١٠)</sup>.

(١) الظاهر هو الحسين بن أحمد بن إدريس لروايته عن أبيه، علل الشرائع ١/ ١٩٦، ٣٠٠،  
ترجم عليه، وبمعنوان الحسين بن أحمد بن إدريس ترضى عنه كثيرا في كتبه.

(٢) في الأصل وج ود: الحسين، وكتب فوق الأصل: الحسن، وكذا في ب. فربما  
صحف الحسين، أو انه العكس.

(٣) في الأصل وب: رحمته الله، والصحيح ما أثبتناه.

(٤) علل الشرائع ١/ ١٢٤ ترضى عنه.

(٥) الخصال ص ٣ ترضى عنه، الامالي ص ٦٣٤ ترجم عليه.

(٦) المروالروذي، علل الشرائع ١/ ١٢٧، التوحيد ص ٢٤ حدثه بمروالروذ.

(٧) الخصال ص ٥٤٣ ترضى عنه، التوحيد ص ١٠٨ ترجم عليه.

(٨) مر سابقا، في الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام الرازي.

(٩) علل الشرائع ١/ ٢٣٥ ترضى عنه، التوحيد ص ٣٦٠ ترجم عليه.

(١٠) التوحيد ص ١١٥ ترضى عنه، الامالي ص ٣٩٨ ترجم عليه.

وأبو [مُحَمَّد<sup>(١)</sup>] الحسن [بن<sup>(٢)</sup>] مُحَمَّد بن يحيى بن الحسن بن جعفر بن عبيد الله بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام<sup>(٣)</sup>.  
 وأبو بصير<sup>(٤)</sup>، أَحْمَد بن الحسين بن أَحْمَد بن عبد الله النيسابوري المرواني بنيسابور، وما رأيت أَنْصَبَ منه<sup>(٥)</sup>.  
 والحسن بن مُحَمَّد بن سعيد الهاشمي الكوفي<sup>(٦)</sup>.  
 والحسن بن مُحَمَّد بن يحيى العلوي رحمته الله<sup>(٧)</sup>.  
 وأبو سعيد، مُحَمَّد بن الفضل بن مُحَمَّد بن إِسْحَاق المَذْكُور النيسابوري<sup>(٨)</sup>.

(١) في النسخ: أبو الحسن مُحَمَّد بن يحيى بن الحسن بن جعفر بن عبد الله بن الحسن بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام. والصحيح ما اثبتناه وهو المعروف بابن أخي طاهر. إذ سقط من قلم الناسخ (الحسن) من الكنية، فزحف إلى الاسم، وسقط (بن) بعدها، واشتبه أيضا بعبيد الله بن الحسن.

(٢) في النسخ: (بن) ساقطة.

(٣) علل الشرائع ١/ ١٣٣، التوحيد ص ٣٧٣.

(٤) وقيل أبو نصر، كما في عيون أخبار الرضا عليه السلام وغيره، أبو نصر أَحْمَد بن الحسين بن عبيد الضبي النيسابوري المرواني.

(٥) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١/ ٣١٢ وقال: وما لقيت انصب منه، وبلغ من نصبه أنه كان يقول اللهم صل على مُحَمَّد فردا، ويمتنع من الصلاة على آله، علل الشرائع ١/ ١٣٤، حدثه في نيسابور.

(٦) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢/ ٢٣٧ حدثه سنة أربع وخمسين وثلاثمائة في مسجد الكوفة.

(٧) الخصال ص ٧٦ ترضى عنه، علل الشرائع ١/ ١٣٩ ترحم عليه.

(٨) علل الشرائع ١/ ١٥٧، التوحيد ص ٢٤ حدثه بنيسابور.

وَمُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ الْأَسْتَرَّابَادِيِّ<sup>(١)</sup>.

وَالْحُسَيْنُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ بَابُوِيهِ<sup>(٢)</sup> رَحِمَهُ اللَّهُ<sup>(٣)</sup>.

وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ، الْحُسَيْنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ [بْنِ عَلِيٍّ]<sup>(٤)</sup> بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>(٥)</sup>.

وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بَنْ مِهْرُوِيهِ<sup>(٦)</sup>.

وَعَلِيٌّ بْنُ مُحَمَّدٍ بَنْ الْحَسَنِ الْقَزْوِينِي الْمَعْرُوفُ بِابْنِ مَغِيرَةَ<sup>(٧)</sup>.

وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُظَفَّرِ بَنْ نَفِيسٍ<sup>(٨)</sup>،<sup>(٩)</sup> الْمَصْرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ<sup>(١٠)</sup>.

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْمَكْتَبِيِّ<sup>(١١)</sup>.

(١) الخصال ص ٣٥٩ ترضى عنه، الامالي ص ٤٣٩ ترحم عليه.

(٢) الظاهر تصحيف (ناتانة) إلى (بابويه) أو (ماتابة) كما يأتي، إذ لم نعر على الحسين بن إبراهيم ابن بابويه، بل ابن (ناتانة).

(٣) علل الشرائع ١/ ١٤١ ترحم عليه، الخصال ص ٣٤١ ترضى عنه.

(٤) في النسخ: (بن علي) ساقطة، وما أثبتناه من المصدر.

(٥) علل الشرائع ١/ ١٤٣، معاني الأخبار ص ١٠٥ ترضى عنه.

(٦) علل الشرائع ١/ ١٤٤.

(٧) الامالي ص ٢٤٨، الخصال ص ٦٧.

(٨) في ب و د: نفيس.

(٩) هو أبو الفرج مُحَمَّدُ بْنُ الْمُظَفَّرِ بَنْ نَفِيسِ الْمَصْرِيِّ الْفَقِيه.

(١٠) علل الشرائع ١/ ١٤٥ ترحم عليه.

(١١) الظاهر أنه أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الْمَكْتَبِ (المؤدب)، فصحف (أحمد) إلى (مُحَمَّد)، ولم نعر

لـ (مُحَمَّد) على رواية في كتب الصدوق عنه، وروى عن (أحمد) في الامالي ص ٥١، معاني

الأخبار ص ٣٠٨.

وأبو أحمد، الحسن بن عبد الله بن سعيد بن الحسن بن إسماعيل بن حكيم العسكري<sup>(١)</sup>.

وأحمد بن الحسين<sup>(٢)</sup>.

وأحمد بن علي بن إبراهيم بن هاشم عليه السلام<sup>(٣)</sup>.

والحسين بن يحيى ابن ضريس<sup>(٤)</sup>.

وأبو [محمد] الحسن [بن] محمد بن يحيى بن الحسن [بن جعفر] بن عبيد الله بن الحسين [بن علي بن الحسين] بن علي بن أبي طالب عليه السلام<sup>(٥)</sup>.

والحسين بن علي الصوفي عليه السلام<sup>(٦)</sup>.

وأبو الحسن محمد بن عمر البصري<sup>(٧)</sup>.

وأحمد بن محمد بن عبد الرحمن الحاكم المروزي المقرئ<sup>(٨)</sup>.

(١) الامالي ص ٥٠، علل الشرائع ١/ ١٤٥.

(٢) هو أما أبو حامد الحاكم أحمد بن الحسين، فانه روى عنه في معاني الأخبار ص ١٢١، أو أبو العباس أحمد بن الحسين بن عبد الله بن مهران الآبي الأزدي العروضي، روى عنه في كمال الدين ص ٤٧٦ وترضى عنه.

(٣) الامالي ص ٦٠، وعيون الأخبار ١/ ١١.

(٤) أبو عبد الله الحسين بن ضريس البجلي، علل الشرائع ١/ ١٣، الامالي ص ٣١٧.

(٥) وهو المعروف بابن أخي طاهر. وقد مر سابقا، فراجع.

(٦) علل الشرائع ١/ ١٧٣ ترجم عليه.

(٧) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢/ ٢١٨، الخصال ص ٢٠٨ حدثه في ايلاق.

(٨) علل الشرائع ١/ ١٨٢، معاني الأخبار ص ٣٨.

وَمُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ إِسْحَاقَ<sup>(١)</sup>.

وَأَخَذَ مِنْ مُحَمَّدَ بْنِ إِسْحَاقَ الدِّينَوْرِي<sup>(٢)</sup>.

وَأَخَذَ مِنْ الْحُسَيْنِ بْنِ<sup>(٣)</sup> اللَّهِ.

وَأَبْرَاهِيمَ بْنَ هَارُونَ الْهَاشِمِي الْمِثْمِي<sup>(٤)</sup>.

وَالْحُسَيْنَ بْنَ أَخْذَ بْنَ إِدْرِيسَ<sup>(٥)</sup>.

وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ النَّضْرِ<sup>(٦)</sup>.

وَمُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ الْاِسْتَرَّابَادِي<sup>(٧)</sup>.

وَالْحُسَيْنَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ نَاتَانَهُ<sup>(٨)</sup>.

(١) لم نعثر له على رواية في كتب الصدوق، ولا في جملة مشايخه، ولكن أقرب ما يكون إليه هو مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ إِسْحَاقَ، المعروف بأبي سعيد المعلم المذكر النيسابوري، على فرض سقوط (الفضل) من الاسم، وهذا قد حدث كثيرا، وخصوصا في باب مشايخ الصدوق، وعلى هذا، روى عنه في علل الشرائع ١/ ١٣٩، التوحيد ص ٢٤، وحدثه بنيسابور.

(٢) الخصال ص ٢١٠، علل الشرائع ١/ ١٩٠.

(٣) مرّ سابقا، ويأتي لاحقا.

(٤) علل الشرائع ١/ ٢٠٨، التوحيد ص ١٥٧.

(٥) علل الشرائع ٢/ ٣٢٥، ترحم عليه، كمال الدين ص ٢٥٠، ترضى عنه.

(٦) عبد الله بن النضر بن سمعان التميمي الخرقاني، الامالي ص ٢٨٨، ترضى عنه، وفي ص ١٣٧، ترحم عليه.

(٧) الامالي ص ٤٣٩، ترحم عليه.

(٨) في النسخ: ماتابه، والصحيح ما أثبتناه. وهو مصحف عن (الحسين بن إبراهيم بن ناتانة)، وقد مرّ سابقا، راجع.

والحسين [ بن أحمد<sup>(١)</sup> ] بن مُحَمَّد اللؤلؤي<sup>(٢)</sup>.

والحسن بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المؤدب رحمته الله<sup>(٣)</sup>.

وعبد الله بن مُحَمَّد<sup>(٤)</sup>.

والحسن<sup>(٥)</sup> بن أحمد بن إدريس رحمته الله<sup>(٦)</sup>.

وَمُحَمَّد بن القاسم المعروف بأبي الحسن الجرجاني رحمته الله<sup>(٧)</sup>.

وعلي بن [ الحسين بن<sup>(٨)</sup> ] سفيان بن يعقوب بن إبراهيم بن الحارث

الهمداني<sup>(٩)</sup>.

وجعفر بن علي<sup>(١٠)</sup>.

(١) في النسخ: (بن أحمد) ساقطة وما أثبتناه من المصدر.

أبو الطيب الحسين بن أحمد بن مُحَمَّد الرازي، اللؤلؤي.

(٢) علل الشرائع ١/ ٢٣٩، عيون أخبار الرضا عليه السلام ١/ ٢٦٤ حدثه بنيسابور وترضى عنه.

(٣) وهو مصحف الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المؤدب الرازي، مرّ سابقا.

(٤) الظاهر أنه أبو الهيثم عبد الله بن مُحَمَّد، علل الشرائع ١/ ٢٤٧.

(٥) ربما صحف عن (الحسين) المار سابقا، أو أنه أخاه لروايتها عن أبيهما.

(٦) التوحيد ص ١٣٦ ترضى عنه، الخصال ص ١١٠ ترجم عليه.

(٧) الأسترآبادي المعروف بأبي الحسن الجرجاني المفسر، معاني الأخبار ص ٤، ص ٢٤،

الخصال ص ٤٨٤ ترضى عنه.

(٨) في النسخ: (الحسين بن) ساقطة، وما أثبتناه من المصدر.

أبو الحسن علي بن الحسين بن سفيان بن يعقوب بن الحارث بن إبراهيم الهمداني.

(٩) علل الشرائع ١/ ٣٠٩، الخصال ص ٢٠٧، حدثه بمزله في الكوفة.

(١٠) أبو مُحَمَّد جعفر بن علي بن أحمد الفقيه، عيون الأخبار ٢/ ١٥٩ ترضى عنه، التوحيد

ص ٣١٤ ترجم عليه.

وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ مَتِيلٍ<sup>(١)</sup>.

وَالْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ<sup>(٢)</sup>.

وَجَعْفَرُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمَغِيرَةِ<sup>(٣)</sup>.

وَأَحْمَدُ بْنُ [الْحَسَنِ] <sup>(٤)</sup> الْقَطَّانُ<sup>(٥)</sup>.

وَعَلِيُّ بْنُ حُبْشِيِّ بْنِ قُوْنِي <sup>(٦)</sup> اللَّهِ.

وَالْبُرْمَكِيُّ<sup>(٧)</sup>.

وَالْحُسَيْنُ<sup>(٨)</sup> بْنُ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الصَّايغِ<sup>(٩)</sup>.

وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ أَبَانَ<sup>(١٠)</sup>.

---

(١) علل الشرائع ٣٣٦/٢.

(٢) والظاهر هو إمام مصحف الحسين، أو أنه أخوه الحسن بن أحمد بن إدريس، لروايته عن أبيه، روى عنه بهذا الاسم، في علل الشرائع ٤٦٦/٢، ثواب الأعمال ص ١٤٠ ترجم عليه.

(٣) الكوفي، الامالي ص ٣٦٤، التوحيد ص ٢١ ترضى عنه.

(٤) في النسخ: الحسين، والصحيح ما أثبتناه.

(٥) أبو علي أحمد بن الحسن القطان المعروف بابن عبد ربه الرازي، الخصال ص ٤٧٣، الامالي ص ٢٥٤.

(٦) علل الشرائع ٤٠٢/٢ ترجم عليه.

(٧) انظر علي بن أحمد بن محمد بن إسحاق البرمكي.

(٨) ربما صحف إلى (الحسن)، أو أنه العكس، وقد مر سابقا.

(٩) علل الشرائع ٤٤٣/٢ ترجم عليه، الامالي ص ٦٤٢ ترضى عنه.

(١٠) لم نثر له على رواية في كتب الصدوق عنه. لعله تصحيف في الاسم أو سقوط منه، أو اشتباه به، أو تداخل في السند، إذ أن الصدوق يروي عن محمد بن الحسن، عن الحسين بن =



- وطاهر بن مُحَمَّد بن يونس الفقيه<sup>(١)</sup>.  
 وزيد بن الحسن القطان<sup>(٢)</sup>.  
 والحسن بن مُحَمَّد بن يحيى العلوي<sup>(٣)</sup>.  
 والحسن بن يحيى بن ضَرِيس البجلي<sup>(٤)</sup>.  
 ومُحَمَّد بن هارون الريحاني<sup>(٥)،(٦)</sup>.  
 ومُحَمَّد بن الحسن بن زيد بن الوليد عليه السلام<sup>(٧)</sup>.

- = الحسن بن أبان، عن... فربما زاغ البصر، ويظهر من تكرار (الحسن والحسين) في السند، وقوع سقط أو تداخل، فكتب: مُحَمَّد بن الحسن بن أبان، ولا أثر له في مشايخ الصدوق.  
 (١) أبو الحسن طاهر بن مُحَمَّد بن يونس بن حياة الفقيه، من مشايخ الصدوق حدثه ببلخ، الخصال ص ٥٤١، التوحيد ص ٣٩٨.  
 (٢) لم نعثر له على رواية في كتب الصدوق عنه. لعله تصحيف في الاسم، أو سقوط منه، أو اشتباه به، أو تداخل في السند، إذ أن الصدوق يروي عن أَحْمَد بن الحسن القطان المعروف بابن عبد ربه الرازي، أو أبو علي أَحْمَد ابن الحسن بن علي بن عبد ربه القطان، على فرض التعدد.  
 (٣) مرّ سابقاً، أبو مُحَمَّد الحسن بن مُحَمَّد بن يحيى بن الحسن بن جعفر بن عبيد الله بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، المعروف بابن أخي طاهر النسابة.  
 (٤) لم نعثر له على رواية في كتب الصدوق عنه، والظاهر تصحيف عن (الحسين)، وقد مرّ سابقاً.  
 (٥) الظاهر مصحف الزنجاني.  
 (٦) معاني الأخبار ص ٢١١، الامالي ص ١٤.  
 (٧) الظاهر أنه أَحْمَد بن مُحَمَّد بن أَحْمَد بن الوليد القمي أبو جعفر، فسقط (أَحْمَد)، وصحف جده (أَحْمَد) إلى (زيد)، والله العالم. علل الشرائع ١/ ١٠، الامالي ص ٦٠ ترضى عنه.

وعلي بن حسان الواسطي<sup>(١)</sup>.

ومُحمَّد بن عمر بن علي بن عبد الله البصري<sup>(٢)</sup>.

وأحمد بن مُحمَّد بن عيسى العلوي الحسيني رحمته الله<sup>(٣)</sup>.

ومُحمَّد بن الحسين رحمته الله<sup>(٤)</sup>،<sup>(٥)</sup>.

ومُحمَّد بن مسلم<sup>(٦)</sup>، الظاهر أنه غير المعروف<sup>(٧)</sup> لظهور اختلاف الطبقة.

وهؤلاء ثَمَن عثرنا عليهم من مشايخه رحمته الله، ويحتمل تبديل الحسين بالحسن أو بالعكس في بعض الأسماء، والله العالم.

---

(١) قال النجاشي في رجاله ص ٢٧٦: أبو الحسين القصير المعروف بالمنس، عَمَر أكثر من مائة سنة، وكان لا بأس به، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، ويروي عنه الصدوق بواسطتين أو أكثر، والظاهر جاء هنا سهواً.

(٢) مرّ سابقاً، أبو الحسن مُحمَّد بن عمرو (عمر) بن علي البصري.

(٣) مرّ سابقاً، أبو الحسن أحمد بن مُحمَّد بن عيسى بن أحمد بن علي بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام.

(٤) الظاهر أنه أبو نصر مُحمَّد بن الحسين بن الحسن الديلمي الجوهري.

(٥) معاني الأخبار ص ٢٩٢، الخصال ص ٣٦٤.

(٦) لم نعث له على رواية في كتب الصدوق عنه، لعله تصحيف في الاسم، أو سقوط منه، أو اشتباه به، أو تداخل في السند.

(٧) في د: معروف.



## فائدة [ ٢١ ]

إذا ذكر الشيخ رجلاً في أصحاب أحد الأئمة عليه السلام ووثقه، وذكره في أصحاب آخر ولم يوثقه أو ضعفه، فالظاهر قَصْرُ العدالة أو التضعيف على حال<sup>(١)</sup> روايته عن ذلك الإمام عليه السلام.

كما أنّ تعديل الراوي من غيره، أو منه في غير الكتاب مُنْزَل على عدالة الراوي في حال الرواية.

وكذا الجرح، فإن بحث علماء الرجال عن أحوال الرجال إنما هو من حيث أنّه راوٍ، فيحكم بانطباق حالة الرواية على حالة العدالة: فإن وثّق الشيخ رجلاً في حالة متقدمة، وضعفه في زمان متأخر، فكما بيّناه.

وإن لم يوثقه في الزمان المتأخر، فالظاهر جريان العدالة في الحالة المتأخرة استصحاباً، فيكون جميع الروايات التي رواها متأخراً عن زمان التوثيق معتبرة<sup>(٢)</sup>.

---

(١) في الأصل وب وج: حالة، وما أثبتناه من د.

(٢) في الأصل وب وج: معتبراً، وكتب فوق الأصل وب: معتبرة ظ، وكذا في د، والأقرب =

وإنَّ ضَعْفَهُ فِي الْحَالَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَوَثْقَهُ فِي الْحَالَةِ الْمُتَأَخَّرَةِ، فَالظَّاهِرُ قَبُولُ رَوَايَتِهِ - وَإِنْ كَانَ عَنْ إِمَامٍ ضَعْفُهُ فِي زَمَانِهِ - .

فَإِنَّ عَدَمَ رَدِّهِ فِي حَالِ الْوَثَاقَةِ كَافٍ فِي صَحَّةِ أَخْبَارِهِ، كَمَا يَظْهَرُ مِنْ سِيرَةِ الْعُلَمَاءِ وَدَيِّدِنِهِمْ، فَمَنْ عَلِمُوا<sup>(١)</sup> بَعْدَالَتِهِ فِي زَمَانٍ، فَإِنَّهُمْ يَقْبَلُونَ جَمِيعَ أَخْبَارِهِ الْمَدُونَةِ فِي كِتَابِهِ، وَإِنْ كَانَ سَابِقاً عَلَى زَمَانِ عَدَالَتِهِ.

فَلَعَلَّ ذَلِكَ، لِأَنَّ حِفْظَ الرِّوَايَةِ فِي كِتَابٍ أَوْ أَصْلٍ بِمَنْزِلَةِ أَدَاءٍ مُسْتَقْلَلٍ، وَلَوْ أَنَّ فِيهَا خِلَافَ الْوَاقِعِ لِأَخْبَرُ بِهِ، وَاحْتِمَالِ النِّسْيَانِ وَالْخَطَأِ قَائِمٌ فِي نَفْسِ خَبَرِ الْعَدْلِ أَيْضاً، فَلَا يَقْدَحُ.

---

= ما أثبتناه.

(١) فِي الْأَصْلِ وَب وَج: عَمِلُوا، وَالْوَجْهُ مَا أَثْبَتْنَاهُ مِنْ د.

## فائدة [٢٢]

قولهم: (صحيح الحديث) يدلّ على صحّة حديث مَنْ قيلَ فيه،  
منه إلى الإمام عليه السلام سيّما لو صدر من العلامة وشيخه ابن طاوس، اللذين  
هما الأصل في المصطلح بين المتأخّرين في لفظ (الصحة)، كما في أحمد بن  
إدريس<sup>(١)</sup> وغيره.

فما كان من حديث له بينه وبين الإمام عليه السلام قُطِعَ أو إرسالٌ أو رفعٌ في  
سنده؛ كان صحيحاً، ولم يكن ذلك قادحاً فيه.

وما قيل من أنّ (صحيح الحديث) عند القدماء ما وثقوا بكونه من  
المعصوم عليه السلام، أعَمّ من أن يكون الراوي ثقةً أو لا، لأماراتٍ أخرى، يظنون  
أو يقطعون صدوره<sup>(٢)</sup> عنه عليه السلام ممّا لا شاهد عليه، غير ذكرهم هذا اللفظ في  
حقّ جماعة غير إماميين<sup>(٣)</sup>، وهو لا يصلح لصرف اللفظ عن معناه الظاهر  
فيه، مع عدم وجود صارف عنه، وهو<sup>(٤)</sup> أكمل أفراد الصحة، وهو الصحة

---

(١) قال العلامة في الخلاصة ص ١٦: أحمد بن إدريس أبو علي الأشعري القمي، كان ثقة في  
أصحابنا، فقيها، كثير الحديث، صحيح الرواية... اعتمد على روايته.

(٢) في ب: صدور.

(٣) كحميد بن زياد كان واقفياً لكنه ثقة، وحفص بن غياث كان عامياً ولكن عمل  
الأصحاب بروايته، ومصدق بن صدقة فاسد المذهب فطحي ولكنه ثقة.

(٤) في ج: فلو كذا، وكتب فوقها وه.

في مصطلح المتأخرين، وإن كان في كلام من قبلهم، لأن المعنى متقدّم وإن كان الاصطلاح متأخراً.

بل نقول: إن (صحيح الحديث) يدلّ على وثاقة الرجل في نفسه أيضاً، لأن<sup>(١)</sup> المراد بالحديث حكايته، وحكاية حكايته<sup>(٢)</sup> إلى الإمام عليه السلام.

هذا إذا قيل: (فلان صحيح الحديث).

وأما: إذا كان من وَصَفِ الكتاب، كما يظهر من ترجمة علي بن النعمان<sup>(٣)</sup>، والحسين بن عبيد الله<sup>(٤)</sup> السعدي<sup>(٥)</sup>، وغيرهما، فكذلك، إلاّ أنّه لا دلالة في مدح الرجل نفسه مدحاً يوجب التوثيق.

وأقلّ منه ما لو وصف الكتاب بـ(الصحيح)، كقولهم: (له كتابٌ صحيحٌ) كما في ترجمة أحمد بن عبد الله بن مهران<sup>(٦)</sup>، ويحتمل أن يراد به المعول عليه بينهم.

(١) في ج: كأن.

(٢) في الأصل: حكايته وحكايته حكايته، وفي د: حكايته وحكايته وحكاية، والأقرب ما أثبتناه من ب و ج.

(٣) رجال النجاشي ص ٢٧٤ قال: علي بن النعمان الأعلم النخعي مولا هم كوفي، روى عن الرضا عليه السلام... وكان ثقة وجهاً، ثبتاً صحيحاً، واضح الطريقة، له كتاب يرويه جماعة.

(٤) في النسخ: الحسين بن عبد الله، وما أثبتناه من المصدر.

(٥) رجال النجاشي ص ٤٢ قال: الحسين بن عبيد الله السعدي أبو عبد الله، ممن طعن عليه ورمي بالغلو، له كتب صحيحة الحديث.

(٦) رجال النجاشي ص ٩١ قال: ... المعروف بابن خانبه أبو جعفر كان من أصحابنا الثقات، ولا نعرف له إلاّ كتاب (التأديب)، وهو كتاب يوم وليلة، حسن جيد صحيح.

## فائدة [٢٣]

ينبغي لطالب علم الرجال:

أن يجتهد<sup>(١)</sup> لمعرفة ما يميّز به الرجال بعضهم عن بعض.

ومن عمدة ما يُعبأ به في المقام: الجدّ في معرفة النسب، والنسب، والأعلام، وربما يتوقّف ذلك على ضبط الحروف لاختلاف النسخ، وعدم وجود نسخة صحيحة يُركن<sup>(٢)</sup> إليها غالباً، ولذا وقع الخلاف والترديد لكثير من الأعلام، كالعلامة البهبهانيّ، بل العلامة الحليّ وغيرهما، في كثير من الألفاظ كما في (بُرَيْد بن معاوية)<sup>(٣)</sup> و(ابن قبة)<sup>(٤)</sup> و(إبراهيم

---

(١) في النسخ: يجهد، وكتب فوق ج: يجتهد، وهو الأقرب.

(٢) في الأصل وج: تركن، والأقرب ما أثبتناه من ب ود.

(٣) ذكره العلامة في التذكرة (ط ق) ١/ ٣٠٩، والبهبهاني في التعليقة ص ٩٥ بلفظ (بريد)،

وفيها على الترتيب ١/ ٤٠٠، ص ٣٦٠، بلفظ (يزيد).

(٤) قال العلامة في الخلاصة ص ٢٤٣: ابن قبة بالقاف المكسورة والباء المنقطة تحتها نقطة

المفتوحة.

وفي كتابه إيضاح الاشتباه ص ٢٨٦ بعد أن نقل القول الأول، قال: وجدت في نسخة

أخرى: ابن قبة بضم القاف وتشديد الباء والذي سمعناه من مشايخنا الأول.



الخارفي<sup>(١)</sup>؛ فإنّ منهم من زعم أنّه المخارفي<sup>(٢)</sup>، والحبوبي: فإنّ منهم من زعم أنّه بالباء الموحدة<sup>(٣)</sup>، ومنهم من زعم<sup>(٤)</sup> أنّه بالثناة<sup>(٥)</sup>، إلى غير ذلك من الألفاظ التي يظهر لك حالها بالتصّفّح.

والاشتباه قد ينشأ من اختلاف النسخ، وقد يكون من عدم نقّط الحروف، فتكون الاحتمالات في (الخارفي) اثني عشر<sup>(٦)</sup>، ومع احتمال لحوق الميم أربعة وعشرون<sup>(٧)</sup>.

والاحتمالات في (الحبوبي) بعد فرض صحّة صور الحروف: مائة وثمانية<sup>(٨)</sup>؛ لأنّ الحرف الأوّل يحتمل أن يكون حاءاً، أو خاءاً، أو جيماً؛ وفي الثاني يحتمل ستة، وكذا ما قبل الأخير فيحصل من ضرب الأوّل في الثاني، والمجموع في الثالث، مائة وثمانية، لكن لما لم يكن لبعضها أثر في

(١) رجال الطوسي ص ١٥٧، جامع الرواة ١ / ٢١ إبراهيم بن زياد الخارفي.

(٢) في ج ود: المحارفي. أما في جامع الرواة ١ / ٣٤ ففيه: المخارفي، ونقل عن الكشي اللقب، وقال في بعض النسخ: الخارفي وهو اصح.

أما في اختيار معرفة الرجال ص ٤١٩ (رجال الكشي) فيه: المخارفي.

(٣) رجال الطوسي ص ٤٠٧ فيه: الحبوبي.

(٤) في الأصل و ب و د: (من زعم) ساقطة، وأثبتناها من ج.

(٥) نقد الرجال ١ / ٥٧ فيه: الجبوبي.

(٦) الخارفي، المحارفي، الجارفي، الخارقي، الحارقي، الجارقي، الخازقي، الحازقي، الجازقي، الخاذمي، الحاذمي، الجاذمي.

(٧) في ب: أربعة وعشرين، المخارفي... أي ١٢ (بلا ميم، كما أعلاه) + ١٢ (مع الميم، كما هنا) = ٢٤ احتمالاً.

(٨) اكتفينا بالمثل أعلاه، ولا ثمرة من عدّها مع كثرتها.

اللغة علمنا ببطلانه، فليكن المرجع أيضاً اللغة في تعيين ما هو الأنسب من الاحتمالات.

ومع التعدّد يلاحظ ما هو الأنسب بحال الرجل، مثلاً: إبراهيم الحبوبي، يحتمل أن يكون من ولد إسماعيل بن إسحاق الرازي الملقب (بحبوبة)<sup>(١)</sup> بالخاء المهملة ثم الباء الموحدة ثانياً ورابعاً، فيكون نسبته إلى جدّه، كالذي هو من غلمانه<sup>(٢)</sup>، أعني العياشي مُحَمَّد بن مسعود بن مُحَمَّد بن عياش المسلمي السمرقندي<sup>(٣)</sup>.

ويحتمل أن تكون<sup>(٤)</sup> النسبة إلى (حبوب) بالجيم والباء الموحدة ثانياً ورابعاً<sup>(٥)</sup>، وهو حُصْن باليمن<sup>(٦)</sup> وموضع<sup>(٧)</sup> بالمدينة، وموضع

(١) القاموس المحيط ٥٢/١، تاج العروس ٤٠٢/١، حوبة لقب إسماعيل بن إسحاق الرازي، وأضاف في تاج العروس: وفي كتاب الذهبي لقب إسحاق بن إسماعيل الرازي.  
(٢) رجال الطوسي ص ٤٠٧، في من لم يرو عنهم عليه السلام، إبراهيم الحبوبي، من غلمان العياشي.  
(٣) السلمى السمرقندي، أبو النظر المعروف بالعياشي، ثقة صدوق عين من عيون هذه الطائفة، وكان يروي عن الضعفاء كثيراً، وكان أول أمره عامي المذهب وسمع حديث العامة فأكثر منه، ثم تبصر وعاد إلينا، وكان حدث السنن، قال أبو جعفر الزاهد: انفق أبو النظر على العلم والحديث تركه أبيه سائرهما، وكانت ثلاثمائة ألف دينار، وكانت داره كالمسجد بين ناسخ، أو مقابل، أو قاريء، أو معلق، مملؤ من الناس، وصنف كتباً كثيرة. ترجمه النجاشي في رجاله ص ٣٥٠، والطوسي في الرجال ص ٤٤٠، والفهرست ص ١٦٣.  
(٤) في الأصل وج: يكون، والأقرب ما أثبتناه من ب و د.

(٥) الجبوب بالأصل هي الأرض الغليظة، كما في معجم البلدان ١٠٧/٢.

(٦) معجم البلدان ١٠٧/٢ وهي من أعمال سنحان.

(٧) ربما إشارة إلى سؤال ابن المدائني لأبي عبيدة عن جبوب بدر فقال: لعله جنوب بدر، =

يَبْدُر<sup>(١)</sup>.

وكذلك (الخارفي) المتقدم، الظاهر أنه بالخاء<sup>(٢)</sup> المعجمة أولاً والفاء أخيراً بعد الراء المهملة، لأنَّ<sup>(٣)</sup> (خارف) لقب مالك بن عبد الله أبي قبيلة<sup>(٤)</sup> من همدان<sup>(٥)</sup>.

وكذلك (إبراهيم أبو السفاتج)<sup>(٦)</sup>،<sup>(٧)</sup>: يحتمل أن يكون (السفاتج) جمع (سُفْتَجَة)<sup>(٨)</sup> بضمّ الأوّل، وهي أن يعطي مالا لأحد<sup>(٩)</sup>، وللاخذ مال في بلد المعطي، فيؤفّيه هنالك، فيستفيد بذلك أمن الطريق<sup>(١٠)</sup>.

= - أي تقع في المدينة - كما في معجم البلدان ١٠٧/٢، وأشار إليه أيضا تاج العروس ٣٥٠/١.

(١) كما في معجم البلدان ١٠٧/٢، ويقال عنها: جوب بدر، الجيم مفتوحة وبعدها باء تحتها نقطة واحدة.

(٢) في د: الخاء.

(٣) في الأصل و ب و ج: لا، وفي د: الا، والأقرب ما أثبتناه.

(٤) في الأصل و ب و ج: أبو قبيلة، والصحيح ما أثبتناه.

(٥) قال السمعاني في الأنساب ٣٠٥/٢: الخارفي هذه النسبة إلى خارف وهو بطن من همدان نزل الكوفة، منهم الحارث الهمداني الخارفي.

(٦) في ج و د: السفايح.

(٧) إبراهيم أبو السفاتج يكنى أبا إسحاق، وقيل يكنى أبا يعقوب، ومن قال هذا قال اسمه إسحاق بن عبد العزيز، عدّه الطوسي من أصحاب الصادق عليه السلام في رجاله ص ١٦٧.

(٨) في ب: سفيجة.

(٩) في الأصل و ج: ما لاحد، وكتب فوق الأصل: مالا لاحد ظ، وكذا في ب، والصحيح ما أثبتناه.

(١٠) سفتجه، قيل: بضم السين، وقيل: بفتحها، وأما التاء فمفتوحة فيهما، (فارسي معرب) =

ويحتمل أن يكون جمع (سفّيح)<sup>(١)</sup> بالسين المهملة والفاء والياء المثناة من<sup>(٢)</sup> تحت والحاء المهملة، بمعنى الكساء الغليظ<sup>(٣)</sup>، وقدح من الميسر لا نصيب له<sup>(٤)</sup>، والمعنى الأوّل، وأوّل الأخيرين مناسب للمقام، إن كان إبراهيم أبو السفّاتج هو إسحاق بن عبد العزيز البرّاز، إن كان بالزائين المعجمتين، بل لعلّ الأوسط أقرب.

وإن كان بالمهملة أخيراً كان الأوّل أقرب الاحتمالات.

فليكن ما ذكرناه على ذكر منك، فإنّ الحاجة قد تمسّ اليه، فيكون ذلك قياساً تستعين به، على التمييز<sup>(٥)</sup> والأفراد، والحكم بعدم الاتحاد، لما عرفت من أن معرفة النسب، وتشخيص النسب من الأمور المهمة في هذا المطلب.

= وفسرها بعضهم فقال: هي كتاب صاحب المال لو كيله أن يدفع مالا قراضاً يأمن به خطر الطريق، وقال في الدر (السفتجة) كقرطبة أن تعطي مالا لأحد، ولأخذه مال في بلد فيوفيه إياها، ثم فيستفيد امن الطريق، وفعله السفتجة بالفتح، والجمع السفّاتج. انظر مجمع البحرين ٢/ ٣٠٩ مادة سفتج، تاج العروس ٣/ ٤٠٣ مادة سفتج. أقول: وفي عرفنا الحالي يطلق عليها بالحوالة.

(١) في د: سفّيح.

(٢) في النسخ: (من) ساقطة، وكتب فوق ج: (من) ظ، وهو الوجه على ما أثبتناه.

(٣) السفّيح: الكساء الغليظ. تاج العروس ٤/ ٩١ مادة سفّيح.

(٤) السفّيح كالقبيح سهم من سهام الميسر، أو يقال قدح من قداح الميسر، مما لا نصيب له.

انظر مجمع البحرين ٢/ ٣٧٣، تاج العروس ٤/ ٩١ مادة سفّيح.

(٥) في ج: التميز.

هذا، ولعلّك تستطيع أيضاً على تمييز<sup>(١)</sup> الاسم من<sup>(٢)</sup> النسبة، في ما لو شكّ بينهما، كما في (السدي)<sup>(٣)</sup>، لاحتمال أن يكون تصغير (سدى) بمعنى المتروك<sup>(٤)</sup>، أو نسبة إلى (السدة) بضم السين وتشديد الدال المهملتين<sup>(٥)</sup>، فتعيّن كونه اسماً بملاحظة أن الغالب في ما يعبر به عن الرجل: الأعلام، وندرة النسب المجردة عن الاسم.

---

(١) في ج: تميز.

(٢) في النسخ: (عن)، والوجه ما أثبتناه.

(٣) في النسخ: (سديّ)، والوجه ما أثبتناه.

(٤) قال في الصحاح ٦/ ٢٣٧٤ السدي بالضم الماهل، يقال إبل سدى أي مهملّة وبعضهم يقول سدى بالفتح وأسديتها أي أهملتها. مادة سدا.

(٥) السدة بالضم باب الدار والبيت، انظر الصحاح ٢/ ٤٨٦، وتاج العروس ٥/ ١١.

وفي الصحاح ٢/ ٤٨٦، وطرائف المقال ٢/ ١٧٨: والسدي لقب لإسماعيل بن عبد الرحمن السدي لأنه كان يبيع المقالع والخمر في سدة في مسجد الكوفة، وهي ما يبقى من الطاق المسدود.

## فائدة [ ٢٤ ]

يمكن أن نقول: إنَّ الأخبار المروية عن الموثقين هي صحيحة، وإن كان الراوي فاسد المذهب، سيما لو كان الرجل واقفياً<sup>(١)</sup>، وذلك لأنَّ الواقفية ونظائرهم كان<sup>(٢)</sup> أصحابنا يتجنبون عنهم حال وقفهم وعدم استقامتهم، وكانوا يسمونهم (الكلاب الممطورة)، تشبيهاً بها في وجوب الاجتناب عنها.

فيظهر من ضبط أصحابنا روايات بعض الواقفية، والاعتناء بها، واستجازتهم منهم فيها: أنَّ تلك الروايات صدرت عنهم في حال الاستقامة، سيما لو كانت الروايات عن الصادق والكاظم عليهما السلام، فإنَّ ظاهرهم أنَّهم كانوا يأخذون تلك الروايات ويروونها لغيرهم، حرصاً عليها، وتحفظاً عن الخطأ والنسيان، ولو كان بالضبط في الأصول في حال الاستقامة فإنَّه أداء أيضاً.

ومخالفة الراوي بعد الأداء لا تقدر فيه، ضرورة عدم اشتراط

---

(١) في الأصل وب: واقفاً، وما أثبتناه من ج ود.

(٢) في الأصل وج ود: كانوا، والأصح ما أثبتناه من ب.

الاستمرار على العدالة في قبول الرواية حال الاستقامة.

ومتى وردت رواية لأصحابنا عن بعض الواقفية، يغلب على الظن أن تلك الرواية كانت في حال الاستقامة، شفاهاً أو كتابة، لما عرفت من أن الكتابة أيضاً نوع أداء، بل، وكذلك الأمر لو روى واقفي عن واقفي، مع كون الراوي عن الأول عدلاً إمامياً، فإن الظاهر أن الأداء إلى الإمامي كان في زمان استقامة الأول، والأداء إليه كان في حال استقامة الثاني.

وبذلك يفتح لك بابٌ عظيم في حجية الموثقات المعهودة.

فإن قلت: على هذا أية ثمرة في قول أهل الرجال: (فلان واقفي) أو (فلان فطحي) أو (ناوسي) أو غير ذلك؟

قلت: الثمرة تظهر في موارد:

منها: عند التعارض بين نحو هذا الخبر والخبر الصحيح، فإن الظن بصدور الخبر<sup>(١)</sup> الصحيح في حال العدالة أقوى من الظن بالحاصل بصدور الموثق كذلك، وإن قلنا بأن كل راوٍ يعلم<sup>(٢)</sup> علماً إجمالياً بوجود حالة له خالية عن العدالة، فإن الاحتمال المذكور فيهما سواء.

ومنها: في ما لو علم أن الرواية صدرت في حال وقف الراوي، فإنها - بناء على عدم حجية الموثق - ليست بحجة.

ومنها: أن الراوي لو روى ما يؤيد مذهب الوقف، لم يكن يُعاب به في

(١) في د: خبر.

(٢) في ج: لعلم كذا.

مقابل ما دل على بطلانه، بخلاف ما لو كان الراوي عدلاً فإنه يجب التأويل حيثئذ.

فإن قلت: ظاهر أهل الرجال ذكر أوصاف الراوي من حيث أنه راوٍ، فمعنى انه واقفي، الحكم بالوقف حال الرواية، كما أن الظاهر من الحكم بالعدالة الحكم بها كذلك.

قلت: المعهود من استقصاء موارد كلماتهم خلاف ذلك، فانهم كثيراً ما يذكرون أحوال الراوي التي لا مدخلية لها في الرواية، كقولهم (فلان نزيل البلد الفلاني)، او (منسوب إلى بلد فلان)، أو (شاعر أديب) أو غير ذلك مما لا مدخلية له في قوة الرواية وضعفها، بل نظرهم إلى ذكر أحوال الرجل بما اطلعوا عليه.

وبعد ما عرفت ذلك اتضح لك فساد ما أورده المحقق البهبهاني في (إبراهيم بن صالح) على العلامة، من أن - مع اعتباره - الإيمان لا وجه لإيراد كثير من أهل العقائد الفاسدة في القسم الأول، وتصريحه بالاعتماد على رواياتهم، مثل الحسن بن علي بن فضال، وابنه، وغيرهما<sup>(١)</sup>.

ثم إذا تعارض الخبر الموثق، الذي بينا<sup>(٢)</sup> أنه صحيح حقيقة، مع الخبر الصحيح، فالظاهر تقديم الثاني، لأن العُدول عن الدين يُنبئ عن نقصان

(١) تعليقه البهبهاني ص ٤٦، مستشهدا باعتراض المحقق البحراني الماحوزي في كتابه (معراج أهل الكمال) ص ٢٤ مخطوط، والمطبوع ص ٥٤، على العلامة في ترجمة إبراهيم بن صالح الانباطي.

(٢) في ج: قلنا.



في الرجل، إذا كان العدول عما اعتقده سابقاً أنه لم يكن متبثّاً في اعتقاده.  
وأما: لو اختار الخلاف في الأمور المستحدثة، كالوقف  
ونحوه، فالظاهر ذلك أيضاً، لأن ذلك ينبئ من عدم تمييز العادل عن  
الدين، وحذاقة غير العادل، لأنه يميز الحقّ عن الباطل سيما لو كانت  
الشبهة قويّة.

## فائدة [٢٥]

اختلفوا في (إبراهيم بن هاشم) هل هو ثقة أم لا ؟.

ذهب المشهور إلى كونه حسنًا، كما هو الحق، وذهب بعض من تأخر إلى كونه صحيحاً<sup>(١)</sup>، محتجين بوجوه:

الأول: ما نُقل عن أصحابنا أنه أول من نشر أحاديث الكوفيين بقم<sup>(٢)</sup>.

وتقريب الاستدلال، أن أهل قُم - على ما عُلم من حالهم - كانوا محتاطون في أخذ الروايات، فلا<sup>(٣)</sup> يأخذون إلاّ عمّن كان معلوم الوثاقة عندهم ومشهورها، ولذا اخرجوا جماعة من قُم، كسهل بن زياد، وأحمد بن محمد بن خالد البرقي<sup>(٤)</sup>.

(١) كالسيد الداماد في رواشحه السماوية، والسيد بحر العلوم في فوائده الرجالية.

(٢) رجال النجاشي ص ١٦، الخلاصة ص ٤.

(٣) في ج: ولا.

(٤) قال المولى محمد تقي المجلسي في (روضة المتقين) ١٤ / ٢٦١ - ٢٦٢، اعلم أن الظاهر

أن أحمد بن محمد بن عيسى أخرج جماعة من (قم) باعتبار روايتهم عن الضعفاء وإيراد المراسيل في كتبهم، وكان اجتهدا منه في ذلك وكان الجماعة يروون للتأييد (او) لكونها في =

ولو أن (إبراهيم) لم يكن ثقة، لما أخذوا بقوله، سيما في أخبار الكوفيين التي هي جملة وافية من الأخبار<sup>(١)</sup> بل جُلّها.

والجواب: أن قولهم: (أول من نشر أحاديث الكوفيين بقم) لا دلالة فيه على التوثيق، وأنهم كانوا يتلقّون ما رواه بالقبول، فإن (مَنْ) الموصولة يستوي فيه المفرد والجمع، فمفاد العبارة: أن جماعة نشروا أحاديث الكوفيين بقم، وإبراهيم أولهم؛ ولا ريب أن أهل قُم ما كان ديدنهم ردّ ما ورد عليهم من الأخبار قبل معلومية حال الراوي بالضعف، بل سجية العقلاء والمتدينين التروّي في ذلك إلى أن يُعلم حال الرجل، أو يضم إليه ما يوجب قبول الخبر من بلوغه إلى حد الاستفاضة أو التواتر، وغير ذلك مما يكون من التبيّن المأمور به<sup>(٢)</sup>؛ فغاية ما دلت العبارة عليه، أن (إبراهيم) نشر أخبار الكوفيين بينهم فسمعوها وأثبتوها ليتثبتوا عنها، لا أنهم تلقّوا ما رواه بالقبول، مع أنّ الدلالة على ذلك أيضاً محل منع؛ مع أنّ المعروف من حالهم ذلك في زمان أحمد بن محمد بن عيسى، لا قبله، وإبراهيم بن هاشم كان قبل ذلك، أو قبل اقتداره ولو بيسير<sup>(٣)</sup>.

مضافاً إلى أن الظاهر من أحوال (إبراهيم) وغيره من نقلة الأخبار

= الكتب المعتمدة، والظاهر خطأ ابن عيسى في اجتهاده، ولكن لما كان رئيس (قم) والناس مع المشهورين، إلّا من عصمه الله تعالى.

(١) في الأصل وب وج: الاجبار، والصحيح ما أثبتناه من د.

(٢) من قوله (وغير ذلك...) وردت في هامش الأصل، وأدرجت في ب، ولم ترد في ج.

(٣) في ج: (أو قبل اقتداره ولو بيسير) ساقطة، وفي د: (ولو بيسير) ساقطة.

الكثيرة، حفظ<sup>(١)</sup> الأخبار في أصول مصححة يلوح منها أمارات الصدق والإتقان، فحال أهل حيثئذ كان كحال أهل البلاد النائية إذا نَقَلَ إليها رجل مجهول الحال الكتب الأربعة كذلك، فإنَّه لا ريب في جواز أخذهم تلك الأخبار وجادة عند مَنْ يُجَوِّزُ الأخذ بها.

وأيضاً: المعلوم من حال أهل قُمَّ أنَّه كانت عندهم أخبار ضعاف يعملون بها في مقام جواز العمل بها، كأدلة السنن ونحوها، بل المعلوم من حالهم أنهم كانوا يَتَجَافَوْنَ عن أخبار الطَّيَّارَةِ والغُلَّةِ وأكثر تحرزهم كان عن ذلك، ولذا كانوا يرمون بعض الناس بالغُلُوِّ بمجرد ما يروي ما يدل على زيادة مرتبة في الأئمة عليه السلام.

ثم لو سلمنا أن أهل قُمَّ كان جملة منهم يعتقدون وثاقة (إبراهيم) وعدالته، أمكن أن يقال: لا ينفعنا ذلك في شيء، لأنه ما من رجل مستور غالباً<sup>(٢)</sup> إلّا وله مُدْعِنٌ بالعدالة، ولا ريب أن العلم الإجمالي بذلك لا ينفع في التوثيق، كما أن العلم بوجود مدعن له<sup>(٣)</sup> بالفسق لا يُجِدِّي في الجرح.

لكن لا يخفى ضعفه؛ لأن العلم بوجود المعدّل سيما مع التعدد والكثرة يورث الظن بعدالة الرجل، لكن مع عدم العلم الاجمالي بوجود جارج له أيضاً.

(١) في ج: ضبط ظ.

(٢) في د: غالب.

(٣) في د: (له) ساقطة.

وأيضاً<sup>(١)</sup>: غاية ما هناك يدلّ ذلك على حسن (إبراهيم) لا وثاقته، فإن أهل قُم كانوا يتجنبون رواية الضعفاء والمجهولين، لا الممدوحين<sup>(٢)</sup>، ولا ريب في أن (إبراهيم) لم يكن مجهولاً ولا ضعيفاً<sup>(٣)</sup>.

الثاني: قول العلامة: لم أقف لأحد من أصحابنا على قول في القدر فيه، ولا على تعديله بالتنصيص<sup>(٤)</sup>.

وتقريب الاستدلال: أن وجه التقييد بالتنصيص أن ظاهر الأصحاب تلقّيهم روايته بالقبول، كما يُنبّه عليه قولهم: (أنّه أول من نشر حديث الكوفيين بقم)، وقد عرفت عدم ظهور ذلك فيه.

وقال المؤسّس<sup>(٥)</sup> المحقق البهبهاني في (التعليقة): واعلم أن فيه مضافاً إلى ما ذكره، أنّه ﷺ صحّح في (الخلاصة) طريق الصدوق إلى عامر بن نعيم، وهو فيه<sup>(٦)</sup>، وكذا إلى كردويه<sup>(٧)</sup>، وكذا إلى ياسر الخادم<sup>(٨)</sup>،<sup>(٩)</sup>.

(١) في د: والظاهر.

(٢) في د: كالممدوحين.

(٣) من قوله (وأيضاً: غاية ما هناك...) وردت في هامش الأصل، وأدرجت في ب و د، ولم ترد في ج.

(٤) الخلاصة ص ٤.

(٥) في ج: (المؤسّس) ساقطة.

(٦) الخلاصة ص ٢٧٨، مشيخة الفقيه ٤/ ٤٤٥.

(٧) الخلاصة ص ٢٧٧، مشيخة الفقيه ٤/ ٤٢٤.

(٨) الخلاصة ص ٢٧٨، مشيخة الفقيه ٤/ ٤٥٣.

(٩) تعليقة البهبهاني ص ٥٧.

قُلْتُ: ظاهر لفظة (فيه) إضافة الإيراد، وليس في كلام الأميرز<sup>(١)</sup> إيراد على العلامة، ولئن صرفناها إلى التأييد يَرُدُّ عليه:

أولاً: أن تصحيح العلامة تلك الطرق ليس بصريح، بل ولا ظاهر في توثيق (إبراهيم)، لاحتمال أن يكون للصدوق طريق آخر صحيح إلى هؤلاء؛ وكذا تصحيحه في كتبه الفقهية، ويؤيده الوصف بالحسن كثيراً أيضاً لإبراهيم بن هاشم<sup>(٢)</sup>.

مَعَ أَنَّ تصحيح العلامة بعد ظهور كونه عن اجتهاد، وكان المدرك للحكم بذلك ظاهراً، غيرُ ظاهر في ما استفاده منه، ليس حجة قطعاً.

وكذا غيره من الأصحاب الذين نقل عنهم المجلسي الأول عدّ أخبار (إبراهيم) من الصحاح<sup>(٣)</sup>، ضرورة ظهور أن ذلك إنما نشأ عن اجتهادهم.

ولعل مقتضى<sup>(٤)</sup> الجمع بين كلمات العلامة - بعد ملاحظة الشهرة

(١) هو الأميرزا مُحَمَّد علي الاسترآبادي صاحب (منهج المقال)، والذي علق عليه البهبهاني، وقد مرت ترجمته.

والأميرزا: ظاهراً مؤلفة من كلمتي الأمير وميرزا، إشارة إلى كونه (أمير) أي من أولاد أمير المؤمنين عليه السلام، كما يطلق عليه في بلاد الهند وفارس، و(ميرزا) كناية على أنه من أولاد أمير المؤمنين عليه السلام من جهة الأم كما هو المشهور في بلاد فارس، وإنا ذكر هذا لدفع أي شبهة في نسب الميرزا السيد محمد علي الأسترآبادي إلى أمير المؤمنين عليه السلام.

(٢) انظر منتهى المطلب ط. ق. ١/ ٣٥٧ صلاة الاستسقاء، ١/ ٣٩٣ صلاة المسافر.

(٣) روضة المتقين ١٤/ ٢٣.

(٤) في د: يقتضي.

المدعاة في كلام جملة من الأعيان، منهم الداماد في (الرواشح)<sup>(١)</sup> - إرادة الصحيح بالمعنى<sup>(٢)</sup> المصطلح عليه عند المتقدمين، إن قلنا باختلاف المعنيين<sup>(٣)</sup>.

الثالث<sup>(٤)</sup>: أن مُحَمَّد بن الحسن بن الوليد، والشيخ الصدوق، استثنوا من روايات (مُحَمَّد بن أَحْمَد بن يَحْيَى) ما رواه عن جماعة، ولم يستثنوا روايته عن (إبراهيم)؛ ويؤيده كونه من مشايخ الإجازة<sup>(٥)</sup>.

وكذا رواية الأجلاء عنه كابنه علي<sup>(٦)</sup>، وسعد بن عبد الله<sup>(٧)</sup>، وعبد الله بن جعفر الحميري<sup>(٨)</sup>، ومُحَمَّد بن يَحْيَى<sup>(٩)</sup>، وإكثارهم عنه، واستقامة روايته، وكونها مُفْتَى بها بين الأصحاب.

والجواب:

أولاً: أن عدم استثناء روايته لعله لكون الحَسَن حجة عندهم، أو لمعلومية أن روايته مأخوذة من الأصول المعول عليها.

(١) انظر الرواشح السماوية ص ٨٢ الراشحة ٤.

(٢) إلى هنا انتهت النسخة (د).

(٣) كذا في الأصل و ب و ج: ذكر المصنف أولاً ولم يلحقها بالثاني، وانتقل إلى الثالث.

(٤) أي الوجه الثالث.

(٥) روضة المتقين ٢٣/١٤.

(٦) انظر رجال النجاشي ص ١٦، الفهرست ص ٢٧، الكافي ١ / ٢٥ ح ٨

(٧) انظر التهذيب ٣ / ٢١١، الاستبصار ١ / ٢٢٩.

(٨) انظر مشيخة الفقيه ٤ / ٤٩٤، طريق أبي همام إسماعيل بن همام.

(٩) انظر مشيخة الفقيه ٤ / ٤٩٩، طريق منذر بن جعفر.

وثانياً: لم يثبت كون (إبراهيم) من مشايخ الإجازة، ولو ثبت لم يكن ذلك دليلاً على الوثاقة، فإن الإجازات غالباً في الأصول المعتمدة التي كان يجوز الأخذ منها وجادة، بناء على جواز الأخذ بها، وإن كان محل منع، وكان غرضهم بذلك اتصال الأسانيد، كما صرح به الشيخ في مشيخته<sup>(١)</sup>.  
نعم، ربما يدل ذلك على الحسن.

ومن هنا علمت الوجه في رواية الأجلاء عنه، وإنما يدل على التوثيق لو لم ينضم إلى ذلك الأخذ وجادة ولم يعلم، بل الظاهر الانضمام، واستقامة الرواية.

وكونها مفتى بها بين الأصحاب لعله لذلك.

وأما: ما نراه من كثرة رواياته، فإنما هو لكثرة الأصول التي استجازوا فيها، وكثرة الرواية كذلك ربما لم يكن مدحاً للرجل أيضاً، بل كثرة الرواية عن المعصوم عليه السلام من غير واسطة من أسباب المدح للرجل؛ ولعل يشعر في بعض المقامات بالوثاقة أيضاً، وهذا هو المراد بقوله عليه السلام: اعرفوا منازل الرجال منا بقدر روايتهم عنا<sup>(٢)</sup>.

ومقتضاه - بعد تسليم أنه<sup>(٣)</sup> أدرك الرضا عليه السلام، وأبا جعفر الثاني عليه السلام،

(١) تهذيب الأحكام ١٠/٥ قال: ونحن نذكر الطرق التي يتوصل بها إلى رواية هذه الأصول والمصنفات ونذكرها على غاية ما يمكن من الاختصار لتخرج الأخبار بذلك عن حد المراسيل وتلحق بباب المسندات.

(٢) وسائل الشيعة كتاب القضاء أبواب صفات القاضي، باب ١١/ح ٣٧، ٤١.

(٣) في الأصل و ب: إن، وما أثبتناه من ج.



وقلة روايته عنهما - نقصان مرتبته<sup>(١)</sup>.

وأما: ما تعلّق به في (التعليقة) أيضاً، من أن طول مدة مكثه في قم، وعدم قدحهم فيه، مع أنهم كانوا يقدحون في الرجل بأدنى ما يرون منه<sup>(٢)</sup>، الأمور الغير القادحة في العدالة<sup>(٣)</sup>؛ مُعَارَضٌ بعدم<sup>(٤)</sup> تعديل أهل الرجال، مَعَ أَنَّ وظيفتهم ذلك، وإنما هو الغرض لتصنيفهم الكتب في الرجال، ولو كان عدلاً لضبطوه<sup>(٥)</sup> مع أنهم صرّحوا بوثاقة من هو أعظم شأنًا منه.

إن قلت: أنهم أكلوا الأمر إلى وضوحه.

ولا ريب أن الظنّ الحاصل بملاحظة ما ذكرناه أقوى وأجدر بالإتباع من ذلك، مع احتمال أن يكون أهل قُصَم قدحوا فيه ولم يصل ذلك إلينا، مَعَ أَنَّ أهل قُصَم - الذين كانت أزمّة نحو هذه الأمور بأيديهم - غير معلوم حالهم بالوثاقة ليكون توثيقهم حجة لنا.

كيف؟ وقد صدرت عنهم<sup>(٦)</sup> الأمور التي لا تُطابق ظاهر الشرع من طَرْدِ بعض، ورَمْيِ آخرين بالغُلُو، حتّى سقط اعتبار أفعالهم عند أصحابنا، وحكموا ببرائة بعض تمسكاً باتهام القميين.

(١) في الأصل و ب: مرتبة، وما أثبتناه من ج.

(٢) في الأصل و ب: من، وما أثبتناه من ج.

(٣) تعليقة البههاني ص ٥٧. بتصرف

(٤) في ج: بان عدم.

(٥) في الأصل و ج: لضبطوا، والأقرب ما أثبتناه من ب.

(٦) (عنهم ظ)، وردت في هامش الأصل، وأدرجت في ب، ولم ترد في ج، والأقرب ما أثبتناه.

والعجب من الفاضل البهبهاني حيث أورد على نفسه استظهاراً للمحقق الماحوزي، بأنَّ حالَ الأُصُولِ في زمان (إبراهيم) كحال الكتب الأربعة في زماننا<sup>(١)</sup>.

فأجاب: بأنَّ تحقق الحالة التي حصلت لنا بالنسبة إلى الكتب الأربعة لهم بالنسبة إلى جميع أصولهم المأخوذة محلُّ تأملٍ<sup>(٢)</sup>.

وذلك لأنَّ غرض المعترض ليس إثبات ذلك، بل الغرض بيان الاحتمال ليبطل به الاستدلال.

ثمَّ العجبُ من العلامة<sup>(٣)</sup> الشريف الطباطبائي السيّد مهدي رحمته الله<sup>(٤)</sup> حيث استند في إثبات توثيق (إبراهيم) إلى ما لا يصحّ ناهضاً لمطلوبه، قال:

(١) لم نعر على هذا القول للمحقق البحراني الماحوزي في كتابه (معراج أهل الكمال)، ربما نقله البهبهاني عن بعض مصنفاته الأخرى ولم نصل إليها؛ وقد أشار المحقق البحراني الماحوزي في (معراج أهل الكمال) ص ٣٧ من المخطوط، وص ٨٧ من المطبوع، إلى ذلك بقوله: أنا لا اعد حديثه (أي إبراهيم بن هاشم) من الصحاح بل من الحسان وقد حررنا ذلك مستوفي في (فوائد الخلاصة) بتوفيق الله تعالى.

(٢) تعلية البهبهاني ص ٥٨.

(٣) (العلامة منه)، وردت في هامش الأصل، وأدرجت في ب، ولم ترد في ج.

(٤) السيّد مُحَمَّدُ مهدي بن مرتضى ابن السيّد مُحَمَّد الطباطبائي الحسني المعروف بـ (بحر العلوم)، العلم العالم، المحقق المدقق، والتقي الورع، ولد في كربلاء سنة ١١٥٥ هـ، وهو من ابرز تلاميذ الوحيد البهبهاني، له كرامات جليلة، ومواقف نبيلة، ومصنفات قيمة، منها كتابه الرائع (الفوائد الرجالية) المطبوع بعنوان (رجال السيّد بحر العلوم)، توفي في النجف سنة ١٢١٢ هـ ودفن فيها.

والأصحُّ عندي أنه ثقة صحيح الحديث، ويدل على ذلك وجوه<sup>(١)</sup>:

الأول: ما ذكره ولده الثقة الثبت المعتمد في خطبة تفسيره المعروف، فإنه قال: ونحن ذاكرون ومجيزون بما انتهى إلينا، ورواه مشايخنا وثقاتنا، عن الذين فرض الله طاعتهم، وأوجب ولايتهم<sup>(٢)</sup>.

ثم إنه روى معظم كتابه هذا عن أبيه عليه السلام<sup>(٣)</sup>، ورواياته كلها (حدثني أبي)، و(اخبرني أبي)، إلا النادر اليسير الذي رواه عن غيره، ومع هذا الإكثار لا يبقى الريب في كونه مراداً من عموم قوله: (رواه مشايخنا وثقاتنا) فيكون توثيقاً له من ولده الثقة، وعطف (الثقات) على (المشايخ) من باب تعاطف الصفات مع اتحاد الموصوف، فكأنه قال: (مشايخنا الثقات) كما لا يخفى على العارف بأساليب الكلام. انتهى كلامه زيد في الخلد إكرامه<sup>(٤)</sup>.

ولا يخفى على النبيه الفقيه ما فيه:

أما: أولاً: فلان مراده بالثقات والمشايخ من روى عن الأئمة عليهم السلام كما هو صريح كلامه، لا من روى هو عنهم، فمعناه: نذكر أخباراً رَوَتْها<sup>(٥)</sup> مشايخ الشيعة وثقاتهم عن الأئمة عليهم السلام وانتهت إلينا، ولم يذكر حال من

(١) رجال السيد بحر العلوم ١/ ٤٦٢-٤٦٣. ذكر فيه وجوهاً، ذكرها المصنف هنا ورده عليها.

(٢) تفسير القمي ٤/ ١.

(٣) في ب: سقطت جملة الترضي، ونهنا عليها هنا لقيمته في المحل، مع إعراضنا عن الإشارة للبعض.

(٤) رجال السيد بحر العلوم ١/ ٤٦٢-٤٦٣. باختلاف يسير وبتصرف.

(٥) في الأصل و ب وج: روته، والوجه ما أثبتناه.

انتهى به إليه<sup>(١)</sup>.

وثانياً: إنّ بعد اللّيتيا والتي<sup>(٢)</sup>، أثبتنا أن لفظة (ثقة) في كلام النجاشي وأضرابه من صَنّف كتب الرجال للعمل بها عند الحاجة، يُراد بها: العدالة المتفق<sup>(٣)</sup> عليها، وهي الملكة، وكون الموصوف بها العدل الضابط الإمامي، وأنّى لك بإثبات ذلك في كلام علي بن إبراهيم.

مَعَ أَنَّ كتابه لم يُصنّف لذلك.

مَعَ أَنَّ ما ادّعه من كون المراد (بمشايخنا وثقاتنا) موصوف واحد محلّ مَنع، كيف؟ والتعاطف ظاهره التغير، كما أن مقتضى كون التأسيس أولى من التأكيد ذلك، كما في قولك: (جائني علماء القوم وثقاتهم).

ثم استدل السيد، ثانياً: بتوثيق جماعة من المتأخرين، كما سبق النقل عنهم، ولا يعارضه عدم توثيق الأكثر، لما عرفت من اضطراب كلامهم، ولأن غاية الغفلة عن السبب المقتضي للتوثيق، فلا يكون حُجة على المطلع ليقدم<sup>(٤)</sup> قولُ المَثْبِتِ على النافي.

ودعوى حصر الأسباب ممنوعة، فإن في الزوايا خبايا، وكثيراً ما يقف المتأخر على ما لم يطلع عليه المتقدم، وكذا الشأن في المتعاصرين، ولذا قبلنا توثيق كل من النجاشي والشيخ لمن لم يوثقه الآخر، ولم يوثقه مَنْ تقدّم عليهما.

(١) في الأصل و ب: الينا، وما أثبتناه من ج.

(٢) في ج: اللتي.

(٣) في الأصل و ج: المتفقة عليها، والأقرب ما أثبتناه من ب.

(٤) في ج: لتقدم.

نعم، يشكل مع تعيين السبب وخفاء الدلالة، وأكثر الموثقين هنا لم يستندوا الى سبب معين فيكون توثيقه معتبراً. انتهى ما أفاد، حشره الله مع النبي وآله الأئمة<sup>(١)</sup>.

قلتُ: الذي سبق منه من<sup>(٢)</sup> نقل التوثيق ما نقله إرسالاً، عن الشيخ البهائي، عن والده أنه قال: لأستحي أن لا اعدّ حديث إبراهيم صحيحاً<sup>(٣)</sup>،<sup>(٤)</sup>. وهي كلمة تقال<sup>(٥)</sup> في المبالغة في حُسن الرجل كما لا يخفى.

وما نقله إرسالاً أيضاً عن المحقق البحراني<sup>(٦)</sup>، عن بعض معاصريه

(١) رجال السيّد بحر العلوم ١/ ٤٦٣ . باختلاف يسير وبتصرف.

(٢) في ج: الذي نثق بنقل...، و(سبق منه من) ساقطة، وما أثبتناه من الأصل و ب.

(٣) معراج أهل الكمال ص ٣٧ مخطوط، وص ٨٧ المطبوع، قال: ومن الغريب هنا ما نقله الفاضل التفرشي (المولى مراد بن علي خان المتوفى سنة ١٠٥١ هـ) في التعليقة السجادية (شرح وحاشية على كتاب من لا يحضره الفقيه ص ٥٧) عن شيخه العلامة شيخ الكل في الكل بهاء الملة والدين العاملي (قدس الله سره)، عن والده ذي المرتبة الرفيعة في الفضل والكمال الحسين بن عبد الصمد الحارثي الهمداني أعلى الله قدره وأنار في سماء الرضوان بدره، أنه سمعه يقول: إني استحي أن لا اعدّ حديث إبراهيم بن هاشم من الصحاح.

(٤) رجال السيّد بحر العلوم ١/ ٤٥٢.

(٥) في الأصل: يقال، والأقرب ما أثبتناه من ب و ج.

(٦) انظر معراج أهل الكمال ص ٣٧ مخطوط، وص ٨٨ المطبوع، قال: يصفونه بالصحة (حديث إبراهيم بن هاشم) كما فعله شيخنا البهائي رحمته الله في مبحث نوافل الظهرين من (مفتاح الفلاح) حيث وصف حديث مُحَمَّد بن عذافر بالصحة مع أنّ إبراهيم المذكور في الطريق، وكذا وقع لشيخنا الشهيد الثاني في عدة مواضع منها في (روض الجنان) في مبحث توجيه الميت حيث وصف سليمان بن خالد بسلامة السند وقد وقع للعلامة مثل ذلك في عدة مواضع من (المختلف والمنتهى) والله الهادي.

أنه نقل توثيقه عن جماعة وقواه<sup>(١)</sup>،<sup>(٢)</sup>.

وما في (الوسائل): وقد وثقه بعض علمائنا<sup>(٣)</sup>،<sup>(٤)</sup>.

وما ذكره أيضاً من أن توثيقه يفهم من تصحيح العلامة<sup>(٥)</sup> طرق الصدوق<sup>(٦)</sup>؛ وقال: إنه خيرة (التعليقات)<sup>(٧)</sup>، و(الفوائد الطبرية)<sup>(٨)</sup>،

(١) انظر كتاب الأربعون حديثاً للمجلسي الثاني ص ١٥٤ ح ٣٥، كما تبه اليه البهبهاني في تعليقه ص ٥٧ بقوله: أن الظاهر من طريقته أنه خالي العلامة ﷺ، وكما ترى ما مرّ عليك في (معراج أهل الكمال) في الهامش السابق، وما مرّ عليك هنا، فالظاهر أن البهبهاني اعتمد على غير المعراج من مصنفات المحقق البحراني الماحوزي، انظر (هامش) بلغة المحدثين ص ٣٢٦ للماحوزي.

(٢) رجال السيّد بحر العلوم ٤٥٣/١.

(٣) وسائل الشيعة الخاتمة ١٢٣/٢٠.

(٤) رجال السيّد بحر العلوم ٤٥٣/١.

(٥) في الأصل وب: الخلاصة، وما أثبتناه من ج.

(٦) رجال السيّد بحر العلوم ٤٥٤/١.

(٧) التعليقات، لم اعثر على شيء عنها في فهارس الكتب والمخطوطات، وقيل في هامش تحقيق (الفوائد الرجالية) للسيّد بحر العلوم ٤٥٤/١، الظاهر أن المراد منها: هي (التعليقات) على كتاب الدروس للشهيد الأول، وهي تأليف الشيخ عز الدين الحسن بن الحسين بن مطر الجزائري الأسدي - تلميذ الشيخ أحمد بن فهد الحلي المتوفى سنة ٨٤١هـ - وقد توفي المؤلف بعد سنة ٨٤٩هـ، وهي مخطوطة، ولا توجد لدينا - اليوم - وقد ذكرها شيخنا الطهراني في (الذريعة ٢٢٥/٤)، والله اعلم.

(٨) الفوائد الطبرية، لم اعثر على شيء عنها في فهارس الكتب والمخطوطات، وربما كانت عند السيّد بحر العلوم واطلع عليها ولكنها تلفت أو ضاعت ولم تصل إلينا، والله العالم.

وغيرهما<sup>(١)</sup>.

ولا يخفى أنه ليس فيها ذكر ما يصلح دليلاً للتوثيق، إلاّ تصحيح العلامة، واختيار (التعليقات) و(الطبرية) وغيرها.

وقد عرفت الكلام سابقاً في تصحيح العلامة، مضافاً إلى أن ملاحظة ترجمة (إبراهيم) وتصريحه بأنه حسن<sup>(٢)</sup> - كما هو اختيار ابن داود<sup>(٣)</sup>، والسّيد بن مير مصطفى، وميرزا محمد<sup>(٤)</sup>، وغيرهم من الأعيان - يظهر منها أن ذلك صدر من العلامة اشتباهاً.

سيما بعد ملاحظة ما وصفه بالحسن من طريق الصدوق إلى بكير<sup>(٥)</sup> بن أعين<sup>(٦)</sup>، وجعفر بن محمد بن يونس<sup>(٧)</sup>، وحرّيز بن عبد الله<sup>(٨)</sup>، وذريح المحاربي<sup>(٩)</sup>، وريان بن الصلت<sup>(١٠)</sup>، وسليمان بن خالد<sup>(١١)</sup>، وسهل ابن

(١) انظر رجال السيّد بحر العلوم ١/ ٤٥٤.

(٢) الخلاصة ص ٤. قال: لم أقف لأحد من أصحابنا على قول في القدر فيه ولا على تعديله بالتنصيص، والأرجح قبول قوله.

(٣) رجال ابن داود ١/ ٣٤.

(٤) نقد الرجال ١/ ٩٤-٩٥، منهج المقال ١/ ٣٨٣-٣٩٣.

(٥) في الأصل وب وج: بكر، وكتب فوق ج: بكير، وهو الصحيح كما أثبتناه من الخلاصة.

(٦) الخلاصة ص ٢٧٨.

(٧) الخلاصة ص ٢٧٨.

(٨) الخلاصة ص ٢٧٧ وصفه بالصحيح.

(٩) الخلاصة ص ٢٨٠.

(١٠) الخلاصة ص ٢٧٧.

(١١) الخلاصة ص ٢٧٧.

اليسع<sup>(١)</sup>، وصفوان بن يحيى<sup>(٢)</sup>، وعاصم بن مُحمّد<sup>(٣)</sup>، وعبد الله بن المغيرة<sup>(٤)</sup>، ومُحمّد بن قيس<sup>(٥)</sup>، ومعمّر بن خلّاد<sup>(٦)</sup>، وهاشم الحنّاط<sup>(٧)</sup>، ويحيى بن حسان<sup>(٨)</sup>،<sup>(٩)</sup>، وأبي الأغرّ النّخاس<sup>(١٠)</sup>.

والسبب في ذلك وجود إبراهيم بن هاشم في السند.

ويحتمل أن يكون للصدوق إلى هؤلاء الثلاثة الذين صحّح العلامة طرقه إليهم طريقٌ صحيحٌ غير ما ذكره في (المشيخة)<sup>(١١)</sup>.

وأما: اختيار (التعليقات) وغيره، فلا يخفى ما في جعله دليلاً للتوثيق، وليس ذلك إلاّ تقليد للمجتهد في المسائل الرجالية.

والفرق بين إخبار<sup>(١٢)</sup> الشيخ والنجاشي ونحوهما، وبين إخبار

(١) الخلاصة ص ٢٧٩.

(٢) الخلاصة ص ٢٧٨.

(٣) الخلاصة ص ٢٧٩.

(٤) الخلاصة ص ٢٧٨.

(٥) الخلاصة ص ٢٧٩.

(٦) الخلاصة ص ٢٧٩.

(٧) الخلاصة ص ٢٧٨.

(٨) في الأصل و ب: حيان (حبان)، والصحيح ما أثبتناه من الخلاصة.

(٩) الخلاصة ص ٢٨٠.

(١٠) انظر الخلاصة ص ٢٧٧.

(١١) من قوله (ويحتمل ان يكون...) وردت في هامش الأصل، وأدرجت في ب، ولم ترد في ج.

(١٢) في الأصل و ب: اختيار، والوجه ما أثبتناه من ج.



المجتهدين المرجّحين أحد القولين على الآخر واضح.

ومحصّله أن المخبر عن العدالة الظانّ بها:

إن كان مستندهً في ظنّه ما يستوي بالنسبة إلى غالب الأنظار، بحيث يُعدّ من الأسباب الموجبة للظنّ عند المستوي من الناس، كان الإخبار عن العدالة حينئذ شهادةً أو خبراً على الكلام فيه.

وإن كان مُستندهً ما يُفیده ولم يحصل لغيره من العلماء أو بعضهم الظنّ بها: كان ذلك إخباراً عن الاجتهاد.

ومع الجهل بالحال يُحكم بالإجمال.

لكن لما ظهر من أحوال أهل الرجال من المعدّلين والجارحين إرادة الإخبار عن النهج الأوّل، كان قولهم حجّة، أو مفيداً للظنّ، ولا ريب أنّ إخبار النجاشي والشيخ وأضرابهما من هذا القبيل، فقياس المجتهدين بهم في غير محله.

ثم استدل السيّد بالله<sup>(١)</sup> لذلك:

ثالثاً: بتصحيح الحديث من أصحاب الاصطلاح في كثير من الطرق المشتملة عليه، ولا ينافيه الوصف بالحسن منهم في موضع آخر، ونظر الأثبات مقدّم على نظر النفي، وهو من باب تقديم المُثبت على النافي، لعدم الفرق بين اختلافهما بالذات أو بالاعتبار<sup>(٢)</sup>.

(١) أي السيّد بحر العلوم.

(٢) رجال السيّد بحر العلوم ١/ ٤٦٣، باختصار وتصرف

وفيه: مضافاً إلى ما يظهر من التأمل فيما تقدم، أن المثبت بعد أن صار نافياً لم يكن قوله السابق حجةً، ومع الاشتباه في السبق والحق يُطرح قولاه، لعدم معلومية ما استقرّ له من الاعتقاد.

مع أن تقديم المثبت على النافي مطلقاً؛ ممنوعٌ.

نعم، يمكن أن يُريد بتقديم المثبت على النافي مع التغاير الاعتباري، أن المثبت حال إخباره<sup>(١)</sup> عن الصّحة شاهد، وحال حكمه بالحسن لا يتذكر شهادته، ولا ريب في عدم اشتراط استمرار التذكر في قبول الشهادة.

لكن مع أن هذا خلاف ظاهر كلامه يُغنيا ما أسلفناه من منع كون ذلك شهادة عنه<sup>(٢)</sup>.

واستدلّ، رابعاً: باتّفاق الأصحاب على قبول روايته مع اختلافهم في حجّة الحسن<sup>(٣)</sup>.

وفيه: بعد معلومية اختلافهم في الصّحة، لا يمكن القول بأن منشأ اتّفاقهم على قبول الرواية كون الرجل ثقة، فليكن المنشأ في هذا الاتفاق كون أخباره متّخذة من أصول معتبرة، أو أمارات خارجيّة، أو كون الخبر كالصحيح إذا بلغ هذا المبلغ من الحسن، مع أن الاتفاق على ذلك لم يثبت. واستدل أيضاً: بما نقله النجاشي عن أصحابنا أنّه أوّل من نشر...

(١) في ج: اخبار.

(٢) وغيره، وردت في هامش الأصل، وأدرجت في ب، وفي ج: عنه أو منه، والأوّل اقرب لصورة الكلمة، وما أثبتناه هو الأقرب.

(٣) رجال السيّد بحر العلوم ١/ ٤٦٣.

الى آخره، ونقل عن (الرواشح) أنها كلمة جامعة، (وكل الصيد في جَوْف الفَرَا)<sup>(١)</sup>،<sup>(٢)</sup> إلى غير ذلك.

ثم قال السيد الطباطبائي: إن هذه الوجوه التي ذكرناها - وإن كان كل منها كافياً<sup>(٣)</sup> في إفادة المقصود - إلا أن المجموع، مع ما اشرنا اليه من أسباب المدح، كَنَارٍ على عَلم<sup>(٤)</sup>.

وقد عرفت ما في كل واحد من هذه<sup>(٥)</sup> الوجوه، والله وليُّ العِلمِ والتوفيق.

---

(١) الفراء: بفتح الفاء كما ورد في ب وج، وقيل فيه: أنه اسم طائر عظيم الجثة قائد لغيره من الطيور التي من صنفه، وقيل: الفراء هو الحمار الوحشي. وهذا المثل ضرب لأبي سفيان - على ما قيل - والمراد إن في صيد الفراء الكفاية عن سائر الوحوش، لأن في صيده مع كبره وضخامته ما يغني عن صيد غيره، وتكتب الفراء بغير همزة لأنه مثل، والأمثال موضوعة على الوقف. انظر النهاية في غريب الحديث والأثر ٣/ ٤٢٢، القاموس المحيط ٢٣/ ١.

(٢) الرواشح السبائية ص ٨٢ الراشحة ٤.

(٣) في الأصل و ب: وافيا، وما أثبتناه من ج والمصدر.

(٤) رجال السيد بحر العلوم ١/ ٤٦٣-٤٦٥.

(٥) في ج: (هذه) ساقطة.

## فائدة [٢٦]

اختلف كلام أهل الرجال في حال (سهل بن زياد الآدمي):  
قولٌ بأنه ضعيف، وهو قول الشيخ في (الفهرست)<sup>(١)</sup>، وجماعة.  
وقولٌ بوثاقته، وهو قول الشيخ في (رجالهِ) في أصحاب الهادي عليه السلام<sup>(٢)</sup>،  
ورجّحه بعض أساطين المتأخرين<sup>(٣)</sup>.  
وربما يظهر من بعضهم التردد في حاله<sup>(٤)</sup>.  
ولكلٍّ من هذه الوجوه وجه:  
أما وجه الأول:

فأولاً: تضعيف أحمد بن محمد بن عيسى بشهادته عليه بالغلو  
والكذب، وإخراجه من قُـم، وإظهار البراءة منه، ونهي الناس عن السماع

---

(١) الفهرست ص ١٠٦.

(٢) رجال الطوسي ص ٣٨٧.

(٣) تعلية البههاني ص ١٩٧.

(٤) منتهى المقال ٣/ ٤٢٥-٤٢٩.

منه، حيث كان يروي المراسيل ويعتمد المجاهيل<sup>(١)</sup>.

وما يُتَوَهَّمُ من عدم اعتبار فعل أَمَحَدُ وقوله، حيث انه<sup>(٢)</sup> من أهل قَمَّ ورئيسهم، وهم كانوا يُدْأَقُونَ في أمر الغُلُوِّ حتى أن من نفى السهو عن المعصوم عليه السلام عَدَّوَهُ غالباً، لقرب عهدهم بالأمر، وعدم انتشار الأحاديث فيهم، كما يظهر في ما مرَّ في (إبراهيم بن هاشم)، وإنما اخرجوا جماعة من قَمَّ حيث عرفوا منهم الاعتماد على المراسيل، تَحَرَّزاً منهم على الأخبار من دَسِّ الداسِّين وتبديل المحارفين.

فلم يكن ذلك قدحاً فيهم، كما لا يخفى.

فإذا<sup>(٣)</sup> ما المانع من قبول الأخبار بأن سهلاً كاذب؟ مَعَ أَنَّ الغُلُوَّ ينصرف إلى الفرد الشائع الأكمل.

وثانياً: تضعيف النجاشي بقوله: (ضعيف الحديث غير معتمد)<sup>(٤)</sup>. فإن (ضعيف الحديث) بمنزلة قولهم: (كذوب)، وربما يؤيده شهادة أَمَحَدُ بن مُحَمَّدٍ عليه بالكذب.

وكون ظهور فساد كلام أَمَحَدُ في بعض الأصحاب وأشباهه،

(١) رجال النجاشي ص ١٨٥، رجال ابن الغضائري ص ٧٧، الخلاصة ص ٢٢٨.

(٢) في الأصل: انهم، وفي الهامش أنه ظ، وكذا في ب وج، والأقرب ما أثبتناه.

(٣) في الأصل و ب: اذن، وما أثبتناه من ج.

(٤) رجال النجاشي ص ١٨٥.

كما في أحمد بن محمد بن خالد<sup>(١)</sup>، ومحمد بن أورمة<sup>(٢)</sup> وغيرهما، موجباً للقدح فيه.

بين الفساد، والحاصل أن كلام النجاشي صريح في التضعيف.

وثالثاً: تضعيف الشيخ في (الفهرست)، واحتمال أن يكون تضعيف الشيخ مستنداً<sup>(٣)</sup> إلى فعل أحمد بن محمد.

سوء ظنّ بالشيخ، مع أنّ حمل فعل أحمد بن محمد على التسامح والتهاون، لو كان ممكناً جائزاً، لكان الشيخ أولى به.

ومعارضة تضعيفه مع توثيقه في أصحاب الهادي عليه السلام<sup>(٤)</sup>.

مدفوعة، بتقديم قول<sup>(٥)</sup> الجراح على قول<sup>(٦)</sup> المعدل، وإن كان القائل

(١) قال ابن الغضائري في رجاله ص ٥٤: طعن القميون عليه وليس الطعن فيه، إنما الطعن فيمن يروي عنه، فانه كان لا يبالي بمن يأخذ على طريقة أهل الأخبار، وكان أحمد بن محمد بن عيسى أبعد عن (قم) ثم أعاده إليها واعتذر اليه. وفي الخلاصة ص ١٤، بعد نقل كلام ابن الغضائري، قال: وجدت كتاباً فيه وساطة بين أحمد بن محمد بن عيسى واحمد بن محمد بن خالد لما توفي مشى احمد بن محمد بن عيسى في جنازته حافياً حاسراً ليرى نفسه مما قذف به.

(٢) رجال النجاشي ص ٣٢٩: أبو جعفر القمي ذكره القميون وغمزوا عليه ورموه بالغلو... وقال بعض أصحابنا: أنه رأى توقيعاً من أبي الحسن الثالث عليه السلام إلى أهل قم في معنى محمد بن أورمة، وبراءته مما قذف به.

(٣) في ج: مستند، وكتب فوقها مستنداً.

(٤) رجال الطوسي ص ٣٨٧.

(٥) في الأصل و ب و ج: القول، وكتب فوق الأصل و ج: قول ظ. والأقرب ما أثبتناه.

(٦) في الأصل و ب و ج: القول، وكتب فوق ج: قول ظ، وهو الوجه.

واحدا، لاتحاد المدرك.

ورابعاً: قول ابن الغضائري فيه: كان ضعيفاً فاسد الرواية والمذهب<sup>(١)</sup>.

وابن الغضائري - وإن كان سريع التضعيف - إلا أن التأيد بما تقدّم مع كونه عدلاً معتمداً، سيّما في الرجال، يوهن احتمال مسامحته في خصوص المقام، مع أنّ خبر العدل حُجة إلا ما علم فساده.

وتقديم قول المعدّل في بعض الموارد على قوله، على فرض التسليم لأمانة مرجّحة.

لا يقضي بعدم الترجيح للجرح، مع عدم المرجح للتعديل، كما لا يخفى.

وخامساً: ما عن الكشي عن الفضل<sup>(٢)</sup> بن شاذان: أنّه أحق<sup>(٣)</sup>.

وهذا وإن كان ليس جرحاً إلا أنّه موجب لسقوط الاعتبار.

وسادساً: تضعيف ابن نوح<sup>(٤)</sup>، وجميع الفقهاء، وشرّاح الحديث؛ ومن نصّ على ضعفه:

(١) رجال ابن الغضائري ص ٧٧ قال: كان ضعيفاً جداً، فاسد الرواية والمذهب.

(٢) في الأصل وج: فضل، والأقرب ما أثبتناه من ب.

(٣) اختيار معرفة الرجال ص ٥٦٦.

(٤) انظر رجال النجاشي ص ١٨٥. مرت ترجمته سابقاً (ابن نوح).

الصالح<sup>(١)،(٢)</sup>.

والسبزواري<sup>(٣)</sup>.

والآبي<sup>(٤)</sup> في (كشف الرموز)<sup>(٥)</sup>.

و(تذكرة الفقهاء)<sup>(٦)</sup>.

والمقداد<sup>(٧)</sup>.

(١) شرح أصول الكافي ١/ ٧٢.

(٢) هو المولى مُحَمَّد صالح بن أَحْمَد بن شمس الدين السروي المازندراني، العلامة المحقق، العابد الزاهد، جامع المعقول والمنقول، من تلامذة المولى عبد الله التستري، والمولى مُحَمَّد تقي المجلسي، وتزوج بابنته الكبرى ورزق منها بنات وبنين، وقد زوج إحدى بناته إلى المولى مُحَمَّد اكمل الاصبهاني والد الوحيد البهبهاني، وله كتب منها كتاب (شرح أصول الكافي)، توفي باصبهان سنة ١٠٨١ هـ أو ١٠٨٦ هـ، ودفن فيها بمقبرة أستاذه المجلسي جنب المسجد الجامع مما يلي رجله، وهو مزار معروف.

(٣) ذخيرة المعاد ط ١/ ١٥٥. مرت ترجمة (الفاضل الخراساني) سابقا.

(٤) هو عز الدين أبو علي الحسن بن أبي طالب بن أبي المجدد اليوسفي، المعروف بالفاضل أو المحقق الآبي، من تلاميذ المحقق الحلي، وشارح كتابه المختصر النافع، المسمى بـ(كشف الرموز) والذي فرغ من تأليفه سنة ٦٧٢ هـ، ويُعد من أعلام القرن السابع الهجري.

(٥) كشف الرموز ١/ ٩٦، ١٠٩/٢.

(٦) تذكرة الفقهاء ٦/ ١٤١، ٦/ ٢٠٨، للشيخ جمال الدين أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي، ركن الشريعة وعماد الشيعة، المعروف بالعلامة على الإطلاق، من تلاميذ خاله المحقق الحلي، له جملة من المصنفات القيمة الرائعة، منها كتابه (تذكرة الفقهاء)، وهو من أوسع الكتب الاستدلالية في الفقه المقارن، توفي سنة ٧٢٦ هـ، ودفن جوار أمير المؤمنين عليه السلام في النجف الأشرف.

(٧) هو جمال الدين أبو عبد الله المقداد بن عبد الله بن مُحَمَّد السيوري الحلي الأسدي، المعروف =



والمحقق<sup>(١)</sup> في (المعتبر)<sup>(٢)</sup>.

والشيخ البهائي<sup>(٣)</sup>، وغيرهم.

وقد استثنى ابن الوليد<sup>(٤)</sup>، والصدوق روايته من (نواذر الحكمة)<sup>(٥)</sup>.

وأما: وجه الثاني، وهو وثاقته، فأمور:

= بالفاضل المقداد، أو الفاضل السيوري، عالم محقق، فقيه متكلم، من أبرز تلاميذ الشهيد الأول وخواصه، له جملة من المصنفات منها (إرشاد الطالبين إلى نهج المسترشدين) و (كنز العرفان في فقه القرآن) و (النافع يوم الحشر في شرح الباب الحادي عشر)، توفي سنة ٨٢٦ هـ ودفن في المشهد الغروي.

(١) وهو نجم الدين أبو القاسم جعفر بن الحسن الهذلي الحلبي، ركن الشريعة وفخر الشيعة، المعروف بالمحقق على الإطلاق، له جملة من المصنفات القيمة الرائعة، منها (شرايع الإسلام في معرفة الحلال والحرام) والذي ما يزال إلى يومنا هذا من الكتب الدراسية المهمة في الحوزات الشيعية، وكتاب (المختصر النافع) في مختصر الشرائع، وكذلك كتاب (المعتبر) ولم يتم، وغيرها، توفي في الحلة سنة ٦٧٦ هـ ودفن فيها، ثم نقل جثمانه إلى كربلاء على ما قاله السيد بحر العلوم في رجاله.

(٢) المعتبر ١/ ٨١.

(٣) هو بهاء الدين مُحَمَّد بن الحسين بن عبد الصمد الحارثي الهمداني، الجبعي العاملي، بهاء الملة والحق والدين والعلم، صاحب العلوم الغربية والأسرار العجيبة، من تلاميذ والده والمحقق الكركي، صنف في كافة العلوم العقلية والنقلية، منها (الحبل المتين)، (مشرق الشمس)، (فوائد رجالية)، و(حاشية على الخلاصة) وغيرها، ما يبلغ أكثر من ثمانين كتاب، توفي في أصفهان ونقل قبل دفنه إلى المشهد الرضوي المقدس سنة ١٠٣٠ هـ أو سنة ١٠٣١ هـ، حيث قبره الآن.

(٤) في ب: (الوليد) ساقطة.

(٥) انظر الاستبصار ٣/ ٢٦١، الخلاصة ص ٢٧٢ الفائدة ٤.

الأول: توثيق الشيخ في أصحاب الهادي عليه السلام من (رجاله) <sup>(١)</sup>، <sup>(٢)</sup>.

قلت: وهو معارض بما في (الفهرست)، بل قيل: ضَعَفَهُ الشيخ في مواضع <sup>(٣)</sup>.

الثاني: كثرة رواية الكليني عنه بواسطة العدة <sup>(٤)</sup> وغيرها، مع كثرة احتياطه في أخذه الرواية واجتنابه عن المتهمين.

قلت: كثرة الرواية ليست دليلاً على الاعتماد عليه، بل حاول في (الكافي) إيراد ما يكون آلة لاجتهاد المجتهدين، وذكر ما ورد في الأصول المعتمدة لكي يكون وسيلة إلى استنباط الأحكام، ولو بجعله مرجحاً لأحد الطرفين، وموصلاً إلى إثبات الكراهة، أو الاستحباب، أو لكون (سهل) مختلفاً فيه بين الأصحاب.

كيف؟ ولو كان كثرة رواية الكليني دليلاً على الوثاقة (لسهل) لكان الشيخ، والنجاشي <sup>(٥)</sup>، وابن الغضائري أولى بأن يجعلوها دليلاً عليها، مع أنهم أقرب زماناً من غيرهم إلى زمانه، وأطلع بحاله وروايته، مع أن ذلك لو كان كاشفاً عن وثاقة الرجل، كان كاشفاً عن وثاقته عنده باجتهاده،

(١) في الأصل وب: (من رجاله) ساقطة.

(٢) رجال الطوسي ص ٣٨٧.

(٣) القائل هو أبو علي الحائري في منتهى المقال ٣/ ٤٢٥.

(٤) الكافي ٣/ ١٦١، ٤/ ٥٦٧، ٦/ ٥١٦. وغير ذلك بواسطة العدة.

(٥) في الأصل: النجاشي، وفي الهامش: الشيخ ط، وأدرجت الشيخ في ب، وفي ج: النجاشي، وكتب فوقها: كذا، والصحيح ما أثبتناه.

وهو غير الشهادة المعتبرة في المقام.

الثالث: كثرة الرواية، وكونها مقبولة مفتى بها عندهم.

قُلْتُ: قد مرّ الجواب عن نحو ذلك في البحث عن<sup>(١)</sup> (إبراهيم بن هاشم)، مَعَ أَنَّ كثرة الرواية غاية ما يُمكن أن يُستفاد منها حُسن حال الرجل، وهو غير ما حاول المُستدلّ من الوثاقة.

وكون رواياته مقبولة، على تقدير تسليمه، لعله للأمارات الخارجيّة فلا يدلّ.

الرابع: ما استدلّ به العلامة الطباطبائي من اعتماد أجلاء أصحاب<sup>(٢)</sup> الحديث، كالصدوقين والكليني وغيرهم، وإكثارهم الرواية عنه.

مضافاً إلى كثرة رواياته في الأصول والفروع، وسلامتها من وجوه الطعن والتضعيف، خصوصاً عما غُمَزَ به من الارتفاع، فإنّها خالية عنهما، وهي اعدل شاهد على براءته عما<sup>(٣)</sup> قيل، مع أن الأصل في تضعيفه - كما يظهر من كلام القوم - هو أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، وحال القميين، سيّما ابن عيسى في التسرّع إلى الطعن والقدح والإخراج من قَمِّ بالتهمة والرّيبة ظاهر لمن راجع الرجال.

ولو كان الأمر فيه على ما بالغوا من الضعف والغلو والكذب لورد عن

(١) في الأصل و ب: (في التي في إبراهيم)، وما أثبتناه من ج.

(٢) في ج: الأصحاب، وكتب فوقها: أصحاب، كما في الأصل و ب.

(٣) في ج: كما، والوجه ما أثبتناه من الأصل و ب.

الأئمة ذمُّه وقَدْحُه، والنهي عن الأخذ عنه والرجوع اليه، كما وَرَدَ في الضعفاء المشهورين، فإنه كان في عصر الجواد عليه السلام والهادي عليه السلام والعسكري عليه السلام، وروى عنهم عليهم السلام، ولم نجد له في الأخبار طَعْنًا ولا نَقْلَ ذلك أحدٌ من علماء الرجال، ولولا أنه بمكان من العدالة والتوثيق لما سَلِمَ من ذلك. انتهى كلامه، زيد في الخلد إكرامه <sup>(١)</sup>.

قُلْتُ: أما ما ادَّعاه الله من اعتماد الصدوقين والكليني فغير معلوم، لما عرفت من أن ديدن المحدثين إيراد الخبر آله لاجتهاد المجتهد.

نَعَمْ، يظهر من ديباجة الفقيه الاعتماد والفتوى بما يرويه فيها، لكن بعد مُخَالَفتَه لذلك كثيرًا لا بدَّ من التأويل في كلامه، أو العدول عما قال أولاً.

مع أنه ممَّن استثنى روايته من (نوادير الحكمة) كما مرَّ.

وأما: سلامة روايات (سهل) من الطعن والتضعيف.

فقد عرفت خلافه.

وأما: ما قال من أن الأصل في تضعيفه هو أحمد بن محمد.

فهذا رَمِي لأصحابنا بالتقليد لأحمد، كيف؟ [و<sup>(٢)</sup>] ليس بكلَّ البعيد نسبة الشيخ النجاشي وأضرابه إلى التقليد.

وقد عرفت سابقاً عدم استقامة ذلك.

(١) رجال السيّد بحر العلوم ٣/ ٢٣-٢٥ باختلاف يسير

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

وأما: قوله: لو كان الأمر فيه على ما بالغوا من الضعف والغلو والكذب، لورد عن الأئمة عليهم السلام ذمُّه وقدحه.

ففيه: أنه لم يرد الذم عنهم عليهم السلام إلا في قليل ممن عرفوا حاله من إيراد ما يُفسد اعتقاد شيعتهم، ولعلَّ سهلاً<sup>(١)</sup> لم يكن كذلك، مع أنه يُمكن أن يكون عدم ورود شيء فيه عنهم، كان لاشتغال أمره فعُولوا عليها وسكتوا عنه.

كيف؟ وهذه الأمارات قامت بعد الألف والمائتين، ولم يَقم للنجاشي وأضرابه؟.

الخامس: ما استدل به أيضاً، من أنه من (مشايخ الإجازة) لوقوعه في طبقتهم، فلا يقدح في صحّة السند، كغيره من المشايخ الذين لم يوثقوا في كتب الرجال، وتعدّ أخبارهم مع ذلك صحيحة مثل: مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل البندقي، وأحمد بن العطار، وأحمد بن مُحَمَّد بن الحسن بن الوليد، وأحمد بن عبد الواحد، وابن أبي جيد، والحسين بن الحسن بن أبان، وأضرابهم، لسهولة الأمر في أمر المشايخ، فإنهم إنما يذكرون في السند لمجرد<sup>(٢)</sup> الاتصال والتبرك، وإلا فالرواية من الكتب والأصول المعلومة، حيث أنها كانت في زمان المحمّدين الثلاثة ظاهرة معروفة، كالكتب الأربعة في زماننا، وذكرهم المشايخ في أول السند، كذكر المتأخرين الطريق إليهم.

مع تواتر الكتب وظهور انتسابها إلى مؤلفيها.

(١) في الأصل وب وج: سهل، والصحيح ما أثبتناه.

(٢) في ج: بمجرد، وكتب فوقها: لمجرد.

ثم استشهد بطريقة الشيخ في (التهذيب والاستبصار)<sup>(١)</sup>،<sup>(٢)</sup>.

قلت: أما ما استدلّ به من كونه من مشايخ الإجازة لوقوعه في طبقتهم.

ففيه: أولاً: أن وقوعه في طبقة مشايخ الإجازة لا دلالة فيه على أنه منهم.

نعم، رواية العدة لعلّها تكون دليلاً على كونه كذلك<sup>(٣)</sup>.

وثانياً: أن كونه من مشايخ الإجازة، على فرض تسليم دلالته على الوثاقة، إنّما ينفع حيث كان الرجل مجهول الحال، ولم تظهر<sup>(٤)</sup> أمانة على ضعفه أقوى، أو مساوية<sup>(٥)</sup>، لكونه من مشايخ الإجازة باعتبار دلالتها على المدح والقدح، فالقياس على المشايخ المذكورين قياسٌ مع الفارق، ولم يظهر لنا إلى الآن أنّ ما رواه (سهل بن زياد)<sup>(٦)</sup> جميعاً من الكتب المتواترة المعتمدة.

(١) قال السيد بحر العلوم: فانه - أي الشيخ - يذكر تمام السند كما هو عادة القدماء، وربما يسقط المشايخ ويقتصر على إيراد الروايات وليس ذلك إلّا لعدم اختلاف حال السند بذكر المشايخ وإهمالهم.

(٢) رجال السيد بحر العلوم ٣/ ٢٥-٣٠، بتصرف واختصار.

(٣) من قوله (نعم رواية...) وردت في هامش الأصل، وأدرجت في ب، ولم ترد في ج.

(٤) في ج: يظهر.

(٥) في الأصل و ب و ج: مساوي، والوجه ما أثبتناه.

(٦) في الأصل و ج: (زياد) ساقطة، وفي هامشها زياد ظ، وأدرجت في ب.

مضافاً إلى أنك قد عرفت أنّ اعتبار تلك<sup>(١)</sup> الكتب ليس للعمل بها، بل لكونها آلة لاجتهاد المجتهد.

فظهر ممّا بيناه أن (سهل بن زياد) ليس ممن يعوّل عليه لنفسه، وإن كان في كثيرٍ من الموارد يعوّل عليه بملاحظة أمور خارجية، فافهم ذلك، واغتنم.

---

(١) في الأصل و ب: (تلك) ساقطة.

## فائدة [٢٧]

مُحَمَّد بن عيسى بن عبيد بن يقطين، أمارات المدح فيه أمور:  
الأول: قول النجاشي: أبو جعفر جليل في أصحابنا ثقة عين كثير  
الرواية حسن التصانيف<sup>(١)</sup>.

الثاني: قول الكشي: قال: القتيبي كان الفضل<sup>(٢)</sup> بن شاذان يُحب  
العبيدي ويُثني عليه ويمدحه، ويميلُ إليه، ويقول: ليس في أقرانه مثله<sup>(٣)</sup>.  
قال [أبو] الحسن<sup>(٤)</sup>: وبحسبك<sup>(٥)</sup> هذا الشناء من الفضل<sup>(٦)</sup>.

---

(١) رجال النجاشي ص ٣٣٣.

(٢) في الأصل وج: فضل، والأقرب ما أثبتناه من ب.

(٣) اختيار معرفة الرجال ص ٥٣٧.

(٤) الظاهر هو تمام كلام أبي الحسن علي بن محمد القتيبي، وسقطت كلمة (أبي) كما أثبتناها  
من كنيته عن قلم المصنف أو الناسخ، حتى يستقيم الكلام والمعنى، وإلا يمكن نسبة  
القول إلى النجاشي، بعد نقله شهادة القتيبي، ولكن لا يستقيم مع كلام المصنف.

(٥) في هامش ج: حسبك، وما أثبتناه من الأصل وب والمصدر.

(٦) انظر رجال النجاشي ص ٣٣٣.



الثالث: كونه كثير الرواية، ومعمولاً بها<sup>(١)</sup>.

الرابع: قول العلامة: الأقوى عندي قبول روايته<sup>(٢)</sup>، فتأمل.

الخامس: تعديل ابن نوح<sup>(٣)</sup> وجماعة، منهم المجلسي في (الوجيزة)<sup>(٤)</sup>.  
وأمارات القدح أيضاً أمور:

الأول: قول الشيخ في (الفهرست): ضعيف<sup>(٥)</sup>.

الثاني: استثناء أبي جعفر ابن بابويه إياه من رجال (نوادير الحكمة)،  
وقال: ما أروي ما يختص بروايته<sup>(٦)</sup>.

الثالث: قول الشيخ: أنه كان يذهب<sup>(٧)</sup> مذهب الغلاة<sup>(٨)</sup>.

الرابع: تضعيف الشيخ إياه في أصحاب الهادي عليه السلام<sup>(٩)</sup>، وفي (من لم يرو عنهم عليهم السلام)<sup>(١٠)</sup>.

(١) في الأصل و ب و ج: معمول بها، والصحيح ما أثبتناه.

(٢) الخلاصة ص ١٤١-١٤٢.

(٣) رجال النجاشي ص ٣٤٨ في ترجمة مُحَمَّد بن أَحْمَد بن يحيى.

(٤) الوجيزة ص ١٦٥.

(٥) الفهرست ص ١٤٠.

(٦) الفهرست ص ١٦٧، الخلاصة ص ١٤٢.

(٧) في الأصل و ب و ج: يذهب مذهب، وكتب فوق ج: إلى ط، أي يذهب إلى مذهب.

(٨) الفهرست ص ١٦٧، الخلاصة ص ١٤٢.

(٩) رجال الطوسي ص ٣٩١.

(١٠) رجال الطوسي ص ٤٤٨.

والظاهر ترجيح جانب المدح، لقوة أماراته لا لما ذكره المجلسي الأول<sup>(١)</sup>، والمحقق الشيخ محمد<sup>(٢)</sup>، من أن الظاهر أن تضعيف الشيخ لتضعيف الصدوق، وتضعيفه لتضعيف ابن الوليد، لا اعتقاده (أنه يعتبر في الإجازة أن يقرأ على الشيخ، أو يقرأ الشيخ عليه، ويكون السامع فاهماً لما يرويه)، وكان محمد صغير السن، ولا يعتمدون على فهمه عند القراءة<sup>(٣)</sup>.  
وذلك لأن مثل الشيخ والصدوق يجلان<sup>(٤)</sup> عن ذلك لكونه تقليداً صرفاً.

مع أن اتضاح حال ابن الوليد للفاضلين المتأخرين يقضي بوضوح الحال عند الشيخ والصدوق.

مع أن قول ابن الوليد من (أن ما تفرّد به محمد بن عيسى عن كتب يونس وحديثه لا يعتمد عليه)<sup>(٥)</sup>، لا دلالة فيه على ضعف الرجل في نفسه، لا من حيث استلزامه التدليس، من جهة أن روايته ما لم يكن حال تحملها متفطناً حافظاً للألفاظ والمعاني تغير غير جائز، فإذا قدم ما دل على العدالة كان احتمال التدليس غير معتبر.

فإن قلت: إن الجراح مقدّم على المعدّل.

(١) روضة المتقين ١٤ / ٥٤.

(٢) استقصاء الاعتبار ١ / ٧٧.

(٣) انظر تعليقه البهبهاني ص ٣٢٢.

(٤) في الأصل و ب و ج: يجلي، وكتب فوق الأصل: يجلا، والصحيح ما أثبتناه.

(٥) رجال النجاشي ص ٣٣٣.

قُلْتُ: نمنع ذلك مطلقاً، بل المسلم منه ما كان المعدل مساوياً للجارج، وليس المقام منه، لأن الجارج ليس إلا الشيخ، والمعدل النجاشي وجماعة.

لا يقال: إن منشأ تقديم الجارج على المعدل ليس إلا من باب تقديم المثبت على النافي، لكون الأول شاهداً، والثاني مدّعياً لعدم العلم، فلا فرق حينئذ بين كون المعدل أقوى أو أضعف، كما هو واضح.

لأننا نقول: بعد تسليم ذلك، يمكن إبطال دعوى الكلية، بأن: قول المعدل قد يكون مؤهناً لقول الجارج على وجه يُظنّ بخطأه، والظاهر كون المقام من ذلك، كما لا يخفى على مُتمعن النظر.

فإذا ظنّ بخطأه لم يكن قوله مُعتبراً، إن قلنا بأن حُجّية قول العدل<sup>(١)</sup> من جهة الظنّ، بل وكذلك إن قلنا بأن حُجّيته من باب التعبد، لأن حُجّية خبر العدل تعبدّاً ثابتٌ فيما لم يتبيّن خلافه، ولم يكن ما أخبر به موهوماً، لأنه القدر المتيقّن من الإجماع القائم<sup>(٢)</sup> على حُجّيته<sup>(٣)</sup>.

تَمَّتْ وَبِالْخَيْرِ عَمَّتْ<sup>(٤)</sup>.

(١) في الأصل و ب و ج: العدل، وكتب فوق ج: المعدل.

(٢) إلى هنا آخر نسخة ب، وكتب الناسخ (بسم الله الرحمن الرحيم إلى هنا جفّ قلم المصنّف رَحِمَهُ اللهُ) وقد وقفتُ على نسخة الأصل بخطه فرأيتها كما هنا، والحمد لله على قضائه، حرره مُحَمَّدُ الحسين بن الكاظم الموسوي القزويني ناسخ هذا الكتاب عَفِيَ عَنْهُ.

(٣) في الأصل و ب: (على حجّيته) ساقطة، وأثبتناها من ج.

(٤) إلى هنا آخر نسخة ج.

- ❑ مصادر التحقيق
- ❑ فهرست الآيات القرآنية
- ❑ فهرست الأحاديث الشريفة
- ❑ فهرست الكتب الواردة في المتن
- ❑ فهرست أسماء الفرق والمذاهب
- ❑ فهرست الأعلام المترجمين
- ❑ فهرست المطالب



## مصادر التحقيق

١ - القرآن الكريم - كلام الباري جل جلاله.

### الكتب المخطوطة

٢ - ضياء العالمين في تبيان إمامة الأئمة المصطفين - لأبي الحسن الفتوني، مخطوط نسخة منه بمكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام العامة في النجف الأشرف برقم (٣/٤/٧٥ العقائد).

٣ - الفوائد الرجالية - للشيخ البهائي محمد بن الحسين بن عبد الصمد الحارثي العاملي، مخطوط في مكتبة السيد الحكيم العامة في النجف الأشرف برقم (٦/٢٩٨) ضمن مجموعة كتب.

٤ - لبّ اللباب - للمولى محمد جعفر الاسترآبادي، مخطوط، نسخة منه في مكتبة السيد الحكيم العامة في النجف الأشرف برقم (٤/٢٩٥٢ علم الرجال).

٥ - معراج أهل الكمال إلى معرفة أحوال الرجال - للشيخ سليمان بن عبد الله الماحوزي البحراني، مخطوط، نسخة منه في مكتبة السيد الحكيم العامة في النجف الأشرف برقم (٢/١٠٤٤ علم الرجال).

### الكتب المطبوعة

- ٦- اختيار معرفة الرجال المعروف بـ(رجال الكشي) - اختيار الشيخ أبي جعفر مُحَمَّد بن الحسن الطوسي، صححه وعلّق عليه وقَدّم له ووضع فهرسه حسن المصطفوي، طبع دانشگاه مشهد - إيران ١٣٤٨ هـ ش<sup>(١)</sup>.
- ٧- الأربعون حديثاً - للمولى مُحَمَّد باقر المجلسي، طبع حجري، طبع سنة ١٣٠٥ هـ، مطبعة نايب إبراهيم - إيران.
- ٨- الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد - للشيخ المفيد أبي عبد الله مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن النعمان العُكبري البغدادي. تحقيق ونشر مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - قم، الطبعة الثانية ١٤٢٦ هـ، مطبعة مهر - قم.
- ٩- الاستبصار في ما اختلف من الأخبار - لأبي جعفر مُحَمَّد بن الحسن الطوسي، تحقيق وتعليق السيّد حسن الموسوي الخرسان، الطبعة الرابعة ١٣٦٣ هـ ش، نشر دار الكتب الإسلامية - طهران، مطبعة خورشيد.
- ١٠- استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار - للشيخ مُحَمَّد بن الحسن بن الشهيد الثاني، تحقيق مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - مشهد. الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ، مطبعة ستارة - قم.
- ١١- أصول الفقه - للشيخ مُحَمَّد الخضري بك، الطبعة الثالثة ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٨ م، نشر المكتبة التجارية الكبرى - مصر، مطبعة الاستقامة.

١٢- إعلام الوري بأعلام الهدى - للشيخ علي بن الفضل بن الحسن الطبرسي، تحقيق مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - قم، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ، مطبعة ستارة.

١٣- الأعلام - خير الدين الزركلي، الطبعة الثالثة.

١٤- أعيان الشيعة - للسيد محسن الأمين، تحقيق وإخراج حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت - لبنان.

١٥- إقبال الأعمال الحسنة في ما يتعلق مرة بالسنة - للسيد رضي الدين أبي القاسم علي بن موسى بن جعفر بن طاوس الحسني الحسيني، تحقيق جواد القيومي الأصفهاني، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ، طباعة ونشر مكتب الإعلام الإسلامي.

١٦- الأمالي - للشيخ المفيد أبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان التلعكبري البغدادي، تحقيق الحسين إستاذ ولي وعلي أكبر الغفاري، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم، الناشر دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت. لبنان.

١٧- الأمالي - للشيخ الصدوق أبي جعفر محمد بن علي ابن بابويه القمي، تحقيق قسم الدراسات الإسلامية مؤسسة البعثة - قم، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ، نشر مركز الطباعة والنشر في مؤسسة البعثة.

١٨- أمل الآمل - للشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي، تحقيق السيد احمد الحسيني، نشر مكتبة الأندلس - بغداد، مطبعة الآداب في النجف الأشرف.

١٩- الأنساب - لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني، تقديم وتعليق عبد



الله عمر البارودي، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، دار الجنان للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت. لبنان.

٢٠- إيضاح الاشتباه في أسماء الرواة - لأبي منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الاسدي المعروف بـ(العلامة الحلي)، دراسة وتحقيق ثامر كاظم الخفاجي، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م، نشر مكتبة السيّد المرعشي النجفي - قم، المطبعة ستاره - قم.

٢١- بحار الأنوار - للمولى مُحَمَّد باقر المجلسي، الطبعة الثالثة المصححة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م، نشر دار إحياء التراث العربي بيروت. لبنان.

٢٢- بلغة المحدثين - للشيخ سليمان بن عبد الله الماحوزي البحراني، تحقيق الشيخ عبد الزهراء العويناتي البلادي، طُبِعَ مع (معراج أهل الكمال إلى معرفة الرجال، للمصنف) الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ، مطبعة سيد الشهداء <sup>عليه السلام</sup>، نشر المحقق العويناتي، سلسلة من ميراث علماء البحرين.

٢٣- تاج العروس من جوهر القاموس - لأبي الفيض مُحَمَّد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق علي شيري، طبع سنة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م، طباعة ونشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت. لبنان.

٢٤- تاج المواليد (مجموعة نفيسة) - للشيخ علي بن الفضل بن الحسن الطبرسي، طبع سنة ١٤٠٦ هـ، نشر مكتبة السيّد المرعشي النجفي - قم، اهتمام السيّد محمود المرعشي، مطبعة الصدر، طبع حجري.

٢٥- تاريخ الإسلام - لأبي عبد الله مُحَمَّد بن أَحْمَد الذهبي، تحقيق د. عمر عبد السلام تدمري، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، طباعة ونشر دار الكتاب العربي بيروت - لبنان.

- ٢٦- تراجم الرجال- للسيد أحمد الحسيني، طبع سنة ١٤١٤ هـ، نشر مكتبة السيد المرعشي النجفي - قم، مطبعة صدر - قم.
- ٢٧- تعليقة البهبهاني على منهج المقال- للمولى محمد باقر البهبهاني المعروف بـ(الوحيد البهبهاني) - بلا تاريخ.
- ٢٨- تفسير العياشي - لأبي النضر محمد بن مسعود بن عياش السلمي السمرقندي المعروف بالعياشي، تحقيق وتصحيح وتعليق الحاج هاشم الرسولي المحلاتي، نشر المكتبة العلمية الإسلامية - طهران.
- ٢٩- تفسير القمي - لأبي الحسن علي بن إبراهيم القمي، تصحيح وتعليق وتقديم السيد طيب الموسوي الجزائري، الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ، مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر، منشورات مكتبة الهدى.
- ٣٠- تكملة أمل الآمل - للسيد حسن الصدر، تحقيق السيد أحمد الحسيني، طبع سنة ١٤٠٦ هـ، نشر مكتبة السيد المرعشي النجفي - قم بإشراف السيد محمود المرعشي، مطبعة الخيام - قم.
- ٣١- تهذيب الأحكام في شرح المقنعة - لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق وتعليق السيد حسن الموسوي الخرسان، الطبعة الرابعة ١٣٦٥ هـ ش، نشر دار الكتب الإسلامية - طهران، مطبعة خورشيد.
- ٣٢- التوحيد - الشيخ الصدوق لأبي جعفر محمد بن علي ابن بابويه القمي، تصحيح وتعليق السيد هاشم الحسيني الطهراني، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية - قم.
- ٣٣- توضيح المقال في علم الرجال - للملا علي كني الطهراني، تحقيق حسين مولوي وقسم الأبحاث التراثية بدار الحديث، مراجعة محمد الباقر،

الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ، الناشر دار الحديث - قم، المطبعة سرور.

٣٤- ثواب الأعمال وعقاب الأعمال - للشيخ الصدوق أبي جعفر مُحَمَّد بن علي ابن بابويه القمي، قدم له السيّد مُحَمَّد مهدي الخراسان، الطبعة الثانية ١٣٦٨ هـ ش، منشورات الشريف الرضي - قم، المطبعة أمير - قم.

٣٥- جامع الرواة - للمولى مُحَمَّد بن علي الاردبيلي، إشراف السيّد حسين الطباطبائي البروجردي، وقف على طبعه وتصحيحه أبو الحسن الشعراني، عني بنشره مُحَمَّد حسين كوشانبور.

٣٦- جامع المقال في ما يتعلق بأحوال الحديث والرجال - للشيخ فخر الدين بن مُحَمَّد علي الطريحي الاسدي، حققه وعلّق عليه مُحَمَّد كاظم الطريحي، المطبعة الحيدرية - طهران.

٣٧- جنات الخلود - للميرزا مُحَمَّد رضا بن مُحَمَّد مؤمن الإمامي خاتون آبادي، فارسي، طبع سنة ١٣٨١ هـ، ناشر انتشارات لؤلؤ ومرجان - قم.

٣٨- جوابات أهل الموصل في العدد والرؤية - للشيخ المفيد مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن النعمان العُكبري البغدادي، تحقيق الشيخ مهدي نجف، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م، نشر دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت. لبنان.

٣٩- حاوي الأقوال في معرفة الرجال - للشيخ عبد النبي الجزائري، تحقيق مؤسسة الهداية لإحياء التراث - قم، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ.

٤٠- الحبل المتين - للشيخ البهائي مُحَمَّد بن الحسين بن عبد الصمد الحارثي العاملي، طبع حجري مع عدّة رسائل للشيخ البهائي، منشورات بصيرتي - قم، مطبعة مهر - قم.

- ٤١- خاتمة مستدرك الوسائل - للميرزا حسين النوري الطبرسي، تحقيق مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - قم، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ، المطبعة ستاره - قم.
- ٤٢- الخصال - للشيخ الصدوق أبي جعفر مُحَمَّد بن علي ابن بابويه القمي، تصحيح وتعليق علي اكبر الغفاري، طبع سنة ١٤٠٣ هـ، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية - قم.
- ٤٣- خلاصة الأقوال (رجال العلامة الحلي) - لأبي منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الاسدي المعروف بـ (العلامة الحلي)، مصححة على نسخة السيد محمد صادق بحر العلوم، الطبعة الثانية ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م، منشورات المطبعة الحيدرية - النجف الأشرف.
- ٤٤- الخلاف - لأبي جعفر مُحَمَّد بن الحسن الطوسي، تحقيق جماعة من المحققين، طبع سنة ١٤٠٧ هـ، نشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين - قم.
- ٤٥- دار السلام في ما يتعلق بالرؤيا والمنام - للميرزا حسين النوري، منشورات شركة المعارف الإسلامية، المطبعة العلمية - قم.
- ٤٦- الدروس الشرعية في فقه الإمامية - للشهيد الأول مُحَمَّد بن مكي العاملي، تحقيق مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين - قم، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ، نشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين - قم.
- ٤٧- ديوان السيد موسى الطالقاني - جمع وتحقيق وتقديم ونشر السيد حسن الطالقاني، الطبعة الأولى ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م، مطبعة الغري الحديثة - النجف الأشرف.

- ٤٨- ذخيرة المعاد في شرح الإرشاد- للملا مُحَمَّد باقر السبزواري الخراساني، طبع حجري، نشر مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - قم.
- ٤٩- الذريعة إلى تصانيف الشيعة- للشيخ آقا بزرك الطهراني، الطبعة الثانية، دار الأضواء - بيروت. لبنان.
- ٥٠- ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة- للشهيد الأول مُحَمَّد بن مكي العاملي، تحقيق مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - قم، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - مطبعة ستارة - قم.
- ٥١- الرجال - للشيخ مُحَمَّد بن الحسن الحر العاملي، تحقيق علي الفاضلي، طباعة ونشر دار الحديث - قم، الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ..
- ٥٢- الرجال- للشيخ تقي الدين الحسن بن علي بن داود الحلي، تحقيق وتقديم السيد محمد صادق بحر العلوم، طباعة ونشر المكتبة الحيدرية - النجف الأشرف، ١٣٩٢ هـ- ١٩٧٢ م.
- ٥٣- الرجال - لابن الغضائري أَحْمَد بن الحسين بن عبيد الله، تحقيق ماجد الكاظمي، الناشر دار الهدى - إيران.
- ٥٤- رجال البرقي- لأبي جعفر أَحْمَد بن مُحَمَّد بن خالد البرقي، تحقيق جواد القيومي الأصفهاني، مؤسسة القيوم الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ، المطبعة مؤسسة النشر الإسلامي - قم.
- ٥٥- رجال الخاقاني- للشيخ علي بن الحسين الخاقاني، تحقيق السيد محمد صادق بحر العلوم، الطبعة الأولى ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م، قدم له واعتنى بنشره حفيد المؤلف حسين الشيخ حسن الخاقاني، مطبعة الآداب - النجف الأشرف.

- ٥٦- رجال الطوسي - للشيخ أبي جعفر مُحَمَّد بن الحسن الطوسي، تحقيق جواد القيومي الأصفهاني، الطبعة الثانية ١٤٢٠ هـ، طباعة ونشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين - قم.
- ٥٧- رجال النجاشي - للشيخ أبي العباس أَحْمَد بن علي النجاشي الاسدي، تحقيق السيد موسى الشبيري الزنجاني، الطبعة السادسة ١٤١٨ هـ، طباعة ونشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين - قم.
- ٥٨- الرواشح السماوية - للمير داماد مُحَمَّد باقر الحسيني الاسترآبادي، تحقيق نعمة الله الجليلي و غلام حسين قيصره ها، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ، طباعة ونشر دار الحديث - قم.
- ٥٩- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات - للميرزا مُحَمَّد باقر الخوانساري الاصبهاني، تحقيق أسد الله إِسْمَاعِيلِيان، نشر مكتبة إِسْمَاعِيلِيان - طهران، طبع سنة ١٣٩٠ هـ المطبعة الحيدرية - طهران.
- ٦٠- روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه - للمولى مُحَمَّد تقي المجلسي، نمقه وعلّق عليه واشرف على طبعه السيّد حسين الموسوي الكرمانى والشيخ علي بناء الاشتهادي، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ، نشر بنياد فرهنگ إسلامي.
- ٦١- زاد المجتهدين في شرح بلغة المحدثين - الشيخ أَحْمَد بن صالح البحراني القطيفي آل طعان، تحقيق ونشر ضياء بدر آل سُنبل، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ.
- ٦٢- شرح أصول الكافي - للمولى مُحَمَّد صالح المازندراني، مع تعاليق الميرزا أبو الحسن الشعراني، ضبط وتصحيح السيّد علي عاشور، الطبعة الأولى

١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، طباعة ونشر دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت. لبنان.

٦٣- شرح البداية في علم الدراية- للشهيد الثاني زين الدين بن علي العاملي، ضبط نصه السيد مُحَمَّد رضا الحسيني الجلالي، منشورات الفيروزآبادي- قَم، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ، مطبعة النهضة.

٦٤- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية - لإِسْمَاعِيل بن حماد الجوهري، تحقيق أَحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، دار العلم للملايين - بيروت. لبنان.

٦٥- صفات الشيعة- للشيخ الصدوق أبي جعفر مُحَمَّد بن علي ابن بابويه القمي، طباعة ونشر كانون انتشارات عابدي - طهران.

٦٦- طبقات أعلام الشيعة (الكرام البررة في القرن الثالث بعد العشرة) - للشيخ آقا بزرك الطهراني، مطبعة القضاء في النجف الأشرف ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م.

٦٧- طبقات أعلام الشيعة (نقباء البشر في القرن الرابع عشر) - للشيخ آقا بزرك الطهراني، المطبعة العلمية في النجف الأشرف ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م.

٦٨- طرائف المقال في معرفة الرجال- للسيد علي اصغر بن مُحَمَّد شفيع الجابلق البروجردي، تحقيق مهدي الرجائي، تقديم السيّد شهاب الدين المرعشي النجفي، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ، نشر مكتبة السيّد المرعشي - قم، بإشراف محمود المرعشي، مطبعة بهمن - قم.

٦٩- عدّة الرجال- للسيد محسن الاعرجي الكاظمي، تحقيق مؤسسة الهداية لإحياء التراث، الناشر إسماعيليان، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ.

٧٠- العدة في أصول الفقه - للشيخ أبي جعفر مُحَمَّد بن الحسن الطوسي، تحقيق مُحَمَّد رضا الأنصاري القمي، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ، المطبعة ستاره - قم.

٧١- العدد القوية لدفع المخاوف اليومية - للشيخ رضي الدين علي بن يوسف المطهر الحلي، تحقيق السيّد مهدي الرجائي، إشراف السيّد محمود المرعشي، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ، مطبعة سيد الشهداء عليه السلام، نشر مكتبة السيّد المرعشي النجفي - قم.

٧٢- علل الشرائع - للشيخ الصدوق أبي جعفر مُحَمَّد بن علي ابن بابويه القمي، قدم له السيّد مُحَمَّد صادق بحر العلوم، طبع سنة ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م، طباعة ونشر المكتبة الحيدرية - النجف الأشرف.

٧٣- عوائد الأيام - للمولى أحمد بن مهدي النراقي، تحقيق مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ، طباعة ونشر مكتب الأعلام الإسلامي - قم.

٧٤- عوالي اللآلي العزيزية في الأحاديث الدينية - للشيخ مُحَمَّد بن علي بن إبراهيم الاحسائي المعروف بابن أبي جمهور، تحقيق آقا مجتبی العراقي، تقديم السيّد شهاب الدين المرعشي النجفي، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م، مطبعة سيد الشهداء عليه السلام - قم.

٧٥- عيون أخبار الرضا عليه السلام - للشيخ الصدوق أبي جعفر مُحَمَّد بن علي ابن بابويه القمي، تصحيح وتعليق وتقديم الشيخ حسين الاعلمي، طبع سنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م، طباعة ونشر مؤسسة الاعلمي - بيروت. لبنان.

٧٦- الغارات - لأبي إسحاق إبراهيم بن مُحَمَّد الثقفي الكوفي، تحقيق السيّد



جلال الدين الحسيني الارموي المحدث، طبع اوفسيت في مطابع بهمن.

٧٧- غاية المراد في شرح نكت الإرشاد- للشهيد الأول مُحَمَّد بن مكي العاملي الجزيني، مع (حاشية الإرشاد للشهيد الثاني زين الدين بن علي العاملي)، تحقيق مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية المحققون عباس المُحمّدي، غلام رضا النقسي، غلام حسين قيصريه ها، إشراف رضا المختاري، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ، طباعة ونشر مركز الأعلام التابع لمكتب الأعلام الإسلامي - قم.

٧٨- غنية النزوع إلى علمي الأصول والفروع- لأبي المكارم حمزة بن علي بن زهرة الحلبي، تحقيق إبراهيم البهادري بإشراف الشيخ جعفر سبحاني، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ، الناشر مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، مطبعة اعتماد - قم.

٧٩- الغيبة- لأبي جعفر الطوسي، تحقيق الشيخ عباد الله الطهراني والشيخ علي أحمد الناصح، نشر مؤسسة المعارف الإسلامية - قم، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ، مطبعة بهمن - قم.

٨٠- فرج المهموم في تاريخ علماء النجوم- للسيد رضي الدين أبي القاسم علي بن موسى بن جعفر بن طاوس الحسيني، ١٣٦٣ هـ ش، منشورات الرضي - قم، مطبعة أمير - قم.

٨١- فرق الشيعة- لأبي مُحَمَّد الحسن بن موسى النوبختي، علّق عليه السيّد محمد صادق بحر العلوم، الطبعة الرابعة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٩ م، نشر المكتبة الحيدرية في النجف الأشرف، المطبعة الحيدرية في النجف الأشرف، (انتشارات مكتبة الفقيه - قم).

- ٨٢- فصوص البواقيت في نصوص المواقيت- للميرزا مُحَمَّد آل داود الهمداني. طبع حجري. بلا تاريخ.
- ٨٣- فضائل الأشهر الثلاثة- للشيخ الصدوق أبي جعفر مُحَمَّد بن علي ابن بابويه القمي، تحقيق وإخراج ميرزا غلام رضا عرفانيان، الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م، دار المحجة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، ودار الرسول الأكرم ﷺ.
- ٨٤- فضائل الشيعة- للشيخ الصدوق أبي جعفر مُحَمَّد بن علي ابن بابويه القمي، الناشر كانون انتشارات عابدي - طهران.
- ٨٥- الفهرست- للشيخ أبي جعفر مُحَمَّد بن الحسن الطوسي، تصحيح وتعليق السيد مُحَمَّد صادق بحر العلوم، الطبعة الثانية ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م، منشورات المطبعة الحيدرية في النجف الأشرف.
- ٨٦- فهرست أسماء علماء الشيعة ومصنفاتهم- للشيخ منتجب الدين أبي الحسن علي بن عبيد الله ابن بابويه الرازي، تحقيق السيد عبد العزيز الطباطبائي، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، دار الأضواء بيروت. لبنان.
- ٨٧- الفوائد الرجالية- للسيد مهدي الطباطبائي المعروف بـ (بحر العلوم) أو (رجال السيّد بحر العلوم). تحقيق وتعليق السيّد مُحَمَّد صادق بحر العلوم والسيد حسين بحر العلوم، الطبعة الأولى ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م، مطبعة الآداب - النجف الأشرف.
- ٨٨- الفوائد الرجالية- للشيخ مهدي الكجوري الشيرازي، تحقيق مُحَمَّد كاظم رحمان ستايش، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ، طباعة ونشر دار الحديث للطباعة والنشر - قم.

٨٩- الفوائد المدنية- للمولى مُحَمَّد أمين الاسترآبادي، تحقيق الشيخ رحمة الله الرحمتي الاراكي، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ، طباعة ونشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين- قم. طبع مع كتاب (الشواهد المكية السيّد نور الدين العاملي).

٩٠- القاموس المحيط- للفيروزآبادي، بلا تاريخ.

٩١- قوانين الأصول- للميرزا أبي القاسم بن مُحَمَّد حسن المحقق القمي، طبع حجري.

٩٢- الكاشف في معرفة من له رواية في كتب الستة - لأبي عبد الله مُحَمَّد بن بن الذهبي، وحاشيته لأبي الوفاء إبراهيم بن مُحَمَّد سبط ابن العجمي، قابلهما بأصل مؤلفيهما وقدم لهما وعلّق عليهما وخرّج نصوصهما مُحَمَّد عوامة، أَحْمَد مُحَمَّد نمر الخطيب، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م، دار القبلة للثقافة الإسلامية مؤسسة علوم القرآن المملكة العربية السعودية - جدة.

٩٣- الكافي- لأبي جعفر مُحَمَّد بن يعقوب الكليني الرازي، تصحيح وتعليق علي اكبر الغفاري، الطبعة الخامسة ١٣٦٣ هـ ش، نشر دار الكتب الإسلامية- طهران، مطبعة حيدري.

٩٤- كامل الزيارات- لأبي القاسم جعفر بن مُحَمَّد بن قولويه القمي، تحقيق جواد القيومي (لجنة التحقيق)، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ، مطبعة مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر مؤسسة نشر الفقاهة- قم.

٩٥- كشف الرموز في شرح المختصر النافع- للشيخ زين الدين أبي علي الحسن بن أبي طالب اليوسفي الآبي، تحقيق علي بناه الاشتهادي والحاج آقا حسين اليزدي، طبع سنة ١٤٠٨ هـ، نشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة

المدرسين - قم.

٩٦- كشف الغمة في معرفة الأئمة- لأبي الحسن علي بن عيسى الاربلي، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، دار الأضواء بيروت- لبنان.

٩٧- كمال الدين وتمام النعمة<sup>(١)</sup>- للشيخ الصدوق أبي جعفر مُحَمَّد ابن علي ابن بابويه القمي، تصحيح وتعليق علي اكبر الغفاري، طبع سنة ١٤٠٥ هـ، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين - قم.

٩٨- الكنى والألقاب- للشيخ عباس القمي، الطبعة الثالثة ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م، منشورات المطبعة الحيدرية - النجف الأشرف.

٩٩- لؤلؤة البحرين في الإجازات- للشيخ يوسف بن أحمد البحراني، تحقيق وتعليق السيد مُحَمَّد صادق بحر العلوم، الطبعة الثانية ١٩٦٩ م، مطبعة النعمان - النجف الأشرف.

١٠٠- ماضي النجف وحاضرها - جعفر الشيخ باقر آل محبوبة، طبع سنة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م، المطبعة العلمية في النجف الأشرف.

١٠١- مبادئ الوصول إلى علم الأصول- لأبي منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الاسدي المعروف بـ(العلامة الحلي)، تحقيق وتعليق وإخراج عبد الحسين مُحَمَّد علي البقال، الطبعة الأولى ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م، مطبعة الآداب - النجف الأشرف.

١٠٢- المجدي في انساب الطالبين- للسيد نجم الدين أبي الحسن علي بن مُحَمَّد

(١) اسم الكتاب الصحيح (كمال الدين وإتمام النعمة)، وقد أخطأ الطابعون في تسميته بـ(كمال الدين وتمام النعمة).

بن علي العلوي العمري، تحقيق د. أحمد المهدي الدماغاني، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ، نشر مكتبة السيد المرعشي النجفي - قم، بإشراف السيد محمود المرعشي، مطبعة سيد الشهداء عليه السلام - قم.

١٠٣- مجمع البحرين- للشيخ فخر الدين الطريحي، تحقيق وتصحيح السيد علي الحسيني، منشورات دار الثقافة العربية النجف الأشرف، مطبعة الآداب- النجف الأشرف.

١٠٤- مجمع الرجال- للمولى عناية الله القهبائي، صححه السيد ضياء الدين الأصفهاني، طبع سنة ١٣٦٤ هـ، مؤسسة مطبوعات إسماعيليان - قم.

١٠٥- مجمع الفائدة والبرهان في شرح إرشاد الأذهان- للمولى أحمد المقدس الأردبيلي، صححه ونمقه وعلق عليه واشرف على طبعه الحاج آقا مجتبی العراقي والحاج شيخ علي بناء الاشتهادي والحاج آقا حسين اليزدي الأصفهاني بقم المقدسة، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية - قم.

١٠٦- المجموع شرح المذهب- للشيخ محي الدين النووي، دار الفكر- بيروت.

١٠٧- مختلف الشيعة في أحكام الشريعة- لأبي منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الاسدي المعروف بـ(العلامة الحلي)، تحقيق مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين - قم، الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ.

١٠٨- مدارك الأحكام في شرح شرائع الإسلام- للسيد محمد بن علي الموسوي العاملي، تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - مشهد المقدسة، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ نشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم،

مطبعة مهر - قم.

١٠٩ - مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول - للمولى مُحَمَّد باقر المجلسي، إخراج ومقابلة وتصحيح السيّد هاشم الرسولي المحلاتي، ١٣٧٩ هـ ش، نشر دار الكتب الإسلامية - طهران.

١١٠ - مسار الشيعة - للشيخ المفيد أبي عبد الله مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن النعمان العُكبري البغدادي، تحقيق الشيخ مهدي نجف، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م، نشر دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت. لبنان.

١١١ - مسالك الإلهام إلى تنقيح شرائع الإسلام - للشهيد الثاني زين الدين بن علي العاملي، تحقيق ونشر مؤسسة المعارف الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - قم.

١١٢ - مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل - للميرزا حسين النوري الطبرسي، تحقيق مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - قم، الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م، نشر مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث بيروت. لبنان.

١١٣ - المستصفى - لأبي حامد مُحَمَّد بن مُحَمَّد الغزالي، طبعه وصححه مُحَمَّد عبد السلام عبد الشافي، طبع سنة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م، دار الكتب العلمية - بيروت. لبنان.

١١٤ - مستطرفات السرائر - لأبي جعفر مُحَمَّد بن منصور بن أَحْمَد بن إدريس الحلبي، تحقيق لجنة التحقيق، الطبعة الثانية ١٤١١ هـ نشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين - قم، مطبعة مؤسسة النشر الإسلامي.

١١٥ - مسند أَحْمَد - لأَحْمَد بن حنبل، نشر دار صادر - بيروت. لبنان.

- ١١٦- مشرق الشمسين وإكسير السعادتين- للشيخ البهائي مُحَمَّد بن الحسين بن عبد الصمد الحارثي العاملي، طبع حجري مع عدّة رسائل للشيخ البهائي، الناشر مكتبة بصيرتي، طبع سنة ١٣٩٨ هـ، مطبعة مهر - قم.
- ١١٧- المصباح (جُنة الأمان الواقية وجُنة الإيمان الباقية)- للشيخ الكفعمي تقي الدين إبراهيم بن علي العاملي، الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م، نشر مؤسسة الاعلمي للمطبوعات - بيروت. لبنان.
- ١١٨- مصباح المتجهّد- لأبي جعفر مُحَمَّد بن الحسن الطوسي، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م، نشر مؤسسة فقه الشيعة بيروت- لبنان.
- ١١٩- مصفّى المقال في مصنفي علم الرجال- للشيخ آقا بزرك الطهراني، عني بتصحيحه ونشره ابن المؤلف أحمد منزوي، الطبعة الأولى ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م.
- ١٢٠- معارج الأصول- لأبي القاسم جعفر بن الحسن الهذلي المعروف ب(المحقق الحلي)، إعداد مُحَمَّد حسين الرضوي، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ، نشر مؤسسة آل البيت عليه السلام للطباعة والنشر، مطبعة سيد الشهداء عليه السلام - قم.
- ١٢١- معارف الرجال- للشيخ مُحَمَّد حرز الدين، علّق عليه حفيده الناشر الشيخ مُحَمَّد حسين حرز الدين، طبع سنة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م، مطبعة النجف - النجف الأشرف.
- ١٢٢- معالم الدين وملاذ المجتهدين- لأبي منصور جمال الدين الحسن بن زين الدين الشهيد الثاني العاملي الجباعي، تحقيق وتعليق وإخراج عبد الحسين مُحَمَّد علي البقال، الطبعة الأولى ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م، مطبعة الآداب - النجف الأشرف.

- ١٢٣- معالم العلماء - للحافظ مُحَمَّد بن علي بن شهر آشوب المازندراني، قدم له السيد محمد صادق بحر العلوم، الطبعة الثانية ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م، منشورات ومطبعة المكتبة الحيدرية - النجف الأشرف.
- ١٢٤- معاني الأخبار - للشيخ الصدوق أبي جعفر مُحَمَّد بن علي ابن بابويه القمي، تصحيح وتعليق علي أكبر الغفاري، طبع سنة ١٣٧٩هـ، منشورات مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين - قم.
- ١٢٥- المعتبر في شرح المختصر - للمحقق الحلي نجم الدين أبي القاسم جعفر بن الحسن، تحقيق عدّة أفاضل بإشراف الشيخ ناصر مكارم الشيرازي، نشر مؤسسة سيد الشهداء عليه السلام - قم، مطبعة مدرسة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، طبع سنة ١٣٦٤هـ ش.
- ١٢٦- معجم أدباء الأطباء - مُحَمَّد الخليلي، طبع سنة ١٣٦٥هـ - ١٩٤٦م، مطبعة الغري - النجف الأشرف.
- ١٢٧- معجم البلدان - لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي، طبع سنة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، دار إحياء التراث العربي - بيروت. لبنان.
- ١٢٨- معجم الرجال والحديث - تأليف وتحقيق وترتيب أبي أسد الله مُحَمَّد حياة بن الحافظ مُحَمَّد عبد الله الأنصاري، بلا معلومات النشر.
- ١٢٩- معجم المؤلفين - عمر رضا كحالة، الناشر مكتبة المثنى - بيروت ودار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ١٣٠- معجم رجال الحديث - السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي، الطبعة الأولى، مطبعة الآداب - النجف الأشرف.



- ١٣١- معجم مقاييس اللغة - لأبي الحسين أحمد بن فارس، اعتنى به الدكتور محمد عوض مرعي والأنسة فاطمة محمد أصلان، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، طباعة ونشر دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ١٣٢- معراج أهل الكمال في معرفة الرجال - للشيخ سليمان بن عبد الله الماحوزي البحراني، تحقيق السيد مهدي الرجائي، (طبع مع بلغة المحدثين، للمصنف) الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ، مطبعة سيد الشهداء عليه السلام، نشر الشيخ العويناتي، سلسلة من ميراث علماء البحرين.
- ١٣٣- المغرب في ترتيب المغرب - لأبي الفتح ناصر بن عبد السيد المطرزي الحنفي، الناشر دار الكتاب العربي. بيروت - لبنان.
- ١٣٤- المغني - لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة، اوفسيت دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع - بيروت. لبنان.
- ١٣٥- مقباس الهداية في علم الدراية - للشيخ عبد الله المامقاني، تحقيق الشيخ محمد رضا المامقاني، نشر مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - قم، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ، مطبعة مهر - قم.
- ١٣٦- مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث - عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، تعليق وشرح وتخريج أبي عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م، الناشر دار الكتب العلمية - بيروت. لبنان.
- ١٣٧- المقنعة - للشيخ المفيد أبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي، تحقيق ونشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين - قم، الطبعة الثانية ١٤١٠ هـ.
- ١٣٨- الملل والنحل - لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق محمد

سيد كيلاني، دار المعرفة - للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت - لبنان.

١٣٩- من لا يحضره الفقيه - للشيخ الصدوق أبي جعفر مُحَمَّد بن علي ابن بابويه القمي، تصحيح وتعليق علي اكبر الغفاري، الطبعة الثانية، منشورات مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين - قم.

١٤٠- مناقب آل أبي طالب - للشيخ مُحَمَّد بن علي بن شهر آشوب، تصحيح ومقابلة وشرح لجنة من أساتذة الحوزة العلمية - النجف الأشرف، طبع سنة ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م.

١٤١- منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان - لأبي منصور الحسن بن زين الدين الشهيد الثاني العاملي، تصحيح وتعليق علي اكبر الغفاري، الطبعة الأولى ١٣٦٢ هـ ش، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية - قم، المطبعة الإسلامية.

١٤٢- منتهى المطلب في تحقيق المذهب - لأبي منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الاسدي المعروف بـ (العلامة الحلي)، طبع حجري.

١٤٣- منتهى المقال في أحوال الرجال - لأبي علي الحائري مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل المازندراني، تحقيق مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - قم، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ، المطبعة ستاره - قم.

١٤٤- منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال - للميرزا مُحَمَّد بن علي الاسترآبادي، تحقيق مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - قم، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ، مطبعة ستاره - قم.

١٤٥- الموضوعات - لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي القرشي، ضبط وتحقيق وتقديم عبد الرحمن مُحَمَّد عثمان، الطبعة الأولى ١٣٨٦ هـ -

١٩٦٦م، نشر المكتبة السلفية - المدينة المنورة.

١٤٦ - نقد الرجال - للسيد مصطفى الحسيني التفرشي، تحقيق مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، مطبعة ستارة - قم.

١٤٧ - نهاية الدراية - للسيد حسن الصدر، تحقيق ماجد الغرباوي، الناشر نشر المشعر، المطبعة اعتماد - قم.

١٤٨ - النهاية في غريب الحديث والأثر - لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الشيباني الجزري (ابن الأثير)، اعتنى به محمد أبو فضل عاشور، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان.

١٤٩ - هداية المحدثين إلى طريق المحمدين المعروف بـ(المشركات) - للمولى محمد أمين الكاظمي، تحقيق مهدي الرجائي، ١٤٠٥هـ، منشورات مكتبة المرعشي النجفي - قم، مطبعة سيد الشهداء عليه السلام - قم.

١٥٠ - الوافي - للمولى محمد محسن بن مرتضى المعروف بالفيض الكاشاني، تحقيق وتصحيح وتعليق ضياء الدين الحسيني العلامة الأصفهاني، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، نشر مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام في أصفهان.

١٥١ - الوجيزة (رجال المجلسي) - للمولى محمد باقر المجلسي، طبع حجري، (طبع مع خلاصة العلامة الحلي، ومع الوجيزة في الدراية للبهائي).

١٥٢ - وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة - للشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي، الطبعة الرابعة ١٣٩١هـ، دار إحياء التراث العربي. بيروت - لبنان.

- ١٥٣- وصول الأخيار إلى أصول الأخبار- للشيخ حسين بن عبد الصمد العاملي والد الشيخ البهائي، تحقيق عبد اللطيف الكوهكمري، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ، نشر مجمع الذخائر الإسلامية، مطبعة الخيام- قم.
- ١٥٤- وفيات الأعيان وإنشاء أبناء الزمان- لابن خلكان أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر، تحقيق إحسان عباس، طباعة ونشر دار الثقافة بيروت - لبنان.



## فهرست الآيات القرآنية

- ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾ (التوبة: ٣٧) ..... ١٩٨
- ﴿كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ﴾ (البقرة: ٢٦١) ..... ٢٧٣
- ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي﴾ (مريم: ٥) ..... ٣٣٣
- ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقَّ﴾ (الأنعام: ٦٢) ..... ٣٣٤
- ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ...﴾ (محمد: ١١) ..... ٣٣٤



## فهرست الأحاديث الشريفة

- اشتريت لأبي عبد الله عليه السلام جارية ..... ٢٥٨
- اعرفوا منازل رواتنا بقدر روايتهم عنا ..... ٨٧، ٤١١
- إن أبا سعيد الخدري قد رزق هذا الأمر ..... ٢٨٣
- إنما اقضي بينكم بالبينات ..... ١٣٩
- أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها ..... ٣٣٤
- جعلت فداك إن مشايخنا رووا عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام،  
وكانت التقية شديدة، فكتموا كتبهم، ولم يرووا عنهم ..... ٢٣٣
- حججت في سنة ثلاث وتسعين ومائة؛ وسألت أبا الحسن الرضا عليه السلام  
فقلت له: جعلت فداك ما فعل أبوك؟ ..... ٢٧٥
- خرجت من المدينة فلما جزت حيطانها مقبلا نحو العراق، إذا أنا  
برجل على بغل أشهب ..... ٢٧٥ - ٢٧٦
- الرجل من أصحابنا يعطيني الكتاب ولا يقول اروه عني،  
يجوز لي أن أروي عنه؟ ..... ٢٢٧، ٢٢٩



- سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: منا ثمانية محدثون سابعهم القائم عليه السلام . . . ٢٧٢
- طلبة العلم ثلاثة فأعرفهم بأعيانهم وصفاتهم، صنف يطلبه
- للجهل والمراء . . . ١٢٥
- قراءتُك على العالم، وقراءتُهُ عليك سواء . . . ٢٢٠
- (كمثل حبة انبتت سبع سنابل...) المراد بالحبة فاطمة عليها السلام وسبع
- سنابل أولادها وسابعهم القائم عليه السلام . . . ٢٧٣-٢٧٤
- لو أن عدو علي عليه السلام جاء إلى الفرات وهو يرجع ترجيحاً،
- قد أشرف ماؤه على جبينه . . . ٢٥٧
- ما لا يدرك كله لا يترك كله . . . ١٢١
- مولى القوم من أنفسهم . . . ٣٣٤
- الميسور لا يسقط بالمعسور . . . ١٢١-١٢٢
- يجيئني القوم فيستمعون مني حديثكم فأضجر، فلا أقوى . . . ٨٩، ٢٢٢

## فهرست الكتب الواردة في المتن

- اختيار معرفة الرجال ..... ٩٣
- الإرشاد ..... ١٥٨، ١٦٣، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢،
- ٢١٠، ٢٠٩، ٢٠٧، ٢٠٦، ٢٠٥، ٢٠٤ .....
- الاستبصار ..... ٨٠، ١٠٠، ٣١٣، ٤٣٣
- إقبال الأعمال ..... ١٩٨
- إكمال الدين وإتمام النعمة ..... ٢٤٤
- الأمالي (الصدوق) ..... ٢٥٧
- تذكرة الفقهاء ..... ٤٢٧
- التعليقات ..... ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩
- التعليقة على منهج المقال ..... ٢٥٧، ٢٥٩، ٤١٢، ٤٠٨
- تفسير علي بن إبراهيم القمي ..... ٤١٤
- تهذيب الأحكام ..... ٨٠، ١٠٠، ١٢٧، ١٧٧، ١٩٦، ١٩٩، ٢٠٠،
- ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢٥٨، ٤٣٣ .....

- جنات الخلود ..... ١٩٨.
- حاوي الأقوال ..... ٢٩٢، ١٨٠، ٢٩١، ٩٤
- الحدائق الناضرة ..... ٨٩.
- خاتمة وسائل الشيعة ..... ١٥٨.
- خلاصة الأقوال ..... ٤٠٨، ٣٠١، ٢٧٩، ١٨٠، ٢٦٣، ٩٣.
- الدراية ..... ٩١.
- الذخيرة ..... ١٥٨.
- الرجال (ابن داود) ..... ٣٢٩، ٩٣
- الرجال (الطوسي) ..... ٤٢٩، ٤٢٣، ٢٠٢، ١٨٢، ١٨١، ١٧٩، ٩٣.
- الرجال (العقيقي) ..... ٢٧٩.
- الرجال (الكشي) ..... ١٩٢، ٢٨٣.
- الرجال (الميرزا محمد الاسترآبادي - الرجال الكبير  
والوسيط) ..... ٣٢٣، ١٥٨، ٩٣
- الرجال (النجاشي) ..... ٩٣.
- رجال الوسائل ..... ٣٤٥.
- الرواشح ..... ٤٢٢، ٤١٠، ١٦٦.
- روضة الكافي ..... ١٦٠.
- الرياض ..... ١٦٩.

- ٨٥..... ضياء العالمين
- ١٧٦،٧٥ ..... عدة الأصول
- ٢٤٤..... عرض المجالس
- ٢٤٦،٣٧٥..... علل الشرائع
- ٢٠٦،٢٤٤..... عيون أخبار الرضا عليه السلام
- ١٦٨..... غاية المراد في شرح نكت الإرشاد
- ١٧٥..... غنية التزوع
- ٣٥٧..... فرج المهموم في علم النجوم
- ٢٤٨،٢٤٦،١٨٢،١٧٧،٦٣..... الفهرست (الطوسي)
- ٤٣٦،٤٢٩،٤٢٣،٤٢٥،٢٦٤ .....
- ٤١٨،٤١٧ ..... الفوائد الطبرية
- ١٦٩..... الفوائد النجفية
- ٣٣٣،٣٠٣ ..... القاموس المحيط
- ٨٩،٨٨ ..... قوانين الأصول
- ١٩٨،١٦١،١٦٠،١٢٥،١١٢،١١٠،١٠٠ ..... الكافي
- ٤٢٩،٣٢٦،٢٩٤،٢٤٩،٢٠٨،٢٠٥،٢٠٤،٢٠٠،١٩٩ .....
- ٣١٨..... كتاب أخبار فاطمة عليها السلام
- ١٠٩..... كتاب الصلاة

- كتاب الفاخر ..... ٣٦١.
- كتاب القبلة ..... ١١٠.
- كتاب النبوة ..... ١٥٨.
- كشف الرموز ..... ٤٢٧.
- كشف الغمة ..... ٢١٠، ٢٠٤، ٢٠٣.
- لب اللباب ..... ٣٢٨.
- المجدي في أنساب الطالبيه ..... ١٩٩.
- مدينة العلم ..... ١٠٠، ٩٩.
- مروج الذهب ..... ٣٦٠.
- مشرق الشمسيين ..... ١٧٢، ١٦٧.
- المعالم ..... ٢٨٧، ١٦٢، ١٥٦، ١٤٥.
- معاني الأخبار ..... ٢٧٣.
- المعبر ..... ٤٢٨.
- المعراج ..... ١٧٧، ١٥٦.
- المغرب في ترتيب المغرب ..... ٣٣٣.
- الملل والنحل ..... ٣٣٧.
- من لا يحضره الفقيه ..... ١١٨، ١١٤، ١١٠، ١٠٠.
- ..... ٤٣١، ٣٦٥، ٣٦٣، ٢٤٤، ١٦١.

- منتهى المقال ..... ٩٤، ١٧٣، ١٨٢، ٢٣١، ٣٣١
- نقد الرجال ..... ١٩٦، ٢٠١
- النهاية (الطوسي) ..... ٧٤
- نوادر الحكمة ..... ٤٢٨، ٤٣١، ٤٣٦
- هداية المحدثين (المشتركات) ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠
- الوافي ..... ١٠٦، ١١٤، ١٧٢، ١٦٧
- الوجيزة ..... ٤٣٦
- وسائل الشيعة ..... ٤١٧



## فهرست أسماء الفرق والمذاهب

- الإمامي والإمامية .. ٧٢، ١٠٥، ١٠٩، ١١٠، ١١٧، ١١٨، ١٢٠، ١٤٥،  
٤١٥، ٤٠٢، ١٧٨، ١٧١، ١٦٥، ١٥٤، ١٥٢، ١٤٩، ١٤٨، ١٤٦.....
- الشيعة ..... ١٤٦، ١٥٦، ١٦٦، ١٧١، ٢١١، ٢٧١، ٣٥٧، ٤١٤
- الغلاة والطيارية ..... ١٣٢، ٤٠٧، ٤٣٦
- الفطحي والفطحية..... ٨١، ١٤٦، ١٤٧
- الكرامية ..... ١٣١
- الكيسانية..... ١٤٧
- الناووسي والناووسية ..... ٨١، ١٤٧، ١٦٨، ٢٧٨، ٢٧٣، ٣٣٧
- الوقف والواقفية ..... ٨٠، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ١٤٧، ٢٧١، ٢٧٧
- ..... ٢٧٩، ٢٨١، ٣٣١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤





## فهرست الأعلام المترجمين

- ابن كاسب ..... ٣٧٠
- أبو الحسين احمد بن فارس الرازي ..... ٢٢١
- أبو سهل إسماعيل بن علي بن إسحاق النوبختي ..... ٢١٣
- أبو عبد الله ابن الوجنا ..... ٢١٣
- أبو عبد الله الباقراني ..... ٢١٢
- أبو عبد الله بن محمد الكاتب ..... ٢١٢
- أبو نعيم الفضل بن دكين ..... ٢٠٣
- أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري ..... ٣٤٧
- أحمد بن محمد بن خالد البرقي ..... ٣٤٦
- أحمد بن محمد بن سعيد السبيعي الهمداني المعروف بـ (ابن عقدة) ..... ٣٤٥
- أحمد بن محمد بن نوح السيرافي ..... ٣٤٥-٣٤٤
- بهاء الدين محمد بن الحسين بن عبد الصمد الحارثي العاملي
- (الشيخ البهائي) ..... ٤٢٨

- جمال الدين الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي (العلامة الحلي) . . . . . ٤٢٧
- جمال الدين المقداد بن عبد الله السيوري الحلي . . . . . ٤٢٧-٤٢٨
- الحافظ عبد العزيز بن أبي نصر المبارك الجنازدي . . . . . ٢٠٣
- الحسن بن علي بن فضال التيملي الكوفي . . . . . ٣٤٣
- رشيد الدين الشيخ محمد بن علي بن شهر آشوب . . . . . ١٥٨
- الزراريون . . . . . ١٦٥
- السيد محسن بن الحسن الأعرجي الكاظمي . . . . . ١٨٨
- السيد محمد مهدي بن مرتضى الطباطبائي المعروف (بحر العلوم) . . . ٤١٣
- الشيخ احمد بن علي بن احمد النجاشي . . . . . ٣٤٧
- الشيخ الحسين بن روح بن أبي بحر النوبختي . . . . . ٢١٤
- الشيخ سديد الدين محمود الحمصي الرازي . . . . . ١٨٩
- الشيخ سليمان بن عبد الله البحراني الماحوزي . . . . . ٣٠٣
- الشيخ عبد النبي بن سعد الدين الجزائري . . . . . ٩٤
- الشيخ عثمان بن سعيد العمري . . . . . ٢١١
- الشيخ علي بن محمد السمرلي . . . . . ٢١٥
- الشيخ محمد بن إسماعيل المازندراني (أبو علي الحائري) . . . . . ٩٤
- الشيخ محمد بن الحسن بن زين الدين (الشهيد الثاني) الجبعي العاملي . . ١٤٥
- الشيخ محمد بن الحسن بن علي الطوسي . . . . . ٣٤٦-٣٤٧

- الشيخ محمد بن عثمان بن سعيد العمري الخلاني ..... ٢١١
- الشيخ محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي ..... ٣٤٦
- الشيخ نجم الدين جعفر بن الحسن الهذلي الحلي (المحقق الحلي) ..... ٤٢٨
- الطاطريون ..... ١٦٤
- عبد الرحمن بن علي الحنبلي (ابن الجوزي) ..... ١٣٣
- عبد الله بن أحمد ابن الخشاب البغدادي ..... ٢٠٩
- عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي ..... ٢١٧
- عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي القرشي ..... ٢١٧
- عبد الله بن نمير ..... ٣٤٤
- عز الدين الحسن بن أبي طالب اليوسفي (المحقق الآبي) ..... ٤٢٧
- عز الدين الشيخ حسين بن عبد الصمد الحارثي العاملي ..... ٩٩
- الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرسي ..... ١٥٩-١٥٨
- محمد بن إسحاق الوراق البغدادي (ابن النديم) ..... ٣٤٤
- محمد بن عبد الله بن نمير ..... ٣٤٤
- محمد بن همام بن سهيل الكاتب الاسكافي ..... ١١٢-١١١
- المولى عبد الله بن الحسين التستري الأصفهاني ..... ٢٩١
- المولى عناية الله بن شرف الدين القهبائي النجفي ..... ٢٨٣-٢٨٢
- المولى محمد أمين بن محمد علي الكاظمي ..... ١٦٨

- المولى محمد باقر بن محمد أكمل البهبهاني الحائري ..... ٨٥-٨٦
- المولى محمد باقر بن محمد مؤمن السبزواري الخراساني ..... ٢٧٩
- المولى محمد بن مرتضى بن محمود المدعو بالمولى محسن،  
والملقب (الفيض الكاشاني) ..... ١٠٦
- المولى محمد جعفر بن سيف الدين الشريعتمدار الاسترآبادي .. ١٠٣-١٠٤
- المولى محمد صالح بن احمد السروي المازندراني ..... ٤٢٧
- الميرزا محمد علي بن إبراهيم الحسيني الاسترآبادي الغروي ..... ٩٣
- نصر بن الصباح البلخي ..... ٣٢٩
- النعمان بن بشير الأنصاري ..... ٢١٧
- نُعيم القابوسي ..... ٣٦٦

## فهرست المطالب

الإهداء	٥
المقدمة	٧
ترجمة المصنّف	١١
آل الخليلي	١٣
والده الميرزا خليل الطيب الرازي الطهراني	١٥
قالوا في المصنّف	١٨
أساتذته في العلوم	٢٢
مشايخه في الرواية	٢٤
تلامذته والرايون عنه	٢٥
عقبه	٢٨
وفاته	٢٩
آثاره ومصنّفاته	٣٢
نموذجٌ من إجازاته الروائيّة لبعض تلاميذه	٣٥
حول الكتاب	٤٠

٤٢.....	النسخ المعتمدة في التحقيق
٤٩.....	عملنا في التحقيق تلخص بما يأتي
٥٢.....	كلمة أخيرة

### سبيل الهداية في علم الدراية

٦٩.....	الأمر الأول: في بيان سبب الاحتياج إلى علم الرجال
٧٠.....	تقرير الإشكال على الأصوليين بصحة الكتب الأربعة
٧٦.....	إشكالان على شرط العدالة للعمل بخبر الواحد، والجواب عنهما
٨٦.....	الحاجة إلى علم الرجال ثابتة بالعقل والنقل
٨٦.....	أما الدليل العقلي
٨٧.....	أما الدليل النقل
٩٧.....	الأمر الثاني: موضوع هذا العلم (الرواة والحديث)
٩٩.....	الأمر الثالث: الأصول التي شاع أخذ الحديث منها
١٠٣.....	الباب الأول: تقسيم الحديث
١٠٣.....	المتواتر
١٠٣.....	الآحاد
١٠٣.....	المستفيض
١٠٣.....	المتظافر
١٠٥.....	الحديث غير المتواتر ينقسم إلى أقسام
١٠٥.....	الأول الصحيح

- ١١٧..... الثاني الحسن  
 ١٢٠..... الثالث الموثق  
 ١٢٠..... الرابع الضعيف  
 ١٢١..... أنواع أخرى  
 ١٢١..... المقبول  
 ١٢٣..... المشهور  
 ١٢٣..... المسند (المتصل، الموصول، المرسل، المعلق، المعضل)  
 ١٢٤..... المعنعن (المقبول، المشهور)  
 ١٢٤..... المسلسل  
 ١٢٤..... المضمّر  
 ١٢٤..... المجهول (المنقطع)  
 ١٢٥..... المرفوع  
 ١٢٦..... الموقوف (المقطوع)  
 ١٢٦..... المنقطع (المعلق)  
 ١٢٧..... المعضل  
 ١٢٧..... الشاذ  
 ١٢٨..... المنكر  
 ١٢٨..... النادر  
 ١٢٨..... الغريب



١٢٨.....	العزیز
١٢٨.....	المعلل
١٢٩.....	المقلوب
١٢٩.....	المضطرب
١٢٩.....	المدلس
١٣٠.....	المدرج
١٣٠.....	المرسل
١٣٠.....	المختلف
١٣٠.....	المفرد
١٣٠.....	المصحف
١٣١.....	العالي سنداً
١٣١.....	المزید
١٣١.....	الناسخ والمنسوخ
١٣١.....	الغريب لفظاً
١٣١.....	الموضوع
١٣٣.....	رواية الأقران
١٣٤.....	المدبج
١٣٤.....	المعتضد
١٣٤.....	المنجبر

- المؤيد..... ١٣٤.
- المعتبر..... ١٣٤.
- الباب الثاني: في مَنْ يُقبل حديثه..... ١٣٥.
- وهنا مسائل
- المسألة الأولى: اشتراط الإسلام في الراوي وبلوغه وعقله
- عند الأداء لا حال التحمل..... ١٣٥.
- المسألة الثانية: ألفاظ التعديل..... ١٤٥.
- عدل..... ١٤٥.
- ثقة..... ١٤٥.
- صحيح الحديث..... ١٤٨.
- حجة..... ١٤٩.
- عين..... ١٤٩.
- وجه من وجوه أصحابنا..... ١٤٩.
- شيخ الطائفة (عمدتها، وجهها، رئيسها)..... ١٤٩.
- لا بأس..... ١٤٩.
- يحتج بحديثه..... ١٥٠.
- الألفاظ الدالة على المدح..... ١٥٠.
- ثبّت، متقن، حافظ، صدوق، يحكي الصدق، يُكتب حديثه، يُنظر فيه،  
شيخ جليل، ورع، صالح الحديث، مشكور، خير، فاضل، خاص،  
مدوح، واسع الراوية، زاهد، عالم، صالح، قريب الأمر، مسكون إلى

روايته، مولى بني فلان، مستقيم.

الألفاظ الدالة على الجرح ..... ١٥٠

ضعيف، كذاب، وضاع، غال، مضطرب الحديث، مخلط، مجهول، لين الحديث، متروك، مرتفع القول، متهم، ساقط، واه، لا شيء، منكر الحديث، متقارب الحديث، ومجسم، ضعيف الحديث، يروي عن الضعفاء، كان من الطيارة، ليس بذلك، مضطرب، ومختلط الحديث، ليس بنقي الحديث، يُعرف حديثه ويُنكر، وغمز عليه في حديثه، ليس حديثه بذلك النقي، كان يتساهل في الحديث، ويُعلق الأسانيد.

أما تفصيل المقال في الألفاظ الدالة على المدح ..... ١٥١

ثبت ..... ١٥١

متقن ..... ١٥٢

حافظ ..... ١٥٢

صدوق ..... ١٥٢

يحكي الصدق ..... ١٥٣

يُكتب حديثه ..... ١٥٣

يُنظر فيه ..... ١٥٣

شيخ (جليل) ..... ١٥٣

ورع ..... ١٥٣

صالح الحديث ..... ١٥٣

مشكور ..... ١٥٣

- ١٥٤.....خيرٌ
- ١٥٤.....فاضلٌ
- ١٥٤.....خاصٌ
- ١٥٤.....ممدوحٌ
- ١٥٤.....واسعُ الراوية.
- ١٥٤.....زاهدٌ
- ١٥٤.....عالمٌ
- ١٥٤.....صالحٌ
- ١٥٤.....قريبُ الأمر.
- ١٥٤.....مسكونٌ إليه
- ١٥٤.....مولى بني فلان
- ١٥٥.....مستقيمٌ
- ١٥٥.....مضطلع بالرواية.
- ١٥٥.....سليم الجنبه.
- ١٥٥.....من أولياء أمير المؤمنين عليه السلام
- ١٥٥.....يعقد له بالخنصر.
- ١٥٥.....غريق في ولاية أهل البيت عليهم السلام
- ١٥٦.....خاصي.
- ١٥٦.....كون الرجل من مشايخ الإجازة

- شيخ ..... ١٥٦.  
 كون الرجل وكيلاً لأحد الأئمة عليه السلام ..... ١٥٧.  
 ترك رواية الجليل (تأويله تعويلاً على روايته) ..... ١٥٧.  
 كثرة الرواية (كثرة السماع) ..... ١٥٧.  
 أن يروي عنه أو عن كتابه جماعة من الأصحاب ..... ١٥٧.  
 رواية الجليل عنه ..... ١٥٧.  
 كون الرجل من أصحاب الصادق عليه السلام ..... ١٥٨.  
 رواية مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل بن ميمون ..... ١٥٩.  
 رواية علي بن الحسن بن فَضَّال وأضرابه ..... ١٥٩.  
 جعل المضاف اليه موصوفاً بالثقة أو الجليل معروفاً كأخو  
 فلان الثقة أو أبوه ..... ١٥٩.  
 كونه ممن يكثر الرواية عنه ويفتى بها ..... ١٦٠.  
 كثرة الرواية عنه بلفظ مشترك ولم يؤت بقريضة معينة ..... ١٦٠.  
 اعتماد شيخ عليه ..... ١٦٠.  
 اعتماد القميين سيما أَحْمَد بن مُحَمَّد بن عيسى وابن الوليد ..... ١٦٠.  
 ان تكون رواياته كلها أو جلّها مقبولة ..... ١٦١.  
 وقوعه في سند خبر اتفق الكل (الجلُّ على حجّيته) ..... ١٦١.  
 إكثار الكافي والفتية عنه ..... ١٦١.  
 معتمد الكتاب ..... ١٦١.

- ١٦١..... بصير بالحديث
- ١٦١..... صاحب فلان أي أحد الأئمة عليهم السلام
- ١٦١..... من خواص أمير المؤمنين عليه السلام (أو غيره من الأئمة عليهم السلام)
- ١٦٢..... طعنه في الرواية عن المجاهيل
- ١٦٢..... كونه مولى لأحد الأئمة عليهم السلام
- ١٦٢..... فقيه من فقهاءنا
- ١٦٢..... صالح (دَيِّنْ)
- ١٦٢..... أوجه من فلان الثقة (أصدق منه، أوثق)
- ١٦٢..... توثيق العلامة، وابن طاوس
- ١٦٣..... توثيقات إرشاد المفيد
- ١٦٣..... أن يُنقلَ حديث غير صحيح في مدحه
- ١٦٤..... كونه من آل أبي جهم
- ١٦٤..... كونه من آل نُعَيْم
- ١٦٤..... كونه من آل أبي شعبة
- ١٦٤..... كونه من الطاطريين (الزُّرَّاريين)
- ١٦٥..... قول الثقة: حدّثني بعض أصحابنا
- رواية الجليل عن غير واحد، وعن رهط مطلقاً، أو مقيداً،
- ١٦٥..... بقوله من أصحابنا
- ١٦٦..... أن يكون ممن ادّعى اتفاق الشيعة على العمل بروايته

- العصابة ..... ١٧١.
- شاعر (أديب) ..... ١٧٦.
- ذو أصل ..... ١٧٦.
- ذو كتاب ..... ١٧٧.
- له كتاب النوادر ..... ١٧٨.
- مصنّف ..... ١٧٨.
- أسند عنه (له أصل) ..... ١٧٩.
- روى عن الصادق عليه السلام وأسند عنه ..... ١٨٠.
- أسند عنه ..... ١٨١.
- أما تفصيل المقال في الألفاظ الدالة على الجرح ..... ١٨٢.
- ضعيف ..... ١٨٢.
- قلة الحافظة ..... ١٨٤.
- سوء انضبط ..... ١٨٤.
- الرواية من غير إجازة ..... ١٨٥.
- الرواية عمن لم يلقيه ..... ١٨٥.
- اضطراب ألفاظ الرواية ..... ١٨٥.
- رواية ما ظاهره الغلو والتفويض ..... ١٨٥.
- كان من الطيارة، وأهل الارتفاع ..... ١٨٦.
- ليس بذلك ..... ١٨٦.

١٨٦..... ينقل بالمعنى.

مضطرب الحديث (مختلط الحديث، ليس بنقي الحديث،  
يعرف حديثه وينكر، غمز عليه في حديثه، في بعض

١٨٧..... حديثه، ليس حديثه بذلك النقي)

١٨٨..... متروك ومتهم

١٨٨..... ساقط، لا شيء، ليس بشيء

١٨٨..... خلط ومختلط

المسألة الثالثة: سماع قول العدل الواحد في الجرح والتعديل

١٩٠..... لأن التزكية رواية لا شهادة

١٩٢..... المسألة الرابعة: في ترجيح بعض الرواة على بعض

١٩٢..... كون الرجل من أصحاب الإجماع

١٩٥..... المسألة الخامسة: في ما يعبر عن الإمام المعصوم عليه السلام من الألقاب

١٩٧..... في بيان تحديد زمان المعصومين عليهم السلام واحداً بعد واحد

١٩٧..... رسول الله صلى الله عليه وآله

١٩٩..... الإمام أمير المؤمنين عليه السلام

١٩٩..... الإمام الحسن عليه السلام

٢٠٠..... الإمام الحسين عليه السلام

٢٠١..... الإمام علي بن الحسين زين العابدين عليه السلام

٢٠٢..... الإمام محمد الباقر عليه السلام



الإمام جعفر الصادق <small>عليه السلام</small> .....	٢٠٤
الإمام موسى الكاظم <small>عليه السلام</small> .....	٢٠٤-٢٠٥
الإمام علي الرضا <small>عليه السلام</small> .....	٢٠٥-٢٠٧
الإمام محمد الجواد <small>عليه السلام</small> .....	٢٠٧-٢٠٨
الإمام علي الهادي <small>عليه السلام</small> .....	٢٠٨-٢٠٩
الإمام الحسن العسكري <small>عليه السلام</small> .....	٢٠٩-٢١٠
الباب الثالث: في تحمل الحديث وطرق نقله .....	٢١٧
الأول السماع من الشيخ، من لفظ، أو من كتاب .....	٢١٨
الثاني القراءة على الشيخ .....	٢١٩
فرع: جواز الرواية عن الشيخ مع الوساطة بإسقاطها .....	٢٢١
الثالث الإجازة .....	٢٢١
تنبيه: ما ينبغي للمجيز .....	٢٢٥
الرابع المناولة .....	٢٢٦
الخامس الإعلام .....	٢٢٨
السادس الوصية .....	٢٢٩
السابع المكاتبة .....	٢٣٠
الثامن الوجادة .....	٢٣٢
خاتمة: في دواعي الإجازة .....	٢٣٥
الأول في الراوي .....	٢٣٥

- الثاني أنّها تكشف عن علوّ في الرواية. ٢٣٥.....  
 الثالث إنّ الإجازة كاشفة عن اتّصال السند. ٢٣٥.....  
 الرابع إنّ الرواية إذا أُخذت على وجه الإجازة كان أحوط. ٢٣٦.....

### الفوائد الرجالية

- فائدة [١] في معرفة عدالة الراوي بالاشتهار. ٢٣٩.....  
 جماعة ظهرت وثاقهم من غير توثيق. ٢٤١.....  
 من أشياخ الصدوق. ٢٤٥.....  
 من أشياخ الكليني. ٢٤٧.....  
 فائدة [٢] الكلام في إبراهيم بن أبي زياد الكرخي. ٢٥١.....  
 فائدة [٣] الكلام في أبي بصير. ٢٦٧.....  
 قاعدة [١/٤] الكلام في ابن سنان. ٢٩١.....  
 قاعدة [٢/٥] الكلام في العباس بن معروف. ٢٩٧.....  
 قاعدة [٣/٦] الكلام في محمد بن رباح الثقفي. ٢٩٩.....  
 قاعدة [٤/٧] الكلام في ابن مسكان. ٣٠١.....  
 قاعدة [٥/٨] الكلام في محمد بن قيس. ٣٠٧.....  
 قاعدة [٦/٩] الكلام في أحمد بن محمد. ٣١٣.....  
 قاعدة [٧/١٠] الكلام في محمد بن إسماعيل. ٣٢٣.....  
 قاعدة [٨/١١] الكلام في رواية الحسن بن محبوب  
 عن علي بن أبي حمزة. ٣٢٩.....

- فائدة [١٢] الكلام في معنى كلمة (المولى) ..... ٣٣٣.
- فائدة [١٣] الكلام في الفرقة الناوسية ..... ٣٣٧.
- قاعدة [١٤ / ٩] رواية سعد بن عبد الله عن جميل، أو حماد بن عيسى
- فالظاهر أنها تفيد الإرسال ..... ٣٣٩.
- فائدة [١٥] أصحاب الجرح والتعديل من القدماء ..... ٣٤٣.
- فائدة [١٦] من تلامذة الشيخ الطوسي رحمته ..... ٣٤٩.
- فائدة [١٧] الكلام في عدم كراهة علم النجوم وحرمة ..... ٣٥٧.
- فائدة [١٨] رجال نصّ الشيخ المفيد في (الإرشاد) على وثافتهم ..... ٣٦٣.
- فائدة [١٩] أغلب الظن من ذكر من أصحاب الصادق عليه السلام
- هم من الثقات ..... ٣٧٣.
- فائدة [٢٠] في ذكر مشايخ الشيخ الصدوق رحمته ممن ترحم عليهم
- أو ترضى عنهم ..... ٣٧٥.
- فائدة [٢١] توثيق الشيخ الطوسي لأحد أصحاب الأئمة عليهم السلام،
- وتضعيفه عند ذكره في أصحاب آخر ..... ٣٩١.
- فائدة [٢٢] في معنى قولهم (صحيح الحديث) ..... ٣٩٣.
- فائدة [٢٣] في تمييز رجال الحديث بعضهم عن بعض ..... ٣٩٥.
- فائدة [٢٤] القول في الأخبار المروية عن الموثقين صحيحة وإن
- كان الراوي فاسد المذهب ..... ٤٠١.
- فائدة [٢٥] الكلام في إبراهيم بن هاشم ..... ٤٠٥.

- فائدة [٢٦] الكلام في سهل بن زياد الأدمي ..... ٤٢٣
- فائدة [٢٧] الكلام في محمد بن عيسى بن عبيد بن يقطين ..... ٤٣٥
- مصادر التحقيق ..... ٤٤١
- فهرست الآيات القرآنية ..... ٤٦٥
- فهرست الأحاديث الشريفة ..... ٤٦٧
- فهرست الكتب الواردة في المتن ..... ٤٦٩
- فهرست أسماء الفرق والمذاهب ..... ٤٧٥
- فهرست الأعلام المترجمين ..... ٤٧٧
- فهرست المطالب ..... ٤٨١

## صدر لسماحة السيد محمود المقدس الغريفي (دام توفيقه)

- ١- التدخين والصيام (حكم الدخان في نهار شهر رمضان) - (بحث فقهي استدلالي).
- ٢- الشعر وأهل البيت عليه السلام في المنظور الفقهي والعقائدي - (بحث فقهي استدلالي).
- ٣- ديوان الإمام الحسن بن علي عليه السلام - (صنعة وتحقيق).
- ٤- ديوان الإمام الحسين بن علي عليه السلام - (صنعة وتحقيق).
- ٥- ديوان الإمام زين العابدين علي بن الحسين عليه السلام - (صنعة وتحقيق).
- ٦- ليلة الزفاف في الإسلام أعمالها وآدابها (آداب ليلة الزفاف).
- ٧- مع النسب والنسابين.
- ٨- معجم مصطلحات النسابين.
- ٩- الشجرة المقدسة من الروضة الغريفة - (بحث عن تاريخ الأسرة الغريفة، وتراجع رجالها).
- ١٠- الشهيد السعيد السيد أحمد المقدس الغريفي المعروف بالحمزة الشرقي.
- ١١- الدرة النجفية في نسب السادة الغريفة - (أرجوزة في نسبه الشريف).
- ١٢- الذبح خارج منى بين الواقع الحالي والدليل الفقهي - (بحث فقهي استدلالي).
- ١٣- أدعية السر - (دراسة وتحقيق).
- ١٤- الرسالة البهية في سيرة الحاكم مع الرعية - (تقديم وتحقيق وشرح).
- ١٥- قراءات في وصية الزهراء عليها السلام.
- ١٦- سبيل الهداية في علم الدراية و(الفوائد الرجالية) - (تقديم وتحقيق) (بين يديك).

وله بعض البحوث المنشورة في بعض مجلات النجف الأشرف وغيرها

والآخر قيد الإتمام والتحقيق